جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كليـة الدراسـات العليا

كلية اللغات

قسم اللغة العربية

التماسك النّصي في التعليل النّحوي

(دراسة تطبيقية في كتاب علل النّحو لابن الورّاق)

Textual Coherence on Reasoning of Grammar

(An Applied Study on Ilal Al-Nahw by Ibn Al-Warraq)

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراة في اللغة العربية

(تخصص علم لغة)

إعداد الدارس:

بابكر علي إبراهيم محمد

إشراف الدكتور:

محمد داؤد محمد داؤد

الخرطوم (١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م)

بسم الله الرحمن الرحيم

استهلال

﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾

صدق الله العظيم

سورة إبراهيم: الآية ٤

إهـــــــــــــداء

أهدي ثمرة اجتهادي وخلاصة أفكاري

*** إلى نبع الحنان وفيض الحبّ أمي الحبيبة**

*** إلى الذي شقي وتعب من أجلي أبي العزيز**

*** إلى رفيقة دربي...**

*** إلى أزهار حياتي وأفلاذ كبدي آيات وآلاء ومحمد**

*** إلى كل من ارتفعت مكانتهم في قلبي من الأحباب والأصدقاء دون استثناء**

شكر وعرفان

الشكـــر لله أولاً علـــى امتنانه علينا بنعـــمة العلم وإعانته ويسّر لـــي سبيل البحث.

والشكـــر أجـــزله وأخصه إلـــى أستاذي الدكـــتور محمد داؤد محمد الـــذي تفضّل بالإشراف علـــى هـــذا البحـــث، فكان موجّـــهاً ومشجّعاً ومصـــوّباً ومقـــدّماً النّصح والإرشاد والملاحظـــة تلو الأخـــرى، فقـــد أعطانـــي مـــن وقته وفكره ورعايته حتى اكتمل هذا البحث على هـــذه الصورة بفضل الله سبـــحانـــه وتعالـــى. والشـــكـــر للدكـــتور عـــثمان إبراهـــيـــم يحـــيى علـــى توجيهاته ودعمه العلمي للبحث.

وأتقـــدّم بالشـــكـــر أيضاً إلـــى كل مـــن ساعدنـــي بمـــدّ يد العـــون أو بتـــقـــديم معلومة أو نصيحة أو ملاحظة أو نقد.

ولا يفوتني أن أتقدّم بالشكر إلى إدارة مكتبة جامعة إفريقيا وإلـــى إدارة مكتبة كلية اللغات جامعة السودان على حسن التعاون والتعامل.

مستخلص البحث

تناول البحث التماسك النّصي في التعليل النّحوي دراسة تطبيقية في كتاب (علل النّحو)لابن الورّاق، وهدف إلى التعرّف على الأسرار الناتجة عن التعمق في فهم معيار التماسك النّصي وربطه مع قواعد التعليل النحوي، والتعرّف على أدوات التحليل الجديدة التي هي إضافة جيّدة في الدرس اللغوي والنّحوي الحديث. لقد اتّبع البحث المنهج الوصفي الذي يعتمد على التحليل، ومن أدواته الاستقراء.

تناول البحث لسانيات النّص المفهوم والنشأة، ومكوّنات النّص، وأسس لسانيات النّص ومعاييرها، والعلاقة بين نحو الجملة ونحو النّص. وأيضاً وقف البحث على التعليل النّحوي مفهومه وأنواعه وخصائصه، لأنّ التعليل من أكثر المباحث ارتباطاً بعلم النّحو، ونشأة العلة النّحوية منذ ظهورها مرتبطة بنشأة علم النّحو، وأيضاً خصائص التعليل بين النحاة واللغويين، فالتعليل يمثّل أحد أركان الصناعة اللغويّة، وهو سمة شهدها اللسان العربي منذ القدم. وتناول البحث التماسك النّصي في تعليل ابن الورّاق ووسائله، كالاتّساق النّحوي الذي يكون بدراسة البنية للنّص في الجملة، أو الفقرات، أو البنية الكبرى، وكذلك الاتّساق المعجمي الذي يقوم على مستوى المعجم، فالربط المعجمي يحقّق الاتّساق النّصي، ويعطي النّص صفة النّصيّة، بوساطة روابط معجميّة.

فتوصّل البحثإلى نتائج أهمهما: أنّ أدوات الإحالة لم يقتصر دورها على الربط بين الجمل بعضها ببعض، أو تحقيق الترابط على مستوى كتاب (علل النّحو) لابن الورّاق فحسب، بل كان لها- بالإضافة إلى ذلك دورٌ بارزٌ في التعليل، وإزالة اللبس عن كثير من السياقات.

ويوصي البحث بالآتي:

١- المزيد من البحث في معايير النّص في كتاب ((علل النّحو)) لابن الورّاق، وربط هذه المعايير بالتعليل النّحوي، والتعمق في معانيها وتحليلها، لمعرفة دورها وأهميتها في نصيّة النّص النّحوي.

٢- البحث في أدوات التماسك النّصي، ومعرفة وظائفها، ومدى تأثيرها في اتّساق النّص النّحوي في كتاب ((علل النّحو)) لابن الورّاق.

Abstract

The research has tackled textual coherence applied study on(Grammatical Reasoning) by Ibn al-Warraq. It aims to indentify secrets resulted in deeping understanding of textual coherence and connected with rules of grammatical reasoning as well as indentifymodern analysis tools that are a good addition to the modern grammar and linguistic lesson.

The research has adopted descriptive method as it is based on the analysis including deductive.

The research has studied text linguistics especially the concept and elements of the text, principles of the text, and the relationship between the rules of the sentence and text grammar. The researcher has also reviewed the concept, types and characteristics of grammatical reasoning because it is deeply related to grammar since its emergence. The study has also overviewed the characteristics of grammatical according to linguists and grammarians. Grammatical reasoning is regarded as one of the pillars of linguistics since distant past. The last chapter has studies textual cohesion adopted by Ibn al-Warraq and his methods and techniques such as grammatical cohesion which studies the structure of the text in the sentence and the lexical cohesion which is based on the lexical level because lexical linkers give the text its essence.

The research has arrived at the following conclusions: referral tools have not only played a role in linking sentences to each other, or achieving linking to book of (grammatical reasoning)by Ibn Warraq, but also had a prominent role in the explanation and removal of confusion in many contexts.

The research recommends the following:
١ – Conducting further studies on text requirements "Reasoning of Grammar" by Ibn al-Warraq, linking these criteria with grammatical reasoning, and deepening in its meanings and analysis to know its role and importance in intertextuality of grammar text.
٢ –Studying textual cohesion techniques, their functions, and effects on intertextuality in "Reasoning of Grammar" by Ibn al-Warraq.

فهـرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
استهلال	أ
إهداء	ب
شكر	ج
مستخلص البحث	د
Abstract	هـ
المحتويات	و
مقدمة	١ - ٨
الفصل الأوّل: لسانيات النّص المفهوم والنشــأة	
تمهيد	٩ - ١٣
المبحث الأوّل : تعريف علم النّص ومكوناته	١٤ - ٤٠
المبحث الثاني : معايير لسانيّات النّص	٤١ - ٧٣
المبحث الثالث: نحو الجملة ونحو النّص	٧٤ - ٩٠
الفصل الثـاني: التعليل النّحوي مفهومه وأنواعه وخصائصه	
المبحث الأوّل: مفهوم العلة والتعليل	٩١ - ١١٠
المبحث الثاني: العلة وأنواعها	١١١ - ١٤٤
المبحث الثالث: خصائص التعليل بين النّحاة واللغويين	١٤٥ - ١٥٦
الفصل الثــالث: التماسك النّصي في تعليل ابن الورّاق	
المبحث الأوّل : وسائل التماسك النّصي في تعليل ابن الورّاق	١٥٧ - ١٦٨
المبحث الثاني : التماسك النّحوي في تعليل ابن الورّاق	١٦٩ - ١٩٥
المبحث الثالث: التماسك المعجمي في تعليل ابن الورّاق	١٩٦ - ٢٠٧
الخاتمة	٢٠٨
فهرس الآيات القرآنية	٢٠٩ - ٢١٠
فهرس الشواهد الشعرية	٢١١
المصادر والمراجع	٢١٢ - ٢٢١

مقدمة:

إنّ علم اللِسانيات من العلوم الحيّة والمتطوّرة، فقد أصبح حقلاً جديداً من حقول البحث اللغوي، وأصبح يتطوّر وينمو وينتشر، وأخذ يشكّل محوراً أساسيّاً فـــي المعرفة في الدّرس اللغوي، وقد صار نشاطاً واضحاً واتجاهاً تميل إليـــه الدراسة الحديثة عموماً.

إنّ لسانيات النّص مصطلح من المصطلحات الذي تتزايد أهمـــيته باطرّاد اللغة، فقد أضحى من المفاهيم الأساســـيّة التي أسهمت وساعـــدت إلى التحوّل في الفكر، وفي فتح جداول جديدة في البحث.

كان العلماء اللغويون في السابق يعتمدون على الجملة ويتعاملون معـــــهاعلى أنّـــها بنـــية مستقلة منعزلة عن موقف النّص، ولكن بعد تطـــوّر علـــم النّحو، وتوســـيع دائرته المعرفيّة، والانتقال به إلى ما فـــــوق الجملة، أصبح الاعتماد على النّص كلّه والتعامل معه، بما يشـــــمله من جملة أو مقطع أو فقرة طويلة كانت أم قصيرة وغيرها.

ولكنّنا نجد أنّ النّحاة المحدثين لم يعدّوا الدّرس النّحوي عندهم مقصـــوراً على مراجعة الكتب النّحوية فحسب، بل توسّعوا أيضاً بالبحث إلـــى ما وراء الجملة لدائرة أوسع هي دائرة الدّرس اللغوي، فظهر عنـــدهم ما يسمى بـ (نحو النّص)، والذي أُصطلح على تسميته (لسانيات النّص)، فتداخلت العلاقات بين نحو الجملة ونحو النّص.

ونجد أنّ لسانيّات النّص في ضوء التعليل النّحوي ذات أهميّة خاصة فـــي اللغة العربية، ومن هنا انطلقت فكرة الكتابة في هذا الموضوع، معيار التماسك النّصي في التعليل النّحوي عند ابن الورّاق في كتابه (علل النّحو)، والذي لا يخرج عن التعليل الهادف إلى التعليم المرتبط بأصول الصـــنعة النّحويّة، والذي كان مقصد النّحاة .

أسباب اختيار الموضوع:

١/ إنّ قراءة سريعة في نظريات لسانيّات النّص ونظريات التعليل النّحوي وإدراك المؤلفات الدقيقة في هذين الموضوعين،وخاصة كتاب(علل النّحو)لابن الورّاق تؤكّد التماسك النّصي لهذا الكتاب على مستوى مواضيع العلة النّحويّة. لذلك وددتُ الوقوف عليها.

٢/ ملاحظة أنّ معيار التماسك النّصي في التعليل النّحوي يثير إشكاليّة في الدراسات اللغويّة والنّحويّة الحديثة.

٣/ الإسهام في حلّ هذه المشكلة بالطرق العلميّة، بالوقوف على مناهج البحث اللغوي والاستفادة منها.

أهميّة البحث :

تكمن أهميّة البحث في أنّه: وصل القديم بالجديد، وإحياء التراث العربي وتجديده، وإثراء التراث العلمي، والفوائد التعليميّة والمنهجيّة، لطلاب البكالريوس، والدبلومات، وكذلك طلاب الدراسات العليا، سواء أكان طلاب معاهد عليا، أم طلاب ماجستير ودكتوراة، وباحثين.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى:

١/ الوقوف على معايير لسانيات النّص وعلاقتها بالنّحو.
٢/ الكشف عن معيار التماسك النّصي وربطه مع قواعد التعليل النّحوي عند ابن الورّاق.
٣/ بيان أهمّ الأسس والمعايير النّصيّة التي استخدمها ابن الورّاق في التعليل النّحوي .
٤/ التعرّف على أدوات التحليل الجديدة التي هي إضافة جيّدة في الــدّرس اللغوي والنّحوي الحديث.

مشكلة البحث:

حاول هذا البحث الوقوف على مشكلة الربط بين التماسك النّصي والتعليل النّحوي، لأنّ الدراسات السابقة التي تناولت هذين الموضوعين مع بعضهما ببعض،وإن وُجدت فهي قليلة وجديدة في هذا المنحى، ويأتي البحث للمساهمة والمحاولة لإضافة مادة علميّة وإثراء مكتبة اللغويات بسفر يتناول جانب معيار التماسك النّصي في التعليل النّحوي فـــي كتاب (علل النّحو)لابن الورّاق.

أسئلة البحث:

١/ ما علاقة لسانيات النّص ومعاييرها بالنّحو؟
٢/ كيف استخدم ابن الورّاق التماسك النّصي في التعليل النّحوي ؟
٣/ ما الأسس والمعايير التي استخدمها ابن الورّاق في التعليل النّحوي؟
٤/ ما أدوات التماسك النّصي التي تناولها ابن الورّاق في التعليل النّحوي؟

فروض البحث:

١/ الاهتمام بدراسة معايير لسانيات النّص وعلاقتها بالنّحو، لأنّ نحو الجملة هو أساس لنحو النّص، ونحو النّص يعتبر فرعاً مكمّلاً لنّحو الجملة.

٢/ استطاع ابن الورّاق أن يقدّم لنا آراء ودراسات تقترب في كثير من الأحيان ممّا يعرفه علم النّص الحديث، كنظرته إلى النّص النّحوي على أنّه كلّ موحّد تترابط أجزاؤه، وكحديثه عن بعض الظواهر اللغويّة مثل: الإحالات، والإشارات، والحذف والإضمار، والتكرار، والعطف.

٣/ منهج الدراسة في تحليل تماسك النّص في التعليل النّحوي عند ابن الورّاق يكون بدراسة البنية التركيبيّة للنّص في الجملة، أو الجمل، أو الفقرات، أو البنية الكبرى.

٤/ تعتبر وسائل التماسك النّصي من العناصر المشكّلة للنّص في كتاب ((علل النّحو))لابن للورّاق من بدايته إلى نهايته.

منهج البحث:

الوصفي الذي يعتمد على التحليل، وذلك للوقوف على الوسائل والأســـاليب التي تساعد على فهم معيار التماسك النّصي في التعليل النّحوي في كتاب (علل النّحو) لابن الورّاق.

حدود البحث:

الحدود الموضوعية التماسك النّصي في التعليل النّحوي فـــي كتاب (علل النّحو) لابن الورّاق. ط٢، تحقيق: محمود محمد محمود نصّار، والحدود المكانية كلية اللغات- قسم اللغة العربية- جامعة السودان، والحدود الزمانية القرن الحادي والعشرين من العام ٢٠١٥م- ٢٠١٩م

الدراسات السابقة:

١- الدراسة الأولى: العلل النّحوية عند ابن الورّاق نماذج مختارة، عبد البارئ محمد عمر محمد، مجلة جامعة السلام – العدد السادس – يونيو ٢٠١٨م.

هدف البحث إلى العلة النّحوية عند ابن الورّاق نماذج مختارة، والإشارة إلى ما قال به السلف وأثاروه حول التعليل النّحوي وموقف ابن الورّاق منه، وتسهيل وتيسير التناول للآخذين بالعلة النّحوية من دارسي اليوم وإيراد صور من العلة والتعليل عند ابن الورّاق، واتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي، وتناول عدة موضوعات منها: خصائص التعليل عند ابن الورّاق، وأنواع العلل التي اعتمد عليها، والتعليل عند بعض النّحاة، وتوصّل إلى نتائج أهمّها: أنّ ابن الورّاق من العلماء البارزين الذين تكلّموا في العلة النّحوية والتعليل النّحوي، ووضع نفسه ضمن السلسلة الذهبية التي بدأت بعبد الله بن أبي إسحاق وانتهت بابن مضاء القرطبي، وكان ابن الورّاق ذا نزعة بصريّة في آرائه ومنهجه النّحوي وقد صرف كل عنايته وجهده نحو العلل اهتماماً ببيان القواعد والأحكام النّحويّة.

٢- الدراسة الثانية: التعليل النّحوي بين ابن الورّاق وابن الأنباري، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير عثمان خضر عثمان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية اللغات،٢٠٠٨م.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهميّة العلل النّحوية ومعرفة أساسيات قواعد اللغة العربية من خلال دراسة علمائها لها، وتوضيح الآراء في مسألة العلة النّحوية، وتضمّنت الدراسة جهود

العالمين في الدراسات النّحوية خاصة فيما يتعلّق بأسلوبها في التعليل النّحوي والموازنة بينهما، اتّبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصّلت إلى نتائج أهمّها: أنّ العالمين اتبعا أسلوباً سهلاً واضحاً لعرض العلة وهو طريق السؤال والجواب، وأنّ العالمين وضح أنهما من خلال آرائهما ينتميان إلى المدرسة البصريّة، ووضح أنّ الأنباري يعتمد على ابن الورّاق في آرائه بالرغم من أنّه لم يذكر اسم مؤلفاته.

٣- الدراسة الثالثة: موقف النّحويين العرب من التعليل النّحوي حتى القرن السادس الهجري، سامي عوض، يوسف عبود، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية –سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد(٣٦)، العدد(٥)، ٢٠١٤م.

أمّا الأهداف التي سعى إليها البحث فأهمها: مدّ جسور التواصل بين القديم والجديد، وتأكيد خصوصية الطابع والمنهج، فالنّحويون الأوائل بذلوا جهوداً كبيرة للحفاظ على لغتهم وأصالة قواعدها، وتعرُف منهج التعليل النّحوي وضوابطه وموجباته، وتوظيفه في مجالات اللغة كافة بوصفه طريقة من طرق التفكير اللغوي، واتبع البحث المنهج الوصفي (الوظيفي)، والمنهج التاريخي، واتّخذ الآتي من آراء بعض النّحويين القدامى والمعاصرين منطلقاً لدراسة التعليل النّحوي على مستويين:

المستوى الأوّل: هو مستوى المفهوم والمنهج، حيث يرصد مفهوم التعليل في النّحو، وانعكاسات هذا المصطلح على قواعده، وبيان موجباته التي يتأسس عليها في الاستخدام اللغوي، والمستوى الثاني: هو مستوى المرجعيّة؛ يستحضر البحث من خلاله آراء النّحويين في العلة ومواقفهم من التعليل النّحوي حتى القرن السادس الهجري، وتوصّل البحث إلى نتائج أهمّها: أنّ التعليل النّحوي نشأ فطرياً، وكانت دوافعه عربية الأصل، استقاها العرب من ذات أنفسهم وقرائحهم وأرادوا منها ضبط قواعدهم وتعليلها تعليلاً صحيحاً.

٤-الدراسة الرابعة: العلة النّحويّة مفهومها ونشأتها وشروطها، جاد السيد دفع الله عبد اللطيف حامد، مجلة جامعة كردفان للآداب والدراسات الإنسانية – العدد الثالث – يناير ٢٠١٤م.

هدف البحث إلى توضيح معاني العلة النّحوية وكيفيّة استعمالها في الأدلة النّحوية، وتتبع آراء العلماء قديماً وحديثاً في العلة النّحوية، ومعرفة كيفيّة استخدام العلماء للعلة النّحوية في القرن الرابع الهجري وبعده، واتّبع البحث المنهج الوصفي، وتناول موضوعات أهمّها: مفهوم العلة وتقسيماتها عند النّحويين، وتاريخ العلة النّحوية، وشروطها، وأسباب وجود التعليل في النّحو، وتوصّل البحث إلى نتائج أهمّها: أنّ علل النّحاة مأخوذة من العلل الفقهيّة وذلك؛ لأنّ العلل الفقهيّة علل محكمة منضبطة وهذا الإحكام والانضباط أرادوه لعللهم النّحوية، وحتى يتجنبوا قول أن علل النّحوي واهية.

٥- الدراسة الخامسة: التعليل النّحوي من حيث اللفظ والمعنى، آدم محمد علي حموية، جامعة البعث – سوريا، الدراسات اللغوية العربية، مجلة اللغة العربية للأبحاث التخصصية، المجلد١، العدد٤، تشرين الأوّل أكتوبر ١٤٣٧هـ -٢٠١٥م.

هدف البحث إلى الوقوف على مفهوم التعليل النّحوي وأنواع العلل من حيث اللفظ والمعنى، واتّبع المنهج الوصفي، وتناول عدة موضوعات منها: التعليل النّحوي ظهوره ومظاهره وغايته، وقضيّة اللفظ والمعنى وأثرها في التعليل النّحوي، وأنواع العلل النّحوية من حيث اللفظ والمعنى، وتوصّل البحث إلى نتائج أهمّها: التعليل النّحوي أسبق أصول النظرية ظهوراً، وفيه تبرز خصائص التفكير النّحوي، وتتجلى قدرات النّحويين وأساليبهم في بحث الظواهر النّحوية وتحليلها، والأعرابي أوّل من شرع للنّحويين التعليل؛ حتى سلكوا فيه كل مسلك، واختلاف النّحويين في التعليل من حيث اللفظ والمعنى صدى لاختلاف النقاد في قضيّة اللفظ والمعنى.

٦-الدراسة السادسة: السبك النّحوي وأثره في الترابط النّصي (دراسة تطبيقيّة على معاهدة الحديبيّة)، عثمان معلى آدم حامد، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا- كلية اللغات، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٧م.

هدفت الدراسة إلى استثمار نظريّة علم النّص وتطبيقاته من خلال ظاهرة الاتساق والسبك، دعماً للدراسات الأسلوبيّة وخدمة للغة العربية وإثراء البحث في الدراسات التطبيقيّة التي لا يزال البحث فيها شحيحاً، وقد اتّبعت الدراسة المنهج الوصفي، وتناولت عدة موضوعات منها: مفهوم علم النّص ونشأته، ومجالات علم النّص، والسبك النّحوي في معاهدة الحديبية، وتوصّلت إلى نتائج أهمّها: أنّ هناك اختلافاً كبيراً في تحديد مفهوم النّص حيث اكتسى دلالات مختلفة نتيجة لتعدّد الاتجاهات والنظريات والمدارس اللسانية، ممّا أدى بالباحثين إلى التباين في إمكانية وضع مفهوم للنّص يجتمعون عليه، وأنّ معاهدة الحديبيّة على الرغم من قصرها استوعبت كافة أشكال الربط النّحوي، أو السبك النّحوي ممّا يثبت صحة نظرية علم النّص وشرعيتها.

٧-الدراسة السابعة: العلاقات النّصية في القرآن الكريم – دراسة نحوية لجهود المفسّرين، مصطفى أحمد عبد العليم، جامعة القاهرة- كلية دار العلوم، منتدى مجمع اللغة العربية على الشبكة العالميّة، ٢٠١٦م.

هدف البحث إلى تسليط الضوء على جهود المفسّرين من خلال الحديث عن العلاقات الآتية: التماسك، المناسبة، أدوات الربط، السياق، حال المتكلّم، دور المخاطب، الاستدعاء النّصي، واتّبع المنهج الوصفي التحليلي، وتوصّل إلى نتائج أهمّها: أثبت هذا البحث أنّ العرب قد سبقوا الأوربيين

في الاهتداء إلى لغة النّص، وإن لم يستخدموا المصطلحات نفسها، لأنّ القضيّة ليست مصطلحات بقدر ما هي قضيّة فكر ومنهج. وقد رأينا أنّ الأفكار التي ينادي بها خبراء النّصيّة اليوم من مثل: المناسبة والانسجام والتماسك والإحالة ومراعاة السياق والتداول قد تناولها المفسّرون باستفاضة وعمق كبيرين، الأمر الذي يدحض زعم بعض باحثينا المعاصرين أنّ هذا العلم لم يعرفه العرب من قبل.

٨- الدراسة الثامنة: التماسك النّصي في القرآن الكريم في ضوء التحليل اللساني – دراسة تطبيقيّة على سورة الأنعام، رسالة دكتوراة: فتحيّة مبارك الخضر حاج الأمين، جامعة الجزيرة – كلية العلوم التربوية، ٢٠١٥م.

هدفت الدراسة لتناول وسائل التماسك النّصي في القرآن الكريم (سورة الأنعام أنموذجاً) من منظور لسانيات النّص، واتّبعت منهج التحليل النّصي الذي يدرس النّص بوصفه كلاً متكاملاً ووحدة لا تتجزأ، وتوصّلت إلى نتائج أهمّها: إثبات أسبقية علماء العرب المسلمين في علم اللغة النّصي، فعدم وجود نظرية نصيّة متكاملة لديهم لا يعني عدم تجاوزهم لحدود الجملة في التحليل، لأنّ التطبيقات النصيّة لديهم تكشف بجلاء أهميّة النظرة الشموليّة للنّص عامة والنّص القرآني على وجه الخصوص، وقد ظهر ذلك في كتب علوم القرآن الكريم وأصول الفقه والتفسير.

٩- الدراسة التاسعة: في مفهوم النّص ومعايير نصيّة القرآن الكريم- دراسة نظرية، بشرى حمدي البستاني، وسن عبد الغني المختار، مجلة جامعة الموصل، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسيّة، المجلد١١، العدد١، ٢٠١١م.

هدف البحث إلى تسليط الضوء على مفهوم النّص بوصفه واحداً من أهمّ المصطلحات النقديّة الشائكة ولا سيما في الدراسات الأدبية والقرآنية، واتّبع المنهج الوصفي، ومن أهمّ الموضوعات التي تناولها البحث: أهمّ أربعة معايير تحقّق نصيّة النّص تتجسّد في الربط والتماسك، والقصدية، والموقفية، ومن أبرز النتائج التي توصّل إليها: البحث في مفهوم النّص يشكّل إشكاليّة كبيرة ومعقّدة، ولا سيما في النقد الأدبي الحديث لتداخله مع شبكة واسعة من المصطلحات المجاورة له، فضلاً عن تعدّد المناهج والمدارس والاتجاهات التي تعتمد في جلّ مقاربتها على النّص، فليس ثمة تعريف جامع لكل تعريف مانع لغيره من التعريفات.

١٠-الدراسة العاشرة: التماسك من خلال الإحالة والحذف دراسة تطبيقية في سورة البقرة، دراسة مقدّمة لنيل درجة الماجستير، محمد الأمين مصدق، جامعة الحاج لخضر باتنة - الجزائر، قسم اللغة العربية وآدابها، ٢٠١٤ – ٢٠١٥م.

هدف البحث إلى تناول أداتين من أدوات التماسك النّصي هما: الإحالة والحذف، والكشف عن أوجه التماسك النّصي من خلال هاتين الأداتين في مفهوم التماسك المدوّنة المختارة وهي سورة البقرة، واتّبع المنهج الوصفي مستنداً على التحليل والإحصاء، وتناول الموضوعات الآتية: مفهوم التماسك النّصي أدواته وآلياته الدلاليّة، والإحالة والحذف ودورهما في تماسك سورة البقرة، وتوصّل إلى نتائج أهمّها: يعدّ التماسك النّصي أهمّ المعطيات التي قدّمها لسانيات النّص، ويُشار به إلى ذلك التلاحم والتعالق الذي يشدّ أواصر النّص ويربط بين أجزائه ووحداته، حتى يصير قطعة واحدة محكمة الصنعة ومتلاحمة العناصر، ولا يتأتى هذا إلا من خلال مجموعة من الأدوات الآليات التي تحقّق اتساقه وانسجامه.

١١- الدراسة الحادية عشر: أسلوب التوكيد ودوره في التماسك النّصي سورة المؤمنون أنموذجاً، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في تخصص لسانيات النّص، سهام أولاد سالم، جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر – قسم اللغة والأدب العربي، ٢٠١٤ – ٢٠١٥م.

هدف البحث على إبراز الدور الذي يؤديه أسلوب التوكيد في تماسك النّص، والوقوف على الإعجاز اللغوي للقرآن الكريم، وذلك من خلال دراسة أسلوب التوكيد وبيان أثره في اتساق النّص وانسجامه، وتناول عدة موضوعات منها: أسلوب التوكيد وعلاقته بالتماسك النّصي، والتماسك النّصي وآلياته، وإبراز أثر أسلوب التوكيد في تحقيق التماسك النّصي، وتوصّل البحث إلى نتائج أهمّها: أكّدت الدراسة أنّ أسلوب التوكيد والتماسك النّصي يلتقيان في عنصر التكرار، واهتمّ أسلوب التوكيد والتماسك النّصي بالسامع أو المتلقي، وهذا على حسب مقتضيات الحال والمقام.

١٢- الدراسة الثانية عشر: التماسك النّصي في صحيح البخاري كتاب الإيمان أنموذجاً، مذكرة تخرّج مقدمة من متطلبات شهادة الماستر في تخصص لسانيات النّص، فراجي مروة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر- كلية الآداب واللغات، ٢٠١٥- ٢٠١٦م.

هدف البحث إلى دراسة كتاب من كتب صحيح البخاري باعتباره مشكّلاً من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم محاولة بذلك الكشف عن مظاهر الاتساق والانسجام فيه، ومعرفة أدوات الترابط والاتساق، وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي، وتناول عدّة موضوعات منها: التماسك النّصي في الفكر اللساني، وفي الدرس التراثي العربي، ومفاهيم التماسك النّصي، وأدواته، والانسجام وأدواته، وتوصّل البحث إلى نتائج أهمّها: ظهرت عناصر الاتّساق المعجمي بنوعيه التكرار المباشر، والجزئي وتكرار الجملة في كتاب الإيمان في باب أنّ الأعمال بالنية ولكل امرئ ما نوى. وثبت في التحليل أنّ انسجام النّص ظهر واضحاً في كتاب الإيمان في عناصر السياق وموضوع الخطاب.

نلاحظ أنّ هناك دراسات كثيرة في العلة النّحوية، وفي التماسك النّصي أيضاً، وقد وقفتُ على بعضها على وجه العموم، وقد تصفّحتُ بعضها بقدر علاقتها بموضوعي، ومن الدراسات القريبة من هذا الموضوع الدراسة الأولى والثانية، وتلتقيان مع هذه الدراسة الحاليّة في أنّ كل منها تناول خصائص التعليل وأنواع العلل عند ابن الورّاق، والدراسات من الأولى إلى الرابعة تلتقي مع هذه الدراسة أيضاً في أنّها تناولت مفهوم العلة ونشأتها، وأهمّ العلماء الذين تكلّموا عن التعليل، وأمّا الدراسة الخامسة فقد اختلفت عن هذه الدراسة لأنّها ركّزت في مفهوم التعليل وأنواع العلل من حيث اللفظ والمعنى، وقد استفادت الدراسة من هذه الدراسات في تتبع ظاهرة التعليل في كتاب ((علل النّحو)) لابن الورّاق.

أمّا عن معيار التماسك النّصي فإنّ هذه الدراسة ليست جديدة في مجالها، فقد تناولها الباحثون في علم النّص من جوانب عديدة، ولكن وجه الجدّة فيها أنّها تطل على كتاب ((علل النّحو)) لابن الورّاق من نافذة مختلفة وتقرؤه بمنهج جديد.

نلاحظ أنّ أغلب الدراسات السابقة في التماسك النّصي جاءت في القرآن الكريم، لأنّه متماسكاً تركيبيّاً ودلاليّاً وللمقام وسياق الحال أثر في تكوينه ممّا يعدّ وجه من وجوه إعجازه إلى وجوه الإعجاز الأخرى، والدراسات السابقة من الدراسة السادسة إلى الثانية عشر تتقارب وتتقاطع وتلتقي مع الدراسة الحاليّة في أنّها تتّسم بوحدة الموضوع، وهذه الوحدة تحقّق التماسك النّصي، فكتاب ((علل النّحو))لابن الورّاق يتميّز بالاتّساق والالتحام، ويمثّل كلاً موحّداً متماسكاً ومنسجماً، وتلتقي هذه الدراسات أيضاً – مع موضوع الدراسة – في كونها تناولت أدوات التماسك النّصي مثل: الإحالة، والحذف، والعطف، وغيرها، والتي تعتبر من أهمّ وسائل السبك النّحوي عند أغلب علماء النّص، ممّا أفادت كثيراً في تتبع هذه الظواهر في كتاب ((علل النّحو)) لابن الورّاق.

أمّا وجه الاختلاف بين الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية، فإنّ هذه الدراسة تناولت التماسك النّصي في التعليل النّحوي، فأسلوب التعليل النّحوي له دورٌ في تحقيق التماسك النّصي، غير أنّ دراسته من الوجهة اللسانية على حدّ اطلاعي ومعرفتي، وإن وُجدت فهي قليلة وجديدة في هذا المنحى، لذا حاولت إبراز دوره في تماسك كتاب ((علل النّحو)) لابن الورّاق.

الفصل الأوّل

لسانيات النّص المفهوم والنشـــأة

تمهيد: سيرة ابن الورَّاق

المبحث الأوّل: تعريف علم النّص ومكوّناته

المبحث الثاني: معايير لسانيات النّص

المبحث الثالث: نحو الجملة ونحو النّص

تمهيد

سيرة ابن الورّاق

اسمه: هومحمد بن عبد الله بن العباس أبو الحسن ابن الورّاق [١]، عاش الورّاق في القرن الرابع الهجري، كان ختن[٢] أبي سعيد السيرافي [٣]، وكان من طبقة أبي طالب العبدي[٤].

الورّاق: (بفتح الواو وتشديد الرّاء وفي آخرها القاف)، هذا اسم لمن يكتب المصاحف وكُتب الحديث وغيرها[٥]، والورّاق: هو الناسِخُ وبائِعُ الوَرَق.[٦]

وقد يقال لمن يبيع الوَرَق – هو الكاغد[٧].وواضح أنّها نسبة إلى حرفة الورّاقة، وقد يكون

١- ترجمته في:بسّام عبد الوهّاب الجابي، مُعجم الأعلام:مُعجم تراجم لأشهرالرجال والنساء، الجفان والجابي، للطباعة والنشر، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ص ٧٣٧

- خير الدين الزركلي، الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط ٦، ١٩٨٤م، جـ ٦، ص ٢٢٥

- عمر رضا كحالة، مُعجم المؤلفين: تراجم مُصنفي الكتب العربية، مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، جـ١٠، ص ٢٢١

- جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة،تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية- بيروت – لبنان جـ ١، ص ١٢٩- ١٣٠

- عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني،(٦٨٠- ٧٤٣ هـ / ١٢٨١ – ١٣٤٢م)، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تح:عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية – السعودية، ط١، ص ٣١٧

٢- الختن: زوج البنت أو الأخت، وهو ختن أبي سعيد السيرافي على ابنته .

٣- السيرافي: هو الحسن بن عبد الله المرزبان القاضي، أبو سعيد، نحوي، عاش بين سنتي (٢٧هـ - ٣٦٨هـ) وله تصانيف كثيرة .

٤- أبو البركات كمال الدين بن عبد الرحمن بن محمد الأنباري المتوفى سنة (٥٧٧ هـ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، مدينة النصر– القاهرة،ص٢٩١

٥- الإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، المتوفى ٥٦٢هـ، الأنساب، تح: عبد الله عمر البارودي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، جـ ٥، ص ٥٨٤

٦- جلال الدين السيوطي، لبّ اللباب في تحرير الأنساب، تح: محمد أحمد عبد العزيز – أشرف أحمد عبد العزيز، دار الكتب العلمية- بيروت – لبنان، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، جـ ٣، ص ٣١٦

٧- السمعاني، الأنساب، جـ٥، ص ٥٨٤

أنّ والده أو جده قد احترفها حتى نسب إليها، ويمكننا أنّ نؤكّد هذا القول، لأنّ العالم إذا لم يكن فقيهاً صاحب منصب، اشتغل بنسخ الكتب[١]، إمّا لفقر حال أو شظف عيش .

أمّا كنيته فيكنى أبا الحسن، ونجد أنّ هناك كثيراً من العلماءوغيرهم يكنون بهذه الكنية، ولا نحتاج إلى تعرّف من يكنى بها، لأنّنا لا نستطيع حصرهم، ولكنّنا نرى أنّ الذين ترجموا له ذكروا في مصادرهم و مراجعهم وأجمعوا على أنّ كنيته ((أبو الحسن))، وقد اشتهر بها، وأصبحت هذه الكنية ملازمة له، ويقول محمود نصّار: محقّق كتاب((علل النّحو))، ذكر ابن الورّاق في أوّل مخطوطة كتابه ((علل النّحو))كنيته، حيث جاء: ((قال أبو الحسن محمد بن عبد الله الورّاق – رحمه الله وغفر له -)).[٢]

أسرته:

لم نستطع التعرّف على حياة ابن الورّاق بالتفصيل في كُتب التراجم، يقول محمود نصّار: ((وإذا كان قد ترجم له الكثيرون من أصحاب الطبقات، وكان له ذكر بين الفقهاء والأصوليين والنّحويين فإنّ الذي ذكروه عنه قليل ومعاد، ينقل فيه بعضهم عن بعض المتأخّر عن المتقدّم ولم تذكر لنا كُتب التراجم سنة ولادته، ولم نعرف شيئاً عن أسرته سوى أنّ أصله من بغداد، وهذا يجعلنا في حالة غموض عن هاتين النقطتين لجهالة المعرفة بهما وقلة المصادر فيهما بل عدم ذكرهما في المصادر)).[٣] وبهذا نرى أن الذين ترجموا له اقتصروا على معلومات قليلة ومعادة، مثل: ذكر اسمه وعلمه وتصانيفه، وبعض شيوخه وتلاميذه، وتاريخ وفاته، وهذا ما وجدناه عن حياته في كتب التراجم والأعلام .

شيوخه وتلاميذه:

إنّ أغلب كُتب التراجم والمصادر لم يُذكر فيها شيوخ ابن الورّاق الذين تعلّم منهم، وأخذ عنهم، إلا أنّنا نجد أنّ الإمام السيوطي قد ذكر أحد شيوخ ابن الورّاق، بقوله: قال ابن النجار[٤]: قرأ القرآن بالروايات على أبي بكر محمد بن الحسن بن مِقسَم [٥] وروى عنه[٦].

١- آدم متز،الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري: تح: محمد عبد الهادي أبو ريده، دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان، ط٤، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م، جـ١، ص ٣٤٣

٢- مقدمة: علل النّحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الورّاق، المتوفى سنة(٣٨١ هـ)، تح: محمود محمد محمود نصّار، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط ٢، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، ص٩

٣- المرجع السابق، ص ١٠

٤- هو محمد بن محمود بن هبة الله أبو عبدالله المتوفى سنة ٦٤٣ هـ .

٥- ترجمته في: الإمام الذهبي، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، تح: بشّار عواد معروف، وآخرون، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، جـ١، ص ٣٠٦

٦- جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جـ ١، ص ١٢٩- ١٣٠

وقد روى لنا محقّق كتاب((إنباه الرواة))للقفطي الخبر نفسه، حيث قال: قال ابن مكتوم: قرأ القرآن بالروايات عن أبي بكر، محمد بن الحسن بن مِقسَم وروى عنه[١].

هذه الإشارة العابرة من الإمام السيوطي والقفطي بذكر أحد شيوخ ابن الورّاق، تؤكّد لنا ((ندرة الحديث في هذا الموضوع))[٢]، ولكنّها تثبت لنا قراءة الورّاق القرآن بالروايات، و((تفيدنا معرفته علم القراءات، والأحرف العشرة، وإتقانه ذلك حتى أنّه أُجيز وأجاز في ذلك، وقد بدا هذا الأمر واضحاً في كتابه، فقد ذكر بعض الآيات واختلاف القراءات فيها))[٣].

أمّا عن تلاميذ ابن الورّاق فإنّ المصادروالمراجع لم تزوّدنا بذكر لتلاميذه، وأنّ من ترجم له لم يشر إليهم إلا إشارة بسيطة من الإمام السيوطي بقوله: (قرأ عليه أبوعلي الأهوازي[٤]، وروى عنه)[٥]، وهذه الإشارة من السيوطي إلى أحد تلاميذه تدلّنا إلى أنّ هناك من أتى بعده من تلاميذته وروى عنه هذا العلم .

علمه:

لقد أطلق العلماء على ابن الورّاق جملاً عامة تدلّ على نبوغه في علم النّحو وعلله، إلا أنّهم أجمعوا على وصفه بالنّحوي، فقد وصفوه بأوصاف منها: أبو الحسن الورّاق النّحوي، وبابن الورّاق النّحوي، وبأبي الحسن النّحوي المعروف بابن الورّاق .

قال أبو البركات الأنباري ت ٥٧٧ هـ، وكان جيّد التعليل في النّحو، ووضعه في طبقة أبي طالب العبدي[٦].
وقال القفطي ت ٦٤٦ هـ: عالم بالنّحو وعِلله، وصنّف في النّحو كتباً حساناً[٧].
وقال اليماني ت ٧٤٣ هـ: إمام في اللغة والعربية[٨].
ووصفه صاحب مُعجم المؤلفين: بالفقيه والأصولي والنّحوي.[٩]

١-الوزير جمال الدين أبي الحسن بن يوسف، القفطي، المتوفى سنة ٦٢٤هـ ،إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية –بيروت – لبنان، ط ١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م، جـ ٣، ص ١٦٥

٢- محمود نصّار، مقدمة: علل النحو،ابن الورّاق، ص ١٠

٣– مقدمة: العلل في النّحو، ابن الورّاق، تح: مهـا مازن المبارك، دار الفكرالمعاصر، بيروت – لبنان، دار الفكر، دمشق – سوريا، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ص ١٣

٤- ترجمته في: الإمام أبي سعيد السمعاني، الأنساب، جـ١، ص ٢٣١، الإمام الذهبي، معرفة القراء الكبار، جـ١، ٤٠٢

٥- جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جـ ١، ص ١٢٩ – ١٣٠

٦- ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص ٢٩١

٧- القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، جـ ٣، ص ١٦٥

٨- اليماني، إشارة التعيين، ص ٣١٧

٩- عمر رضا، مُعجم المؤلفين، جـ١٠، ص ٢٢١

آثاره:

ترك ابن الورّاق آثاراً في النّحو واللغة ذكر الذين أرّخو له عدداً منها، وذكر بعضها هو، ولكنّنا لم نتمكّن من أن نحصل إلا على كتاب واحد منها حتى يومنا هذا، وهو كتاب ((علل النّحو)) وهو الذي بين أيدينا.

ونجد أنّ آثار ابن الورّاق منها شروح ومنها مؤلفات، فقد شرح مختصر أبي عمر الجَرْمي شرحين: أكبر وأصغر، فلقّب الأكبر كتاب الفصول في نكت الأصول، ولقّب الأصغر بكتاب الهداية[١].

قال الصفدي في شرح مختصر الجَرْمي الأكبر: قال ياقوت: بلغني أن كتاب ((الفصول)) أملاه عليه السيرافي فنسبه إلى نفسه[٢].

ومن تصانيف ابن الورّاق كتاب ((علل النّحو)) مشهور[٣]، وقد ورد في إشارة التعيين لليماني: باسم ((علل الورّاق في النّحو))[٤]، وذكر صاحب مُعجم المؤلفين كتاب آخر وهو: ((منهاج الفكر في الخيل))[٥].
هذه الشروح والمؤلفات التي أشرنا إليها آنفاً هي التي ذكرها المترجمون والمؤرخون في مصادرهم ومراجعهم .
وأمّا شرح كتاب سيبويه فلم يذكره أحد من الذين ترجموا لابن الورّاق، إلا أنّ محمود نصّار يقول: ((وذكره ابن الورّاق نفسه في كتابه ((علل النّحو)) مرات عديدة، ونقل منه، وهذا ما يدلّ على أنّه قد ألف كتاب((شرح كتاب سيبويه)) قبل كتابه ((علل النّحو))، وهناك مواضع ذكره فيها مثل قوله: ((وقد بيّنا في شرح كتاب سيبويه الكلام فيهذا والخلاف فيه)) وقوله: ((وأمّا قولنا في الكتاب))، ((وما ذكرناه في الشرح))[٦].

ممّا سبق ذكره نلاحظ أنّ ابن الورّاق يؤكّد لنا تأكيداً جازماً أنّه شرح كتاب سيبويه، إمّا بذكره صراحة بقوله: وقد بيّنا في شرح كتاب سيبويه، أو بذكره اختصاراً بقوله: وقد بيّنا في الكتاب، أو في الشرح .

١- ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، ص ٢٩١
٢- صلاح الدين خليل بن أيبك الصّفَدِي المتوفى سنة ٧٦٤ هـ ، الوافي بالوفيات، تح: أحمد الأرناؤوط - تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان، ط ١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م، جـ ٣، ص ٢٦٥
٣- القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، جـ٣، ص ١٦٥
٤- اليماني، إشارة التعيين، ص ٣١٧
٥- عمر رضا، مُعجم المؤلفين، جـ٣، ص ٢٢١
٦- محمود نصّار، مقدمة: علل النحو، ابن الورّاق، ص ١٤

مذهب ابن الورّاق النّحوي:

لقد كان ابن الورّاق ذا نزعة بصريّة في آرائه ومنهجه، فهو إذا ذكر البصريين قال عنهم(أصحابنا) إذا ذكر آراءهم أيّدها ودافع عنها، ونصرها على آراء الكوفيين، مثال ذلك: قال: ((واعلم أن الفعل المضارع يرتفع عند أهل البصرة بوقوعه موقع الاسم)) هذا ما قاله أهل البصرة في ارتفاع الفعل المضارع، أمّا ما ذكره عن الكوفيين، فقد أورد قولين لعالمين من علماء الكوفة هما: الكسائي، والفراء، قال ابن الورّاق:(والفراء يقول: إنّ الفعل المضارع يرتفع بسلامته من النواصب والجوازم) أمّا قوله عن الكسائي فهو (وعند الكسائي يرتفع عمّا في أوّله من الزوائد) ثم بيّن بعد هذا فساد قولي الكسائي والفراء بقوله: (فأمّا قول الكسائي فظاهر الفساد) وذكر بعد ذلك علة فساده (وأمّا الفراء فقوله أقرب إلى الصواب، وفساده مع ذلك، وهو أنّه جعل النّصب والجزم قبل الرفع، لأنّه يرتفع بسلامته من النواصب والجوازم، وأوّل أحوال الإعراب الرفع،...)[١] إنّ وقوف ابن الورّاق إلى جانب البصريين وأخذه بآرائهم واضح في جميع أبواب الكتاب، وهذا يؤكّد نزعته إلى البصرة وهذه النزعة تكون نتيجة تأثره بأساتذته منها وميله إليها ثم انطباعه ومحاكاته للبصريين)).[٢]

خلاصة مذهب ابن الورّاق:

وخلاصة القول في مذهب ابن الورّاق النّحوي :

١/ أنّه قال بأكثر ما قاله البصريون وعدّ نفسه منهم .

٢/ اهتمّ بالقياس والتعليل.

٣/ وكان ميله إلى أهل البصرة واضحاً .

٤/ وتأثره بالفقهاء وعلماء الكلام في أسلوبه وعلله جلياً ذلك أنّه استخدم مصطلحات وعبارات علماء الفقه وعلماء الكلام، واتّخذ العقل أساساً من الأسس التي استخدمها في بناء الأحكام النّحوية.

ويمكننا القول إلى أن مذهب ابن الورّاق مذهب بصريّ، وذلك يتحقق بثلاثة أشياء:

١/ أوّلاً: موقفه من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين .

٢/ ثانياً: الأصول النّحويّة التي اعتمد عليها في كتابه ((علل النّحو))

٣/ ثالثاً: المصطلحات النحويّة التي يستعملها.[٣]

وفاته: لقد أجمع المترجمون على أنّ وفاة ابن الورّاق كانت سنة ٣٨١ هـ إحدى وثمانين وثلاثمائة للهجرة .[٤]

١- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٢٦٥- ٢٦٨

٢- محمود نصّار، مقدمة: علل النّحو، ابن الورّاق، ص١٧- ١٨

٣- المرجع السابق، ص٢١

٤- الصفدي، الوافي بالوفيات، جـ٣، ص ٢٦، ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص٢٣١

المبحث الأوّل
تعريف علم النّص ومكوّناته

نشـأة علم النص:

شهد علمـ اللغة تطـوّراً ملحوظاً في أواخر الستينيـات وبداية السبعينيـات وتطوّر نتيجة لذلك الدرس اللسـانـي، ((وهـــي بـدايـة الفـتـرة التـــي وُضـعـت فيـها أسـس عـلـم جـديـد، (عـلـم لـغـة النّـص) (TexteLingistics)، اكتملت ملامحه ونضجت تصوّراته، بحيث صار علماً مستقلاً)) (١)

وهو((أحدث فـرع لعلـم اللغة))(٢)، و((يعـدّ كلاوس برينكر(Klus Brinker) علمـاً مـن أعـلام البـحث في علم لغة النّص، فقد أسهم بعدد كبير من البحوث الرائدة الجوهرية العميقة فيه، ممّا جعله مرجعاً أساسيّاً في هذا التوجّه المتميّز في بحث اللغة))(٣)، وكان علماء لغة النّص يطلقون مصطلح ((علم لغة الجملة)) مؤخّراً على أشكال علم اللغة، ويرون أنّ الجملة هي القائمة بذاتها المستقلة، ومن ثمّ فهي أكبر وحدة وصف في النّحو، إلا أنّ هؤلاء العلماء انقلبوا على هذا المفهوم، وقرّروا((أنّ العلامة اللغوية الأساسيّة هي النّص))، وأطلق على هذا النهج في أعمال حول تاريخ علم لغة النّص النهج المجاوز للجملة (٤). وهكذا اتّسمت((بدايات البحث اللغوي بتحوّل واعٍ وجلي في الغالب عن وحدة البحث التقليدية؛ أي الجملة)) (٥). وهذا يعني تجاوز حدّ الجملة إلى النّص، ولما كان تجاوز حدّ الجملة أمراً أساسيّاً لإدراك النّصيّة، فقد وُصفت النّصوص بأنّها كليات متجاوزة للجملة، فهي متجاوزة للجملة لأنّها تعرض وحدات خلف حدّ الجملة ((العبارة))(٦)، وبعد هذا فقد((ساد النظر إلى أنّ أعلى وحدة لغوية وأشدّها استقلالاً)) و((العلامة اللغوية الأساسيّة ليست ((الجملة)) بل ((النّص))، ويجب أن يتوجّه التحليل اللغوي بشكل أقوى ممّا هو قائم حالياً إلى النّص))(٧).

ففي ظلّ هذا التطوّر لهذه النظرية الحديثة التي اتّخذت من النّص الوحدة الأساسيّة للتحليل ظهر علم اللغــة النّصــي أو لسـانيات النّــص، إذن ((علــم اللغـة النّصي – فيما نــرى – هــو ذلك الفــرع مــن

١- كلاوس برينكر، التحليل اللغوي للنّص(مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج)،تر:سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع – القاهرة، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م، ص ١١.

٢-زتسيسلاف، وأورزنياك (مدخل إلى علم النّص(مشكلات بناء النّص)، تر: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر و التوزيع – القاهرة، ط ١، ١٤٢٤هـ -- ٢٠٠٣م، ص٣٦

٣- كلاوس برينكر، التحليل اللغوي للنّص، ص١١

٤-زتسيسلاف، وأورزنياك، مدخل إلى علم النّص، ص ٣٦

٥- المرجع السابق، ص ٣٦

٦- فولفجانج هاينه مان، ديترفيهفجر، مدخل إلى علم لغة النّص، تر: سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق – القاهرة، ط ١، ٢٠٠٤م، ص ١٩

٧- كلاوس برينكر، التحليل اللغوي للنّص، ص ٢٣

فروع علم اللغة الذي يهتمّ بدراسة النّص باعتباره الوحدة اللغوية الكبرى، وذلك بدراسة جوانب عديدة أهمّها الترابط أو التماسك، ووسائله، وأنواعه والإحالة، أوالمرجعيّة، وأنواعها، والسياق النّصي ودور المشاركين في النّص (المرسل و المستقبل). وهذه الدراسة تتضمّن النّص المنطوق والمكتوب على حدّ سواء))[1].

وإذا نظرنا إلى ظهور علم النّص نجد أنّه ظهر ((مرتبطاً بظواهر ومشكلات تعالج في علوم ومناحٍ أخرى للبحث، من مجالات متّصلة باللغة،كعلم اللغة العام، وعلم الأدب، وعلم الأسلوب...،وعلم الاتصال الجماهيري))(٢)، و((علم النفس المعرفي، وعلم الاجتماع اللغوي، وعلم الحاسب الآلي، (مع المجال الذي يعدّ فرعاً عليه وهو الذكاء الاصطناعي).[3] و((تبيّن لنا من ذلك أن مردّ نشوء علم جديد لتحليل عام للنّصوص يواكب تطوّرات حادثة في عدة فروع علميّة، ومن ثمّ عرض ما نتج من تقدّم في اتجاهـ معيّن، هو دراسة الاستعمال اللغوي دراسة متداخلة الاختصاصات))[4]. ويقول حسن بحيري: ((إنّ علم النّص يتّسم بتشعبه إلى حدّ بعيد إذ إنّنا لا نجد إلا قدراً ضئيلاً من الاتفاق حول مفاهيمه وتصوّراته ومناهجه ، فقد استوعب حدّاً لا يستهان به من المفاهيم، نظراً لكثرة منابعه واتّساع مشارب الباحثين فيه، كما أنّه قد قصرت أكثرالمحاولات التي نهضت لضمّ تصوّراته في أطر محدّدة عن تقديم عرض متكامل يتيح للقارئ الوقوف على نظرة كليّة أساسيّة))(٥)، وهكذا فشلت كل المحاولات للتقريب بين تصوّرات علم النّص وذلك ((لتعدّد مناهجه و اتخاذها مسارات متباينة في بلدان مختلفة))(٦) .

ويتّضح ممّا سبق أنّ علم النّص يتّسم بالتداخل المعرفي و التشعّب، وهذا أمر منطقي مسوغه ذلك الهدف الجوهري الذي تسعى إليه هذه العلوم والمعارف جميعاً وهو فهم النّص.

وأمّا عن تسمية هذا العلم ((علم النّص))فقد كانت هناك إشكاليّه في المصطلح، ولم يتّفق الباحثون على مصطلح واحد((ولقد عرف علم النّص تعدّداً في المصطلح وهذا حال علمحديث النشأة

١- صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النّصي بين النظرية والتطبيق، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع – مصر، د ط ، ٢٠٠٠م، جـ١، ص ٣٦

٢- فان دايك، علم النّص (مدخل متداخل الاختصاصات)، تر: سعيد حسن بحيري، دار القاهرة للكتاب،ط١، ٢٠٠١م، ص١٤-١٥

٣- روبرت دي بوجرند، النّص والخطاب والإجراء تر: تمّام حسّان، عالم الكتب– القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م،ص ٦٤

٤- فان دايك، علم النّص (مدخل متداخل الاختصاصات)،ص ١٥

٥- سعيد حسن بحيري، علم لغة النّص المفاهيم والاتجاهات، مكتبة لبنان ناشرون – الشركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان، ط١، ١٩٩٧م، ص ٢

٦- المرجع السابق، ص ٢

متخلّق من أمشاج متداخلة ومتباينة الأصول، ومن مصطلحات علم النّص التي تعجّ بها مؤلفات اللغويين، لسانيات النّص،علم اللغة النّصي، نحو النّص ... فكلّ هذه المصطلحات تعني هذا الفرع المعرفي الحديث الذي يحدّده برند شبلنر بقوله: « وهو يرمزله بنحو النّص أو علم اللغة النّصي أو بنظرية النّص، أو بعلم النّص، وذلك بناء على وجهات النظر المختلفة»[١]

ويضاف إلى هذا قول: «زتسيسلاف وأورزنياك»(ZdzislawWawrzniak)،وهذا ما يراهـ حسن بحيري بقوله: «نطلق على علم النّص اللغوي مصطلح علم النّص، و« علم لغة النّص »أو«علم اللغة النّصي» أوعلم النّص بشكل عام»[٢].وقد آثر البحث مصطلح لسانيات النّص.

وقد ارتبط نشأة علم النّص بالبلاغة، « ولا يخفى أنّ لمناقشتنا لحدود البلاغة وعلاقاتها بعلم النّص دلالة واضحة على الصلة الوثيقة بينهما إلى الحدّ الذي جعل بعض الباحثين يعدّها السابقة التاريخيّة لعلم النّص » [٣]، يقول فان دايك: (Van Dijk) « ويمكن أن نعدّ البلاغة السابقة التاريخيّة لعلم النّص إذا ما تأملنا التوجّه العام للبلاغة القديمة إلى وصف النّصوص ووظائفها المتميّزة، إلا أنّه لما كان اسم البلاغة يرتبط بأشكال ونماذج أسلوبيّة معيّنة و أشكال ونماذج أخرى فإنّنا نؤثر المفهوم الأكثر عموميّة علم النّص»[٤]، لذا يؤكّد بعض الباحثين على وجودعلاقة وطيدة بين علم النّص والبلاغة.

وخلاصة القول إنّ اختلاف علماء اللغة في تسمية علم النّص، وتعدّد مصطلحاته و اضطرابها يعود إلى: «عدم استقرار هذا المصطلح عند الغرب من جهة، وإلىتعدّد ترجمات المصطلح إلى العربية من جهة أخرى وهناك من الباحثين من يجعل إشكاليّة المصطلح في علم النّص مرتبطة بشأن (نحويّات النّص) التي لم يكتمل تطوّرها».[٥]

أمّا عن تاريخ لسانيات النّص فلم« يختلف الباحثون كثيراً حول تاريخ هذا العلم، ولقد بدأ البحث في تحليل النّص بمجموعة من المحاولات فمن الباحثين من يرى أن نشوء لسانيات النّص كان مع بدايات النصف الثاني من القرن العشرين، ومنهم من ذهب إلى أن ظهورهـ كان في بداية السبعينات من نفس القرن.

وممّا لا خلاف فيه بين علماء لسانيات النّص أنّ الانطلاقة الحقيقية في دراسة اللسانيات النّصيّة، تبدأ بأعمال (زيلج هاريس) (Z. Harris) هذه الدّراسات قدّمت بعض الأفكار النّصيّة

١- برند شبلنر،علم اللغة والدراسات الأدبية (دراسة الأسلوب، والبلاغة وعلم اللغة النّصي)، تر: محمود جادَ الربّ، الدار الفنيّة للنشر والتوزيع ، ط ١، ١٩٨٧م، ص ١٨٣

٢-زتسيسلاف، وأورزنياك، مدخل إلى علم النّص، ص٩٣

٣- سعيد حسن بحيري، علم لغة النّص، ص٥

٤- فان دايك، علم النّص (مدخل متداخل الاختصاصات)، ص ٢٣

٥- جزيل فلانسي، النقد النّصي، تر: رضوان ظاظا، مجلة علم المعرفة- الكويت، مايو ١٩٩٧م، ص ٢٤٧

الجوهريّة،...حيث نشر زيلج هاريس دراستين اكتسبتا أهميّة منهجيّة في تاريخ اللسانيات الحديثة تحت عنوان ((تحليل الخطاب))، وذلك عام (١٩٥٢م)...وتعدّ فكرتا التوزيع (التصنيف)، والاستبدال (المعاقبة) هما أساس تحليل الجملة لديه)) (١).

و((لكن الدراسة الرائدة هي تلك التي قدّمها ((هاليداي ورقية حسن)) (Halliday and Ruqaiya Hassan)(١٩٧٦م) تبحث وسائل الربط التي تتجاوز الجملة تطبيقاً على اللغة الانجليزية، وفي سنة (١٩٧٧م) قدّم((فان دايك)) رؤية أخرى لتماسك النّصوص، لم يقصر البنية الداخليّة للنّصوص كما فعل((هاليداي ورقية حسن)) بل استفاد من المعطيات التداوليّة، ثمّ قدّم(١٩٨٠) رؤية أكثر شمولاً في كتاب((علم النّص مدخل متداخل الاختصاصات))لدراسة النّص من مناظير مختلفة: المنظورالدلالي، والبراجماتي،والبلاغي، والأسلوبي، والسيكولوجي، والاجتماعي، وهي زوايا مختلفة لمحاولة فهم وتفسير عمليتي الإنتاج والتلقي)) (٢).

وفي الثمانينيات من ذات القرن وفي (١٩٨١م) قدّم((روبرت دي بوجراندودرسلر)) (Robert deBeaugrande and Dressler) منهجاً شاملاً جمعا فيه الجهود السابقة عليهما ووضعا مدخلاً لدراسة النّص في كتاب((النّص والخطاب والإجراء))(٣)، وبهذا أصبح نحو النّص حقيقة راسخة.

مفهوم النّص:

إنّ النّص بمفهومه الواسع يشمل كل مناحي الحياة، ونحن نستخدم النّصوص في لغتنا اليوميّة في حياتنا الاجتماعيّة، وهو من أهمّ المرتكزات الضروريّة والأساسيّة التي تقوم عليها الحياة الاجتماعيّة، والنّصوص هي التي تجعل المجتمع مترابطاً ومتفاهماً ((إذ لا يمكن تصوّر مجتمع منسجم ومتماسك دون نصوص تنظّم مختلف مؤسساته وتضبط قوانين أشغالها، وتقنّن التعامل بين أفرادها بمن يضمن لها الثبات والاستقرار)) (٤)، يقول كلاوس برينكر: ((نريد أن نوضّح بإيجاز ما يفهم تحت((نصّ)) في اللغة اليومية.ويعني مثل ذلك التأمل في الاستعمال اللغوي شرطاً مهماً للاشتغال العملي بالنّصوص))(٥)، وهذا الأمر في علم لغة النّص((يتعلّق بوجه خاص بوصف الشروط العامة

١- سعيد حسن بحيري، علم لغة النّص، ص١٨-٢٠

٢- عزّة شبل محمد،علم لغة النّص (النظرية والتطبيق)، مكتبة الآداب– القاهرة، ط٢، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، ص: ح

٣- المرجع السابق، ص: ح

٤- محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النّص (ومجالات تطبيقه)، الدّار العربية للعلوم ناشرون، د ط، د ت، ص ١٣

٥- كلاوس برينكر، التحليل اللغوي للنّص، ص ١٩

لتكوين النّص وتلقيه، التي يمتلكها دون وعي الشريك اللغوي الأساسي في مواقف تواصليّة معيّنة على وجه العموم))(١)

و((لذلك تزخر حياتنا الاجتماعيّة بالعديد من النّصوص وبأنواع مختلفة؛ منها القانوني والسياسي والإعلامي، ومنها الديني والأدبي والفلسفي ... ومن المؤكّد أنّ كل واحد له دوره المتميّز في تحريك التفاعل الاجتماعي، وفي تنظيم جانب ما من أنشطة الحياة الاجتماعيّة))(٢)و((النّص ليس مجرّد تدوين للحفظ والتسجيل ولكنّه يمثّل سلطة توجيه وتقنين وتشريع، فالنّص الأدبي يؤثّر في أجيال الأدباء والشبّان، ويكون أحد مصادر الإلهام في التشريعات والنّصوص التاريخية تعبّر عن روح الأمة، وتكشف عن مسارها في التاريخ. والنّصوص القانونية هي أساس الدولة ودعامة مؤسساتها . والنّصوص الدينيّة سلطة تصدر عن الوحي وطاعة الأنبياء، تعطي شرعية للسلطان ضدّ معارضيه، كما تشرع للثورة ضدّ السلطان))(٣).والنّص ((لدى أصحاب العقائد سلاح إيدلوجي فعّال يسخّر للدفاع عن المذهب والعقيدة والدعاية لهما. كمايوظّف لدى فئات أخرى، للضغط من أجل تحقيق الأغراض والمصالح الفرديّة والجماليّة))(٤)، وقد ارتبط ظهور النّص، بظهور عدد من المؤسسات الاجتماعية. غير أنّ عامل دعم النّص هي الكتابة ((من حيث هي وسيلة لتجاوز ضعف الذاكرة وفعل الزمن، فيتّخذ الملفوظ حيزاً في الفضاء ويستقبل بوجوده فيخترق العصور. وهذا الاستقراريجعل من النّص المكتوب وثيقة ملزمة؛ وعلى هذا تقوم مؤسسة الدولة والمؤسسات القانونيّة والدينيّة والتعليميّة وغيرها من المؤسسات التي تتطلّب نسبة من القرار تضمن استمرار مبادئها وتناقلها خلال المكان والزمان. وهذا أمر تضمنه النّصوص المكتوبة))(٥)، وممّا لا شكّ فيه((أنّ سلطة النّص وقدرته الإيجابيّة تبقى قويّة في مجالات أخرى عديدة، فالنّص يقوم بعمليّة الاستشهاد في الكلام، فالكلام العلمي، مثلاً: لا بدّ أن يسنده قول يعتدّ به، ويدعمه استشهاد بنّص قويّ، حتى يكون مقبولاً وحسناً))(٦)، ولهذا ((فإنّ النّص له قوة سحريّة في الاستشهاد به كقول مأثور أو حكمة شعبية أو بيت شعر، وكأنّ الخطاب العقلاني المعاصر لا يكفي للإقناع إلا بعد تطعيمه بسلطة النّص))(٧)، وللنّص أيضاً أبعادفنيّة وقيمة جماليّة.

١- كلاوس برينكر، التحليل اللغوي للنّص، ص ١٩

٢- محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النّص، ص ١٣

٣- حسن حنفي، ((قراءة النّص))، الهرمينوطيقا والتأويل، ط٢، تأليف مشترك بين باحثين، قرطبة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، ١٩٩٣، ص ١٢

٤- محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النّص، ص١٥

٥- الأزهر الزنّاد، نسيج النّص(بحث في ما يكون به الملفوظ نصّاً)، المركز الثقافي العربي – بيروت، الدّار البيضاء– المغرب، ط١، ص١٢

٦- محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النّص، ص ١٥

٧- حسن حنفي، قراءة النّص، ص ١٣

ونلاحظ ممّا سبق ذكره أنّ المعرفة كلها تتلخّص في النّص إذ هو حافظها ومبلغها . ونظراً إلى أهميّة ((النّص))من حيث هو وثيقة، ويعني هذا أنّ ظهور المصطلح ارتبط بظهور عدد من المؤسسات في المجتمع البشري، وتطوّرها، فظهرت علوم عديدة تدرسه من جوانب متعدّدة، وخير مثال لذلك علم الآثار الذي يبحث عن النّصوص القديمة عبر العصور، وتربط أهميّة النّص في منظومة المجتمع البشري بالجانب العقلي فيها؛ فهو حامل العلم ومصدر التجربة والعرفان بل تتلخّص فيه((الحقيقة)) التي تقوم عليها كل المعارف، فهو من حيث كائن ثابتضامن لاستمرارها بالحفاظ عليها))(١).

وهكذا نرى أنّ النّص أصبح أمراً ضروريّاً في اللغة اليوميّة، لحاجة المجتمعات إليه أينما وُجدت في أي مكان وزمان، لأنّه يرتبط بكل أشكال الحياة الإنسانيّة، وإضافة إلى ذلك يقوم بتدوين منتجات الإنسان في شتى العلوم والمعارف.

مفهوم النّص في التراث العربي:

النّص لغة: الظهور والارتفاع. وذلك أنّنا إذا رجعنا إلى المعاجم العربية، وجدنا لمادة (ن ، ص ، ص) عدة معانٍ نذكر بعضاً منها: نصّ – الشيء: رفعه وأظهره . نصّ الحديث ينصّه نصّاً:رفعه وأسنده إلى المحدث .وكل ما أظهره، فقد نُصّ، ومن ذلك أقعده على المنصّة. ونصّت العروس إذا رفع مكانها وأبرزت، ونصّت الظبية جيدها رفعته.وأصل النّص: أقصى الشيء وغايته، ومنه: نصّ ناقته ينصّها نصّاً أي يُحرِّكها حتى تستخرج أقصى ما عندها من السير.وفلان ينصُّ أنفه غضباً، أي يُحرِّكها وهو نصّاص الأنف. ونصّكل شيء منتهاه.والنّص الاستقصاء: وهو متّصل بالمعنى السابق ومنه: نصّ فلاناً نصّاً استقصى مسألته عن شيء حتى استخرج كل ما عنده.والنّصُّ: الإسناد والتوقيف والتعيين والإدراك والغاية.(٢)

ولما رأى بعض الباحثين أن هناك تداخلاً وتشابهاً بين((المعاني اللغويّة للفظة((نص)) ومعناها الحديث سعوا إلى الربط بين هذين المعنيين))(٣)، فقد ذهب بعضهم إلى أنّ ((الرفع والإظهار

١- الأزهر الزنّاد، نسيج النّص، ص١٢-١٣

٢- السيد محمد مرتضى الحسينى الزبيدي، تاج العروس، تح : علي شيري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، مج ٩، ص ٣٦٩- ٣٧٠، مادة: ن ص ص

- ابن منظور، لسان العرب، دار أحياء التراث العربي – مؤسسة التاريخ العربي، لبنان – بيروت، ط ٢، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، جـ ١٤، ص ١٦٢ – ١٦٣، مادة: ن ص ص

- مجد الدين الفيروز أبادي، القاموس المحيط، دار الحديث القاهرة، د ط ، د ت، مج ٢، ص ٣١٩- ٣٢٠

- إبراهيم أنيس، وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط ٢، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م، جـ١، ص ٩٢٦

٣- محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، مكتبة الملك فهد الوطنيّة، ط١، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م، ص ٤٠

يعنيان أنّ المتحدّث أو الكاتب لا بدّ من رفعه وإظهار نصّه؛ كي يدركه المتلقي المستمع أو القارئ، وكذلك ضمّ الشيء، فنلاحظ أنّ النّص – في كثير من تعريفاته – هو ضمّ الجملة إلى الجملة بالعديد من الروابط، وكون النّص أقصى الشيء ومنتهاه هو تمثيل لكونه أكبر وحدة لغويّة يمكن الوصول إليها »[١] ويرى آخرون: « أنّه بالتقاء هذه المعاني جميعاً ينبغي أن يكون المفهوم الأساسي لأي نصّ، إنّه وسيلة لنقل الأفكار والمفاهيم إلى الآخرين، فهو ينقل شيئاً ما إلى المخاطب، وهو ليس هدفاً في حدّ ذاته وإنّما هو طريق الخطاب »[٢]

وأمّا مفهوم النّص اصطلاحاً في تراثنا العربي فهو عند الفقهاء « نصّ القرآن ونصّ السنة أي ما دلّ على ظاهرلفظهما عليه من الأحكام»[٣]، والنّص هنا بمعنى الإظهار وعند الأصوليين هو: «كل ملفوظ مفهوم المعنى من الكتاب و السنة سواء كان ظاهراً أم نصاً أم مفسراً حقيقةً أم مجازا عاماً أم خاصاً وهو المستغنى فيه بالتنزيل عن التأويل، وهو مالا يتطرّق إليه احتمال أصلاً، لاعلى قُرب ولا على بُعد» [٤]، ونجد أنّ الأصوليين أطلقوا على بعض الألفاظ مصطلحات عديدة تبعاً لدرجات ظهور المعنى وخفائه، أمّا الذي يرتبط بوضوح، المعني فذلك هو الظاهر والنّص والمفسّر والمحكم، وأمّا الذي يرتبط بغموض المعنى فذلك هو الخفي والمشكل والمجمل و المتشابه [٥]، ويدور حديثنا في هذا المقال عن« النّص الذي نجد فيه زيادة وضوح، إذ يُفهم منه معنى لم يُفهم من الظاهر»[٦] أي ما رفع بيانه إلىأقصى درجة.وفي هذا التعريف عودة إلى المعنى اللغوي للنّص الذي يفيد الإظهار والبيان والرفع.

فالنّص: « ما ازداد وضوحاً على الظاهر، لمعنى في المتكلّم، وهو سوق الكلام لأجل ذلك المعنى... والنّص ما لا يتحمّل إلا معنى واحداً، وقيل ما لا يتحمّل التأويل»[٧]، إنّه إذن اللفظ الدّال على معنى لا يتحمّل غيره، وفي تعريف آخر هو:« ما دلّ على معنى سيق الكلام لأجله

١- صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النّصي، جـ ١، ص ٢٨

٢- أحمد عفيفي، نحو النّص(اتجاه جديد في الدرس النّحوي)، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط ١، ٢٠٠١م،ص٢٠

٣- الأزهر الزنّاد، نسيج النّص، ص ١٢

٤- محمد بن علي التهانوي (١١٥٨هـ)، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان– بيروت، ١٩٩٦م،جـ ٣، ص ١٣٠٥

- عبد الوهاب خلّاف، علم أصول الفقه، دار الزهراء للنشر والتوزيع، ط ١، ص ١٤٤-١٤٥

٥- السيد أحمد عبد الغفّار، التصوّر اللغوي عند الأصوليين، مكتبات عكاظ للنشر، الإسكندرية، ط١، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م، ص ١٤٤ - ١٤٥

٦- المرجع السابق، ص ١٤٤

٧- الجرجاني، التعريفات دار الكتاب اللبناني – المصري – بيروت - القاهرة، ط١، ١٩٩١م، ص ٢٥١

دلالة تحتمل التأويل أو التخصيص أو النسخ»[١]، بحسب ما تستقيه القرائن والمساقات و بناء عليه النّص قسمان: أحدهما يقبل التأويل وهو نوع من النّص مرادف للظاهر، و الثاني: لا يقبل التأويل وهو النّص الصريح كلفظ « خمس» [٢]

ويُجدر بنا أن نشير إلى أنّ المعنى يدور في كل ما سبق « النّص » عند اللغويين والنّص عند الفقهاء والأصوليين حول محاور هي: الرفع والإظهار الاستقصاء، وضمّ الشيء وأقصى الشيء ومنتهاه.

مفهوم النّص عند الغربيين:

إنّ كلمة« نص» أصلها لاتيني، كما ظهر في اللغات الأوربية أن كلمتي («texte») و («text») مشتقتان من («textus»)، ومعناها بالعربية النسخ(«tissu»)، ولذلك فمعنى النّص«النسيج» ومثلما يتمّ النسج من خلال مجموعة من العمليات المفضيةإلى تشابك الخيوط و تماسكها بما يكون قطعة من قماش متينة[٣].«فالنّص نسيج من الكلمات يترابط بعضها ببعض. هذه الخيوط تجمع عناصره المختلفة والمتباعدة في كل واحد ما نطلق عليه مصطلح النّص»[٤]

ونجد التعريف نفسه تقريباً لمصطلح «نصّ» في معجم« لاروس العالمي»، حيث جاء فيه أنّ كلمة « نّص» أتت من فعل نصّ ومعناها نسج، وهذا ما يعني أنّ النّص هو النسيج لما فيه من تسلسل في الأفكار وتوال للكلمات[٥].

ومن هذين التعريفين نستنتج« أنّ النّص مرتبط في مفهومه الأوّلي، بمفهوم النسيج و الحياكة لما يبذله الكاتب فيه من جهد في ضمّ الكلمة إلى الكلمة والجملة إلى الجملة. وكذلك لما يبذله من جهد في تنظيم أجزائه والربط بينهما بما يكون كلاً منسجماً مترابطاً»[٦]، ويقول «رولان بارت)(R Barthes):
النّص نسيج كلمات منسّقة في تأليف معيّن، بحيث هو يفرض شكلاً يكون على قدر المستطاع ثابتاً، ووحيداً. ثمّ يشرح ذلك يقول: «إنّ النّص من حيث إنّه نسيج فهومرتبط بالكتابة ويشاطر التأليف

١- محمد توفيق محمد سعد، دلالة الألفاظ عند الأصوليين، مطبعة الأمانة، مصر- القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ص ٣٦٠ - ٣٧٤

٢- السيد أحمد عبد الغفّار، التصوّر اللغوي عند الأصوليين، ص ١٤

٣- محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النّص، ص ١٩، محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص٤٠

٤- الأزهر الزنّاد، نسيج النّص، ص ١٢

٥- محمد حمود، تدريس الأدب إستراتيجية القراءة والإقراء، الدّارالبيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٣٠م، ص٢٥

٦- محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النّص، ص ٢٠

المنجز بـه هالته الروحيّة وذلك لأنّه بصفته رسماً بالحروف فهو إيحاء بالكلام(الظهور)، وأيضاً بتشابك النسيج، وذلك يكسبه صفة الاستمرارية، والترتيب»[١]هذه التعريفات تنطلق في تعريف النّص من الدلالة الاشتقاقيّة.
فالأصل اللاتيني يحيل إلى النسج ويوحي بالجهد والقصد، ولعلّه يوحي أيضاً بالاكتمال والاستواء، ثمّألا يعني النسج بمعناه الواسع الإنشاء والتنسيق في ضمّ الشتات والتنضيد» [٢] ولعلّ هذا يحيل في بعض وجوهه إلى معنى«الائتلاف» الذي استعمله النّحاة العرب القدامى في حدّهم للجملة والكلام، و كذلك معنى«البناء» في الحدّ ذاته عندهم [٣] كما يحيل الأصل اللاتيني إلى النسج، وكذلك« يحيل الأصل في اللغة العربية إلى الاستواء و الكمال، وإلى النسيج أيضاً»[٤]، ونجد أنّ هناك من يستعمل هذا المفهوم نفسه: فهذا ابن خلدون في المقدّمة يقول ما نصّه:«أعلم أنّها – يقصد صناعة الشعر عبارة عن المنوال الذي ينسج فيه التراكيب، أو القالب الذي يفرغ فيه ... ثمّ ينتقي التراكيب الصحيحة عن العرب باعتبار الإعراب و البيان، فيرصها فيه رصاً كما يفعله البناء القالب أو النسّاج في المنوال، حتى يتسع القالب بحصول التراكيب الوافية بمقصود الكلام»[٥]

ونلاحظ أنّ المعنى اللغوي لمادة «(texte)»اللاتينية بمعنى النسج في العربية« تؤدي معنى بلوغ الغاية والاكتمال في الصنع»[٦].أيضاً تدلّ دلالة واضحة على التماسك والترابط والتلاحم بين أجزاء النّص، سواء كان مادياً و ذلك يتمّ الانسجام والتضام والتماسك بين مكوّنات الشيء المنسوج، أم معنوياً ويتمّ ذلك بالإشارة إلى علاقات الترابط و التماسك من خلال حبك أجزاء الحكاية.

النّص مفهومه وإشكاليته في الدراسات اللغوية الحديثة:

إنّ مفهوم علم النّص ليس بالغ القدم وقد استقرّ هذا المفهوم الحديث لعلم النّص في عقد السبعينيات من هذا القرن، كما أشرنا من قبل،و« مع ذلك فقد عرفنا منذ زمن أبعد كثيراً، وبخاصة في الدراسات اللغوية، مصطلحي« تحليل النّص » و«تفسير النّص» حيث كانت العناية مع ذلك في الغالب موجّهة إلى الوصف المادي للنّصوص الأدبية بوجه خاص»[٧]

١- عدنان بن ذريل، النّص والأسلوبيّة بين النظريّة و التطبيق، دراسة من منشورات اتّحاد الكتّاب العرب، ٢٠٠٠م ، ص ١٧
٢-أحمد الخديوي، من النّص إلى الجنس الأدبي، الفكر العربي المعاصر، ١٩٨٨م ، ع : ١٠٠ – ١٠١، ص ٤١
٣- محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص ٤١
٤- المرجع السابق، ص٤١
٥-ولي الدين عبدالرحمن بن محمد، ابن خلدون (٧٣٢هـ - ٨٠٨ م)، مقدمة ابن خلدون، تح: عبدالله محمد الدرويش، دار البلخي، ومكتبة الهداية- دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، جـ٢، ص ٣٩٧
٦- محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص ٤١
٧-فان دايك، علم النّص (مدخل متداخل الاختصاصات)، ص ١٤

أمّا في الدرس اللغوي الحديث فقد توسّع مفهوم النّص، وتعدّدت تعريفاته وفقاً لمناهج الباحثين المحدثين، ولقي هذا المصطلح عندهم اهتماماً كبيراً، وقامت حوله دراسات كثيرة إلا أنّ الدارسين المحدثين لم يتّفقوا على حدّ ثابت لمصطلح النّص،« فظلّ السؤال الذي تركزت حوله جهود الدارسين بحثاً عن إجابته: ما الذي يصنع النّص ؟ وما الذي يجعل الكلام نصّاً»؟ [١]، وبناء على هذين السؤالين يمكننا الوقوف على بعض التعريفات لمفهوم النّص في اللسانيات الحديثة، مع اختلافها وتباينها، فقد جاء في معجم اللسانيات نسمي:«نصّاً »مجموع الملفوظات اللغويّة التي يمكن إخضاعها للتحليل: فالنّص إذاً عينة من السلوك اللغوي الذي يمكن أن يكون مكتوباًأو منطوقاً»[٢]، ويعرّف صلاح فضل النّص:« بأنّه ممارسة دلاليّة منحها علم العلامات - أو السيميولوجيا – امتيازاً. لأنّ عملها الذي يتمّ بواسطة اللقاء بين الفاعل واللغة عمل مثالي. وإنّ وظيفة النّص هي التي تجسّد مسرحياً هذا العمل»[٣]. أمّا الممارسة الدلالية فهي« نظام متميّز، خاضع للتصنيف، يعيد للكلام طاقته الفاعلة»(٤) ويخلق النّص والتّناص، « ويعلّق (بارت)على هذا التحديد للنّص مشيراًإلى نظريّة النّص هي أوّلاً نقد مباشر لأية لغة واصفه أي أنّها مراجعة لعمليّة الخطاب».[٥]

فالنّص: « رسالة ناجمة عن نظام محدّد من المفاهيم والشفرات»[٦]، وهو« وحدة لغوية في طور الاستعمال»[٧]، أو« مظهر دلالي يتمّ من خلاله إنتاج المعنى لدى المتلقي»[٨]، أو«إنجاز اعتمد في توليده على فعل لساني وعمل لغوي»[٩]، وهو« كل مترابط يؤدي الفصل بين أجزائه

١- محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص ٤١
٢- محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النّص، ص ٢٠
٣- صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النّص، عالم المعرفة- الكويت، د ط، أغسطس، ١٩٩٢م،ص ٢١٢
٤- المرجع السابق، ص ٢١٣
٥- المرجع السابق، ص ٢١٢
٦- المرجع السابق، ص ٢١٥
٧- هاليداي، ورقية حسن Cohesion in English 1976 s.pضمن: محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص ٤٤
٨- سعيد يقطين، انفتاح النّص الروائي: النّص – السياق، المركز الثقافي العربي - بيروت - الدّار البيضاء، ٢٠٠١م،ص ٣١
٩- محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري (إستراتيجية التناص)، المركز الثقافي العربي، بيروت- الدار البيضاء، ط١، ١٩٩٢م، ص ١٨، ١٢٠

إلى خلل في معناه»[١]، وهو أيضاً:«شكل مغلق له بداية أو نهاية»[٢]، ومن تعريفاته أيضاً: أنّه« نظام من الإشارات ... لا يعترف إلا بترتيبه الخاص»[٣]، و«نظام من القواعد المحدّدة يقوم عليها أداؤه»[٤]، و«نظام قائم أي تجمع من الوظائف التي توجد من خلال عمليات قوامها الحكم والانتقاء من بين عناصر النظام الافتراضي»[٥]، وهو« وسيلة من وسائل حمل الأنشطة الإنسانيّة»[٦]

ونحن أمام هذا الكمّ الهائل من التعريفات، نقول: أنّ مصطلح النّص« قد أثار إشكاليّة في الدراسات اللسانيّة الحديثة، أدّت إلى اختلاف في منهج البحث وتباين في تحديد مفهومه وسماته ممّا يجعل البحث النّصي صعباً،يتطلّب مجهوداً كبيراً، ودرايةً واسعةً بمناهله المعرفيّة التيصدر منها وعنها»[٧] يقول سعيد بحيري: « ممّا لا شكّ فيه أنّ تشعّب مفاهيم علم النّص قد جعل من مهمة تحديد ما توصّل إليه هذا الفرع الجديد مهمة صعبة »[٨] ، وذلك لتعدّد تعريفات علم النّص وتشعّبها.

وقد ذكر صبحي الفقي السرّ وراء عدم استقرار مفاهيم النّص فيما يأتي:[٩]
١/ التّماس بين هذا العلم وغيرهـ من العلوم . لكنّه أي أن هذا السبب ركناً أساسياً في الدراسة النّصية.
٢/ تعدّد معايير هذا العلم، هل هي معايير شكليّة، أم معايير دلاليّة، أم شكليّة و دلاليّة معاً؟
٣/ عدم اكتمال تطوّر نحويّات النّص؛ لأنّ ذلك يعني عدم اكتمال العلم.
ولهذا فإنّ النّص: « مفهوم مشكل يمثل اشتغالنا به استقصاء بعض المسائل التي طرقت و القضايا التي استثيرت والتي سنثيرها في سبيل محاولة حدّه»[١٠]، وهكذا نرى أننا لم ولن

١- سعيد حسن بحيري، علم لغة النّص، ص ١٠٨
٢- عبد الملك مرتاض، النّص الأدبي من أين وإلى أين، ديوان المطبوعات - الجزائر، ط١، ١٩٨٣م، ص ١٨
٣- فريدناند دي سوسير، علم اللغة العام،تعريب صالح القرمادي وزميليه، الدار العربية للكتاب – تونس ١٩٨٥م، ص ٤٣
٤- Chomsky (naom) syntactic structures paris mouton 1981p 5، ضمن:محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص٤٤
٥- تمّام حسّان، مقدمة:النّص والخطاب والإجراء، روبرت دي بوجراند، ص ٧- ٨
٦- المرجع السابق، ص ٦
٧- محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص ٤٢
٨- سعيد حسن بحيري، علم لغة النّص، ص ١٠٨
٩- صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي، جـ١، ص ٢٧
١٠- محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظريّة النّحويّة العربيّة (تأسيس نحو النّص) جامعة منوبة، تونس، المؤسسة العربية للتوزيع - تونس، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، جـ١، ص ١٤

نستطيع حصر تعريفات النّص ولم نجد حتى الآن تعريفاً جامعاً مانعاً يحدّد لنا حدّ النّص وسبب ذلك « كان لتعدّد مناهجه واتخاذها مسارات متباينة في بلدان مختلفة أكبر الأثر في أن تبوء كل محاولة تستهدف نوعاً من التقريب بينها بالفشل»[١]، و«بعبارة أخرى تحديد مفهوم للنّص يمكن أن يستوعب علاماته الفارقة من خلال كمّ غير محدود من التعريفات التي طرحتها الاتجاهات المختلفة في علم النّص»[٢]، والسؤال الذي نودّ قوله هو: ما الذي ينبغي أن يفعله علماء اللغة النّصانيين من أجل الوصول إلى تعريف موحّد للنّص؟ لا بدّ أن ينشغل علماء لسانيات النّص بمفهوم النّص من أجل توحيد مناهجه ومساراته المتباينة في مختلف البلدان، وذلك لوضع تعريف مانع جامع لعلم النّص.

مكوّنات النّص:

تنوّعت مكوّنات النّص، بل وتداخلت إلى حدّ الغموض أحياناً أو التعقيد أحياناً أخرى، فإنّ هناك تداخلاً بين مكوّنات النّص وتعريفاته، فالعلاقة واضحة بينهما، لأنّ« بعض تعريفات النّص يعتمد على مكوّناته الجمليّة و تتابعها»[٣]، وهي:

أ/ مكوّنات النّص وحدات أصغر من الجملة:[٤]

يذهب«كلاوس برينكر» الذي يعرّف النّص بأنّه:« تتابع متماسك من علامات لغويّة أو مركّبات من علامات لغويّة لا تدخل تحت أيّة وحدة لغويّة أخرى أشمل، فالنّص بنية كبرى تحتوي على وحدات صغرى متماسكة ليست جملاً. وإنّما أجزاء متواليّة»، وبهذا نرى أنّ النّص يمكن أن يكون كلمة مفهومة أو جملة لا تندرج تحت وحدة أشمل»[٥]

لكن محمد الشاوش يقول: « نجد صدى لهذا الرأي عند تعرضهم لقيام التخاطب على ألفاظ من قبيل أسماء الأفعال وأسماء الأصوات أو على أفعال غيّبت منها العناصر بالاختزال»[٦]

ولكنّنا نستنتج من تعريف«برينكر» السابق أنّ التماسك معيار أساسي لهذه الوحدات الصغرى، ولا يمكن تجزئتها، ولهذا تشكّل فكرة النسق اللغوي التي جاء بها«سوسير»(Sussure)مدخلاً لفهم طبيعة النّص، مفاده أنّ النّسق يحتفظ ببنية منظّمة، ولكن تتغيّر ملامحه

١- سعيد حسن بحيري، علم لغة النّص، ص ٢
٢- المرجع السابق، ص ٢ – ٣
٣- أحمد عفيفي، نحو النّص، ص ٢١
٤- محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب، جـ١، ص ٨٨
٥- أحمد عفيفي، نحو النص، ص ٢٧
٦- محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب، جـ١، ص ٨٨

وفق المستجدّات التي لا يفتأ يتكيّف معها [1]، كما أنّ النّسق الفردي يتألف من وحدات لغويّة صغرى، تكتسب معناها وأهميتها من علاقاتها النّسقية، أي النّص ذو بنية منظّمة، ولكن يتشكّل بحسب موضوعه وسياقه [2]، وهذا يدلّنا إلى أهميّة وحدة النّص وترابطه، فلا يمكن تفكيكه ثمّ النظر إلى أجزائه وجعله صورة تتحقّق في الروح، ولاسبيل إلى معرفته إلا بها [3] فأوجز بذلك نظرة البنيويّة إلى النّص، ولهذا يتّسم النّص بسمة الترابط،لأنّه((نسيج)) من الكلمات يرتبط بعضها ببعض))[4]، وقد تكرّرت لفظة((نسيج)) في كثير من تعريفاته، وذلك لأنّ النسيج لا يمكن تفكيكه إلى مجموعة من الخيوط المكوّنة له ولا مساواته بها))[5]،

ب/ مكـوّنات النّص هي القضايا:[6]

تعدّ ((النّصوص مركّبات قضويّة))[7]، وبناء على ذلك يعرّف ((برينكر))النّص و يتجاوز مافي العلامة من عموم، ويستند إلى الجانب الدلالي - المحوري – حيث يقول: إنّه مجموعة منظّمة من القضايا أو المركّبات القضويّة، تترابط بعضها مع بعض، على أساس محوري موضوعي أو جملة أساس، من خلال علاقات دلاليّة)) ويقوم هذا التحديد على مفاهيم منطقية، إذ إنّ الجملة في المنطق قضيّة ودلاليّة، حيث يجمع بين القضايا المختلفة استمرار وحدة الموضوع، ثمّ يتشكّل انسجام التصوّرات التي تستخلص من القضايا علاقات باطنيّة قد لا تعكسها التراكيب اللغويّة الفعليّة للنّص))[8]

وممّا تقدّم ذكره يكون موضوع النّص كما حدّد ((فان دايك))((بنيته الكبرى التي يمكن التعبير عنها بصفتها قضيّة معقّدة ناجمة عن اجتماع مجموعة من القضايا التي يتمّ التعبير عنها من خلال سلسلة الجمل في النّص))[9] ومن هنا((فإنّ موضوع النّص هو التمثّل الدلالي في ذهن

١- عبد العزيز حمودة، المرايا المحدّبة (من البنيوية إلى التفكيك)، سلسلة عالم المعرفة - الكويت، ١٩٩٨م، ص ١٩٣ – ١٩٤

٢- المرجع السابق، ص ١٩٥

٣- لطفي عبد البديع، التركيب اللغوي للأدب (بحث في فلسفة اللغة والأستطيقا)، الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان، ومكتبة لبنان، القاهرة /بيروت، ط١، ١٩٩٧م، ص ١٠١

٤- الأزهر الزنّاد، نسيج النّص، ص ١٢

٥- محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص ٤٣

٦- محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب، جـ١، ص٨٨

٧- فولفجانج، ديتر، مدخل إلى علم لغة النّص، ص ٣٨

٨- سعيد حسن بحيري، علم لغة النّص، ص ١١٠

٩- براون ويول، تحليل الخطاب، تر: محمد لطفي الزليطي، ومنير التريكي، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٧م، ص ١٢٦

المتلقي بعد قراءته للنّص»[1] وهذا يحيلنا إلى المقابلة التيعرضها « دي بوجراند» وخصّلها فصلاً « النّص في مقابل الجملة » في كتابه «النّص والخطاب والإجراء»[2]، لأنّ النّص ليس الجملة، إنّه أغنى عناصر منها »[3]

ونلاحظ أنّ النّص يُفهم على أنّه وجود دلالي، يتمّ فهمه من« زاوية النموذج القضوي، على أنّه تتابع منظّم من قضايا تترابط من خلال علاقات قضويّة متداخلة»[4]، ولما كانت«الجملة في المنطق قضيّة ودلاليّة»[5]، فهي تمثّل« البنية الصغرى، لتكوين البنية الكبرى للنّص بأكمله؛ موضوع النّص»[6].

جـ / مكوّنات النّص تتابع متماسك من الجمل:[7]

من الباحثين من يرى أنّ مكوّنات النّص هي تتابع متماسك من الجمل، ومنهم(كلاوس برينكر). يقول محمد الشاوش:« لئن وجدت من الدارسين من يعتبر أنّ مكوّنات النّص هي الجمل فإنّ اعتبارهم ذلك جاءمرفوقاً بالتّنصيص على كون تلك الجمل من قبيل الأقوال المنجزة بالضرورة في عمليّة تواصل، فلا قائل باعتبار النّص بنية مجرّدة متكوّنة من مواضع تملأ بالجمل، إلا ما كان من قبيل ما ذهب إليه الذين نسجوا على منوال الجملة في النّحو التوليدي فأضافوا قاعدة إعادة كتابة بمقتضاها يتولّد النّص من ضمّ جملة إلى جملة»[8] فالنّص يتولّد من الأقوال المنجزة التي تثبتها الكتابة في سياق التواصل، فتتابع الجمل بعضها ببعض.

يذهب«برينكر»إلى أنّ النّص « تتابع مترابط من الجمل » و يستنتج من ذلك أنّ الجملة بوصفها جزءاً صغيراً ترمز إلى النّص، ويمكن تحديد هذا الجزء بوضع نقطة أو علامة استفهام أو تعجّب، ثم يمكن بعد ذلك وصفها على أنّها وحدة مستقلة»[9]، وعلى هذا يكون النّص مركّباً من عدة جمل أو نصوص مما يؤدي إلى غموض أوانعدام الروابط أحياناً لاستقلال الجمل نسبياً على حدّ الاستنتاج السابق»[10].

١- عزّة شبل محمد، علم لغة النّص، ص ٦٣

٢- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص ٨٩- ٩٤

٣- عزّة أغا ملك، تركيب المضمون الروائي (الوحدات الروائية)، الفكر العربي المعاصر، دار الإنماء القومي – بيروت، العدد٤٢، تشرين الثاني، كانون الأول، ص ٧٧

٤- فولفجانج، ديتر، مدخل إلى علم لغة النّص، ص٤١

٥- سعيد حسن بحيري، علم لغة النّص، ص١١٠

٦- فولفجانج، ديتر، مدخل إلى علم لغة النّص، ص٤١

٧- زتسيسلاف، وأورزنياك، مدخل إلى علم النّص، ص٥٨

٨- محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب، جـ١، ص ٨٩ – ٩٠

٩- برند شبلنر، علم اللغة والدراسات الأدبية، نقلاً عن: سعيد حسن بحيري، علم لغة النّص، ص ١٠٣

١٠- أحمد عفيفي، نحو النّص، ص ٢٢

ولهذا علّق«برند شبلنر» على التعريف السابق قائلاً:« هذا التعريف كما هو واضح دائري بمعنى أنّه يوضّح النّص بالجملة. والجملة من خلال النّص.كماأنّه غير منهجيّ علميّاً. لغموضالرموز والعلاقات التي يتضمّنها اتّساع الوصف، من ثمّ لا يمكن تطبيقه»[١]، وهناك رأي آخر يقول: ما «يهمنا هنا أنّ النّص تتابع، وأنّ الجملة جزء منه، وأنّ هناك علاقة بين الجزء (الجملة) و الكلّ (النّص)[٢]. ممّا يجعلنا نؤكّد أنّ هذا التعريف يجعل النّص وحدة أكبر من الجمل،أوأنّنا وسّعنا نطاق دراسة الجملة لتصبح نصّاً، ويترتّب على ذلك كما يقول«روبرت دي بوجراند»: «إنّ توسيع نطاق دراسات الجملة بحيث تشمل النّصوص لا بدّ أن يُفقد النّصوص عدد من الأمور الحيويّة، وأنّ يسبب مشكلات عمليّة خطيرة»(٣)، ومن ضمن هذه المشكلات التي أشار إليها «دي بوجراند» عدم ارتباط النّص بالسياق أو بالموقف اللغوي، ذلك بأنّ الخاصيّة الأولى للنّصوص من باب أولى هي كونها ترد في الاتصال. وهذا يعني عدم وجود تماسك أوانسجام (٤)، ومن هذا المنطلق رفض «جون ليونز» الإجابة عن ماهيّة النّصوالتي تقول: « إنّ النّص عبارة عن سلسلة من الجمل » رفض تلك الإجابة قائلا: « هذه الإجابة ليست مقنعة تماماً إذا كانت هذه الجمل المشار إليها هي جمل النّص، فهذه سمة النّصوص « الشكليّة» ذات الصيغة الكليّة، إلا أنّ هناك كثيراً من النّصوص المستخدمة تتكوّن من جمل مختلطة مزيج من الجمل – شظايا جمل - تعبيرات جاهزة» (٥).

ويعلّق أحمد عفيفي عن ذلك قائلا:« فإذا كان التعريف الأوّل الذي أوجد ترابطاً بين الجمل مرفوضاً لإمكانيّة وصف الجمل بالاستقلاليّة، فما بالنا نحن أمام هذه الإجابة التي تؤكّد أن النّص عبارة عن سلسلة متتابعة من الجمل،فلا ربط بين وحدات النّص ولا يوجد سياق مناسب»(٦)، ويضيف عفيفي: «أنّ النّص بالمعنى السابق لن يكون إلا مجرّد جمع للجمل، وهذا ما يجعلنا نقف بكثير من الحذر أمام ما ورد عند سعد مصلوح في قوله: (٧)«أمّا النّص فليس إلا سلسلة من الجمل، كلّ منها يفيد السامع فائدة يحسن السكوت عليها، وهو مجرّد حاصل جمع الجمل، أولنماذج الجمل، الداخلة في تشكيلة»(٨).

١- برند شبلنر، علم اللغة و الدراسات الأدبية،ضمن:أحمد عفيفي، نحو النّص، ص ٢٢
٢- سعيد حسن بحيري، علم لغة النّص، ص١٠٣
٣- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص ٦٤
٤- المرجع السابق، ص ٦٤
٥- جون لوينز، Linguistic Semantic p٢٦٢، ضمن: أحمد عفيفي، نحو النّص، ص ٢٣
٦- أحمد عفيفي، نحو النّص،ص ٢٣
٧- المرجع السابق، ص ٢٣ – ٢٤
٨- سعد مصلوح، العربية من نحو الجملة إلى نحو النّص . في « دراسات مهداة إلى ذكرى عبد السلام هارون »، الكويت – جامعة الكويت، ١٩٩٠م، ص ٤٠٧

فالجمل داخل هذا التعريف« فقدت خاصيّة الاتّصال أو خاصيّة ارتباطها بسياق خطابي»[١]، «علاوة على ذلك فإنّ النّص يمكن أن يأتي على صورة كلمة واحدة أو جملة واحدة،أو مجموعة من الأجزاء أو خليط من البنيات السطحية»[٢]، لأنّ النّص كما يقول«فاينرش» (H .Weinrich): وحدة كليّة مترابطة الأجزاء. فالجملة يتبع بعضها بعضاً لنظام سديد بحيث تُسهم كل جملة في فهم الجملة التي تليها فهماً معقولاً، كما تُسهم الجملة التاليّة من ناحية أخرى في فهم الجملة السابقة عليها فهماً أفضل»[٣]، ومن هنا نرى ضرورة أن ترتبط في النّص الأجزاء السابقة باللاحقة.«فالجملة في النّص لا تُفهم في حدّ ذاتها فحسب، وإنّما تُسهم الجملة الأخرى في فهمها، وهذا يبيّن أنّ الجملة ليست وحدها التركيب الذي به نحدّد المعنى، وإنّما نحدّد المعنى أساساً خلال النّص الكلي الذي تتضامن أجزاؤه»[٤]، وهذا يعنيأن تفسّر جملة سابقة جملة لاحقة والعكس ممّا يؤدي إلى القول بكليّة النّص.

د/ مكوّنات النّص مجموعات من الجمل:[٥]

أشار (Kukharenko)(١٩٧٩، ٢٣٩) إلى أنّ« النّصوص التي يتوفّر فيها بعض الطول يمكن أن تتكوّن من مجموعات من الجمل قد ضمّ بعضها إلى بعض لا مجرّد الجمل المفردة، واقترح أن يعتبر النّص مكوّناً مباشراً من مجموعات بدل اعتباره مكوّناً من الجمل»[٦] .

ولكن يرى بعض علماء لسانيات النّصأنّ الخاصيّة الأولى لتحديد النّص هي الاكتمال، وليس الطول أو الحجم المعيّن. وقد كان اللغوي الكبير«لويس هيلميسلف»(Louis Hjelmslev) يقول: «إنّ أبعاد العلامة لا تمثّل منظوراً مناسباً لتحديدها بحيث نجد أنّ كلمة واحدة مثل نار يمكن أن تكون علامة، في مقابل عمل روائي ضخم مثلاً. فكلّ منهما يمكن اعتباره« نصّاً» وذلك بفضل اكتماله و استقلاله بغض النظر عن أبعاده أو مدى طوله»[٧]. ومعنى هذا أنّ علينا أن نضّحي بفكرة الطول في سبيل الوصول للنّص المستدير المكتمل، الذي يحقّق مقصديّة قائله: في عمليّة التواصل اللغويّة. وقد تستخدم في هذا المجال فكرة « انغلاقه على نفسه » كمحور لتحديد هذا الاكتمال لا بمعنى عدم قبوله للتأويلات المختلفة، وإنّما بمعنى اكتفائه بذاته. فيصبح النّص هو: « القول اللغوي المكتفي بذاته

١-أحمد عفيفي، نحو النّص، ص ٢٤
٢- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص ٦٤
٣- محمد العبد، اللغة والإبداع الأدبي، دار الفكر للدراسات والنشر- القاهرة، ١٩٨٩م، ص ٣٦
٤- سعيد حسن بحيري، علم لغة النّص، ص ١٤٠
٥- محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب، جـ١، ص٩١
٦- المرجع السابق، ص٩١
٧- صلاح فضل، بلاغة الخطاب، ص ٢١٤

والمكتمل في دلالته)) وما لا يحقّق هذا الشرط- مهما كان طوله - لا يعتبر نصّاً(١).
فقد أشار ((هاليداي ورقية حسن)) إلى أنّ كلمة نصّ تستخدم في علم اللغويات لتشير إلى أي فقرة مكتوبة أو منطوقة مهما كان طولها. شريطة أن تكون وحدة متكاملة))يظهر واضحاً هذا التركيز على أنّ النّص يتضمّن المكتوب أو المنطوق على أن يكون وحدة متكاملة دون تحديد حجمه طولاً أو قصراً))(٢)، ويُجدر التنبيه هنا إلى أنّ كلمة ((فقرة)) الواردة في التعريف السابق ليس المقصود بها الوحدة المطبعيّة المتعارف عليها في النّصوص المكتوبة، وإنّما المقصود هو مقطوعة لغويّة محدّدة))(٣).
إنّ الملاحظ من خلال هذه التعريفات((أن معياري الطول والقصر ليسا شرطين أساسيين في البناء اللغوي الذي يجوز أن نطلق عليه نصّاً، فإنّ الخاصية الأولى لتحديد النّص هي الاكتمال. وهو ضروري لكي يتحقّق للنّص أحد مقوماته بحيث تكون للنّص وحدة معنويّة مكتملة))(٤) .
فليست العبرة بطول النّص إنّما بالاكتمال، ويقول سعيد يقطين شارحاً تعريف ((هاليداي ورقية حسن)) للنّص: ((وبذلك فهو أي (النّص) ليس وحدة نحويّة مثل الجملة مثلاً،أو شبه الجملة، كما أنّ المعيار الكمّ ليس ضرورياً ...إذ قد يكون كلمة أو جملة أوعملاًأدبيّاً. وبتعبير أعمق وأوضح، النّص((وحدة دلاليّة وهذه الوحدة ليست وحدة شكل بل وحدة معنى))(٥)، وتُجدر الإشارة إلى أنّ نوضّح المقصود من الاكتمال، وأمّا الاكتمال عند علماء النّص فهو الاكتمال النّحوي، والاكتمال الدلالي (٦)وهو يضمن سمتين أخريين من سمات النّص، هما: الاستقلاليّة والإغلاق(٧) وتعني الاستقلاليّة لا ينضوي النّص تحت وحدة أكبر منه،أمّا الإغلاق فيعني أنّ النّص((له بداية ونهاية))(٨) وهذا ((يتّصل بالبنيّة التركيبيّة التي لا تفتقر إلىتركيب آخر يتضمّنها، فهي مكتفية مكتملة على صعيد الجمل،وعلى صعيد البنيّة الزمانيّة و ترتّب أحداث النّص.))(٩)

١- صلاح فضل، بلاغة الخطاب، ص٢١٤ ــ ٢١٥
٢- أحمد عفيفي، نحو النّص، ص ٢٢
٣- محمد الأخضر الصبيحي،مدخل إلى علم النّص، ص ٢١
٤- المرجع السابق، ص ٢١
٥- سعيد يقطين، انفتاح النّص الروائي (النّص والسياق)، ص١٧
٦- Lozano George discourse analysis London 1987 p 19، ضمن: محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص ٤٧
٧- سعيد يقطين، انفتاح النّص الروائي، ص ٩٣
٨- منذر عياشي، الكتابة الثانية، فاتحة المتعة، المركز الثقافي العربي - بيروت - الدار البيضاء، ١٩٩٨م، ص ١٨
٩- محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص ٤٧

هـ / مكوّنات النّص الأقوال لا الجمل:

يمثل هذا الرأي « المخرج الذي رآه الدارسون للتمييز بين مقتضيات النظام ومقتضيات الاستعمال، وهو قول يكاد كلّ الدّارسين ممّن تعرّضوا لنحو النّص لشبه إجماعهم على اعتبار النّص من وحدات الإجراء دون وحدات النظام »(١)، وعلى هذا فإنّ« النّص يتحدّد بأنّه إنتاج مباشر لعمليات الكلام، ويتشكّل في جملة الدوال والمداخلات »(٢)، ومن خلال هذا التعريف فإنّ التعبير معيار أساسي لتكوين النّص، ولذلك« فالنّص متتالية من الأقوال وليس متتالية من الجمل. باعتبار الجملة وحدة نظامية من وحدات اللغة أمّا القول فهو استعمال متكلّم له – فلاوجود للنّص قبل أن ينجزه متكلّم »(٣)، وهنا النّص مشكّل شفهيّ فهو« ليس إلا المكوّن اللغويّ لفعل التواصل»(٤)، حيث يُفهم النّص في إطار عمليّة التواصل، وهذا يقودنا إلى تعريفعلماء تحليل الخطاب للنّص بأنّه: «التسجيل الكلامي للحدث التواصلي »(٥)، أو هو:« الكمّ الكلي للإشارات التواصليّة في تفاعل تواصلي »، أو« محقّق لعملية تواصليّة بين محققه (منشئ النّص) ومتلقيه »(٦)، فالنّص هو: «مجموع البيانات النّسقية التي تتضمّن الخطاب وتستوعبه. بتعبير آخر أنّ الخطاب هو الموضوع الإمبريقي والمجسّد أمامنا كفعل، أما النّص فهو الموضوع المجرّد والمفترض، إنّه نتاج للغتنا العلميّة. وهنا يعتبرالنّص إنتاجاً مباشراً لعمليّة الكلام ويتشكّل في جملته من الدوال والمدلولات».(٧).

والنّص: «وحدة كلاميّة تامة، مستقلّة نسبيّاً، يحقّقها المتكلّم بهدف معيّن وفي إطار ظروف مكانيّة وزمنيّة محدّدة، ويفرّق بينها مجرّد توالٍ لأي عدد من الجمل » .(٨).

وبالفعل إذا فهمنا مع «سوسير» بأنّ الكلام هو التحقيق الفردي للغة داخل حدث خطاب معيّن،

١- محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب، جـ ١، ص ٩٢
٢- صلاح فضل، بلاغة الخطاب، ص ٢١٥
٣- محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب، جـ ١، ص ٩٢
٤- زتسيسلاف، وأورزنياك، مدخل إلى علم النّص، ص ٥٩
٥- براون ويول، تحليل الخطاب، ص٦
٦- زتسيسلاف، وأورزنياك، مدخل إلى علم النّص، ص٥٨
٧- سعيد يقطين، انفتاح النّص الروائي، ص ١٢
- معنى كلمة(الإمبريقي: عملي- تطبيقي- واقعي- تجريبي). محمد عناني، المصطلحات الأدبية(معجم)،الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان، ط٣، ٢٠٠٣م، ص٢٥
٨- زتسيسلاف، وأورزنياك، مدخل إلى علم النّص، ص٥٣

أي إنتاج خطاب مفرد من طرف متكلّم واحد، فستكون هذه الوصفيّة هي ذاتها وصفيّة كل نص. إنّه يعني إنجازاً فعليّاً للغة من طرف فرد محدّد. وبالإضافة إلى ذلك فإنّ الكتابة باعتبارها مؤسسة اجتماعيّة لاحقة بالكلام »(١).

ونستنتج من التعريفات السابقة أنّ النّص توال أو تتابع أي عدد من جمل لتكوّن وحدة كلاميّة تامّة لتصنع نصّاً. وهو أيضاً: قول ينجزه المتكلّم بهدف معيّن، لتتمّ عمليّة التواصل في سياق معيّن، حسب الظروف المكانيّة والزمانيّة المحدّدة، فهو إنجاز فعلي للغة، يتمّ تثبيته عن طريق الكتابة .

والنّص: «عبارة عن صورة من الأقوال اللغويّة ... ونصوص اللغة الطبيعيّة هي الموضوع الأساسي لعلم النّص، وليس المنتمية إلى نظم سيميائيّة أخرى مثل: نظم الموسيقى، والصورة، والسينما، والرقص ...إلخ، والممكن أحياناً أن يُطلق وصف النّص على أشكال من التواصل المكتوب بلغة اصطناعيّة مثل: لغة الرياضيات، ولغة المنطق، ولغة الآلات »(٢)

ولكن «فان دايك» يستدرك ذلك بقوله: «ليست جميع المتواليات من الكلمات أو الجمل داخلة في مفهومنا الحدسي للنّص »(٣)، بمعنى أنّه لا بدّ التفريق بين الأقوال النّصيّة، والأقوال غير النّصيّة، وفق المفهوم الحدسي للنّص .

وخلاصة القول إنّ مكوّنات النّص الجمليّة وتتابعها حسب آراء الباحثين، إمّا وحدات أصغر من الجملة، أو القضايا، أو الجمل أو مجموعات من الجمل، أو الأقوال .

ويضيف بعض الباحثين إلى المكوّنات الجمليّة للنّص خاصيّة الترابط والتماسك.
يقول «جون ليونز»(John Lyons):«فإنّ النّص بكليّته لا ينطوي على مجموعة مميّزة من الخصائص التي تفضي إلى التماسك والانسجام» (٤)، ويفترق النّص عن مجرّد مجموعات لأي عدد من الجمل من ظاهرة التماسك»(٥)
فالنّص:« بمعناه الاصطلاحي يقتضي وجود انسجام بين أجزائه »(٦)

وقد قدّم علماء اللغة تعريفات لمفهوم النّص يصف المكوّنات اللغويّة للنّص، وكيفيّة تنظيمها ممّا يشكّل نصّاً متماسكاً. من هذه التعريفات أنّ النّص: « تتابع متماسك من الجمل »(٧) على

١- صلاح فضل، بلاغة الخطاب، ص ٢١٩
٢- فان دايك، النّص بنياته ووظائفه (مدخل أولي إلى علم النّص)، تر: محمد العمري، إفريقيا الشرق – المغرب،ط ١، ١٩٩٦م، ص ٤٩
٣- المرجع السابق، ص ٥١
٤- جون ليونز،Linguistics semantics p 263 ،ضمن:أحمد عفيفي، نحو النّص ، ص ٢٣
٥- زتسيسلاف، وأورزنياك، مدخل إلى علم النّص، ص ٥٤
٦- محمد مفتاح، دينامية النّص (تنظير وإنجاز)، المركز الثقافي العربي – الرباط، ١٩٨٧م، ص ١٦٢
٧- زتسيسلاف، وأورزنياك، مدخل إلى علم النّص، ص ٥٤، كلاوس برينكر، التحليل اللغوي للنّص، ص ٢٤، ٢٩

نحو أدقّ من الوحدات النّصيّة، وهو: « وحدة دلاليّة تترابط أجزاؤها معاً بواسطة أدوات ربط صريحة» أو هو: « وحدة لغويّة دلاليّة تنتج عن مجموعة من الجمل ترتبط فيما بينها من خلال وسائل الخطاب، بعضها نحويّة، وبعضها دلاليّة، وأخرى منطقيّة » وهو:«تتابع من الجمل المترابطة»(١)

و« قد تطوّرت التعريفات المختلفة للنّصوص على أساس أوجه فهم مختلفة للتماسك النّصي .

فيتحدّث «بليرت»(Bellert) في مقالته عن شرط التماسك الدّلالي، أي عن شرط أن يُفهم تتابع الجمل على أنّه نصّ مترابط »(٢)، ولذلك لا يمكن أن يُوصف أي« تتابع جملي بأنّه نصّ إلا حين أن يُفسّر بأنّه مترابط، غير أنّ هذا يعني أنّ الجملة كما كانت الحال من قبل ينظر على أنّها« مَعلم رئيسي » في تدرّج وحدات لغويّة، أي تعدّ وحدة بناء النّص، والنتيجة الأهمّ لهذا التصوّر هو أنّ مفهوم التماسك النّصي لعلم لغة النّص قد فُهم فهماً نحويّاً محضاً، من الناحيّة المضمونيّة– الموضوعيّة – وبذلك يجب أن تُعدّ سمة التماسك(بمفهوم مضموني)أساساً للمفهوم اللغوي اليومي للنّص»(٣).

ممّا سبق ذكره يمكننا القول إنّ النّص عبارة عن جمل متتابعة مترابطة بعضها ببعض متناسقة دلاليّاً، ونستخلص أيضاً من هذه التعريفات المختلفة للنّص إلى أنّ التماسك هو معيار الترابط الرئيسي بين وسائل الخطاب، الكلمات والجمل والمعاني، والتي تكوّن نصّاً منسجماً في التواصل اللغوي اليومي.

ومن الدارسين من يرى أنّ مكوّنات النّص، يعتمد على التواصل النّصي والسياق:« فالنّص باعتباره حدثاً تواصليّاً أو تفاعلاً لغويّاً يشتمل على ثلاثة أبعاد رئيسيّة هي: كيفيّة استخدام اللغة، وعمليّة إنتاج النّص والتفاعل في السياقات الاجتماعيّة »(٤)،أوهو: « مجموع الإشارات الاتصاليّة التي ترد في تفاعل تواصلي »(٥). وهنا لا بدّ أن نشير إلى أنّ« ربط مفهوم النّص بالمفاهيم البراجماتيّة« الفعل الكلامي» أو« الوظيفة التواصليّة» يجعل من الضروري أن يوضع التفريق بين اللغة والكلام أو بين الكفاءة اللغويّة والأداء اللغوي موضع مراجعة أساسيّة »(٦) والمقصود بالكفاءة اللغويّة كماعرّفها«فوندرليش» (D.Wunderlich): «بأنّها كفاءة المتكلّم في الدخول بمساعدة منطوقات

١- عزّة شبل محمد، علم لغة النّص، ص : ز
٢- زتسيسلاف، وأورزنياك، مدخل إلى علم النّص، ص ٥٤
٣- كلاوس برينكر، التحليل اللغوي للنّص، ص ٢١، ٢٤
٤- عزّة شبل محمد، علم لغة النّص، ص: ز
٥- فولفجانج، ديتر، مدخل إلى علم لغة النّص، ص ٨
٦- كلاوس برينكر، التحليل اللغوي للنّص، ص ٢٦

لغويّة فـي تواصل » وتبعاً لذلك تضمّ الكفاءة التواصليّة الأبنية والقواعد التي تعين تنشيط الكفاءة اللغويّة في سياقات تواصل محدّد»(١).

وقد أشار حماسة عبد اللطيف إلى أنّ النّص لا يصلح نصّاً: «إلا إذا كان رسالة لغويّة تشغل حيزاً معيّناً، فيها جديلة محكمة مضفورة من المفردات والبنية النحويّة، وهذه الجديلة المضفورة تؤلف سياقاً خاصاً بالنّص نفسه ينبثّ في المرسلة اللغويّة كلّها »(٢)، ولذلك «ينبغي أن يكون لكلّ نصّ هدف وبناء محكم وسياق خاص، وعلى هذا« فإنّ الفكرة القائلة بإمكان تحليل سلسلة لغويّة – جملة مثلاً – تحليلاً كاملاً دون مراعاة للسياق، قد أصبحت في السنين الأخيرة محكّ شكّ كبير»(٣)، ومن هنا « وجدنا نحاة الجملة يعتمدون على اعتبارات ضمنيّة ذات صلة وثيقة بالسياق والخطاب والتواصل عند إصدار أحكامهم على الجملة».(٤) لقد توصّلنا إلى وصف النّص بأنّه: « وحدة لغويّة تواصليّة »(٥)، إذن إنّنا لا نستطيع أن نتناول النّص من خلال وصفه بأنّه ذو وحدات كبرى أو جمل متواليّة، إلا إذا وُجدت خاصيته الأولى، وهي كونه وارداً في الاتّصال(٦)، وهذا ما جعل «دي بوجراند» يؤكّد تلك الصفة المميّزة للنّص وهي وقوعه في الاتّصال»(٧) أياً كان حجم النّص. كلمة أم جملة أم شبه جملة ... إلخ،

وفريق آخر من علماء اللغة يرى أنّ مكوّنات النّص وتعريفه يعتمد على الإنتاجيّة الأدبيّة أو فعل الكتابة: النّص: « فعاليّة كتابيّة ينضوي تحتها كلّ من الكاتب والقارئ»(٨)، وهو كما قال

« رولان بارت »:«هو الكتابة: والكتابة متعة الكلام، أو لنقل أنّه الكتابة نفسها »، وإذا أضفنا إلى هذا التعريف تعريف« بول ريكور» للنّص الذي يقول فيه: « ألا فلنسم نصّاً كلّ خطاب تثبته الكتابة »(٩)، وعلّق أحمد عفيفي على هذين التعريفين قائلاً: « إنّنا نجد أنّ هذين التعريفين يؤكّدان على الحدّ الكتابي مع استبعاد الحدود الكلاميّة، وعلى هذا تقفز عدّة أسئلة

١- كلاوس برينكر، التحليل اللغوي للنّص، ص ٢٦
٢- محمد حماسة عبد اللطيف، منهج في التحليل النّصي للقصيدة، فصول مج ١٥، ع (٢)، صيف ١٩٩٦م، ص ١٠٨
٣- براون ويول، تحليل الخطاب، ص ٣٢
٤- أحمد عفيفي، نحو النّص، ص ٢٥
٥- كلاوس برينكر، التحليل اللغوي للنّص، ص ٣١
٦- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص ٦٤
٧- المرجع السابق، ص ٧٢
٨- منذر عياشي، مقالات في الأسلوبية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٠م، ص ١٣١- ١٣٢
٩- أحمد عفيفي، نحو النّص، ص ٢٦

على الذهن: ما العلاقة إذاً بين الكتابة والكلام ؟ وهل الكتابة كانت كلاماً بالقوة ؟ وهل الكتابة كانت ملفوظاً في أوّل الأمر بشكل فيزيائي ؟ تساؤلات كثيرة تطرحها هذه التعريفات التي تحكم بأنّ الكتابة هي أصل وجود النّص، أنّ ما عداها منطوق أو إشارة لا يدخل ضمن النّص ، وهذا كلام يحتاج إلى مناقشة))(١)

على أي حال نحن لا ننكر دور الكتابة الفعّال في تثبيت النّص، وبالرجوع إلى تعريف((بولريكور))(Ricoeur) بأنّ كلمة نّص تطلق على كلّ((خطاب تمّ تثبيته بواسطة الكتابة))، وهذا التثبيت أمر مؤسس للنّص ذاته ومقوّم له، وغالباً ما يتّخذ النّص شكلاً كتابيّاً يضمن له صورته الظاهريّة المجسّدة ممّا يجعل التعامل معه تعاملاً مع واقع ملموس.(٢)

مهما يكن من شيء فإنّ الكتابة مهمة سواء أكانت بالمفهوم القديم أم بالمفهوم الحديث، فهي ((تثبّت النّص وتحقق له الدوام، هذا ما جعله الحافظ الأمين لنقل التراث العلمي والفكري، لأي أمة من الأمم على مرّ العصور والأزمنة))، وكذلك لها دور مهمّ في التواصل الاجتماعي.(٣)((فليست مساواة النّص، بفعل التواصل وواقعته وعمليته المعنيّة إلا في حالة النّص المشكّل كتابيّاً))(٤)، وسواء أكان النّص مكتوباً أم منطوقاً، فهو لدى رجال السياسة الوسيلة الأولى للإقناع والتأثير في الجماهير.ألم يقل مثل فرنسي: ((من امتلك الخطاب امتلك السلطة)) (٥)
ويرى الباحث السيميولوجي الروسي((لوتمان))L.Lotman)أنّ النّص يعتمد على المكوّنات التاليّة:(٦)
١- التعبير: ويقصد الجانب اللغوي، فإذا كان النّص أدبيّاً فإنّ التعبير يتمّ فيه أوّلاً من خلال علامات اللغة الطبيعيّة.والتعبير– في مقابل اللا تعبير- يجبرنا على أن نعتبر النّص تحقيقاً لنظام، وتجسيداً ماديّاً له.

٢- التحديد: إنّ النّص يحتوي على دلالة غير قابلة للتجزئة مثل: ((أن يكون قصة)) أو ((وثيقة)) أو ((قصيدة))، ممّا يعني أنّه يحقّق وظيفة ثقافية محدّدة، وينقل دلالتها الكاملة. والقارئ يعرف كلّ نص من هذه النّصوص بمجموعة من السمات، ولهذا السبب فإنّ نقل سمة ما إلى نصّ آخر إنّما هو وسيلة جوهريّة لتكون دلالات جديدة ...ويؤدي تراتب النّص وانقسام نظامه

١- أحمد عفيفي، نحو النّص، ص ٢٦
٢- بول ريكور، النّص والتأويل، تر: منصف عبد الحق، مجلة العرب والفكر العالمي – بيروت، عدد ٣، ١٩٨٨م، ص ٣٧
٣- محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النّص، ص ١٤
٤- زتسيسلاف، وأورزنياك، مدخل إلى علم النّص، ص ٥٩
٥- محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النّص، ص ١٥
٦- سعيد حسن بحيري، علم لغة النّص، ص ١١٦- ١١٧، صلاح فضل، بلاغة الخطاب، ص ٢١٦- ٢١٧

إلى نظم فرعيّة مركّبة إلى قيام مجموعة من العناصر – التي تنتمي إلى بنيته الداخليّة – بالبروز كحدود واضحة لنظم فرعيّة من أنماط مختلفة، وذلك مثل حدود الفصول والمقاطع والأشطار والأبيات والفقرات.

٣- الخاصيّة البنيويّة: لا يمثّل مجرّد متوالية من مجموعة علامات تقع بين حدين فاصلين، فالتنظيم الداخلي الذي يحيله إلى مستوى متراكب أفقيّاً في كلّ بنيوي موحّد لازم للنّص، فبروز البنية شرط أساسي لتكوين النّص.

وإذا كان النّص بهذه الدلالةيتشكّل من معانٍ غير قابلة للتفكيك والتجزئة فإنّه – كما يقول « ماري باي»: من النادر جدّاً أن تجد الكلمات منفصلة في الاستعمال اللغوي، لهذا تتجمّع الكلمات في شكل مجموعات وحينئذ فطريقة هذه الكلمات تصبح مهمة، وربما متحكّمة في المعنى كلّه »(١)، ومن هنا« لا يتجزأ المعنى ولا تنفصل الكلمات عند النظر في النّص إلا إذا كانت الكلمة وحدة نصّية لا وحدة جمليّة»(٢)

وبناء على ما تقدّم(«يرى«شميث») أنّ حدّ النّص هو كل تكوين لغوي منطوق من حدث اتصالي – في إطار عمليّة اتصاليّة – محدّد من جهة المضمون ، ويؤدي وظيفة اتصاليّة يمكن إيضاحها، أي يحقّق إمكانيّة قدرة إنجازيّة جليّة.»(٣)وعلى هذا« فالنّص مُتَحقَّق لعمليّة تواصليّة بين مُحققه(منشئ النّص) ومُتلقيه»(٤) أي علاقة مباشرة بين المبدع والمتلقي.

أمّا« هارتمان » فيحدّ النّص بأنّه:« علامة لغويّة أصليّة، تبرز الجانب الاتصالي والسيميائي » ومن الواضح التأكيد على خاصيّة الاتصال والعموميّة اللغويّة والدلاليّة»(٥). وأمّا « روبرت دي بوجراند» فقد عرّف النّص بأنّه: «حدث اتصالي تتحقق نصّيته إذا اجتمعت له سبعة معايير وهي: « السبك، والالتحام، والقصد، والقبول، ورعاية الموقف، والتناص والإعلامية »(٦)، وهذه المعايير السبعة إن وُجدت كلها تحقق نصّية النّص، وبتوافرها تسهل عمليّة الاتّصال .

وقد علّق « روبرت دي بوجراند» على هذه المعايير: « أما أن يمكن أو لا يمكن لشيء أن يعدّ نصّاً ولذلك يتوقف على مراعاة هذه المعايير»(٧) وستناول قضيّة المعاييرالنّصيّة في مبحث خاص من هذا البحث.

١- ماريو باي، أسس علم اللغة، تر: أحمد مختار عمر، عالم الكتب – القاهرة، ١٩٨٣، ص ٥٢
٢- أحمد عفيفي، نحو النّص، ص ٣٠
٣- سعيد حسن بحيري ، علم لغة النّص ، ص ٨١
٤- زتسيسلاف، وأورزنياك ، مدخل إلى علم النّص، ص ٥٨
٥- أحمد عفيفي ، نحو النّص ، ص ٢٧
٦- روبرت دي بوجراند ، النّص والخطاب والإجراء، ص ١٠٣- ١٠٥
٧- المرجع السابق، ص١٠٦

وأيضاً قد حاولت خلود العموش، وسعت أن تخلص إلى ما يُحدّ به النّص فقالت:هو كل كلام متّصل ذو وحدة جليّة تنطوي على بداية ونهاية، ويتّسم بالتماسك والترابط، ويتّسق مع سياق ثقافي عام أُنتج فيه وينسجم مع سياق خاص يتعلّق بالعلاقات القائمة بين القارئ والواقع بواسطة اللغة، وبين بداية النّص ونهايته مراحل من النموّ القائم على التفاعل الداخلي الذي يؤدي به إلى تحقيق وظيفته المتمثّلة في خلق التواصل بين النّص ومتلقيه))(١)

ومن خلال هذه التعاريف يُجدر بنا أن نناقش بعض الأسئلة كما حدّدها محمود قدوم وهي: (٢)

١- هل النّص وحدة دلاليّة أم نحويّة ؟

للإجابة عن هذا السؤال يمكننا القول: ((إنّ النّص وحدة نحويّة؛ فهو وإن كان من أكثر المناشط المعقّدة للغة فإنّه موضوع النّحو الرئيس))(٣).فالنّحو كما يفهمه الجرجاني: ((تعليق الكلم بعضها بعضاً)) (٤)، و((الدلالة لا تنفصل عن الفكرة، فهي جزء لا يتجزأ من النّحو))(٥)

وما يؤكّد أنّ النّص وحدة نحويّة تجاوز علماء اللغة دراسة نحو الجملة، والانتقال إلى ما يسمى (نحو النّص) لأنّ أهمّ مهمة لنحو النّص هي:((صياغة قواعد تمكّننا من حصر كلّ النّصوص النّحويّة في لغة ما بوضوح))(٦).

٢- ما معنى النّص ((كلّ))؟

النّص:((تكوين حتميّ أجزاؤه ثابتة)) بمعنى أنّه وحدة كليّة مترابطة الأجزاء)) (٧)، كليّة النّص فمعناها أنّك لا تستطيع فهم أجزائه وعلائقها إلا عبر بنية كليّة جامعة وهذه الكليّة متّصلة بسياق هذا النّص؛ فمتى وُجد سياقكلي جامع وُجد النّص، ولا ريب أنّ هذا مرتبط بالمتلقي وقدرته على الحكم بأنّ ما يوجّهه من شكل لغوي يمثّل كلّاً واحداً مؤتلفاً(٨) .

١- خلود العموش، الخطاب القرآني: (دراسة في العلاقة بين النّص والسياق)، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م، ص ٢٢

٢- محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص ٤٦

٣- المرجع السابق، ص ٤٦

٤- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلّق عليه، محمود محمد شاكر، مطبعة المدني – القاهرة، ودار المدني – جدة، ط٣، ١٩٩٣م، ص ٤

٥- محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص ٤٧

٦- سعيد حسن بحيري، علم لغة النّص، ص ١٣٥

٧- المرجع السابق، ص ١٩٢

٨- براون ويول، تحليل الخطاب، ص ١٤

٣- ما معنى أن النّص ((مغلق)) و ((مكتمل))؟

كما أشرنا من قبل أنّ خاصيّة النّص الأولى هي الاكتمال وليس الطول أو الحجم، ((فإنّ كلمة واحدة يمكن أن تكون نصّاً، في مقابل عمل روائي ضخم مثلاً.فكلّ منهما يمكن اعتباره نصّاً، بشرط اكتماله واستقلاله، بغض النظر عن أبعاده أو مدى طوله ...، وفي سبيل الوصول إلى النّص المستدير المكتمل، الذي يحقّق مقصديّة قائله: في عمليّة التواصل اللغويّة.تستخدم فكرة((انغلاقه على نفسه))كمحور لتحديد هذا الاكتمال. بمعنى اكتفائه بذاته))(١).

٤- هل يمكن أن يكون النّص جملة واحدة ؟

من خلال تعريفات النّص أدركنا أنّ النّص((قد يكون جملة واحدة، وقد يكون متواليّة من الجمل، فلا تتوقّف النّصيّة على صيغة تركيبيّة محدّدة))(٢)، (وحدة أصغر من الجملة أو جملة، أو مجموعة من الجمل، أو قضايا، أو أقوال)،((وإنّما على الإغلاق والاكتمال والتماسك والانسجام))(٣).

وإذا تتبعنا وتأملنا كل تعريفات النّص السابقة وغيرها، نرى((كل تعريف يركز على جانب واحد ويسقط من حسابه جوانب أخرى))(٤). ولكننا سوف نتبنى ذلك الاتجاه الذي أشار إليه صلاح فضل عندما قال:((علينا أن نبني مفهوم النّص من جملة المقاربات التي قدّمت له في البحوث البنيويّة والسيميولوجيّة الحديثة، دون الاكتفاء بالتحديدات اللغويّة المباشرة، لأنّها تقتصر على مراعاة مستوى واحد للخطاب هو السطح اللغوي بكينونته الدلاليّة))(٥) فالنّص: ليس مجرّد لغة، وليس مجرّد اتّصال، وليس مجرّد كتابة، وليس تتابعاً لجمل مترابطة يراعى فيه الظروف الخارجيّة أحداثاً ومكاناً؛ إنّه يتكوّن من كل ذلك وأكثر))(٦).

ومن هنا فإنّ تعريف((جوليا كريستيفا))(J.Krestiva) على تشابكه – قد ظفر باهتمام خاص، فهو يرفض النظر إلى ظاهر النّص فقط، فهو إذاً أكثر من مجرّد خطاباً لغوياً. إن النّص عندها: ((جهاز عبر لغوي يعيد توزيع نظام اللغة، بكشف العلاقة بين الكلمات التواصليّة مشيراً إلى بيانات مباشرة . تربطها بأنماط مختلفة من الأقوال السابقة والمتزامنة معها.

١- صلاح فضل، بلاغة الخطاب، ص ٢١٤
٢- محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص ٤٧
٣- المرجع السابق، ص٤٧
٤- أحمد عفيفي، نحو النّص، ص ٢٧
٥- صلاح فضل، بلاغة الخطاب، ص ٢١١
٦- أحمد عفيفي، نحو النّص، ص ٢٧- ٢٨

والنّص نتيجة لذلك إنّما هو عمليّة إنتاجيّة ممّا يعني أمرين:
١- علاقته باللغة التي يتموقع فيها تصبح قبيل إعادة التوزيع (عن طريق التفكيك وإعادة البناء). ممّا يجعله صالحاً أن يعالج بمقولات منطقيّة ورياضيّة أكثر من صلاحية المقولات اللغويّة الصرفة له.

٢- يمثّل النّص عمليّة استبدال من نصوص أخرى؛ أي عمليّة« تناص»ففي فضاء النّص تتقاطع أقوال عديدة، مأخوذة من نصوص أخرى ممّا يجعل بعضها يقوم بتحييد البعض الآخر ونقضه.»(١)

ومن الواضح أنّ النّص:«عمليّة إنتاجيّة مركّبة داخل اللغة. محرّكة لذاكرة الزمن تتقاطع نصوصها مع نصوص أخرى متداخلة الدلالة، ومن هنا فليس النّص مجموعة من الملفوظات النّحويّة واللا النّحويّة، إنّه كلّ من ينصاع للقراءة عبر خاصيّة الجمع بين طبقات الدلاليّة الحاضرة »(٢)

أو كما يشير« رولان بارت »: « النّص نشاط وإنتاج ...، إنّه قوة متحوّلة تتجاوز جميع الأجناس والمراتب المتعارف عليها لتصبح واقعاً نقيضاً يقاوم الحدود وقواعد المعقول والمفهوم. إن النّص يتكوّن من نقول متضمّنة، وإشارات وأصداء للغات أخرى وثقافات عديدة – تكتمل فيه خريطة التعدّد الدلالي، إنّ النّص مفتوح، ينتجه القارئ في عمليّة– مشاركة، لا مجرّد استهلاك. هذه المشاركة لا تتضمّن قطيعة بين البنية والقراءة، وإنّما تعني اندماجها في عمليّة دلاليّة واحدة فممارسة القراءة إسهام في التأليف » .(٣)ونخلص من النظرة العامة في التعريفات المختلفة للنّص إلى النتائج التالية:(٤)

١- تعبّر التعريفات المتباينة عن جوانب جزئية متباينة للظاهرة الشاملة للنّص.
٢- للتعريفات إمّا خاصيّة متعلقة بتركيب النّص، إمّا بدلالة النّص، وإمّا ببراجماتية النّص، وإمّا مجسّدة لجوانب مختلفة.
٣- تأكّد – في ضوء التعريفات التي أوردت هنا – أنّ نحو النّص، ودلالة النّص، وبراجماتية النّص، تعدّ فروعاً لعلم نصّ لغوي.
و« نريد في الختام أن نؤكّد مرة أخرى على أنّه بالنسبة « للنّص » بوصفه بدهيّاً للتحليل، وموضوع بناء النظرية ربما لا يوجد إلى الآن تعريف تام أعني تعريفاً قاطعاً».(٥)

١- صلاح فضل، بلاغة الخطاب، ص ٢١١- ٢١٢
٢- جوليا كريستيفا، علم النّص، ص ١٤، ضمن: أحمد عفيفي، نحو النّص، ص ٢٩
٣- سعيد حسن بحيري، علم لغة النّص، ص ١١٣
٤- زتسيسلاف، وأورزنياك، مدخل إلى علم النّص، ص ٥٩- ٦٠
٥- المرجع السابق، ص٦٠

نفهم تحت « نصّ » مكوّناً أفقيّاً نهائيّاً، مقصوداً به التطابق لواقعة التواصل المختّصة، يصير من خلال الدمج الإنجازي وأوجه التناظر الدلاليّة الموضوعيّة والترابطات النّحويّة تتابعاً متماسكاً من الجمل»(١) .على الرغم من تعدّد مكوّنات النّص وتباين تعريفاته، إلا أنّ« للنّص»أهميّة خاصة في لغتنا اليوميّة، وله مميّزات، ومجالات، ومهام.ونجد« أنّ الصفة المميّزة للنّص هي استعماله في الاتّصال، أنّ الخطاب مجموعة من النّصوص ذات العلاقات المشتركة أي أنّه تتابع مترابط من صور الاستعمال النّصي يمكن الرجوع إليه في وقت لاحق. وإذا كان عالم النّص هو الموازي المعرفي للمعلومات المنقولة والمنشطة بعد الاختزان في الذاكرة من خلال استعمال النّص، فإنّ عالم الخطاب هو جملة أحداث ذات العلاقات المشتركة في جماعة لغويّة أو مجتمع ما. والنّصوص من وسائل حمل الأنشطة الإنسانيّة»(٢).

نستنتج ممّا تقدّم ذكره أنّ أهميّة علم النّص تكمن في أنّه: « يصف الجوانب المختلفة لأشكال الاستعمال اللغوي وأشكال الاتّصال ويوضّحها، كما تحلّل في العلوم المختلفة في ترابطها الداخلي والخارجي. فهو يهتمّ بوصف وتحليل أشكال نصيّة مختلفة وأبنية نصيّة مختلفة وشروطها ووظائفها وتأثيراتها المتباينة: المحادثات اليوميّة والأحاديث والقصائد ونصوص الدعاية والخطب وإرشادات الاستعمال والكتب المدرسية والكتابات والنقوش ونصوص القانون والتعليمات وما أشبه »(٣).

١- زتسيسلاف، وأورزنياك، مدخل إلى علم النّص، ص٦٠

٢- تمّام حسّان، مقدمة كتاب: النّص والخطاب والإجراء، روبرت دي بوجراند، ص ٦

٣- فان دايك، علم النّص (مدخل متداخل الاختصاصات)، ص ١

المبحث الثاني
معايـير لسانيّات النّـــص

يعدّ((دي بوجراند))من أوائل علماء النّص الذين حدّدوا معايير لسانيّات النّص أو ما يسمى ((مباحث علم النّص)) بحيث جاءت شاملة لكلّ تعاريف النّص على اختلافها))(١) . وقد ضمن ذلك كتابه ((النّص والخطاب والإجراء))(٢)

و((إنّ ما يمكن استخلاصه من مختلف التعاريف التي سبق أن عرضناها والتي حاول فيها أصحابها تعريف النّص هو إجماعهم على أنّ النّص وحدة لغويّة مهيكلة بحيث تجمع عناصرها علاقات و روابط معيّنة . وهذا ما يجعل من النّص كلاً مترابطاً منسجماً))(٣) وقد أجمل((دي بوجراند))معايير النّص في تعريفه حيث قال:((إنّه حدث تواصلي يلزم لكونه نصّاً أن تتوافر له سبعة معايير للنّصية مجتمعة ويزول عنه الوصف إذا تخلّف واحد من هذه المعايير))(٤) حيث يقول:((وأنا اقترح معايير النّص التالية لجعل النّصيّة مشروعاً لإيجاد النّصوص و استعمالها))(٥)

هذه المعايير هي:(٦)

١- السبك:COHESION

٢- الالتحـام: COHERENCE

٣- القصـد:INTENTIONALITY

٤- القبـول:ACCEPTABILITY

٥- رعاية الموقف: SITUATIONALITY

٦- التّناص:INTERTEXTULITY

٧- الإعلاميّة:INFORMATIVITY

١- محمد الأخضر الصبيحي،مدخل إلى علم النّص، ص ٨١

٢- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص١٠٣

٣- محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النّص، ص ٨٠

٤- أحمد عفيفي،نحو النّص،ص ٧٥

٥- روبرت دي بوجراند، النّص و الخطاب والإجراء،ص ١٠٣

٦- المرجع السابق، ص ١٠٣ –١٠٥ يقول الدكتور أحمد عفيفي: في كتابه نحو النّص،ص ٧٥، وقد درج الباحثون على نسبة هذه المعايير السبعة إلى دي بوجراندودريسلر معاً نقلاً عن كتابهما الذي طبع في لونجمان، ١٩٨١م، كما فعل سعد مصلوح في بحثه: نحو أجرومية للنّص الشعري، ص ١٥٤، والدكتور سعيد بحيري، في علم لغة النّص، ص ١٤٦

وأرى آن تنسب هذه المعايير لروبرت دي بوجراند، فقط حيث أنّ كتابه (النّص والخطاب والإجراء) سابق لكتابه مع دريسلر.

يقول محمود قدوم:((إنّ هذه المعايير تتناول في مجملها المرسل والمستقبل والنّص من جوانبه المحتملة جميعاً))(١) و((لا يمكن لواحد من هذه المعايير أن يُفهم دون أربعة عوامل مجتمعة هي: اللغة والعقل و المجتمع والإجراء))(٢) و((هذه العوامل الأربعة تتخلل المعايير السبعة ومن ثم تتخلل النّص ولها علاقة أيضاً بالمنشئ والمستقبل))(٣)، وبناء على ذلك قد صُنفت هذه المعايير السبعة على النّحو الآتي:

١/ ما يتّصل بالنّص في ذاته وهما معيارا السبك و الحبك .

٢/ ما يتّصل بمستعملي النّص سواء أكان المستعمل منتجاً أم متلقيّاً وذلك معيارا القصد والقبول.

٣/ما يتّصل بالسياق المادي و الثقافي المحيط بالنّص وتلك المعايير الإعلاميّة والمقاميّة والتّناص(٤).

ويذهب أحمد عفيفي إلى أنّ((هذا التصنيف كما نرى يدخل في حساباته بدقّة شديدة – النّص وكلّ ما يتّصل به في ظروف محيطة كالمنتج والمتلقي والسياق المقامي التواصلي والإعلاميّة والتّناص))(٥) ويضيف قائلاً: ((وإن كنت أرىأنّ المعيار الأخير (التّناص) يدخل ضمن إطار ما يتّصل بالنّص وسياقه مرتبطين معاً إلا كما صُنّف من قبل))(٦) ولا كما صنّفه ((روبرت دي بوجراند))حيث صنّفه هو والمقاميّة (رعاية الموقف) ضمن عوامل نفسيّة (٧) فقال:((ومن هذه المعايير السبعة معياران لهما وثيقة بالنّص (السبك والالتحام) واثنان نفسيان بصورة واضحة (رعاية الموقف والتّناص) أمّا المعيار الأخيرالإعلاميّة فهو واجب التقدير))(٨)، ونرى أنّ ((دي بوجراند)) قد ترك المعيارين المتّصلين بمنتج النّص و متلقيه (القصد والقبول) دون أن يصنّفهما كما ترك (الإعلاميّة)لتقدير المنتج إلا أنّه أشار في نهاية الأمرإلى هذه المعايير))(٩) قائلا:((أما أن يمكن أو لا يمكن لشيء أن يعدّ نصّاً يتوقف على مراعاة هذه المعايير))(١٠).

وإذا كان ((دي بوجراند)) قد عرّف النّص استناداً إلى هذه المعايير، وتتحقّق نصّيته باجتماعها فلا بدّ أن تحقّق النّصيّة لا ((يعني تحقّق المعايير السبعة في كلّ نصّ وإنّما يتحقّق الاكتمال النّصي بوجودها

١-محمود قدوم،نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص ٨٤

٢- روبرت دي بوجراند، النّص و الخطاب والإجراء، ص ١٠٦

٣- محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص ٨٤

٤- سعد مصلوح، نحو أجرومية للنّص الشعري: دراسة في قصيدة جاهلية، مقال بمجلة فصول، مج ١٠، ع (١، ٢)، يوليو ١٩٩١م، ص ١٥٤

٥-أحمد عفيفي، نحو النّص، ص ٧٦

٦- المرجع السابق، ص ٧٦

٧- روبرت دي بوجراند،النّص والخطاب والإجراء، ص ١٠٦

٨- المرجع السابق،ص ١٠٦

٩-أحمد عفيفي،نحو النّص، ص ٧٦

١٠- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص ١٠٦

وأحياناً تتشكّل نصوص بأقلّ قدر منها))(١)، وسنتناول هذه المعايير السبعة بشيء من التفصيل في هذا المبحث.

أولاً: الاتّساق والانسجام:السبك والالتحام:

هما معياران يتّصلان بالنّص في ذاته:(٢) كما ذكرنا آنفاً، ونظراً لأهميّة هذين المعيارين وعلاقتهما المنطقيّة التي توفّر له السبك والانسجام((فإنّنا نبدأ بهما الكلام عن مقومات النّصيّة))(٣).((يحتلّ اتّساق النّص وانسجامه موقعاً مركزيّاً في الأبحاث والدراسات التي تندرج في مجالات تحليل الخطاب ولسانيّات الخطاب / النّص ونحو النّص، وعلم النّص حتى أنّنا لا نكاد نجد مؤلفاً ينتمي إلى هذه المجالات خالياً من هذين المفهومين (أو أحدهما) أو من المفاهيم المرتبطة بهما كالترابط والتعالق وما شاكلهما))(٤).

أ/ الاتّساق: (Cohesion)

الاتّساق مصطلح مترجم عن الكلمة الانجليزيّة (Cohesion) ويوجد تباين كبير بين الباحثين العرب .في ترجمته كالعادة في عمليّة انتقال المصطلحات العلميّة إلى العربيّة . والحقيقة أنّ هذا التباين يعكس الفوضى التي يعاني منها المصطلح اللساني عامة في العربية (٥) وتعدّد المصطلحات التي تدلّ على هذا المفهوم فمنها: الاتّساق والسبك والتماسك والانسجام والربط النّحوي والتّضام(٦)، ولهذا

١- سعيد حسن بحيري،علم لغة النّص، ص١٤٦

٢- محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص ٨٦

٣- محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النّص، ص ٨٢

٤- محمد خطابي، لسانيات النّص(مدخل إلى انسجام الخطاب)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط١، ١٩٩١م، ص ٥

٥- محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة،هامش، ص ٨٧

- الزهرة توهامي، الإحالة في ضوء لسانيات النّص وعلم التفسير، رسالة ماجستير، المركز الجامعي أكلي - محند أولحاج – البويرة ،الجزائر، ٢٠١٠ – ٢٠١١، ص ١٥

٦- يشير الدكتور محمود قدوم في كتابه (نحو النّص ذي الجملة الواحدة) هامش ص ٧٦ – ٨٧ إلى تعدّد المصطلحات العربية الدّالة على هذا المفهوم فمنها الاتّساق:وأبرز من استخدمه من الباحثين العرب محمد خطابي وذلك في كتابه (لسانيّات النّص) ص ٥،والسبك: وقد استخدمه عدد من الباحثين منهم تمّام حسّان، وذلك في ترجمته لكتاب (روبرت دي بوجراند) النّص والخطاب والإجراء، ص٣،وسعد مصلوح في مقالته (نحو أجرومية للنّص الشعري) ص ١٥٤،والتماسك:وقد استخدمه عدد من الباحثين منهم منذر عياشي، وذلك في ترجمته لكتاب (أوزوالد ديكرو وجان ماري ستشايفر) (القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان) منشورات جامعة البحرين ط ١،٢٠٠٣م،ص ٨٢٤، وفالح بن شبيب العجمي ، وذلك في ترجمته لكتاب (مدخل إلى علم اللغة النّصي) لفولفجانج هاينة من، وديترفيهفيجر، ص ١٠٣،والانسجام وقد استخدمه أحمد مداس، في كتابه (لسانيّات النّص: نحو منهج لتحليل الخطاب الشعري) جدار للكتاب العالمي ودار الكتاب الحديث،إربد، ط ١، ٢٠٠٧م، ص ٨٣،والربط النّحوي، وقد استخدمه سعيد بحيري، في كتابه (علم لغة النّص) ص ١٤٥. والتّضام:وقد استخدمه الباحثان إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد، في كتابهما المشترك (مدخل إلى علم لغة النّص: تطبيقات لنظرية روبرت دي بوجراند وولفانج دريسلر)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٩م، ص ١١

نـجـد أنّ أحمد عفيفي يستعمل ثلاثة مصطلحات في مقابل(Cohesion)وهي((السبك والرّبط والنّضام))(١).

ويذهب حمودي السعيد إلى أنّنا:((إذا رجعنا إلى هذه القضيّة من منظور لساني حداثي فإنّ المختصين أنفقوا الكثير من أوقاتهم ومن جهودهم من أجل أن يحدّدوا مفهوم الاتّساق والانسجام أو السبك أو الترّابط فقد كثرت المصطلحات و تعدّدت المفاهيم ولعلّ مرجع ذلك كلّ واحد من هؤلاء نظر إلى القضيّة من الزاوية التي يريد الغوص من خلالها إلى الدرس اللغوي))(٢)، إلا أنّ الأمر لا يتوقّف عند تعدّد المصطلحات العربية التي تطلق على هذا المفهوم لكن الأمر يتعدّى ذلك إلى تداخل ترجمتهمع ترجمة مصطلح آخر هو(Coherence) الذي لم يسلم هو الآخر من تعدّد ترجماته فيترجم بمصطلح الانسجام و الالتحام و التقارن وكذلك الاتّساق(٣).فيبدو الاضطراب و التداخل واضحاً في ترجمة المصطلحين هذا ما جعل بعض الدارسين يستعمل مصطلحاً واحداً لكلا المفهومين وهو التماسك ثم يفرّق بينهما بإضافة صفة (الشكلي) للأوّل و الدّلالي أو المعنوي أو المضموني)) للثاني فيترجم مصطلح (Cohesion) بـ ((التماسك الشكلي)) (كالترابط والاتّساق والسبك)و(Coherence) بـ((التماسك الدلالي)) (كالانسجام والحبك) (٤)، ونستخلص مما تقدّم ذكره أنّهناك إشكاليّة في تفريق العلماء بين المصطلحات التي تدلّ على الاتّساق أو التماسك سواء أكان من الناحية الشكليّة أم الدلاليّة ولهذا أصبح تحديد مفهوم عام للاتّساق أمراً عسيراً جداً.

الجدير بالملاحظة في هذا المقام أنّ مصطلح ((الاتّساق))يعاني شيئاً من عدم الضبط في تحديد المفهوم لأنّ بعضاً من الباحثين يعطيه من الدّلالة ما لا يحتمل أو يعطيه معنى غير دقيق))(٥)كما فعل إبراهيم خليل في كتابه: في اللسانيّات ونحو النّص))(٦)

مهما يكن من أمر في عدم دقّة مصطلح ((الاتّساق)) فإنّه يمثّل الخاصيّة الأولى في ترابط الجمل و تماسكها مع بعضها في داخل النّص ولذلك يهتمّ به علماء اللغة النّصانيين في دراستهم لعلم النّص.

تدلّ كلمة اتّساق منذ كتاب((Cohesion inEnglish))هاليداي ورقية حسن١٩٧٦م،على مجموعة الوسائل اللسانيّة الرابطة بيـن عناصر الجملة وبين الجمل والتي تسمح لملـفوظ ما شفـوي أو كتابي بأنّ

١- أحمد عفيفي، نحو النّص، ص ٩٠

٢- حمودي السعيد، الانسجام والاتّساق النّصي المفهوم والأشكال، جامعة بالمسيلة – الجزائر، ص ١٠٨

٣- جمعان عبد الكريم، مفهوم التماسك وأهميته في الدراسات النّصية، علامات، جـ ٦١، مج ١٦،جمادي الأولى ١٤٢٨هـ ،مايو ٢٠٠٧م،ص ٢١٠

٤- صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النّصي، جـ ١،ص٩٥-٩٦

- بشرى حمدي البستاني، وسن عبد الغني، في مفهوم النّص ومعايير نصيّة القرآن، مجلة أبحاث كلية التربية – جامعة الموصل، المجلد ١١،العدد ١، ص ١٨٤

٥- حمودي السعيد، الانسجام والاتّساق النّصي، ص ١٠٩

٦- إبراهيم خليل، في اللسانيات ونحو النّص، دار الميسرة ـ عمان ـ الأردن ، ط١، ٢٠٠٧م، ص ٢١٩

يبدو في شكل نصّ»(١) و«هو يترتّب على إجراءات تبدو بها العناصر السطحيّة على صورة وقائع يؤدي السابق منها إلى اللاحق بحيث بتحقّق الترابط الرصفي أو التّضام وهو موضوع يمكن استعادة هذا الترابط»(٢)، والترابط الرّصفي أو التّضام وهو موضوع الدّلالة النّحويّة التي تعنى بكيفيّة انتفاع الناس من الأنماط و التتابعات الشكليّة في استعمال المعرفة و المعنى ونقلهما وتذكرهما، فملاحظة تتابع ما لاسم وفعل يمكن أن يثير توقّعاً هو أنّ فاعلاً وحدثاً قد جرى التعبير عنهما»(٣)، ولهذا «استعمل هذا المصطلح عند اللغويين للإشارةإلى خاصيّة الوحدات الكبرى من (المورفيم) لتتماسك معاً في بنى أكبر مثال ذلك؛ (الأداة + الاسم) ففي هذا الاستعمال تعمل مجموعة من الكلمات لمكوّن للوحدة الكبرى، كما يمكن أن يوصف بأنّه انسجام داخلي»(٤)، وإلى «هارفنج» تعزىأولى محاولة جادة لوصف التنظيم الذاتي الداخلي للنّصوص من خلال الحديث عن بعض العلاقات التي تسودها مثل علاقة الإحالة والاستبدال مشيراًإلى التكرار والحذف والترادف و العطف و التقريع و الترتيب و ذكر النتيجة بعد السبب و الجزء بعد الكل أو العكس وهذا كلّه مما يقع في دائرة الترابط والاتّساق الداخلي للنّص»(٥).

أمّـا محمد خـطابي فيعرّف الاتّساق بأنّه:« ذلك التماسـك الشديد بين الأجـزاء المشكّلة لنّص / خطاب ما يهتمّ فيه بالوسائل اللغويّة (الشكليّة) التي تصل بين العناصر المكوّنة لجزء من خطاب أو خطاب برمّته »(٦)، و«يعني ترابط الجمل في النّص مع بعضها بعضاً بوسائل لغويّة معيّنة وهذا الترابط يهتمّ بالروابط التي تجري في سطح النّص أكثر من اهتمامه بالشكل الدلالي المعنوي للنّص» .(٧)

ويعتبر (د- سلكتا) ١٩٧٥) قصد الربط بين وحدة النّص المتناقضة باعتبارها شيئاً شكليّاً مجرّداً والخطاب باعتبارها ممارسة اجتماعيّة ملموسة إنّ اتّساق النّص يتحدّد لسانيّاً في مستوى التنظيم الداخلي والمجرّد) للنّص . فموضوع اللسانيات النّصيّة هو تنظير الاتّساق»(٨)ويرى سعد مصلوح: أنّ الاتّساق ويطلق عليه (السبك) « يختصّ بالوسائل التي تتحقّق بها خاصيّة الاستمراريّة في ظاهر النّص » ويوضّح معنى ظاهر النّص بقوله: « الأحداث اللغويّة التـي ننطق بهـا أو نسمعها فـي تعاقبها

١- باتريك شارودو، دومينيك منغنو، معجم تحليل الخطاب، تر: عبد القادر المهيري، حماد صمّود، منشورات دار سناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس ٢٠٠٨م،ص ١٠٠

٢- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص ١٠٣

٣- المرجع السابق، ص ٨٤

٤- Crystal: s .v. cohesion p . p 61 ضمن: محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص ٨٧

٥- إبراهيم خليل، في اللسانيات ونحو النّص، ص١٨٦- ١٨٧

٦- محمد خطابي، لسانيات النّص، ص ٥

٧- جمعان عبد الكريم، مفهوم التماسك وأهميته في الدراسات النّصية، ص ٢١٠

٨- باتريك شارودو، دومينيك منغنو،معجم تحليل الخطاب، ص ١٠١

الزمني التي نخطّها أو نراها بما هي كمّ متّصل على صفحة الورق، وهذه الأحداث والمكوّنات ينتظم بعضها مع بعض تبعاً للمعاني النّحويّة ولكنّها لا تشكّل نصّاً إلا إذا تحقّق لها وسائل السبك ما يجعل النّص محتفظاً بكينونته واستمراريته»(١) فالاتّساق لا بدّ أن « يشتمل على الإجراءات المستعملة في توفير الترابط بين عناصر ظاهر النّص كبناء العبارات الجمل واستعمال الضمائر وغيرها من الأشكال البديلة »(٢)، لهذا « يستقي من المستوى المعجمي ما يتّصل بالبنية المجرّدة للنّص ويأخذ من النّحو ما يتعلّق بما يفوق الجملة ولا يغفل عن الدلالة بصفتها نتاجاً للمستويات الأخرى»(٣)، ومن هنا يتبيّن لنا أن مفهوم الاتساق نحوي و معجمي ودلالي.

مظاهر الاتّساق: ويتجلى الاتّساق في المظاهر التالية:(٤)

١/ الترابط الموضوعي: بمعنى أن يعالج النّص قضيّة معيّنة أو يتكلّم عن موضوع محدّد – يرى«فان دايك»أن مجموعة من الجمل لا تدور حول موضوع ما يصعب إيجاد روابط بينهما وبالتالي لا يمكن أن تكون نصّاً».(٥)

يرى بعض علماء النّص أنّ مفهوم النّص« مفهوم دلالي إنّه يحيل العلاقات المعنويّة داخل النّص والتي تحدّد كنّص»(٦)، لذلك فإنّ هذه العلاقات من العوامل التي تحقّق للنّص اتّساقه وترابطه ووحدته المعنويّة « إنّ قوة الترابط تكمن حقيقة في العلاقة المعنويّة المضمّنة... ولن يختلف اثنان في ضرورة وجود مثل هذه العلاقات المعنوية داخل الخطاب لكي يتيّسر فهمه فهماً منطقياً »(٧) وبناءً على ذلك يرى محمد خطابي: «أنّ النّص هو قبل كل شيء وحدة دلاليّة وأنّ الجمل ليست سوى وسيلة لتحقيق هذه الوحدة»(٨)، إلا أنّ«الاتّساق لا يتمّ في المستوى الدّلالي فحسب، وإنّما يتمّ أيضاً في مستويات أخرى كالنّحو والمعجم، وهذا مرتبط بتصوّر الباحثين للغة كنظام ذي ثلاثة أبعاد / مستويات الدلالة (المعاني) والنّحو والمعجم (الأشكال) والصوت و الكتابة (التعبير)، يعني هذا التصوّر أنّ المعاني تتحقّق كأشكال والأشكال تتحقّق كتعابير، وبتعبير أبسط: تنقل المعاني إلى كلمات إلى أصوات أو كتابة».(٩)

١- سعد مصلوح، نحو أجرومية للنّص الشعري، ص ١٥٤

٢- إلهام أبو غزالة، علي خليل حمد، مدخل إلى علم لغة النّص، مطبعة دار الكتاب،ط ١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م، ص ١١

٣- محمود قدوم،نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص ٨٩

٤- أشار الدكتور: محمد الأخضر الصبيحي في كتابه مدخل إلى علم النّص، هامش، ص ٨٢،حيث قال:إنّ اتّساق النّص يعني ترابطه على المستوى المضموني والدلالي،أمّا انسجامه فهو يعني تماسكه و التحامه على المستوى الشكلي عن طريق الروابط اللغويّة المختلفة.

٥- إبراهيم خليل، الأسلوبية ونظرية النّص، المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت ، ١٩٩٧م، ص ١٤٥

٦- هاليداي ورقية حسن Cohesion in English-p4 ضمن: محمد خطابي، لسانيات النّص، ص١٥

٧- براون ويول، تحليل الخطاب، ص ٢٣٤

٨- محمد خطابي، لسانيات النّص، ص ١٣

٩- المرجع السابق، ص ١٥

ونستخلص ممّا سبق((أنّ الاتّساق يتجسّد في النّحو والمفردات وليس في الدّلالة فحسب، ومن ثمّ يمكن الحديث عن الاتّساق المعجمي وعن الاتّساق النّحوي))(١).

٢- ضرورة أن يتوفّر النّص على نوع من التدرّج سواء أكان الأمر متعلّقاً بالعرض أم بالسرد أم بالتحليل . وهو ما من شأنه أن يجعل القارئ يحسّأنّ للنّص مساراً معيّناً وأنّه يتّجه نحو غاية محدّدة يجعله أيضاً يتوقّع في مرحلة ما من مراحل النّص ما سيأتي بعدها(٢).

ويرى((دومينيك منغنو)):أنّ سيرورة النّص و تقدّمه في عرض المعلومات يخضعان إلى ظاهرتين هما ((التكرار)) و((التدرّج)) ذلك أنّ الكاتب يذكر أحياناً في مرحلة من مراحل النّص، بأشياء سبق ذكرها محاولاً بذلك ربط السابق باللاحق وممهداً للانتقال إلى معلومات جديدة.وعليه فإنّ فهم دينامية النّص يقتضي حسب الباحث دراسة الطريقة التي يتحقّق بها التوازن الذي يتمّ من خلاله تحوّل المعلومات الجديدة إلى معلومات مكتسبة تمثّل بدورها المنطلق نحو عناصر أخرى جديدة (٣).

٣- يتعيّن أن يتوفّر في النّص معيار الاختتام . وهذا من منطلق أنّ كل كيان لغوي يستوجب أن يتكوّن من مقدمة، جوهر وخاتمة . والنّص الذي لا يختتم يفقد الكثير من حصافته واتّساقه، ولا يستطيع قارؤه أن يدرك بوضوح غائيته.

وعليه فسواء أكان المتكلّم يروي حكاية أم يكتب مقالاً قائماً على الاستدلال فإنّه لا بدّ أن يرسم لذلك خطة معيّنة تبدأ من نقطة ما وتنتهي إلى نتيجة أو خاتمة.

إنّ التدرّج المنطقي المنظم يقتضي الانتهاء بجملة أو فقرة ختاميّة، وهو ما يعني أنّ أحد مظاهر الكفاية النّصيّة هي حسن التصرّف في تنظيم المعلومات داخل النّص وحسن اختتامها.(٤)

٤- وأمّا المعيار الرابع للنّصيّة، فهو أن يكون للنّص هويّة وانتماء ومعنى ذلك أن يكون له نوع. ودليل أنّ النّصوص أنواع ما يراهـ كل من ((هاليداي ورقية حسن)) من أنّ الكفاية النّصيّة العامة التي تتوفّر لدى متكلّمين بلغة معيّنة تقترن دائماً بـ ((كفاية نوعيّة))(٥) تتمثّل في قدرة قارئ ما التمييز بين أنواع من النّصوص، بقطع النظر عن مضامينها، وهذا ما يقتضي ممّن يمارس الكتابة أن يحترم خصائص كل نوع، إذا أراد آن يحقّق للنّص المنجز اتّساقه.(٦)

يقول الصبيحي: ((لا شكّ أنّ فيما أتينا على ذكره من معايير تعدّ أدوات جيّدة يقاس مدى امتثال النّص لمقوّمات النّصيّة وقد أدرجناها تفصيلاً وشرحاً لبعض مـا ذكره ((دي بوجراند)) مـن مقـوّمات

١- محمد خطابي، لسانيات النّص، ص ١٥

٢- محمد الأخضر الصبيحي،مدخل إلى علم النّص، ص ٨٣

٣- باتريك شارودو، دومينيك منغنو، معجم تحليل الخطاب، ص١٠٠

٤- محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النّص، ص ٨٤

٥- Adam (J M) Linguistiquetextuelle p 15 ،ضمن: محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النّص، ص٨٤

٦- المرجع السابق، ص ٨٤ ــ ٨٥

وخاصة ما اتّصل منها بالاتّساق الدّلالي.(١)
وخلاصة القول إنّ مظاهر اتّساق النّص يتمثّل في وحدة الموضوع وترابطه وبعبارة أخرى أن يعالج النّص قضيّة معيّنة أو يتحدّث عن موضوع معيّن، وأن تتوفّر فيه خاصيّة التدرّج وهذا الأخير يتعلّق بالعرض أو السرد، والتحليل وأيضاً يتوفّر في النّص مظهر الاختتام، وكفاية نوعيّة، ومن هنا يكون «الترابط النّصي أو التماسك النّصي هو وجود علاقة بين أجزاء النّص أو جمل النّص أو فقراته، لفظيّة أو معنويّة، وكلاهما يؤدي دوراً تفسيريّاً لأنّ هذه العلاقة مفيدة في تفسير النّص فالتماسك النّصي هو علاقة معنويّة بين عنصر في النّص وعنصر آخر يكون ضروريّاً لتفسير النّص الذي يحمل مجموعة الحقائق المتواليّة ». (٢)

الاتّساق والربط النّحوي:

الاتّساق والربط النّحوي تكاد هاتان التسميتان الأكثر شيوعاً من غيرهما لدى علماء النّص، ولعلّ الاتّساق الأكثر انتشاراً وإن كانا يحيلان إلى شيء واحد. فالترابط مظهر عام نجده يتعلّق في أي نصٍ كيفما كان جنسه أو نوعه لأنّه قوام النّص أو على الأقلّ شرط أولي لكي يكون الكلام نصّاً، وهو السمة التفاعليّة المميّزة للنّص بوصفه مظهراً لذلك التفاعل النّصي»(٣)، و« السبك أو الربط النّحوي كما أشرنا سابقاً هو يشتمل على الإجراءات المستعملة في توفير الترابط بين عناصر ظاهر النّص كبناء العبارات و الجمل واستعمال الضمائر وغيرها من الأشكال البديلة.
وقد تحقّق ذلك من خلال الترابط بين السبك و المعايير النّصيّة الأخرى لتحقيق وجودة الاتّصال(٤)، و «وسائل التّضام تشتمل على هيئة نحويّة للمركّبات و التراكيب »(٥)، وينقل سعد مصلوح عن « دي بوجراند» و «درسلر» أنّ« الاعتماد النّحوي يأتي في مستويات صوتيّة وصرفيّة و تركيبيّة و معجميّة ودلاليّة، كما يتّخذ أشكال من التكرارالخالص، والتكرار الجزئي، وشبه التكرار، وتوازي المباني وتوازي التعبيرين والإسقاط والاستبدال وعلاقات الزمن وأدوات الربط بأنواعها المختلفة»(٦)، وفي هذا المنحى أوضح صلاح فضل شيئاً مهماً، وهو أنّ التماسك (الاتّساق) يمثّل خصيصة نحويّة للخطاب تعتمد على علاقة كل جملة بالجملة الأخرى، وهو ينشأ غالباً عن طريق الأدوات التي تظهر في النّص مباشرة، كأدوات العطف والوصل والترقيم، وأسماء الإشارة وأدوات التعريف، والأسماء الموصولة وغيرها(٧) .

١- محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النّص، ص ٨٥
٢- أحمد عفيفي، نحو النّص، ص ٩٨
٣- سعيد يقطين، من النّص إلى النّص المترابط،مفاهيم،أشكال،تجليات،عالم الفكر، مج ٣٢، ع (٢)،لسنه ٢٠٠٣م، ص٨٦
٤- ينظر: روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص ١٠٣
٥- المرجع السابق، ص١٠٣
٦- سعد مصلوح،نحو أجروميّة للنّص الشعري، ص ١٥٧
٧- صلاح فضل، بلاغة الخطاب، ص ٢٤٤

والاتّساق ينقسم إلى نوعين:
أوّلهما: السبك النّحوي: ويشمل الإحالة المتبادلة والاستبدال والحذف والربط .
ثانيهما: السبك المعجمي: ويشمل على علاقتي التكرار والمصاحبة اللغويّة أوالتّضام (١) .
وأضاف بعض الباحثين نوعاً ثالثاً هو(الاتّساق الصوتي)(٢)، ولكي يتمّ اتّساق النّص وتماسكه فلا بدّ من وجود أدوات الربط، ولهذا عني علماء النّص((بهذه الروابط، وحاولوا حصرها وتصنيفها وبيان وظائفها ومحاولة تعميمها))(٣). و((أنّ دورها ضروري جداً في الربط بين الجمل بما يكون نصّاً))(٤) فالجمل بدون أدوات الربط((ليست نصّاً حتى ولو كانت مأخوذة من كتاب يعلّم قواعد اللغة. فهي جملة صحيحة نحويّاً، لكنّها لا تتعلّق بعضها ببعض))(٥)، و((لا تكمن أهميّة وسائل الربط في أنّها تكفل للنّص ترابطه فحسب، بل تيّسر أيضاً للسامع أو القارئ متابعة الخطاب وفهمه))(٦)،((فمستهلك النّص المنطوق أوالمكتوب، يعتمد في تفاعله مع الكلام على إدراك الروابط وعلاقات بين أجزائه، وهذا التفاعل يقود إلى ملء الفجوات التي تتخلّل أجزاء النّص وتهيئ له حضوره الكلي (٧)، وبهذا يظهر اتّساق دلالي، وجاء في معجم((تحليل الخطاب)) إنّواسماتالرابطيّة تنتج أثر اتّساق دلالي (أثر تناسب دلالي يمكن من استخراج الغرض العام للنّص) لكن هذا يعتبر النّص منسجماً لأنّ فيه رابطيّة اتّساق ؟ إنّ العائد هو علامة رابطيّة واتّساق دلالي مسجّل المادة النّصيّة على الأقلّ بقدر ما هو موجّه تأويلي للبحث في السياق أو المقام عن مرشّح لدور العائد وهذا ما به تفسّر مثلاً العائدات التشاركيّة))(٨)
وتُجدر الإشارة إلى أنّ النّص((يحوي علاقات داخليّة وأخرى خارجيّة مرتبطة بالسياق، وهذه وتلك تحقّقان التماسك النّصي))(٩).
ووسائل التماسك النّصي كثيرة يمكن أن تُقسّم إلى قسمين:
١/ وسائل تماسك داخليّة، مثل: العطف والوصل، وأدوات التعريف والتنكير، والأسماء الموصولة... وهذه كلها تقتصر على إحداث التماسك الداخلي في النّص .
٢/ وسائل تماسك خارجيّة، مثل: المرجعيّات، والإحالة، والإشارة، وهذه تُسهم في الربط بين ما يوجد

١- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص١٠٣، إلهام أبو غزالة، علي خليل،مدخل إلى علم لغة النّص، ص١١
٢- حسام أحمد فرج، نظرية علم النّص، رؤية منهجية في بناء النّص التراثي،مكتبه الآداب - القاهرة ،٢٠٠٧م، ص٨٣،١١٦
٣- حمودي السعيد، الانسجام والاتّساق النّصي، ص١٠٤
٤- محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النّص، ص ٨٧ ،
٥- إبراهيم خليل، الأسلوبيّة ونظريّة النّص، ص ١٣٥
٦- محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النّص، ص ٨٧
٧- إبراهيم خليل، الأسلوبيّة ونظريّة النّص، ص ١٣٦
٨- باتريك شارودو، دومينيك منغنو، معجم تحليل الخطاب، ص ١٠٠- ١٠١
٩- صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النّصي، جـ١، ص ١٠٧

داخل النّص وما يتّصل به من خارجه(١).

إنّ ما نستخلصه ممّا سبق هو أنّ « الروابط المعنويّة لا تحقّق للنّص انسجامه واتّساقه، وأنّه لا بدّ، إلى جانب ذلك؛ من وجود أدوات ماديّة رابطة، بدونها يفقد النّص وحدته اللغويّة، ويصبح مجرّد كلمات وجمل مفككة فتنتفي عنه صفة النّصيّة»(٢). وهكذا نرى أنّ الروابط المعنويّة والماديّة مجتمعة تحقّق للنّص انسجامه واتّساقه.

أمّا السبك أو الربط النّحوي من حيث الاهتمام العلمي، فقد عني البلاغيون العرب بهذا الموضوع عناية كبيرة، لما له من أهميّة في الدراسات اللغويّة التي كانوا بصدد انجازها والتعامل معها، و«لعلّ أهمّ الدراسات المنهجيّـة المتّصلة بعلم لغة النّص عند القدماء، هي التي نجدها لدى عبد القاهر الجرجاني في كتابه (دلائل الإعجاز)، ونقصد بها نظريّة النظم التي تدور في أكثرها حول معيار التّضام» (٣)، ويعرّف عبد القاهر النظم بقوله: « ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض ... فالاسم يتعلّق بالاسم بأن يكون خبراً عنه أو حالاً منه أو تابعاً له صفة أو تأكيداً...»(٤)، وبقوله: « ليس النظم شيئاً إلا توخي معاني النّحو وأحكامه ووجوهه وفروقه فيما بين معاني الكلم» (٥)، ويمكننا القول بأنّ علم النظم عند عبد القاهر يعنى بدراسة التبعيّات القواعديّة من حيث علاقتها بالمفاهيم .

لم يكن عبد القاهر مهتماً بدراسة معاني الكلمات المفردة في ذاتها وإنّما صرف اهتمامه إلى دراسة العلاقات المتّصلة بالمفاهيم بين تلك الكلمات»(٦)

ولهذا قيل « خير الكلام المحبوك المسبوك الذي يأخذ بعضه برقاب بعض»(٧)، وهذا ما نسميه اليوم بالاتّساق والانسجام .

ومن النّصوص التي تتكرّر في العربيّة قولهم: أخذ بعضه برقاب بعض»، وهذه العبارة تدلّ دلالة كبيرة عن معنى يمكن تتقاطع فيه مع لسانيات النّص، إذا ما أخذنا تحليلها وفق المنظار الذي نريده،فإنّ الكلم سيبدو أجساداً لها أعناقها المتعالية وتلاحمها الشديد،يتبيّن من خلال الأخذ بالرقاب »(٨)

١- صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النّصي، جـ١، ص ١٠٧

٢- محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النّص، ص ٨٦

٣- إلهام أبو غزالة، علي خليل، مدخل إلى علم لغة النّص، ص ١٧

٤- عبد القاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلّق عليه، محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، ص ٤

٥- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ط ٥، ٢٠٠٤م، ص ٣٩١- ٣٩٢

٦- إلهام أبو غزالة، علي خليل، مدخل إلى علم لغة النّص، ص ١٧

٧- جميل عبد المجيد، البديع بين البلاغة واللسانيات النّصية، الهيئة المصرية العامة للكتاب – مصر، د ط، د ت، ص ٧٨

٨- حمودي السعيد، الانسجام والنّصي، ص ١٠٨

ب/ الانسجام(Coherence): مفهومه وأشكاله:

« الانسجام »له عدة ترجمات منها: الحبك، التناسق الدّلالي، أوالتماسك الدلالي، أو التقارن، وقد سماهـ تمّام حسّان « الالتحام»(١) وقد آثر البحث مصطلح «الانسجام» .

اصطلاحاً: يعني (فان دايك) بالانسجام الأبنية الدّلاليّة المحوريّة الكبرى وهي أبنية عميقة تجريديّة) وبخلاف ذلك بيَّن أنّ الاتّساق يتمثّل في الأبنية النحويّة الصغرى وهي تظهر على مستوى سطح النّص»(٢). يقول حمودي السعيد: « ولعلّنا من خلال هذا التعريف يتبيّن لنا أنّ الاتّساق يتعلّق بالجانب النّحوي التركيبي في حين أنّ الانسجام يتعلّق بالجانب الدّلالي ويشمل العناصر التالية:

١/ السبك: النظام.

٢/ الالتحام: التماسك الانسجامي .

أمّا ظهور هذا المصطلح فقد «ظهر مصطلح الانسجام عند الغرب بلفظ (Coherence)(٣)، و« ظهر مفهوم الانسجام الذي يجعل منه خاصيّة للسان باعتباره نسقاً، وباعتباره كلاً نسقيّاً أجزاؤه كلها في انسجام وبانتقال هذا المفهوم من لسانيات اللسان إلى لسانيات الخطاب فقد اكتسب معنى آخر»(٤)، وهو « اعتباره من صنف الممارسات الخطابيّة فهو من قبيل تحليل الخطاب مراعٍ لجنس الخطاب ومرمى النّص، والمعارف المتبادلة بين المتلفّظين المشاركين في مقام تفاعل معيّن؛ على أنّ إعادة التعريف التداولي هذا تضع هذا المفهوم في مفترق الطرق بين اللسانيات النّصيّة وتحليل الخطاب »(٥)، فمن الواضح أنّ الانسجام يتعلّق تعلّقاً تاماً بـ « لسانيات الخطاب » و« تحليل الخطاب »، وهذا الذي يميّز بينه وبين لسانيات النّص. إلا أنّه « باعتباره من صميم تعريف النّص لا ينفصل في اللسانيات عن مفهوم الاتّساق الذي كثيراً ما يختلط به »(٦)، ولهذا يقابل« دي بوجراند» النّصيّة القائمة على الشكل بالانسجام باعتباره نصيّة قائمة على الإعلام، فالاتّساق في نظره مظهر النّحويّة في حين الانسجام مظهر المقبوليّة . فبما أنّه علينا أن نستنبط روابط منطقيّة دلاليّة لتحقيق الانسجام فهذا الأخير لا يبدو خاصيّة لسانيّة صرفاً للنّصوص . فهو ينتج عن حكم يعتمد على معرفة الذوات بالمقام وعلى معارفها المعجميّة الموسوعيّة . ويجعل «م . شارل» من «الحاجة إلى الانسجام» مبدأ عامل التأويل، شكلاً مسبقاً

١- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص ١٠٣، فولفجانج، ديتر، مدخل إلى علم لغة النّص، ص ٩٣، إلهام أبو غزالة، على خليل، مدخل إلى علم لغة النّص، ص ١١

٢- سعيد حسن بحيري، علم لغة النّص، ص ١٣٢

٣-ديكروأوزوالد وجان ماري ستشايفر، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، تر: منذر عياشي، منشورات جامعة البحرين - البحرين، ط١، ٢٠٠٣م، ص ١٦

٤- باتريك شارودو، دومينيك منغنو، معجم تحليل الخطاب، ص ١٠٠

٥- المرجع السابق، ص ١٠١

٦- المرجع السابق، ص ١٠٠

للتعرّف على مجموع لغوي باعتباره نصّاً))(١)، ولأجل ذلك يدرس((اللغويون النّص من منطلق أنّه بنية لغويّة . ويعني مفهوم البنية وجود علاقات متنوّعة ومتداخلة بين عناصر النّص ومقاطعه يعبّر عنها بالانسجام والتماس. يجسّد ذلك النّص في النّص وسائل لغويّة عديدة تسمى أدوات الربط))(٢).

فـ ((النّص إذاً يتألف من عدد من العناصر، تقيم فيما بينها شبكة من العلاقات الداخليّة التي تعمل على إيجاد نوع من الانسجام والتماسك بين تلك العناصر، وتُسهم الروابط التركيبيّة والروابط الزمانيّة و الروابط الإحاليّة في تحقيقها، ويعني ذلك أنّ النّص بنية مركّبة متماسكة ذات كليّة شاملة))(٣)، وممّا يؤكّد أنّ النّص ذو طابع نحويّ تركيبيّ، قول خولة طالب الإبراهيمي:((النّص منتوج مترابطمنسّق ومنسجم وليس تتابعاً عشوائياً لألفاظ وجمل وقضايا وأفعال كلاميّة، النّص كلّ تحدّه مجموعة من الحدود تسمح لنا أن ندركه بصفته كلّاً مترابطاً بفعل العلاقات النّحويّة التركيبيّة بين القضايا وداخلها، وكذلك باستعمال أساليب الإحالة والعائد المختلفة والروابط والمنظمات العديدة))(٤).

وبناءً على ما تقدّم ذكره فإنّ ((الانسجام)) أو((الالتحام)) يتطلّب من الإجراءات ما تنشط به عناصر المعرفة لإيجاد الترابط المفهومي واسترجاعه، أي إنّه يُعنى بالطرق التي تكون بها مكوّنات العالم النّصي المفاهيم والعلاقات مترابطة ومبنيّة بعضها على بعض (٥). ويمكن تعريف المفهوم بأنّه ((محتوى معرفي يمكن استرجاعه واستثارته بقدر ما من الوحدة والاتّساق في الذهن، أمّا((العلاقات)) فهي الروابط القائمة بين المفاهيم التي تتجلّى معاً في عالم النّص، وتشتمل كل رابطة منها على تسمية للمفهوم الذي تتّصل به))(٦) .

وهنا نشير إلى أنّ الانسجام يتعلّق بفهم النّص وقدرة المتلّقي على تفسير ما كان غامضاً مبهماً، بتوظيف خبراته ومعارفه، ولا بدّ أن يكون منتج النّص((لديه معارف عن كم المعلومات التي يلزم أن يتضمّنه نصّ ما في موقف معيّن، حتى يمكّن للسامع أن يعيد بناء قصد المتكلّم...، ومن ناحية أخرى يعرف منتج النّص أيضاً أنّ النّص ينبغي أن يتضمّن مجالاً من الحقائق معروفاً للسامع من قبل))(٧)، إذ إنّ فهم النّص يعتمد على معارف المتلّقي التي يستخدمها على نحو إستراتيجي، و((من ثم فإنّ محلّل النّص – وهو يتناول الانسجام - عادة يلجأ إلى التأويل))(٨)، و((يستضيف النّص ويعقد معه صلات

١- باتريك شارودو، دومينيك منغنو، معجم تحليل الخطاب، ص ١٠٠

٢- محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النّص، ص ٨٦

٣- سعيد حسن بحيري، دراسات لغويّة وتطبيقيّة في العلاقة بين البنية والدلالة، مكتبة زهراء الشرق – القاهرة، ط١، ١٩٩٩م، ص ٧٨

٤- خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر- الجزائر، ط٢، ٢٠٠٠م، ص١٦٩

٥- جميل عبد المجيد، علم النّص: أسسه المعرفية وتجلياته النقديّة، عالم الفكر، ٢٠٠٣م، ص ١٤٨

٦- إلهام أبو غزالة، علي خليل، مدخل إلى علم لغة النّص، ص ٢٧

٧- فولفجانج، ديتر، مدخل إلى علم لغة النّص، ص١٢١

٨- محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص ١٠٠

حميمة ليتعاونا معاً على إنجاز مهمة الفهم والتأويل»(١) معتمداً على الخلفيّة المعرفيّة المتراكمة في ذاكرته(٢)؛ فمحلّل النّص«لا يذهب إلى عالم النّص وهو عبارة عن صحيفة بيضاء، وإنّما تكون له معلومات مختزنه في ذاكرته تسمح له بالتعميم اعتماداً على مبدأ النظير، كما تسمح له إعادة الرأي في قياسه و تصحيح بعض أجزائه» (٣).

ويمكننا أن نشير هنا إلى أنّ الانسجام« الالتحام» يشتمل على وسائل، وتشمل وسائل الالتحام على:

١- العناصر المنطقيّة كالسببية . و العموم و الخصوص .

ومن السببية قوله تعالى: «**وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ**»(٤)، فالخلق قد تمّ من أجل غاية وسبب واحد هو عبادة الله سبحانه و تعالى(٥) .

٢- معلومات عن تنظيم الأحداث والأعمال والموضوعات والمواقف .

السعي إلى التمسّك فيما يتّصل بالتجربة الإنسانيّة ويتدعّم الالتحام بتفاعل المعلومات التي يعرضها النّص مع المعرفة السابقة بالعالم (٦)

هذه هي وسائل الانسجام أمّا أدوات الانسجام فهي :

١- التأويل: هو رصد العلاقات الخفيّة بين أجزاء النّص .

٢- السياق: إنّه يعني الانزلاق من المستوى التحليلي إلى مستوى آخر يتعلّق بظروف إنتاج الخطاب، فالمرسل والمتلّقي وزمن النّص ومكانه وإنتاجه والحالة النفسيّة للمرسل أو متلّقي كلّها عوامل محدّدة للسياق (٧) .

وتُجدر الإشارة إلى أنّ علماء العربية القدامى التفتوا إلى معيار الانسجام هذا،«ولا ريب أنّ مصدر التناسق الدلالي، وتلاقي المعاني يرجع إلى وجود علاقات نحويّة بين تلك المعاني، ومن ثمّ أخذ عبد القاهر الجرجاني يوجّه الناظم إلى علم النّحو للإفادة من إمكاناته العريضة»(٨) قائلاً: « وكنّا علمنا أن ليس النظم شيئاً غير توخّي معاني النّحو وأحكامه فيما بين الكلم»(٩)، وهكذا نرى أنّ النظم عند عبد القاهر الجرجاني يشمل معياري الاتّساق والانسجام لأنّه يتعلّق بالجانب النّحوي والدّلالي معاً.

١- محمد مفتاح، ديناميّة النّص، تنظير وإنجاز، المركز الثقافي العربي - بيروت / الدّار البيضاء –المغرب، ١٩٩٠م، ص ٤٢

٢- محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحد، ص ١٠٠

٣- محمد مفتاح، ديناميّة النّص، ص ٤٢

٤- سورة الذاريات، الآية ٥٦

٥- علم اللغة النّصي بين النظرية والتطبيق،الخطابة النبوية أنموذجاً،علوم اللغة، مج ٩، ع (٢)، ٢٠٠٦م، ص ٨

٦- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص ١٠٣

٧- حمودي السعيد، الانسجام والاتساق النّصي، ص ١١٠

٨- المرجع السابق، ص ١١٠

٩- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود شاكر، مكتبة محمد الخانجي – القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ٣٩١ – ٣٩٢

ونجد أنّ (الجاحظ) استخدم مصطلح (القِران) في مجال الانسجام والتأليف بين أجزاء البيت، وفيما بين الأبيات نفسها(١)، ويقول محمود قدوم:((وفي تفسير مفهوم(القِران)(٢) يتجلّى هذا النّص في كتاب البيان والتبيين، ((قال بعض الشعراء لصاحبه: أنا أشعر منك، قال ولِمَ ؟ قال: لأنّي أقول البيت وأخاه، وأنت تقول البيت وابن عمه))(٣).

وفي نصّ آخر بهذا المعنى أيضاً: ((وعاب رؤبة شعر ابنه، قال: ليس لشعره قِران)).(٤).

ويعمد ابن قتيبة إلى شرح ما أورده الجاحظ من أقوال رؤبة المذكورة آنفا، فيقول: ((قال عبد الله بن سالم لرؤبة: مت يا أبا الجحاف إذا شئت فقال رؤبة: وكيف ذلك ؟ قال رأيت اليوم ابنك عقبة ينشد شعراً له أعجبني،قال رؤبة:نعم ولكن ليس لشعره قِران، يريد أنّه لا يقارن البيت بشبهه، وبعض أصحابنا يقول: ((قُران)) بالضمّ ولا أرى الصحيح إلا الكسر وترك الهمز على ما بيّنت))(٥)، ولهذا يمكن أن يعدّ ((القِران)) مصطلحاً متداولاً بين النقاد، يتضمّن الدلالة على مفهوم الانسجام، والترابط المعنوي في ذلك الوقت (٦) .

وخلاصة القول يتّضح لنا أنّ الانسجام من أهمّ معايير النّصيّة التي اشترط اللغويون لوصف النّص بالترابط والتماسك، فالانسجام يعتمد على علاقات داخليّة وعناصر مقاميّة متعالقة يتمّ بواسطتها فهم النّص، ولكن لا بدّ من((وجود أدوات مادية ظاهرة تحقّق للنّص تماسكه))(٧)، ((لأنّها المصدر الوحيد لخاصيّة النّص))(٨)، ((بحيث تسهم هذه الوسائل والروابط التركيبيّة في وحدته الشاملة))(٩). وبهذا المفهوم يجب أن يكون كتاب ((علل النّحو)) منسجماً من جهة البنية الدلاليّة التي يمثّلها، ومن جهة الترابط المفهومي الذي يتجلّى فيه، ومن جهة انسجامه مع السياق التواصلي الذي يستعمل فيه (١٠) .

ثانياً: القصديّة و التقبليّة و الإعلاميّة :

تعتبر القصديّة والتقبليّة والإعلاميّة من المعايير المتّصلة بمستعملي النّص(١١) .

١- ميشال عاصي، مفاهيم الجمالية والنقد في أدب الجاحظ، مؤسسة نوفل- بيروت،ط٢، ١٩٨١م، ص ١٤١

٢- محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص ١٠١

٣- أبو عثمان عمرو بن بحر، الجاحظ ، البيان والتبيين، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل - بيروت ،د.ت، جـ١، ص ٥٢٨

٤- المرجع السابق، جـ١، ص ٥٢٨

٥- ابن قتيبة، الشعر والشعراء، دار الثقافة – بيروت ، ١٩٦٤م، جـ١، ص ٣٤

٦- ميشال عاصي: مفاهيم الجمالية و النقدية في أدب الجاحظ، ص ١٤١

٧- محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النّص، ص٨٦

٨- براون ويول، تحليل الخطاب، ص٢٣٤

٩ - محمد خطابي، لسانيات النّص، ص ١٣

١٠- محمود قدوم، نحوالنّص ذي الجملة الواحدة، ص ١٠٢

١١- المرجع السابق، ص ١٠٢

أ/ القصديّة:

القصد: يعني ((الهدف من ميلاد هذا النّص))(١)، أمّا القصديّة: فتعني موقف منتج النّص وقصده(٢).

تعدّ المقصديّة: أي ذات ـ موضوع، بمعنى هناك توقاً ونزوعاً من الذات نحو الحصول على موضوع ذي قيمة، فهي بهذا المفهوم ـ أساس كل عمل وفعل وتفاعل)).(٣) ولأجل ذلك ((لم تخلُ كتابة ـ ممّا رأيناه وممّا لم نره ـ من الإشارة إلى القصد، والقصديّة والمقصديّة، وممّا يفيد هذا المعنى؛ فالباحثون جمعيهم يجعلون المميّز الأساسي بين لغة الإنسان وغيره هي المقصديّة))(٤)، وهي:((أحد المقومات الأساسيّة للنّص، باعتبار أنّ لكلّ منتج خطاب غاية يسعى إلى بلوغها، أو نيّة يريد تجسيدها. ويستمدّ مفهوم القصد شرعية وجوده في الدراسات اللسانيّة قديمها وحديثها، من أنّ كلّ فعل كلامي يفترض فيه وجود نيّة للتوصيل والإبلاغ))(٥)، أمّا ((دي بوجراند)) فيرى أنّ القصد على المستوى النّصي:((يتضمّن موقف منشئ النّص من كون صورة من صور اللغة قصد بها أن تكون نصّاً يتمتّع بالسبك والالتحام، وأنّ مثل هذا النّص وسيلة من وسائل متابعة خطة معيّنة للوصول إلى غاية بعينها))(٦)، أي:((قصديّة موقف منتج النّص توفّر التّضام والتقارن في النّص)) (٧)، لأنّه يريد أن يبني نصّاً مترابطاً متماسكاً لتحقيق قصد منتجه، أي ليقدّم معرفة أو تحقيق هدف يطرح في إطار خطة أو تخطيط ما.ومعنى هذا((أنّ للقصد تأثيراً على النّص وأسلوبه؛ لذلك أنّ الكاتب يبني نصّه بناءً معيّناً . ويختار لذلك الوسائل اللغويّة الملائمة بما من شأنه أن يتضمّن تحقيق قصده. ويستشهد((دي بوجراند)) على ذلك بالصحفي الذي يختار لمقاله شكلاً متميّزاً من أجل شدّ انتباه القارئ)) (٨).هناك عدة تعاريف للقصد، لكنّها تتشابه في مضمونها مع تعريف ((دي بوجراند)) السابق وبناءً عليه فالقصديّة:((يُعنى بها موقف منتج النّص لإنتاج نصّ متماسك ومترابط لكي يتمّ الوصول إلى هدف مرسوم في خطة محدّدة))(٩).

و((من ذلك قول القائل: (حسناً في أي بلد، أين تسكن ؟) فبالرغم من أنّ العبارة صيغت في حديث إلقائي إلا أنّها تتضمّن هدف المنتج من معرفة عنوان الخطاب، وقد يأتي ذلك من توافر عناصر

١- حمودي السعيد، الانسجام والاتّساق النّصي، ص ١٠٦

٢- عزّة شبل محمد، علم لغة النّص، ص٢٨

٣- محمد مفتاح، ديناميّة النّص: تنظير وإنجاز، ص ٨- ٩

٤- المرجع السابق، ص ٣٨

٥- محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النّص، ص ٩٦

٦- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص ١٠٣

٧- إلهام أبو غزالة، علي خليل، مدخل إلى علم لغة النّص، ص ١٢

٨- محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النّص، ص ٩٧

٩- فولفجانج،ديتر، مدخل إلى علم لغة النّص، ص ٩٤

السبك والحبك))(١)، ((إذ يمكن المحافظة على هذين المعيارين بدرجة ما، من خلال إعادة صياغتهما لتحقيق أهداف نصيّة متغايرة))(٢). والقصديّة أيضاً: ((تعني قصد منتج النّص من أي تشكيلة لغويّة ينتجها أن تكون قصداً مسبوكاً محبوكاً . وفي معنى أوسع تشير القصديّة إلى جميع الطرق التي يتّخذها منتجو النّصوص في استغلال النّصوص من أجل متابعة مقاصدهم وتحقيقها)) (٣)، و((ضرورة محافظة منتج النّص على السبك والحبك تتضمّن حرصه على دوام التواصل، ورغبته في إيصال مقاصده إلى متلقيّه، فإذا تجاهله تنخفض درجة الاتّصال بينهما إلى أن تنقطع نهائيّاً آخر الأمر))(٤) .

من خلال التعريفين السابقين يتّضح لنا أنّ((التعريف الأوّل يحدّد السبك والحبك كهدفين نهائيين للقصديّة، وأنّ التعريف الثاني يراهما وسيلة ضمن وسائل أخرى عديدة يستغلها المرسل من أجل تحقيق مقصده، وهذا يؤكّد أنّ عنصري السبك والحبك يوجّههما باستمرار قصد المرسل لهدف محدّد وهو التأثير في متلقٍ بعينه في ظروف خاصة . وربما يفسّر التعريف الثاني لدى ((دي بوجراند)) - والذي يشترط إلزام السبك والحبك - أنّ منتج النّص يقوم أحياناً متعمّداً بإفساد التماسك المعنوي للنّص بغية الوصول إلى نتيجة ما . فلا يؤدي احتواء النّص على ذلك السبك والحبك إلى فقدان النّص للتقبليّة ما دام الخلل في نطاق الأحداث القصديّة التي تتّجه إلى هدف))(٥) .

وبناء على ما سبق يعتبر((النّص مظهر من مظاهر السلوك اللغوي، وشكلاً من أشكال اللغة، فإنّه يحتوي لا محالة عن قصد معيّن. وتكمن أهميّة هذا الجانب في أنّه يمثّل جزءاً مهماً من دلالة الخطاب))(٦). وهذا ما يجعلنا أن نجزم بأنّ النّص لا يكتسب دلالة إلّا بفعل قصد المتكلّم. و((لا يتكلّم المتكلّم مع غيره إلا إذا كان كلامه قصد))(٧)، ولهذا يرى ميخائيل بختين أنّ النّص يتحدّد بعاملين يجعلان منه نصاً: النيّة (العزم) وتنفيذ هذه النيّة . وهما يتفاعلان بشكل ديناميكي وينعكس صراعهما على النّص من خلال عمليّة تجاذب طويلة))(٨)

وبذلك يتّضح أنّ القصديّة أوالقصد لا يتحقّق إلا بشروط (أوّلها) وجود المنتج أو المبدع الذي يعدّ متماسكاً مترابطاً له أهداف محدّدة، ومقاصد معيّنة ورسالة موجّهة (وثانيها) إلى متلق يجيد فكّ

١- إلهام أبو غزالة، علي خليل، مدخل إلى علم لغة النّص، ص ٣٠ – ٣١

٢- سعيد حسن بحيري،اتجاهات لغوية معاصرة في تحليل النّص .علامات في النقد، مج ١٠، جـ٣٨، لسنة ٢٠٠٠م، ص ١٧٧

٣- عزّة شبل محمد، علم لغة النّص، ص ٢٨

٤- سعيد حسن بحيري، اتجاهات لغويّة معاصرة في تحليل النّص، ص ١٧٧

٥- عزّة شبل محمد، علم لغة النّص، ص ٢٨

٦- محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النّص، ص٩٦

٧- محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي، دار المعارف الجامعية – الإسكندرية، ط١، ٢٠٠٢م، ص ٨٩

٨- محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النّص، ص ٩٧

شفرات النّص، ويحلّل معانيه وصولاً إلى الأهداف الخفيّة غير المعلنة (وثالثها) عبر قناة تواصليّة تربط منتج النّص بمتلقيه))(١)، ولهذا((لا بدّ من الإشارة إلى أنّ ذلك التواصل لا يتمّ تحقيقه إلا بالتفاعل...إذ ينظر إلى التفاعل بوصفه نشاطاً تواصلياً))(٢). وهذا يعني أن القصديّة تمتاز بوظيفة التواصليّة، وعليه فالقصديّة تعني (الدّلالة والفهم) فالدّلالة تعني ضرورة قصد التواصل من المرسل، والفهم يعني الاعتراف من المتلّقي بقصد تواصل المرسل))(٣)، فالمرسل يدخل في علاقة هيمنة مع المتلّقي ثم يصير إنجازاً فعليّاً كلاميّاً أي يصبح مكوّناً من مكوّنات الخطاب دون ادني امتياز(٤) .
وهذا يعني أنّ القصديّة ليست هي المقصد((فالمقصد ما كان وراءه وعي والقصديّة تجمع بين الوعي واللا وعي))(٥)
ومن الواضح أنّ القصديّة هنا تعني الهدف وليس المقصود منها القصديّة الفلسفيّة (الفينومينولوجيا) عند هوسرل التي تجمع ((بين وجهين للتفكير...، وجه أوّل هو تعلّقها بمقام العلم،...ووجه ثانٍ دال على اعتبارها منهجاً فلسفياً، ...والمعنيان غير منفصلين بالطبع لكون نظرية العلم ونظرية المنهج من الأمور التي لا تنفصل...))(٦)، وهذا يعني أنّ القصديّة((تجمع بين الذات والعلم أي الوعي والموضوع في واقعة واحدة، أي أنّ القصديّة هي محاولة القضاء على الفجوة بين (الفكر والواقع)إذ من خلالها يصبح الطرفان حقيقة واحدة ويشكّلان وحدة متكاملة، فالوعي لا يكون وعياً ما لم يدرك شيئاً، والأشياء الماديّة لا يكون لها وجود حقيقي إلا إذا قصدت من الوعي واندمجت به))(٧).
وبنظرة أكثر شموليّة يمكننا أن نلحظ أنّ القصد جزء من دلالة النّص، وليس جزءاً من دلالة الكلمة، ولذا فإنّ أي نصّ يخلو من القصد لا يرقى إلى مرتبة الخطاب، ومن ثمّ لا يقوى أن يحافظ على انسجامه الداخلي، وسيفقد من ثمّ توجّهه الإيصالي، ومعلوم أنّ النّصوص مراتب وأنواع فهناك نصّ يقوم الخطاب فيه على عدد كبير من الجمل، وآخر على جملة واحدة، وثالث على لفظة مفردة ولكنّها ربما تستدعي نصوصاً كثيرة فالمهمّ أنّ كل مراتبه وأنواعه لا يقوم إلا بقصد وأنّ القصد لا يكون

١- بشرى حمدي البستاني، وسن عبد الغني، في مفهوم النّص، ص ١٨٨-١٨٩
٢- المرجع السابق، ص ١٨٩
٣- محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري، استراتيجية التّناص، ص ١٤٠
٤- أنور المرتجي، سيميائية النّص الأدبي، أفريقيا الشرق، الدّار البيضاء، ١٩٨٧م، ص١٠١
٥- محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري، استراتيجية التّناص، ص ١٦٥
٦- إدموند هوسرل، فكرة الفينومينولوجيا، تر: فتحي إنقزو، منتدى مكتبة الإسكندرية، المنظمة العربية للترجمة، ط١، بيروت، آب(أغسطس) ٢٠٠٧م، ص١٥
معنى الفينومينولوجيا عند هوسرل((إنّه معنى يدلّ على((العلم))، وعلى ((نظام من الميادين العلمية))، ولكنه كذلك المعنى الذي في((المنهج))، والذي في((موقف للفكر))، شديد الخصوصية- ((موقف الفكر الفلسفي بخاصة والمنهج الفلسفي بخاصة)). إدموند هوسرل، فكرة الفينومينولوجيا، ص١٥
٧- الفينومينولوجيا عند هوسرل، ص١٨٧، ضمن: بشرى حمدي، وسن عبد الغني، في مفهوم النّص، ص ١٨٩

مدلولاً إلا مع النّص(١).

وبذلك يتّضح أنّ المقصديّة نعني بها« ما يكمن ويحكم من معتقدات ومقاصد وأهداف ... فعل الكلام الصادر من متكلّم إلى مخاطب في مقتضيات أحوال خاصة» (٢)، وينقل محمود قدوم عن مصطفى ناصف في (كتابه اللغة والتفسير والتواصل) قوله:وقد عبّر النقاد والبلاغيون العرب القدامى عن (القصد) بألفاظ كثيرة منها « الغرض» و« الحاجة»و« المراد» و«الفائدة»، وغيرها، بل ربما كان لفظ البلاغة لديهم يراد به أحياناً المَقْصِد، وربما كان المراد من قولنا علم البلاغة، علم المقاصد(٣).

و« تتجلّى العناية بمبدأ القصد في كثير من الأقوال الواردة في المصنفات القديمة، منها ما يذكره الجاحظ عن قائل الشعر، أنّه إذا لم يقصد إلى الشعر فلا يعدّ قوله شعراً»(٤) فيقول: « ولولا أنّ رجلاً من الباعة صاح: من يشتري باذنجان ؟، لقد كان تكلّم بكلام في وزن مستفعلن مفعولات، وكيف يكون هذا شعراً، وصاحبه لم يقصد إلى الشعر؟، ومثل هذا المقدار من الوزن قد تهيأ في جميع الكلام، وإذا جاء بالمقدار الذي يعلم أنّه من نتاج الشعر، والمعرفة بالأوزان والقصد إليها كان ذلك شعراً»(٥)

ويرى عبد القاهر الجرجاني أنّ توافر القصد في الخطاب يعدّ من الأمور البدهيّة، ويُفهم هذا من قوله: «وكان ممّا لايعلم ببدائه المعقول أنّ الناس إنّما يكلّم بعضهم بعضاً؛ ليعرف السامع غرض المتكلّم و مقصودهـ»(٦)، ولعلّ هذا المعيار من خصائص النّصيّة المتّصلة بالتماسك والترابط النّصي في التعليل النّحوي في كتاب «علل النّحو»، لابن الورّاق، وأنّ الجمل في هذا الكتاب« لا يمكن أن تتحوّل إلى نصّ إلا عبر مفتاح القصديّة من المرسل الذي يقصد برسالته اللغويّة أن تكون نصّاً، وعبر الغرض الذي يريده منها، وعبر سياق التواصل الذي يجعل هذا المقصد واقعاً حيّاً يتجلّى في النّص فيفهمه المتلّقي عبر هذا المقصد»(٧).

ب/ التقبليّة أو القبول:

يتعلّق هذا المعيار بـ« موقف المتلّقي من قبول النّص».(٨)

والقبول: « يتضمّن موقف مستقبل النّص إزاء كون صورة ما من صور اللغة ينبغي لها أن تكون

١- اللسانيات والدلالة، ص ٦٦ – ٦٧، ضمن : بشرى حمدي، وسن عبد الغني، في مفهوم النّص، ص ١٨٩- ١٩٠

٢- محمد مفتاح، ديناميّة النّص، تنظير وإنجاز، ص ١٠٣

٣- محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص ١٠٣

٤- المرجع السابق، ص ١٠٤

٥- الجاحظ، البيان والتبيين، جـ١، ص ٢٨٩

٦- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٥٣٠

٧- محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص ١٠٤

٨- صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النّصي، جـ١، ص ٣٣

مقبولة من حيث هي نصّ ذو سبك والتحام» (١)، والتقبليّة: «تقبليّة المستقبل للنّص بوصفه متضاماً متقارناً ذا نفع للمستقبل أو ذا صلة به»(٢)،وهذا يعني« أنّ فكرة التقبليّة تتّجه صوب المخاطب»(٣)«أي اكتسابه معرفة جديدة أو قيامه بالتعاون لتحقيق خطة ما، ويستجيب هذا الاتجاهـ لعوامل من مثل نوع النّص والمقام الثقافي والاجتماعي و مرغوبيّة الأهداف» (٤).

ومثال:« ذلك التحذير الذي قدّمته شركة (بيل) للهواتف إذ يقول: (استدعونا قبل مباشرة الحفر فقد تعجزون عن ذلك فيما بعد) فالمثال أكثر فعاليّة عند المتلقي؛ إذ يستنتج منه ما قد يترتّب على القيام بالحفر من أضرار جسيمة دون الرجوع إلى الشركة؛ لأنّ اقتناع المستقبلين للنّص سيكون أكثر قوة عند قيامهم بتزويد محتواهـ بأنفسهم»(٥)، و«من هذا المنطق التفاعلي تصبح المقبوليّة الوجه الآخر لقصد المنتج في عمليّة الإنتاج . والمقبوليّة بالمعنى الواسع رغبة نشطة للمشاركة في الخطاب»(٦) أي «رغبة المتلّقي في المعرفة وصياغة مفاهيم مشتركة . وبذلك يمثّل المتلّقي جانباً مهمّاً من جوانب عمليّة الإنتاج التي تتكوّن من المنتج والنّص والمتلّقي»(٧)، وتقول نبيلة إبراهيم:« فلا شكّ أنّ النّص يكتسب حياته من خلال المتلّقي، إذ يفكّ شفرته، ويستخرج ما فيه . ويتوقّف ذلك على ثقافته وأفقه ومعرفته بعالم النّص وسياقه . ذلك الأفق الذي يمكّنه من إدراك ما في النّص من أفكار ومبادئ وجماليّات، كما يمكّنه من ملء الفراغ الكامن بين عناصر ذلك النّص، وعلى وجه الخصوص ما يتّصل بحذف العديد من العناصر في النّص»(٨).

فالمتلّقي على علم مستمرّ بالانحرافات اللغويّة وقادر على تفسيرها، ويدعم ذلك ما ذهب إليه «دي بوجراند» من أنّ احتواء النّص على خلل أو انقطاع في الربط المعنوي (الحبك) لا يؤدي إلى فقد النّص للتقبليّة مادام الخلل يقع في نطاق الأحداث القصديّة التي تتّجه إلى هدف. وذلك يجب أن نميّز بين ما يشترط علم القواعد المعياري، والمقبوليّة (أي ماهو مقبول في عمليّة الاتّصال)(٩).من هنا لقد احتلّ المتلقي مكانة عالية، حتى تأسست في الثلاثينيات من هذا القرن نظريّة التلقي،وكان أبرز معطياتها أنّ كلاً من المعنى والبناء ينتجان عن تفاعل النّص مع القارئ، فالقارئ - إلى حدّ ما –هو المبدع المشارك

١- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص ١٠٤

٢- إلهام أبو غزالة، علي خليل، مدخل إلى علم لغة النّص، ص ١٢

٣- محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص ١٠٤

٤- إلهام أبو غزالة، علي خليل، مدخل إلى علم لغة النّص، ص ٣١

٥- المرجع السابق، ص ٣١ – ٣٢

٦- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص ١٣٢

٧- عزّة شبل محمد، علم لغة النّص، ص ٣٤

٨- نبيلة إبراهيم، القارئ في النّص (نظرية التأثير والاتصال)، مجلة فصول ، مج ٥، ١٩٨٤م، ص ٢١٣

٩- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص ١١٤ ، ١٢٣ ، ١٢٩

للنّص نفسه بل لمعناهـ وأهميته وقيمته... وعلى هذا فإنّ أهمّ الأدوار في إستراتيجية التحليل هو دور القارئ وليس المؤلف . فسير عمليّة الإنتاج والتلقي في اتجاهـ واحد أصبح غير منطقي، إذ إنّ لغة الحوار بين الأطراف الثلاثة – المنتج والنّص والمتلقي - أصبحت هي السمة الغالبة في ضوء أنّ القارئ هو الذي يحكم على المعنى، وهو شريك مشروع، لأنّ النّص لم يكتب إلا من أجله))(١)، وبناء على ما تقدّم يمكن القول:((إنّ إدراك كل نصّ وتأويله عمل ذاتي، فالأفراد على اختلافهم لا يهتمون بالنواحي ذاتها في النّصوص التي تعرض عليهم، كما أنّ مضمون النّص لا يستهويهم أو يتلاءم مع تجربتهم بشكل موحّد ... إلا أنّنا نفترض وجهة نظر متبادلة أو وجود قدر معيّن من الاشتراك في وجهة النظر يكون كافياً لتحقيق التفاهم))(٢) . هناك عوامل تتضافر بحسب توافرها في النّص مثل: ((تقديم عنصر جديد يفجّر لدى المتلقي رغبات نحو قبول النّص))(٣)، وقد سعى بعض الباحثين إلى جمع تلك العوامل المؤثرة في المتلقي ولعلّ أبرزها:(٤)

- معرفة المتلّقي بنوع النّص، ومعرفة من هو المنتج .
- معرفة المتلّقي لقصد المنتج، أي دلالة النّص العامة التي وسمها (فان دايك) بـ ((النيّة الكبرى))
- تعتمد نسبة قبول النّص على مدى أهميّة النّص بالنسبة إلى متلقيه .
- تعتمد نسبة قبول النّص على الخلفيات الفكريّة والأيدولوجيّة التي يتمتّع بها مستقبل النّص .
- تعتمد نسبة قبول النّص على الخصائص النفسيّة التي يتمتّع بها المتلّقي؛ ذلك بأنّ الحالة النفسيّة تؤثر في الحالة الذهنية.

هنا يبرز دور السياق((الذي يحظى بشكله العام بمكانة مهمّة في التقبلية))(٥)، إذ((يساعد على الحكم بالقبول أو عدمه، بواسطة مجموعة القواعد الحاكمة التي يشير إليها (جون ليونز)؛ إذ إنّ نظرية السياق عندهـ لا تعدّ الجملة كاملة المعنى إلا إذا صيغت طبقا لقواعد النّحو، وراعت توافق الوقوع بين مفردات الجملة، وتقبّلها أبناء اللغة وفسّروها تفسيراً ملائماً، وهو ما أطلق عليه اسم التقبليّة))(٦).يقول محمود قدوم: ((وقد أولى النقاد والبلاغيون العرب القدامى هذا المعيار عناية كبيرة في وقت مبكّر من نشاطهم النقدي، ويأتي هذا الاهتمام من اهتمام الشعراء والخطباء أنفسهم منذ العصر الجاهلي، بأنّ يقع كلامهم موقع القبول الحسن من السامع، ومن ذلك ما ذهب إليه ابن طباطبا أنّ الشعراء في عصره بحاجة إلى أن يتوثّقوا من جودة أشعارهم وسلامتها من العيوب قبل إظهارها للمتلقين، وما ذلك إلا لأنّ

١- نبيلة إبراهيم، القارئ في النّص (نظرية التأثير والاتصال)، ص ٢١٥
٢- براون ويول، تحليل الخطاب، ص ١٤
٣- عزّة شبل محمد، علم لغة النّص، ص ٣٥
٤- حسام أحمد فرج، نظرية علم النّص، ص ٥٥ – ٥٦ ، ضمن: محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص ١٠٥
٥- محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص ١٠٥
٦- أحمد عفيفي، نحو النص، ص ٨٩

الشعراء قبلهم قد سبقوهم إلى كل معنى بديع، ولفظ فصيح»(١)، «فإن أتوا بما يقصر من معاني أولئك ولا يربى عليها، لم يتلّق بالقبول وكان كالمطرح المملول »(٢).

وإنّ الجمل في كتاب « علل النّحو»، لابن الورّاق، صيغت في سياق معيّن وفق قواعد النّحو، وهذه الجمل تتحوّل إلى نصّ متماسك «إذا تقبّلها المتلّقي على أنّها كذلك، فالمتلّقي هو الذي يحكم على جملة أو جمل ما أنّها نصّ أو غير نصّ»(٣).

جـ/ الإعلاميّة أو الإعلام:

الإعلاميّة: هي المعيارالخامس من معايير النّصية، وإنّ لكلّ نصّ حظّه من الإعلاميّة»(٤)، وبعض الباحثين العرب ترجمها إلى« الإخباريّة» وبعضهم إلى«المعلوماتيّة»(٥) أي ما يحمله النّص من معلومات جديدة، وما نحصل عليه من معلومات يتضمّنها النّص في الحكم(٦).ويعرّفها« دي بوجراند» بأنّها« العامل المؤثر بالنسبة لعدم الجزم في الحكم على الوقائع النّصيّة أو الوقائع في عالم نصي في مقابلة البدائل الممكنة، فالإعلاميّة تكون عالية الدرجة عند كثرة البدائل وعند الاختيار الفعلي لبدائل من خارج الاحتمال »(٧)، و«إنّ معالجة الوقائع ذات الإعلاميّة المرتفعة تتطلّب بذل جهد أكثر، وينبغي أن يلتزم المرء جانب الحيطة والحذر كيلا تنوء قدرة المستقبلين على معالجة المعلومات بالعبء إلى حدّ تعريض الاتصال بالخطر»(٨)، و« مع ذلك نجد لكلّ نصّ إعلاميّة صغرى على الأقلّ تقوم وقائعها في مقابل عدم الوقائع»(٩) .

١- محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص ١٠٥

٢- محمد بن أحمد العلوي، ابن طباطبا، عيار الشعر، تح: طه الحاجري ومحمد زغلول سلوم، دار الكتب العلميّة – بيروت، ١٩٨٢م، ص ٩

٣- محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص ١٠٦

٤- إلهام أبو غزالة، علي خليل، مدخل إلى علم لغة النّص، ص ٣٢ – ٣٣

٥- أحمد عفيفي، نحو النّص، ص ٨٦

٦- محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص ١٠٦

٧- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص ١٠٥

٨- إلهام أبو غزالة، علي خليل، مدخل إلى علم لغة النّص، ص ٣٣

٩- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص١٠٥ .وقد ناقش دي بوجراند الإعلاميّة بإسهاب في الفصل الرابع على النّحو الآتي: تعديل النظريّة الإعلاميّة، ص ٢٤٩، ويقصد بالنظريّة الإعلاميّة أنّه على الرغم من شيوع مصطلح الإعلام على مدى السنين أن ننظر إلى هذا المصطلح لا من حيث كونه يدلّ على المعلومات التي تشكّل محتوى الاتصال بل من حيث يدلّ بالأحرى على ناحية الجدّة أو التنوع الذي توصف به المعلومات في بعض المواقف.إعلامية الوعي الاستبطاني ص ٢٦٨، يجب أن ننظر في طبيعة الوعي الاستبطاني الإنساني بصورة عامة عند حدوث تفاعل بين استخدام النّص والقدرات الإنسانية والحالات الحيّة، فلا بدّ أن الناس يوزّعون انتباههم توزيعاً انتقائياً ليلاحظوا بعض صور الوقائع والمعلومات أفضل ممّا =

ومعنى ذلك أنّه« كلما كان هناك ابتعاد عن التوقّع، وكثرة المعتاد والمألوف، زادت الكفاءة الإعلاميّة في النّص ».(١)

ممّا سبق نستخلص أنّ الإعلاميّة يشار ـ إلى ما يحمله النّص من المعلومات التي تهمّ السامع أو القارئ، ويتحقّق بها هدف التواصل بين منتج النّص ومتلقيه . ولمعيار الإعلاميّة درجات حيث يحمل كل نصّ درجة من الإعلاميّة معيّنة يحدّدها منتجه ومتلقيه معاً(٢).

وتجدر الإشارة إلى أنّ النقاد والبلاغيين القدامى نبّهوا في مواضع متعدّدة إلى وجوب أن يتضمّن الكلام أو الخطاب ـ أياً كان نوعه ـ فائدة أو منفعة يروم المتكلّم إلى إيصالها إلى السامع؛ فقد جعل بشر بن المعتمر(ت ٢١٠هـ) الفائدة أو المنفعة من سمات المعنى الشريف(٣)؛ إذ يقول: « إنّما مدار الشرف على الصواب وإحراز المنفعة، مع موافقة الحال، وما يجب لكلّ مقام من مقال» (٤).

يقول محمود قدوم: «وقد جعل أبو هلال العسكري من« الإفهام» أساساً يقوم عليه الخطاب» (٥)، فهو يقول:«إذا كان موضوع الكلام عن الإفهام؛ فالواجب أنّ تقسّم طبقات الكلام على طبقات الناس، فيخاطب السوقي بكلام السوقة، و البدوي بكلام البدو» (٦)، و«يُفهم من كلام أبي هلال المذكور آنفاً أنّ وظيفة الإفهام تقع على عاتق المتكلّم، والفهم يقع على عاتق السامع » (٧)، وكذلك قول ابن فارس الذي نقله السيوطي (ت ٩١١هـ) في أنّ الخطاب« إنّما يقع به الإفهام من القائل والفهم من السامع ».(٨)

نلاحظ ممّا تقدّم أنّ النقاد القدامى يجعلون الإفهام مقوماً من مقومات الخطاب سواء كان خطاباً اعتياديّاً

= يلاحظون البعض الآخر، ولا يمكن أن تكون درجة التوقع بمفردها تفسيرا لكلّ الظواهر ذات العلاقة فبعض المؤثرات على الأقل يرجع إلى الطبيعة الذاتيّة للمادة ويعود البعض الآخر إلى المرتكزات العامة لإجراء الوعي الاستبطاني الترابط الإدراكي والتعلّم في الظروف الواقعيّة لابدّ أن يتما من خلال التفاعلات الإجرائيّة .

الإعلاميّة في نطاق الجملة، ص ٢٧٥،عدّ دي بوجراند جملة الإثبات من الناحية التقليديّة وبما لها من مسند إليه ومسند عبارة خبرية إذ ينطق المتكلم بالمسند إليه ثم يقول عنه شيئا وهذا التفكير على أي حال جرى تطبيقه على نماذج من اللغة عدت الجمل فيها مأخوذة من تراكيب منطقيّة ثابتة محدّدة .

١ـ عزّة شبل محمد، علم لغة النّص، ص ٦٨

٢ـ روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص ١٠٥ ، ٢٧٥ ، ٢٧٨

٣ـ محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص ١٠٧

٤ـ الجاحظ، البيان والتبيين، جـ١، ص ١٣٦

٥ـ محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص ١٠٧

٦ـ أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين، تح: محمدالبجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي – القاهرة، ص ٢٩

٧ـ محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص ١٠٧

٨ـ جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: أحمد جاد المولى وآخرين، دار الفكر– بيروت، ط١، د.ت، جـ ١، ص ٣٢٩

أم خطاباً أدبيّا، ومن دلالات وعيهم فرّقوا بين الخطاب العام أو الاعتيادي والخطاب الأدبي(١).
و((يمكن أن نلمس الفصل بين الخطابين أوأنّهما يعدّان مستويين من الخطاب من أقوال النقاد العرب القدامى)) (٢)، نحو ماقاله الجاحظ: ((كلام الناس في طبقات كما أنّ الناس أنفسهم في طبقات فمن الكلام الجزل والسخيف، والمليح والحسن والقبيح والسمج، والخفيف والثقيل، وكلّه عربيّ وبكل قد تكلّموا، وبكل قد تمدّحوا وتعايبوا)) (٣).
ويمكننا القول إنّ معيار الإعلاميّة سمة من سمات كتاب ((علل النّحو))، لابن الورّاق، ويحمل قيمة معلوماتية من نوع ما، نحو قول ابن الورّاق: ((فإن قال قائل: ما وجه تكرير العرب الأسد الأسد، و الطريق الطريق، إذا أرادوا التحذير ؟
قيل له وجه ذلك أنّهم جعلوا أحد الاسمين عوضاً من الفعل المحذوف، والدليل على ذلك أنّهم إذا أسقطوا أحد الاسمين جوّزوا إظهار الفعل، كقولك: احذر الأسد، فإذا كرّروا لم يظهر الفعل))(٤).
وهكذا نرى أنّ هذا النّص يحمل درجة من الإعلاميّة تهمّ القارئ والسامع، وقد حقّقت هدف التواصل بين منتج النّص ومتلقيّه، وهذا ما يُسهم في التماسك النّصي في التعليل النّحوي .

ثالثاً: المقاميّة والتناصيّة :

هذان المعياران من المعايير التي تتصل بالمقام الخارجي(٥)، كما ذكرنا سابقاً.

أ/ المقاميّة:(٦)((رعاية الموقف))

مقام التواصل:

جاء في معجم تحليل الخطاب: يستعمل لفظ Sutuation (مقام) بطريقة متنوّعة، وكثيراً ما يكون معادلاً لـ Contexie (سياق) ومع ذلك فهو ينزع إلى التميّز عنه بتسميات متنوّعة: مقام تواصل، مقام خطاب ، مقام سياقي، أو (سياق مقامي) مقام تلفظ)).(٧)
و((بصفة عامة وبدون أن نقابل الآن بينه وبين((السياق)) فإنّ هذا اللفظ يحيل على مجموعة الظروف التي تحيط ببثّ عمل لغة، وتسمح هذه الظروف مثلاً : بـ((معرفة إلى من أو إلى ماذا تحيل الضمائر (أنا، أنت، هو، هذا، هنا، به...) وإزالة اللبس، عند الحاجة عن ملفوظ متعدّد المعاني (مثال ذلك: ((أمر بعزف السنفونية الخامسة ليبتهوفن)) يُفهم فهماً مختلفاً حسب ما يمثّل الضمير هو ((قائد الجوقة))

١- محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص ١٠٨
٢- المرجع السابق، ص ١٠٨
٣- الجاحظ، البيان والتبيين، جـ١، ص ١٤٤
٤- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٤١٣
٥- محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص ١٠٨
٦- المقام: وهو متعلّق بمناسبة النّص للموقف والمقام،والمقاميّة: أن يكون النّص مناسباً ومفيداً للمقام .
٧- باتريك شارودو، دومينيك منغنو، معجم تحليل الخطاب، ص ٥١٨

أو ((منتجاً موسيقياً)) (١)، ولكن من جانب آخر تعدّ المقاميّة من أهمّ المعايير التي تتصل بالسياق وهي: ((تتضمّن العوامل التي تجعل النّص مرتبطاً بموقف سائد يمكن استرجاعه.ويأتي النّص في صورة عمل يمكن أن يراقب الموقف وأن يغيره)) (٢)، ومن ذلك قولهم: (تمّهل، أطفال في الطريق) فالموقف هنا يشير إلى لافتة وُضعت على الطريق مع وجود سهم موجّه إلى أحد الشوارع الجانبية، الذي يُفهم منه أنّ هناك أطفالاً يلعبون وقد يجري أحدهم إلى الطريق العام، فيكون المراد إعلام السائقين بوجوب تخفيف السرعة حماية للأطفال من خطر التصادم)) (٣)، وبناءً على ذلك يعدّ معيار المقاميّة من المعايير الجوهرية لتحقيق نصيّة نصّ ما، إذ إنّ معنى النّص لا يتحدّد من خلال استخدامه في موقف ما، أي المحيط الثقافي والاجتماعي والحضاري، فضلاً عن المحيط اللغوي للعلاقات المحدّدة بالسياق، إذ ((أدى توسيع دائرة المكوّن البراجماتي في عمليّة التحليل النّصي إلى التركيز على الظروف والأحوال والملابسات والمرجعيات التي تصاحب الحدث اللغوي، وتقدير دورها في تشكيل البنية الدلاليّة للنّص))(٤). ولهذا ((يمثّل المقام إذاً أحد المقومات الفاعلة في اتّساق النّص، وخاصة من الناحية الدلاليّة . وعليه فإنّ نصيّة الخطاب لا تكتمل ولا تستقيم إلا إذا راعى صاحبه، في إنجازهـ الظروف المحيطة التي يظهر فيها النّص . لذا فإنّ خطاباً يبتعد كثيراً عن التقاليد الأدبيّة السائدة، وعن الأعراف الاجتماعيّة المتعارف عليها، لن يلاقي قبولاً حسناً))(٥).

فلا بدّ أن نشير إلى أهميّة معيار المقاميّة ودورها في التحليل النّصي ولاسيما في حالة غياب الرّوابط الاتساقيّة، وحصول الغموض، فكثيراً ما يقترن السياق بالمعنى ويتلازم معه(٦) . ويرى((دي بوجراند)) أنّه((ينبغي للنّص أن يتّصل بموقف يكون فيه، تتفاعل فيه مجموعة من المرتكزات والتوقعات والمعارف، وهذه البنية الشاسعة تسمى سياق الموقف))(٧). هكذا يؤكّد جلّ علماء النّص على أنّ أحد معايير الحكم على النّص بالقبول، هي مدى ملاءمته للسياق.

((وعلى ذلك فالبراجماتية تعالج...منطوقات لغوية(أو أفعال كلامية) وقواعدها بالنسبة لسياق معيّن، وبعبارة أكثر إيجازاً: تدرس البراجماتيّة العلاقات بين النّص والسياق))(٨)، و((لما كانت ملاءمة النّص

١- باتريك شارودو، دومينيك منغنو، معجم تحليل الخطاب، ص ٥١٨

٢- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص ١٠٤،إلهام أبو غزالة، علي خليل، مدخل إلى علم لغة النّص، ص ١٢

٣- إلهام أبو غزالة، علي خليل، مدخل إلى علم لغة النّص، ص ٣٤ – ٣٥

٤- سعيد حسن بحيري، اتجاهات لغوية معاصرة في تحليل النّص، ص ١٧٩

٥- محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النّص، ص ٩٨

٦- ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، تر: كمال محمد بشر، الدّار البيضاء- بيروت، ط٢، ١٩٩٠م، ص ٦٦ – ٦٧

٧- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص٩١

٨- فان دايك، علم النّص (مدخل متداخل الاختصاصات)، ص١١٦

للسياق الذي فيه تمثّل أحد مقومات النّصيّة، فإنّ من علماء النّص من يدعو إلى ضرورة أن يتجاوز التحليل للبنية الداخليّة للنّص ليشمل بنية السياق والعلاقات بين البنيتين»(١)، ومنهم من يرى ضرورة أن يتّسع مجال النّحو ليشمل الأبعاد التداوليّة للنّص(٢). ويعلّق محمد خطابي على ذلك قائلاً:«إنّ إضافة هذا المستوى سيمكّن من إعادة بناء جزء من المقتضيات التي تجعل الأقوال مقبولة تداولياً. وبتعبير آخر مناسبتها بالنظر إلى السياق التواصلي الذي تُنجز فيه. وهذا افتراض أوّل يتعلّق بتوسيع مجال الوصف، بإضافة مستوى ثالث وهو المستوى التداولي»(٣)، ويضيف الصبيحي قوله: « وعلى هذا الأساس فإنّ محلّل النّص أو الخطاب، لا بدّ أن يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد السياقيّة للخطاب، خاصة وأنّ بعض الإشكال اللغويّة لا يمكن فهم ما تحيل عليه دون الرّجوع إلى سياق تلفّظها»(٤) .

يرى «براون ويول أنّ«محلّل الخطاب أن يأخذ بعين الاعتبار السياق الذي ورد فيه مقطع ما من الخطاب»(٥)أي جزء من خطاب، إذ هناك بعض« الوحدات اللغويّة التي تتطلّب معلومات عن السياق ليتيسّر فهمها، ومن هذه الوحدات، مثل: هنا، الآن، أنا، أنت، هذا، ذاك...فإذا أردنا أن نفهم مدلول هذه الوحدات إذا ما وردت في مقطع خطابي استوجب ذلك منّا – على الأقل – معرفة هويّة المتكلّم والمتلقي، والإطار الزماني والمكاني للحدث اللغوي»(٦) أي من أجل تأويل هذه العناصر، حين ترد في خطاب ما، من الضروري أن نعرف من هو المتكلّم ومن هو المستمع، وزمان ومكان إنتاج الخطاب. ولأجل ذلك فالمعنى« لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغويّة أي وضعها في سياقات مختلفة، إذ إنّ معظم الوحدات التداوليّة تقع في مجاورة وحدات أخرى وأنّ معاني هذه الوحدات لا يمكن وصفها وتحديدها إلا بملاحظة الوحدات الأخرى التي تقع مجاورة له»(٧).

أمّا مفهوم السياق عند العرب القدامى فقد تنبّهوا لأهميّته لفهم المعنى، فيما أطلقوا عليه«مقتضى الحال» أو «المقام»، وبما يتّفق مع كثير من ملاحظات اللسانيين المعاصرين(٨). وفي هذا المنحى يقول الجاحظ: «ينبغي للمتكلّم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاماً، ولكلّ حالة من ذلك مقاماً، حتى يقسّم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسّم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات»(٩).

١- محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النّص، ص ٩٨

٢- فان دايك، علم النّص (مدخل متداخل الاختصاصات) ، ص ١١٦

٣- محمد خطابي، لسانيات النّص، ص ٢٩

٤- محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النّص، ص ٩٩

٥- براون ويول، تحليل الخطاب، ص٣٥

٦- المرجع السابق، ص٣٥

٧- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، دار العروبة للنشر والتوزيع – الكويت ، ط١، ١٤٠٢هـ، ص ٦٩

٨- هادي نهر، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، عالم الكتب الحديث، إربد ، ٢٠٠٨م، ص ٢٦٦

٩- الجاحظ، البيان والتبيين، جـ ٢، ص ٣١٢

فقد قيل: «لكل مقام مقال »وفي ذلك أورد السكاكي قوله:«لا يخفى عليك أنّ مقامات الكلام متفاوتة؛ فمقام التشكر يباين مقام الشكاية، ومقام التهنئة يباين مقام التعزية، ومقام المدح يباين مقام الذم، ومقام الترغيب يباين الترهيب، ومقام الجد يباين مقام الهزل، وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار، ومقام البناء على السؤال يغاير مقام البناء على الإنكار، جميع ذلك معلوم لكلّ لبيب، وكذا مقام الكلام مع الذكيّ يغاير مقام الكلام مع الغبيّ، ولكلّ ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر»(١)

ممّا سبق يمكن القول إنّ العرب القدامى قد وُفّقوا في الاهتداء إلى فكرتي المقام والمقال ومراعاة مقتضى الحال بوصفهما أساسيين متميزين من أسس تحليل المعنى ويعدّ ما عرفه العرب قديماً من الكشوف التي تمخّض عنه العقل الغربي في دراسة اللغة(٢).

وهكذا« أصبح اللغويون ينظرون إلى المقاميّة كأحد أهمّ العناصر التي تقوم عليها النصيّة، وقد ترتّب على ذلك اقتناع بأنّ دراسة النّص لن تكون كافية بالوقوف فقط عند وصف بنيته النّحويّة أوالدلاليّة الدّاخليّة، بل لا بدّ من دراسته على مستوى الخطاب . وهو ما يعني الاهتمام ببنية السياق والعلاقات بينها وبين النّص»(٣) يعني أنّ مع وجود هذه العلاقات الدّاخليّة ثمة علاقات خارجيّة تتمحور في البيئة المحيطة بالنّص، ومن شأن هذين النوعين أن يحققا التماسك النّصي بوصفه أهمّ المعايير قاطبة، فالنّص واقع بين التأثير من البيئة المحيطة(٤) . وقد يؤدي الفصل بين هذه العناصر الدّاخليّة أو إسقاط أي منها أو إغفال أيّة علاقة سواء كانت داخليّة أم خارجيّة إلى العجز عن إثبات الوحدة الكليّة أو التماسك والانسجام الدلاليين للنّص.(٥)

وتُجدر الإشارة هنا إلى أنّ التعليل النّحوي عند ابن الورّاق لا يمكن أن يُفهم إلا عبر المقام الذي استعمل فيه، ومع ارتباط المقام بالسياق يتمّ الترابط و التماسك النّصي في كتاب «علل النّحو»، لابن الورّاق .

ب/ التناصيّة أو التّناص:

التناصيّة:«يشير هذا اللفظ في آن واحد إلى خاصيّة تكوينيّة في كل نصّ، ومجموع العلاقات الصريحة أو الضمنيّة الـتي بين نصّ أو مجموعة نصوص معيّنة ونصوص أخرى» (٦)، ويرى العديد مـن علماء

١- أبو يعقوب محمد بن علي، السكاكي (ت ٦٢٦هـ)، مفتاح العلوم، ضبطه وعلّق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١ ، ١٩٨٣م، ص ١٦٨

٢- تمّام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، الدّار البيضاء – دار الثقافة، طبعة، ١٩٩٤م، ص ٣٣٧

٣- محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النّص، ص ٩٩

٤- صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النّصي، جـ١، ص ١٠٧

٥- سعيد حسن بحيري، دراسات لغوية تطبيقية، ص ٧٨

٦- باتريك شارودو، دومينيك منغنو، معجم تحليل الخطاب، ص ٣١٧ ، محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النّص، ص ١٠٠

اللغة أنّ من السمات الملازمة للنّصوص بمختلف أنواعها ما يسمى التّناص .
و«مفهوم التناصيّة أتت به جوليا كريستيفا (١٩٦٩م) لدراسة الأدب، وبهذا أبرزت أنّ « إنتاجيّة» الكتابة تُعيد توزيع نصوص سابقة وتنثرها في نصّ، لذا ينبغي النظر في النّص باعتباره« تناص» (١) فالتناص« هو ترحال للنّصوص وتداخل نصّي في فضاء نصّ معيّن تتقاطع وتتنافى في ملفوظات عديدة مقتطعة من نصوص أخرى »(٢)، و«كلّ نصّ تناص» تحضر فيه نصوص أخرى حسب مستويات متنوّعة وفي أشكال يمكن الوقوف عليها قليلاً أو كثيراً»(٣)، «ففي فضاء النّص تتقاطع أقوال عديدة، مأخوذة من نصوص أخرى، ممّا يجعل بعضها يقوم بتحييد البعض الآخر ونقضه» (٤)، القول لصلاح فضل ويشرحه بقوله: «إنّ التّناص عمليّة استبدال بين النّصوص على المستويين اللفظي والمعنوي معاً، بحيث يستفيد نصّ من نصوص سبقته» (٥)، وهذا يعني« أنّ وجود النّص يعتمد على نصوص سابقة عليه وتداخلها فيه يؤدي إلى تفاعلها مع بعضها»(٦) .
ويعرّف« دي بوجراند» التّناص بأنّه « يتضمّن العلاقات بين نصّ ما ونصوص أخرى مرتبطة به وقعت في حدود تجربة سابقة، سواء بوساطة أم بغير وساطة » (٧)، وهذا التعريف لا يختلف كثيراً عن سابقيه .
وهناك أيضاً عدّة تعريفات«للتناص» نذكر بعضاً منها: أنّه«تلك العلاقة بين نصين أو أكثر التي تؤثر في طريقة قراءة النّص التّناصأي الذي تقع فيه آثار نصوص أخرى أصداؤها»(٨)، وهو«تعالق(الدخول في علاقة) نصوص مع نصّ حدث بكيفيّات مختلفة»(٩)، أو« إجمالي المعرفة التي تمكّن من وجود معنى للنّصوص »(١٠)، وهو أيضاً«ليس غير إدراج التراث في النّص، وإدراج النّص في التراث من خلال التجارب والتحاور وإعادة الاستنطاق من خلال الوعي التراثي في نسيج جديد يصل منه الكاتب إلى توليد بنى جديدة»(١١).

١- باتريك شارودو، دومينيك منغنو، معجم تحليل الخطاب، ص ٣١٨
٢- أحمد طعمة حلبي، التّناص بين النظرية والتطبيق:شعر البياتي نموذجاً، الهيئه السوريّة العامة للكتاب – دمشق، ٢٠٠٧م، ص ١٩
٣- باتريك شارودو، دومينيك منغنو، معجم تحليل الخطاب، ص ٣١٨
٤- صلاح فضل، مناهج النقد المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة، ١٩٩٧م، ص ١٢٨
٥- المرجع السابق، ص ١٢٨
٦- محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص ١١٣
٧- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص ١٠٤
٨- محمد عناني، المصطلحات الأدبية الحديثة، (معجم)، الشركة المصريّة العالمية للنشر – لونجمان، ط٣، ٢٠٠٣م، ص ٤٦
٩- محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري، استراتيجية التناص، ص ١٢١
١٠- منى ميخائيل، الرجل والبحر، جوانب من التّناص في رواية إدوار الخياط، مجلة فصول، مج ١٥،ع (٤)، شتاء ١٩٩٨م، ص٢٥
١١- مصطفى عبد الغني، خصوصيّة التّناص في الرواية العربية، مجلة فصول، مج ١٦، ع (٤)، القاهرة، ربيع ١٩٩٨م، ص ٢٧٠

نلاحظ أنّ هذه التعريفات معظمها تدور حول مضمون واحد، هو أنّ التّناص سمة ملازمة للنّصوص، وهو علاقة صريحة أو ضمنيّة تنشأ بين نصّ وآخر، أو بين مجموعة نصوص ونصوص أخرى، تتداخل وتتفاعل مع بعضها ببعض على مستوى الألفاظ والمعاني، بحيث يستفيد نصّ من نصٍّ سابق.

ومن خلال التعريفات السابقة أيضاً نستخلص أنّ التّناص« لوحة فسيفسائية» من الاقتباسات أو أنّ النّص الجديد ينهض على تشرّب وتحويل لنصوص أخرى، سابقة عليه أو معاصرة له بحيث يصعب التقاط معنى النّص وشبكة دلالته بمعزل عن إدراك القاع الذي ينهض عليه عبر اكتشاف النّصوص»(١)،على هذا يقوم التّناص على العلاقة النّصيّة التي تصل اللاحق بالسابق، لذلك فـ «إنّ البحث في الآليات التي تتحكّم في عمليتي الإنتاج والتلقي جعل محور الدراسة العلاقة بين النّصوص لمحاولة فهم النّص وتفسيره، في ضوء اعتبار أنّ التّناص سمة من سمات النّصيّة»(٢)، وعليه « يمثّل كلّ نصّفضاء تلتقي فيه نصوص عديدة بما تتضمّنه من رؤى فكريّة وحضاريّة مختلفة، يحكم الكاتب مزجها بطريقته الخاصة فيشكّل نصّاً منسجماً متناسقاً»(٣) .

فالتناص هو« الترابط بين إنتاج نص بعينه أوقبوله، وبين المعارف التي يملكها مشاركو التواصل عن نصوص أخرى، وهذا التميّز الجديد يولي التواصل مثل الكثير من الآراء اللسانيّة التي تخصّ الجانب التخاطبي بالاهتمام على حساب المدوّنة في الدراسات اللسانيّة– للنّصوص - الأولوية في تعيين هذا المفهوم، بما يعني أنّالتّناص لا يقع في« النّص نفسه» وإنّما في عمليّات التواصل الاجتماعي التي ينطلق منها ويعود إليها . أي التي تقع في شروط إنتاجه كما تقع في شروط تلقيه»(٤)، ولهذا« تأتي أهميّة دراسة الطرق التي يعتمد فيها إنتاج النّص واستقباله على معرفة المشاركين (المنتج والمتلقي) بالنّصوص الأخرى»(٥) و«الانتفاع بها أو الإحالة عليها مع ملاحظة أنّه في وسع منتج النّص مبدئياً أن يستشهد بأي نصّ سابق متيّسر له، غير أنّ النّصوص المشهورة، من الناحية العمليّة أكثر مناسبة وملاءمة، ويعود هذا إلى سهولة التلقي، أي تيّسر وصول جمهور المتقبلين إليها، حتى وإن بُعدت المسافة الزمنيّة بين إنتاج النّص الأصلي وإنتاج النّص اللاحق بُعداً هائلاً»(٦)، وهذا ما يُسمى بتداخل النّصوص وتفاعلها كما أشرنا سابقاً، أو«تعالق النّصوص»(٧)، أو« الحوار بين النّصوص» (٨)، أو

١- عبد الرحمن بسيسو، قراءة النّص في ضوء علاقاته بالنّصوص المصادر، فصول، مج ١٦ ،ع (١)، القاهرة، صيف ١٩٩٧م، ص ٨٨

٢- شريل داغر، التناص سبيلا ، مجلة فصول، مج ١٦،ع (١) ، القاهرة، صيف ١٩٧٧م، ص ١٢٧

٣- محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري، ص ١٢١

٤- شريل داغر، التناص سبيلا، مجلة فصول، ص ١٢٧

٥- روبرت دي بوجراند، النّص و الخطاب والإجراء، ص ١٨٢

٦- إلهام أبو غزالة، علي خليل، مدخل إلى علم لغة النّص، ص ٢٢٨

٧- محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري، ص ١٢١

٨- عبد الرحمن بسيسو، قراءة النّص في ضوء علاقته بالنّصوص المصادر، ص ٨٩

«التناص أو النّصية أوالتراث»[١]،«النّص الغائب »[٢]، و«المقصود بالتداخل النّصي هنا: الوجود اللغوي، سواء كان نسبيّاً أم كاملاً أم ناقصاً، لنّص آخر. وربما كانت أوضح صور التداخل، الاستشهاد بالنّص الآخر داخل قوسين في النّص الحاضر »[٣]، وممّا سبق يتّضح لنا أنّ التّناص هو نوع منالتعالق أو التبادل أو التوارد أو التفاعل أو الحوار أوالإدراجاً والعلاقة أو التداخل بين مختلف النّصوص . كلّ هذه العوامل تشكّل نصّاً منسجماً متناسقاً مترابطاً من خلاله يتمّ التواصل بين المنتج و المتلقي .

لأجلّ ذلك نؤكّد« أنّه لا يوجد نصّ يخلو من حضور أجزاء أو مقاطع من نصوص أخرى وأبرز أشكال هذا الحضورالاقتباسات والأقوال التي عادة ما يستشهد بها الكاتب»[٤]. هكذا نرى أنّ « الإجماع حاصل بين اللغويين في تعريف ظاهرة التناص، على أنّه نوع من التعالق أو التبادل أو التداخل بين مختلف النّصوص»[٥]، يقول الصبيحي: « ولعلّنا نكون قد أجبنا عن سؤال لطالما تردّد طرحه وهو على حد تعبير عبد الملك مرتاض»[٦]، «هل الكتابة انبثاق من صميم الذات أم إبداع متولّد من أشتات الغير ؟ أم هي مزيج من هذا وهذا وذاك»[٧].

ويضيف الصبيحي: « ونقول: تدعيماً لهذا الإجابة بأنّ النّص لا يمكن أن يكون إلا متعدّداً؛ لأنّ قراءات الكاتب السابقة وثقافته الموسوعية تنعكس عن قصد أحياناً أخرى على كتاباته، فتأتي مزيجاً من آراء وتعابير مختلفة . وعليه فالكاتب لا يبدأ من إنشائه من عدم . وبالتالي فلا يمكن أن يكون إنتاجه جديداً كل الجدّة، وذلك لأنّه ببساطة، يصدر عن المشترك العام من ثقافة العصر وأساليبه»[٨] .

يرى بختين أنّ كلّ أسلوب مهما كانت درجة أصالته، لا يخلو من سجالات أسلوبيّة داخليّة لكتّاب متعدّدين . ويفسّر ذلك بأنّ «الفنان الناشر ينمو في عالم مليء بكلمات الآخرين، فيبحث في خضمها عن طريقه، إنّ كلّ عضو من أعضاء المجموعة الناطقة لا يجد كلمات لسانيّة محايدة ومتحرّرة من تقويمات الآخرين وتوجيهاتهم، بل يجد كلمات تسكنها أصوات أخرى، وهو يتلقاها مترعة بصوت

١- مصطفى عبد الغني، خصوصيّة التّناص في الرواية العربية، ص ٢٧١

٢- شريل داغر، التّناص سبيلا، ص ١٢٠

٣- محمد عبد المطلب، قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، القاهرة، لونجمان - بيروت – مكتبة لبنان ناشرون، ط١ ،١٩٩٥م، ص١٥٢

٤- محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النّص، ص ١٠٠

٥- المرجع السابق، ص ١٠٠

٦- المرجع السابق، ص ١٠١

٧- عبد الملك مرتاض ((الكتابة أم حوار النّصوص ؟ الموقف الأدبي، دمشق - اتحاد الكتاب العرب .ع (٣٣٠)، تشرين الأوّل ١٩٩٨م، ص ٢١

٨- محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النّص، ص ١٠٢

الآخرين، إنّ فكره لا يجد إلا كلمات قد تمّ حجزها»(١).

بقيأن نشير إلى أنّ من علماء اللغة من يفرّق بين التناصيّة والتّناص، و«كثيراً ما يستعمل لفظ «التّناص» للإشارة إلى مجموعة من نصوص مرتبطة فيما بينها بعلاقات تناصيّة؛ نقول مثلاً: إنّ أدب مجموعة «البلاياد» في القرن االسادس عشر والأدب الإغريقي اللاتيني يكوّنان«تناصاً» ويميّز «د .منغنو» بين تناصيّة وتناصّ، فالتّناص هو مجموعة النبذ التي تتمّ إيرادها (شواهد، تلميحات، صياغة محاكيّة...) في مدوّنة معيّنة»(٢)، وهذا يعني أنّ التّناص«يأتي نتيجة لعوامل اجتماعية ولغويّة كالتفريق بين الأوضاع الاجتماعيّة وأدوار المشاركين في الاتّصال، إذ يؤدي إلى التمييز بين سياقات المواقف» (٣)، وأمّا التّناصيّة فهي «نسق القواعد الضمنيّة الممثّلة لخلفيّة هذا التّناص وطريقة الاستشهاد التي تعتبر مشروعة في التشكيلة «الخطابيّة»، ونمط أو جنس الخطاب الذي تنتمي إليه المدوّنة »(٤).

أنواع التّناص:

التّناص أنواع متعدّدة، منها: ما يكون« عن غير قصد من الكاتب، وهو الذي تتسرّب فيه إلى النّص الأصلي ملامح أو مقتطفات من نصوص أخرى . ومنها ما يصدر عن وعي وقصد، وهو الذي يعمد فيه الكاتب إلى الإشارة للنّص المستعار إشارة واضحة»(٥)، ويمكننا أن نشير إلى أنّ التّناص يُقسّم إلى التّناص الداخلي والتّناص الخارجي؛ فالتّناص الدّاخلي يكون مع نصوص للكاتب أو الشاعر نفسه، والتّناص الخارجي مع غيرها، وهناك ما يسمى بالنّص العابر. جاء في معجم تحليل الخطاب: «إنّ أثر الكلام عن النّصيّة العابرة، مسنداً هكذا قيمة أكثر حصراً لـ «لتناص» وتُميّز نمطيّته لعلاقات النّصوص العابرة بين:

التّناص الذي يعتبر حضور نصّ في آخر (بالشاهد والتلميح ...)؛

النّصيّة المصاحبة: التي تتعلّق بما حول النّص وبمحيطه (عناوين مقدمات رسوم إدراج إلخ)؛

النّصيّة الواصفة: التي تحيل على صلة تعليق نصّ على نصّ آخر .

النّصيّة الجامعة: وهي أكثر تجريداً وتضع نصّاً في علاقة مع مختلف الأصناف التي ينتمي إليها (قصيدة معيّنة لبودلير لها علاقة نصيّة جامعة بصنف السوناي أو الآثار الرمزيّة والقصائد والآثار الغنائيّة إلخ .)

١- محمد عبد المطلب، قضايا الحداثة، ص ١٥٤

٢- باتريك شارودو، دومينيك منغنو، معجم تحليل الخطاب، ص ٣١٨

(البلاياد) كلمة فرنسيّة تدلّ على مجموعة من النجوم، وقد اقتبست لتسمية جماعة أدبيّة في القرن السادس عشر، واستعملت من قبل دار نشر فرنسيّة لسلسلة من كتب كبار الكتّاب و المفكرين .

٣- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص٤٠

٤- باتريك شارودو، دومينيك منغنو، معجم تحليل الخطاب، ص٣١٨

٥- محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النّص، ص ١٠٢

النّصيّة اللاحقة: التي تشمل مظاهر كالمحاكاة الساخرة والمعارضة النقديّة (١) .ولكن أشهر أنواع التّناص: الشكلي والمضموني:

أ/ التّناص الشكلي: ويُسمى أيضاً بـ((التّناص المباشر)) ويعني اجتزاء قطعة من نصّ سابق، أو نصوص سابقة تجعلها تتلاءم مع الموقف الاتصالي الجديد وموضوع النّص، وهذا هو الشكل البسيط من التّناص الذي بتحقّق بنقل التعبير كما هو)) (٢) أي من غير تغيير.

ب/ التّناص المضموني: ويُسمى أيضاً بـ((التّناص غير المباشر)) ويستنبط من النّص استنباطاً، ويرجع إلى تناص الأفكار، أو المقروء الثقافي، أو الذاكرة التاريخيّة التي تستحضر تناصها بروحها أو بمعناها، لا بحرفيّتها أو لغتها، وتُفهم من تلميحات النّص وإيماءاته وشفراته و ترميزاته))(٣). فنجد مثلاً شاعراً يعيد إنتاج ما تقدّمه وماعاصره من نصوص مكتوبة وغير مكتوبة، وينتقي منها صوراً،أو موقفاً، أو تعبيراً ذا قوة رمزيّة، ويظهر بشكل جديد(٤)، وقد حظي هذا اللون من التفاعل بين النّصوص بدراسات موسّعة لدى النقاد البلاغيين العرب القدامى، نحو اهتمامهم مثلاً((بالسرقات الشعريّة، والاقتباس، والتضمين))(٥)، والاستشهاد وغيرها من المظاهر التّناصيّة التراثيّة.إنّ ((التّناص)) من سمات كتاب ((علل النّحو))، لأنّ ابن الورّاق، في تعليله النّحوي يعتمد القياس حجة لمنهجه،((وهو قياس على الشائع الموثوق، لا على القليل الشاذ، وقيمة القياس عنده موافقة الكلام العربي الفصيح، ولذلك كان في كثير من الأحيان يقرن حجته القياسيّة بالشاهد الموثوق))(٦)، ومن نماذج التّناص الخارجي قول سيبويه في أقسام الإعراب: ((وهي تجري على ثمانية مجارٍ، على النّصب، والجرّ، والرفع، والجزم، والفتح، والكسر، والضمّ، والوقف...فالنّصب، والجرّ، والرفع، والجزم، لحروف الإعراب. وأمّا الفتح، والكسر، والضمّ، والوقف فللأسماء المتمّكنة))(٧)، وهو تناص مع قول ابن الورّاق: ((فالإعراب إنّما هو بحركة وسكون، والحركة إمّا أن تكون ضمة أو فتحة أو كسرة، لا يمكن أن توجد حركة مخالفة لهذه الثلاثة، والسكون الرابع، فلهذا انقسمت أربعة أقسام))(٨)

نلاحظ العلاقة الصريحة والضمنيّة بين النّصين السابقين، فهناك تداخل وتفاعل نصي، ففي فضاء نص ابن الورّاق وهو نص لاحق، تتقاطع نصوص مقتطعة من نص سابق وهو نص سيبويه، ولهذا تّمت

١- باتريك شارودو، دومينيك منغنو، معجم تحليل الخطاب، ص ٣١٨

٢- عزة شبل محمد، علم لغة النّص، ص ٧٩

٣- المرجع السابق، ص٨٠

٤- محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري، استرتيجيةالتّناص، ص ١٣٠

٥- إلهام أبو غزالة، علي خليل، مدخل إلى علم لغة النّص، ص ٢١

٦- محمود نصّار، مقدمة: علل النّحو، ابن الورّاق، ص ٢٠

٧- أبو بشر عمرو بن عثمان بن فنبر، سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، جـ١، ص١٣

٨- ابن الورّاق، علل النّحو، ص١٩٧

عمليّة استبدال بين النّصين على المستويين اللفظي والمعنوي.
ومن نماذج التّناص الخارجي على مستوى العناوين الرئيسيّة، قال سيبويه: (هذا باب المفعول الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على واحد منهما دون الآخر)(١)، وقال المبرّد: (باب الفعل المتعدّي إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر)(٢)، وهو تناص مع قول ابن الورّاق: (باب ظننت وحسبت وعلمت وخلت وأخواتها)(٣)، ومن أمثلة التناص الخارجي أيضاً: قول سيبويه: (هذا باب ما يعمل عمل الفعل، ولم يجرِ مجرى الفعل ولم يتمكّن تمكّنه)(٤)، وقول المبرّد: (هذا باب الفعل الذي يتعدّى مفعول وفاعله مبهم ولا يتصرّف تصرّف غيره من الأفعال، ويلزم طريقة واحدةً، لأنّ المعنى لزمه على ذلك، وهو باب التعجّب)(٥)، وهو تناص مع قول ابن الورّاق: (باب التعجّب)(٦)
يمكننا القول إنّ التّناص في الأمثلة السابقة من أنواع التّناص المصاحب الذي يتعلّق بما حول النّص، فكان نوعاً من التعالق، أو التداخل، أو التبادل، أو التفاعل بين مختلف النّصوص، والتّناص من خلال العناوين الرئيسية يشير إلى تأثر التعليل النّحوي عند ابن الورّاق بالسياق الثقافي السابق عليه.
وهناك أيضاً التّناص الداخلي الذي يكون مع نصوص للكاتب نفسه، ومن أمثلته قول ابن الورّاق في تعليله: ((...أصل الإعراب إنّما هو في الأسماء دون الأفعال، والدّلالة على ذلك أنّ الأسماء لو لم تعرب لأشكل معناها، ألا ترى أنّك لو قلت: ما أحسنَ زيدٌ، لكنت ذاماً له. ولو قلت: ما أحسنُ زيدٍ؟ لكنت مستفهماً. ولو قلت: ما أحسنَ زيداً! لكنت متعجّباً، فلو أسقط الإعراب في هذه الوجوه، لاختلطت هذه المعاني، فوجب أن تعرب الأسماء ليزول الإشكال))(٧)، فقوله: ((ما أحسنَ زيدٌ)) تناص مع قوله: ((ما أحسنُ زيدٍ؟))، وقوله: ((ما أحسنَ زيداً))، ومن نماذج التّناص الداخلي قولك: ((مررتُ برجلٍ يضربُ))، وهو تناص مع قولك: ((مررتُ برجلٍ ضارب))، فالفعل (يضربُ) أشبه الاسم في كونه صفة كما يكون الاسم))(٨)، ومن امثلة التّناص الداخلي أيضاً: قول ابن الورّاق في تعليله: ((إنّ اللام التي تدخل على خبر ((إنّ)) تدخل على الاسم، وعلى الفعل، كقولك: ((إنّ زيداً لقائمٌ))، و((إنّ زيداً ليقومُ))، ويقبح دخولها على الماضي، نحو: ((إنّ زيداً لقامَ)). فلما شارك المضارع الاسم في حسن

١- سيبويه، الكتاب، جـ١، ص٤٣
٢- أبوالعباس محمد بن يزيد، المبرّد،(ت٢٨٥هـ)، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٤م، جـ٣، ص ٩٥
٣- ابن الورّاق، علل النّحو، ص٣٩٨
٤- سيبويه، الكتاب، جـ١، ص٧٢
٥- المبرّد، المقتضب، جـ٤، ص١٧٣
٦- ابن الورّاق، علل النّحو، ص٤٤٧
٧- المرجع السابق، ص١٩٨-١٩٩
٨- المرجع السابق، ص٢٠٠

دخول اللام عليه، علمنا بينهما مشابهة))(١)، فالتّناص في الأمثلة السابقة تناص مباشر، جاءت فيه النّصوص متداخلة لغويّاً، ومتعلّقة بعضها ببعض، وجاءت عمليّة الإنتاج متلائمة مع طبيعة النّص ومقاصد المنتج، وذلك من أجل التواصل مع المتلقي.

خلاصة القول إنّ التّناص سواء أكان خارجيّاً أم داخليّاً، فقد أسهم في التمييز بين سياقات المواقف، وعمل على الترابط بين إنتاج النّص وقبوله، ممّا ساعد ابن الورّاق أن يحكم مزج النّصوص بطريقته الخاصة، هذا ما جعل النّص في كتابه ((علل النّحو)) منسجماً متماسكاً.

١- ابن الورّاق، علل النّحو، ص٢٠١

المبحث الثالث
نحو الجملة ونحو النّص

أولاً: نحو الجملة:(Sentence Grammar)

لقد حظي « علم النّحو » باهتمامٍ كبيرٍ من قبل علماء النّحو، ونجد أنّ نحاة العربية القدامى درسوا هذا العلم وحدّوهـ بأنّه: «انتحاء سمت كلام العرب» (١) فـ « مجال هذا العلم دراسة نظام كلام العرب وكلام العرب قد يكون جملة أو عبارة أو نصّاً...، ويشير كثير من تعريفاتهم إلى أنّ النّحو معني بمعرفة أجزاء الكلام »(٢)« التي ائتلف منها»(٣)، والائتلاف مكان ظهوره البيّن هو النّصوص والخطابات، أكثر منه في الجمل القصيرة المنبّتة عن سياقاتها. (٤) وأمّا حديثاً فإنّ«علم النّحو» يسمى « نحو الجملة » عند علماء اللغة، ويعرّف سعيد بحيري« نحو الجملة»بأنّه: « صورة من صور التحليل النّحوي يقف في معالجته عند حدود الجملة، ويرى أنّ الجملة هي الوحدة اللغويّة الكبرى التي ينبغي أن يقعد لها، دون أن يتجاوزها إلا في القليل النادر».(٥)

أمّا علماء النّحو القدامى فقد درسوا الجملة ومكوّناتها وحدّوها، يقول أبو العباس المبرّد في كتابه المقتضب: «وإنّما كان الفاعل رفعاً؛ لأنّه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها، وتجب بها الفائدة»(٦)، ويقول في موضع آخر:«والأفعال مع فاعلها جمل»(٧)، ويقول أيضاً: «ومثل هذا من الجمل قولك: مررتُ برجلٍ أبوُه منطلقٌ، ولو وضعت في موضع رجل معرفة لكانت الجملة في موضع حال؛ فعلى هذا تجري الجمل»(٨)، وهذا يعني أنّ مفهوم الجملة عند المبرّد هو: « دلالتها على التركيب الإسنادي سواء أكان المسند فيه اسماً أو فعلاً»(٩)، ولأجل ذلك فالجملة هي:« مجموعة الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه وأنّها إمّا اسميّة مكوّنة من مبتدأ وخبر أو فعليّة مكوّنة

١- أبو الفتح عثمان الموصلي، ابن جني (٣٩٢هـ)،الخصائص، تح: محمد علي النجار، مركز تحقيق التراث، الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م، جـ١، ص٣٥

٢- محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص٤٩- ٥٠

٣- أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي، ابن عصفور الإشبيلي،المقرّب ومعه مثل المقرّب، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية- بيروت،ط١، ١٩٩٨م، ص ٦٧

٤- ينظر: خلود العموش، الملامح الكبرى لنظام النّص: سورة الزلزلة أنموذجاً، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، مج ٤، ع (٢) ٢٠٠٨م، ص ٢٧٩

٥- سعيد حسن بحيري،علم لغة النّص، ص٢١٨

٦- المبرّد، المقتضب، جـ١، ص ١٤٦

٧- المرجع السابق، جـ٤، ص١٢٣

٨- المرجع السابق، جـ٤، ص١٢٥

٩- علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، ص٩

من فعل وفاعل، ومن مفعول به عند بعضهم، ويضاف إلى هذه أو تلك بعض الفضلات بعد تحقيق الإسناد» (١)، ومعنى هذا أنّ الجملة بالأساس عمليّة إسناديّة تشتمل على ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه، وما زاد على الركنين الأساسيين، وهو إضافة عنصر أو عناصر أخرى إليهما .

يقول الأزهر الزنّاد: « إنّ الجملة بنية قارة في الكلام، وقرارها هذا جعل النظريات التي اشتغلت بوصفها وتقنيتها متينة متانة نسبية»(٢)، وممّا تقدّم ذكره نستخلص أنّ الجملة تتكوّن من مفردات، وهذه المفردات لا بدّ أن تكون متّسقة ومنسجمة، «ويبدو أنّ المبرّد (ت٢٨٥هـ) كان يؤكّد أنّ المفردة لا تؤدي معنى إلا إذا اتّسقت مع غيرها»(٣)، إذ يقول: « اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئاً وإذا قرنتها بما يصلح حدث المعنى»(٤)، ولهذا يقول الزجاجي (ت٣٣٧هـ) في كتابه(الجمل) في باب المبتدأ والخبر: «أمّا الجمل فتنقسم إلى قسمين: اسميّة وفعليّة، فالاسميّة هي جملة المبتدأ والخبر، أو ما أصله المبتدأ والخبر، والفعليّة هي الجملة التي صدرها الفعل»(٥)، وقد أدرك ابن جني (ت٣٩٢هـ) العلاقات النّحويّة (الوظيفيّة) بين الكلمات التي تتّخذ منها موقعاً معيّناً في الجملة حسب قوانين اللغة، حيث كل كلمة في التركيب لا بدّ أن تكون لها وظيفة نحويّة من خلال موقعها، فهو يدرك تماماً وجوب مراعاة القوانين النّحويّة من أجل وضوح المعنى وإبانته»(٦)«وذلك كقولك: ضربتُك وأكرمتُه، ونحو ذلك ممّا يتّصل فيه الضمير المنصوب بالضمير قبله المرفوع، فهذا موضع يمكن أن يستدلّ به على شدّة اتّصال الفعل بفاعله »(٧).

يقول محمود قدوم: «أمّا المعالجة التي تجاوزت عتبة الجملة في إطار نظرية الإعراب، فتتمثّل في مبحث(إعراب الجمل)، وإعراب الجمل كان عبارة عن إشارات متفرّقة في كتب النّحو هنا أو هناك بدءاً بأبي حيّان (ت٧٤٥هـ) في الارتشاف، يقول:« نحن نتكلّم في الجمل فنقول أصل الجملة أن يكون لها موضع من الإعراب، لأنّ ما له منها موضع من الإعراب، إنّما هو لوقوعه موقع

١- خليل أحمد عمايرة، المسافة بين التنظير النّحوي والتطبيق اللغوي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط ١، ٢٠٠٤م، ص ٣٤٠

٢- الأزهر الزنّاد، نسيج النّص، ص ١٤

٣- محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص ٥٢

٤- المبرّد، المقتضب، جـ ٤، ص ١٢٦ – ١٢٧

٥- علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي(٣٣٧هـ)، شرح جمل الزجاجي، تح: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، جـ١، ص٣٤٥

٦- عبد الكريم مجاهد، الدلالة عند ابن جني، مجلة الدارة السعودية، ٩ (١) ، ١٩٨٣م،ص ١٦٩، ضمن : محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص ٥٣

٧- ابن جني، الخصائص، جـ١، ص١٠٢

المفرد، والأصل في الجملة أن تكون مستقلّة لا تقدّر بمفرد فتكون جزءاً لما قبلها))(١)، ثمّ المرادي (ت٧٤٩هـ) في رسالة جمل الإعراب، حيث يقول: ((فاعلم أنّ الجملة ألا يكون لها محل من الإعراب؛ لأنّ الجملة أصلها أن تكون مستقلة لا تقدر بمفرد، ولا تقع موقعه، وما كان من الجمل له محل من الإعراب فإنّما ذلك لوقوعه موقع المفرد، وسدّه مسدّه، فتصير الجملة الواقعة موقع المفرد جزءاً لما قبلها، فيحكم على موضعها بما يستحقه المفرد الواقع في ذلك المحل، مثال ذلك أنّك إذا قلت: ((زيدٌ أبوُه قائمٌ)) فـ ((أبوُه قائمٌ)) جملة وقعت خبراً للمبتدأ وأصل خبر المبتدأ أن يكون مفرداً، فالجملة المذكورة واقعة موقع المفرد فيحكم على موضعها بالرفع، كما يحكم على لفظ المفرد لو حلّ محلها))(٢). أي أنّ الجملة تكون لها محل من الإعراب، إذا صحّ أن تقع موقع الاسم المفرد فتأخذ محله في الإعراب، مثل: ((الطالبُ كتبَ)) في هذا النّص إحالة على سابق ((قبليّة))، فالضمير ((هو)) الذي يعود على ((الطالب)) أسهم في تماسك النّص، فقد وقعت الجملة ((كتب)) المكوّنة من الفعل والفاعل موقع الخبر حيث يمكن أن نقول: الطالب((كاتب)). والجملة يكون لا محل لها من الإعراب إذا لم تقع موقع الاسم المفرد، مثل: ((لولا اللهُ ما اهتدينا)) في هذا النّص وقع حذف الاسم بعد العنصر الإشاري لفظ الجلالة((الله))، فكل مبتدأ وقع بعد ((لولا)) يحذف خبره وجوباً، وتقديره ((موجود))، وهذا الحذف حقّق الانسجام النّصي في داخل الجملة، وجملة جواب الشرط ((ما اهتدينا)) لا محل لها من الإعراب، لأنّها لا تصح أن تقع موقع المفرد.

وأشهر من تناول إعراب الجمل هو ابن هشام (ت٧٦١هـ)(٣)، ((الذي يعدّ أوّل من بسط القول في الجملة محدّداً أبعادها، ومبيّناً مفهومها، وأفرد لها باباً في كتابه (مغني اللبيب)؛ فيكون بذلك أوّل من درس الجملة دراسة علميّة منهجيّة مستفيضة))(٤)، فهو يعرّف الجملة في باب تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها بقوله: ((والجملة عبارة عن فعل وفاعله مثل: (قامَ زيدٌ)، والمبتدأ والخبر مثل: (زيدٌ قائمٌ)، وما كان بمنزلة أحدهما نحو: ضُرِبَ اللّصُ، وأقائمٌ الزيدان، وكان زيدٌ قائمٌ وظننته قائماً))(٥).

أمّا مكانة الجملة في الدراسات اللغويّة فمن المعلوم أنّ الجملة هي الركن الأساسي الذي قامت عليه الدراسات اللغويّة قديماً وحديثاً، و((من المعروف أنّ الدراسات اللغويّة التي تمخّضت عنها مختلف

١- أثيرالدين محمد بن يوسف الأندلسيأبو حيّان، (٧٤٥هـ) ارتشاف الضرب من لسان العَرَب، تح: رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٩٨م، جـ٣، ص١٦١٧

٢- بدر الدين الحسن بن قاسم، المرادي (٧٤٩هـ) رسالة في جمل الإعراب، تح: سهير محمد خليفة، حقوق الطبع محفوظة للمحققة، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م،ص ٦١-٦٢

٣- محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص ٥٣

٤- جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري، (٧٦١هـ)،مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- لبنان، جـ ٢، ص٤٣١

٥- المرجع السابق، ص٤٣١

الحضارات، قصرت اهتمامها منذ القدم على الجملة كأعلى مستوى للدراسة، بحيث جعلت منها موضوع بحثها الأوّل . وذلك من أجل الكشف عن القوانين، والتقعيد للسلوك اللغوي لدى الإنسان»(١). «لقد اعتمدت دراسات التراكيب اللغوية جميعها على وجه التقريب منذ نشأتها في العصور السحيقة على مفهوم الجملة دون غيرها»(٢). وهكذا نرى أن علماء اللغة على مرّ العصور اتفقوا على أنّ الجملة هي الخاصيّة الأولى التي تعتمد عليها دراسات التراكيب اللغوية، ولكنّهم اختلفوا في تعريفها، و«من المقلق أنّ هذا التركيب الأساسي قد أحاط به الغموض وتباين صور التعريف حتى في وقتنا الحاضر . وما زالت هناك معايير مختلفة لجملية الجملة دون الاعتراف بصراحة بأنّها تعريفات نهائية بل كونها أساسا لتوحيد تناول موضوعها»(٣)، ويقول محمد إبراهيم عبادة في دراسة له مستفيضة للجملة العربية في ضوء المناهج اللغوية الحديثة: « ليس للجملة تعريف متّفق عليه عند النحويين العرب شأنهم في ذلك شأن غيرهم من اللغويين القدماء والمحدثين»(٤)، وهنا نورد بعض تعريفات الجملة عند علماء اللغة لا على سبيل الحصر ولكن على سبيل المثال، فمثلاً: إنّ« الجملة عبارة عن فكرة تامة »أو «تتابع من عناصر القول ينتهي بسكتة» أو «نمط تركيبي ذو مكوّنات شكليّة خاصة»، إنّ اللمحات التضمنيّة الوظيفيّة لكل هذه المعايير تختلف اختلافاً تاماً فيما بينها . وإنّ البحث العلمي ليوضّح أنّ الناس يختلفون في أحكامهم بالنسبة لما تتكوّن منه الجملة. وعند النظر إلى السكتات التي في الكلام نجد« أنّ كثيراً من القطع التي تراها هذه الدّراسة جملاً لن تعدّ من الجمل بمعايير أخرى»(٥)، فـ « الجملة بحسب القواعد لا تمثّل إلا تركيباً يمكن في إطاره تخطيط الوحدات الدلاليّة و التداوليّة، غير أنّ بعض اللسانيين يعدّون الجملة تركيباً لا بدّ أن توجد به هذه الوحدات»(٦)، ونلاحظ باختصار: « أننا نحاول تحديد الكم المعقّد« الجملة » بأنّ نفرّق مفهومياً واصطلاحياً بين قطعة نصيّة وجملة وقضيّة. فهذه الوحدات في الواقع تتّصل فيما بينها اتصالاً وثيقاً . غير أنّه لا توجد بينها تطابق واحد إلى واحد، إنّها تمثّل بالأحرى طبقات مختلفة لبنية المنطوق،القطع النّصيّة، والقضايا هي الوحدات الدلاليّة للبنية »(٧).

وإذا نظرنا إلى القطعة النّصيّة فإنّها: «تتكوّن في الأغلب من عدة جمل (وقضايا)، ولكنّها يمكن ألا تشتمل أيضاً إلا على جملة مجتزأة أو تعبير ليس في قيمة الجملة. ويمكن أن تتضمّن جملة ما على أكثر من قضيّة، وتتحقّق قضيّة ما خلال جمل عدة»(٨)، وبناء على ذلك فالقواعد التجريديّة لتكوين

١- محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النّص، ص ٦٦

٢- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص ٨٨

٣- المرجع السابق، ص ٨٨

٤- محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية: دراسة لغوية نحوية ، الإسكندرية – منشأة المعارف، ١٩٨٤م، ص ٢٠٩

٥- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص ٨٨

٦- المرجع السابق، ص ٨٩

٧- كلاوس برينكر، التحليل اللغوي للنّص، ص ٣٧

٨- المرجع السابق، ص ٣٧

الجملة لا يمكن التقنين لطولها أو عدد مكملاتها بحيث تتابع العناصر لتصبح الجملة جملة))(١)، وعليه فإنّ الجملة ليس لها حدّ عند علماء اللغة، ولا يمكن تحديد طولها أو عدد مكملاتها، فالعناصر المتتابعة هي التي تحكم، أو بعبارة أخرى هي التي يتوقّف عليها لتكون الجملة جملة .

ويمكننا القول: ((إنّ كثرة الاختلاف حول تعريف الجملة هذه لم تحل دون الاتفاق حول الملامح العامة للجملة، حيث هناك شبه إجماع على أنّها وحدة الكلام وقاعدته))(٢). ومهما كانت الاختلافات في المناهج المتّبعة، فإنّ محاور الدّراسة الجمليّة كانت ولا تزال تدور حول القضايا التالية: (٣)

١- تعريف الجملة ومكوّناتها وأبعادها بالاعتماد على مفهوم الإسناد ومكوّناته المباشرة .

٢- تحليل الجملة والوقوف على عناصرها، وما تشتمل عليه من مركّبات، من اسمي وفعلي ووصفي وظرفي وغيرها .

٣- بيان طرائق الربط بين عناصر الجملة .

٤- وصف بنية الجمل والتمييز بينهما من حيث البساطة والتركيب .

٥- تحديد وظائف مختلف الجمل من تقريريّة واستفهاميّة وتعجبيّة ...

ما يختصّ به نحو الجملة:

نحو الجملة: ((هو هذا النّحو التقليدي الذي أقيم على مجموعة من الأسس العامة التي التزم بها وربما تخطاها في بعض الأحيان غير أنّها أسس ملزمة لنّحاة الجملة)).(٤)

أما الأسس التي يختصّ بها نحو الجملة فهي: ((الاستقلال عن رعاية الموقف اللغوي- استقلال الجملة داخل النص- الاطّراد - المعياريّة - الإطلاق - اقتصار العلاقة على حدود الجملة))(٥).

وهذه الأسس يشير روبرت دي بوجراند إلى أساسين منها هما:

١- استقلال النّحو عن رعاية الموقف: ومعنى ذلك أنّ نحو الجملة يقوم بدراسة الجمل معزولة عن سياقها أو الجمل المصنوعة))(٦)، وإنّ كان هذا الأمر- كما يشير براون ويول: ((أصبح محل شكّ كبير لأنّ نحاة الجملة يعتمدون ضمنيّاً على اعتبارات ذات علاقة بالسياق والموقف اللغوي وربما أدى ذلك مبدئياً -على حدّ رأيهما إلى استحالة التأكّد من صحة الدعاوي التي يصدرها بناء على عزل الجمل عن سياقها التواصلي)). (٧)

٢- إخضاع كل الجمل المركّبة لمجموعة ثابتة من التراكيب البسيطة؛ فنحو الجملة يؤمن باستقلال

١- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص ٩١

٢- محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النّص، ص ٦٨- ٦٩

٣- المرجع السابق، ص ٦٨

٤- أحمد عفيفي، نحو النّص، ص ٧٢

٥-المرجع السابق، ص ٦٣

٦- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص ١٢٩ – ١٣٥

٧- براون ويول، تحليل الخطاب، ص ٢٧ – ٣٢

الجملة. وبالتالي فهو نحو تحليل لا تركيب. ويشير روبرت دي بوجراند إلى أنّ هذين المبدأين يمثّلان عقبة أمام نظريات الصياغة اللغويّة والتوالي اللغوي))[١].

ويشير تمّام حسّان إلى مجموعة من المبادئ الحاكمة التي تخصّ نحو الجملة :[٢]

١- الاطّراد: هو ثبات القاعدة في الحكم على الفصحى، وما خرج عنها عُدَّ شذوذاً. مع ملاحظة أنّهم يحكمون في كثير من الأحيان للشذوذ بالفصاحة لوجوده على لسان أحد الناطقين خلال عصور الاستشهاد. و((الملاحظ أنّ نحو النَّص ينأى عن الاطّراد لأنّه يعترف بالمؤشرات الأسلوبيّة، وهي تصرفات فرديّة يلجأ إليها منشئ النَّص ليدلّ على لفتات ذهنيّة، أو ليثير بها انتباه المتلقي، والمعروف أنّ المؤشرات الأسلوبيّة لا تأتي على نسق واحد مطرّد)) فـ((النّص الكامل في الأسلوبيّة هو موضوع البحث، ومن أجل ذلك ظهرت ملامح لسانيات النّص))[٣]، التي تعطي فرصة قويّة للتدخل الذاتي في النّص.

٢- المعياريّة: فالقاعدة في نحو الجملة هي أساس الصحة والخطأ، وينبغي أن يراعى هذا الأساس عند النظر في أي قول. فالمعيارية إذن سابقة على النّص، لهذا لا يؤمن نحو الجملة بنّص إلا إذا كان موافقاً ومتطابقاً مع القواعد التي سبق استنباطها. أمّا نحو النّص فهو (أبعد ما يكون عنها المعيارية)، لأنّه نحو تطبيقي غير نظري، فلا ينشأ إلا بعد أن يكتمل النّص.

٣- الإطلاق: ومعناه أن تطلق القاعدة لتصدق على كل ما قيل أو سيقال، فهي الحكم الذي يرد إليه كل كلام في نحو الجملة، أما نحو النّص فلا يُطبّق على كل كلام قبل صياغته .
٤- الاقتصار: على بحث العلاقات في حدود الجملة الواحدة دون تجاوزها، إلا عند إرادة معنى الإضراب أوالاستدراك أو غير ذلك من الدلالات التي يمكن أن تربط بين جملتين، مثل: التعليل أو الشرط أو ما شابه ذلك من الدّلالات.
وتُجدر الإشارة إلى أنّ نحو الجملة له أسسه ومبادئه الحاكمة التي تخصّه، ولهذا فإنّ لنا أن نقول: ((إنَّ نحو الجملة ما زال ضروريّاً لا يمكن الاستغناء عنه))[٤]
وخلاصة القول إنّ علم اللغة ((لم يوفّق إلى الآن في أن يطوّر تعريفاً للجملة مقبولاً بوجه عام))[٥]،
وكانت هناك صعوبات لوضع حدّ للجملة، ((إذ إنّه لم يحدث اتفاق حول حدودها، بالرغم من تعدّد مدارس نحو الجملة، ويرتبط ذلك مشكلة تحديد الظواهر المتجاوزة للجملة، ورصد ما قدّمه نحو الجملة لتفسيرها)).[٦] وهذا كلّه لا يقلّل من مكانة الجملة وأهمّيتها داخل التراكيب، - وكما ذكرنا

١- أحمد عفيفي، نحو النّص، ص٧٢
٢- تمّام حسّان، نحو الجملة ونحو النّص، ص١، ضمن: أحمد عفيفي، نحو النّص، ص٧٣-٧٤.
٣- منذر عياشي، مقالات في الأسلوبيّة، ص١٤٢.
٤- سعيد حسن بحيري، علم لغة النّص، ص ٢١٨
٥- كلاوس برينكر، التحليل اللغوي للنّص، ص٣٢
٦- سعيد حسن بحيري، علم لغة النّص، ص ١٣٨.

سابقاً- فإنّ الجملة))وحدة لغوية تتشكّل من فعل (محمول) بوصفه المركز التركيبي وسلسلة من مواقع أركان الجملة (الفاعل، المفعول.والتحديدات الظرفيّة... إلخ) التي تقع كل منها في علاقات تبعية محدودة للفعل ((المرتكز))(١)
وبناءً على ذلك ((يمكن أن تتحقّق الجمل بوصفها جملاً بسيطة أو جملاً جزئية (على سبيل المثال:

جملة رئيسيّة، وجمل فرعيّة، فيما يسمى تكوينات جميلة))(٢)، ومهما يكن من شيء فإنّ الجملة "تعدّ من الناحية النّحويّة الوحدة المحوريّة لبنية النّص))(٣). ولولا نحو الجملة ما كان هناك نحو للنّص.

ثانياً: نحو النّص:(Text Grammar)

يعتبر نحو النّص امتداداً لـ ((نحو الجملة))فـ ((منذ أواخر الستينيات ظهرت في ألمانيا"أنحاء للنّص" تطمح إلى توليد ما للغة معيِّنة من مجموع غير متناهـ للأبنية النّصيّة محكمة التشكيل.
حدّد هؤلاء اللسانيّون اعتماداً على منوال النحو التوليدي التحويلي الجُملي خوارزميات مجرّدة، وقواعد إعادة الكتابة تسمح بتوليد "قواعد نصّ" وحدّدوا قواعد تحويل تسمح بالانتقال من هذه الأبنية العميقة إلى خطّيّة التجلّي اللساني على السطح))(٤).
ولأجل ذلك "ظهرت دعوات عديدة تنادي بضرورة تجاوز نحو الجملة، والتأسيس لنحو أشمل يتناول بالدراسة وحدات لغويّة أوسع من الجملة))(٥) وهو نحو النّص.
((يُفهم تحت ((نحو النّص)) ذلك الفرع من قواعد النّص التي لم تُقَم بعد، وهو الذي يصف وسائل التعبير المسؤولة عن عمليّة تشكيل النّص.
وخلافاً لدلالة النّص وبراجماتيه النّص يقتصر مجال نحو النّص على الوسائل اللغويّة المتحقّقة والعلاقات بينها.(٦)
يُعرّف (فاندايك) نحو النّص بأنّه عبارة عن "نسق نظري من قواعد الصورة والمعنى"(٧)، وعرَّفه((دي بوجراند)) بقوله: (هو نحو يتعالق مع آليات التخطيط التي تحصل في الخطاب الأدبي كالاستعارة والإطناب والتكرار بأنواعه المختلفة؛ لأنّ العمل في نحو النّص يعتمد أساساً على التفسير اللغوي للخطاب الأدبي، وما يكشفه من انحرافات في المعاني الوظيفيّة، وما يتبع ذلك من حذوفات وانزياحات يكشف عنها فضاء النّص)).(٨)

١- كلاوس برينكر، التحليل اللغوي للنّص، ص٣٣-٣٤
٢- المرجع السابق، ص ٣٤.
٣- المرجع السابق، ص ٣٢
٤- باتريك شارودو، دومينيك منغنو، معجم تحليل الخطاب، ص ٢٧٨
٥- محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النّص، ص ٦٩
٦- زتسيسلاف، وأورزنياك، مدخل إلى علم النّص، ص ٦٠.
٧- محمد خطابي، لسانيات النّص، ص ٢٩.
٨- مصطفى النحاس، نحو النّص في ضوء التحليل اللساني للخطاب، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، ط٢، ٢٠٠١م، ص٤

ويقول سعد مصلوح: ((هو نمط من التحوّل ذو وسائل بحثيّة مركّبة، تماد قدرته الشخصيّة إلى مستوى ما وراء الجملة، مستويات ذات طابع تدرجي يبدأ من علاقات ما بين الجمل ثم الفقرة ثم النّص أو الخطاب بتمامه))[١]، ويذهب مصطفى النحاس بقوله: ((هو النّحو الذي يتّخذ من النّص وحدته اللغويّة الكبرى للتحليل))[٢]، ثمّ يوضّحه قائلاً: ((هو دراسة الوظيفة الدلاليّة لبعض العناصر النّحويّة، وربطها بشبكة الدّلالة في النّص، وذلك يتطلّب إخضاع التحليل النّحوي لعمليات التحليل البنيوي في الأدب، بمعنى أن يقع في النّص من انحرافات أوانزياحات على المستوى الأدبي يقع أيضاً على المستوى النّحوي، وهذا لا يتمّ جزافاً وإنّما تحكمه قواعد عامة وأطر نظريّة يكشف عنها النّص))[٣]

نستخلص ممّا سبق من تعريفات لـ ((نحو النّص))أنّ أهميّة نحو النّص عند علماء اللغة النّصيين، لا يقتصر على دراسة أركان الجملة الأساسيّة، بل على دراسة الروابط بين الجمل وتتابعاتها، ولذلك كان لا بدّ من "نحو النّص تحقيق هدف جديد يتجاوز قواعد إنتاج الجملة إلى قواعد إنتاج النّص))[٤].

وبناءً على هذا ((لقد وَسَّعت أنحاءُ النّصوص، معتمدة على أنّ المرءَ لا يتواصل بالجمل وإنّما يتواصل بالنّصوص، مفهوم كفاءة المتكلّم المثالي لتشمل فهم تتابعات جمل نصيّة وإنتاجها؛ وجعلهم نحو الجملة فرعاً من نحو النّص، تعلّق الأمر بتفسير لماذا ليس النّص كدساً من الجمل ولا مجرّد تتابع جمل، وببيان أنّ دلالة النّص شيء آخر غير دلالة مجموعة الجمل التي يتكوّن منها)). [٥]

نلاحظ ((في بادئ الأمر تمّ التغلّب على الوصف النّحوي المقتصر على الجملة المفردة وحده، في إطار فرضيّة التوسيع، التي حدّدت فيها النّصوص بأنّها وحدات متجاوزة للجملة"،[٦] وهكذا بدأ المجال يفتح للنحو لكي يتّسع فأصبح نحواً للنّص، هدفه الكشف عن القواعد التي تنتظم مختلف النّصوص، وعن المعايير التي تميّز النّص عن اللا نصّ)).[٧]

ومن جانب آخر نجد أنّ((النّصوص من حيث المبدأ لها الخواص نفسها التي هي للجمل، فإنّ كليّات النّص تصفها إذن المناهج ذاتها، وعلى أساس المقولات ذاتها التي للجمل المفردة))،[٨]، وعليه فإنّ نحو النّص ((يُفهم على أنّه نوع القواعد لعدّة جمل. ولما كان تجاوز حدّ الجملة أمراً أساسياً لإدراك النّصيّة فقد وُصفت النّصوص بأنّها كليّات متجاوزة للجمل فهي متجاوزة للجمل؛ لأنّها تعرض وحدات خلف حدّ الجملة "العبارة))[٩]، وهذا الاتجاه في ((بحث نحو النّص يمثّله اللغويون الذين

١- سعد مصلوح، العربية من نحو الجملة إلى نحو النّص، ص٤٠٧
٢- مصطفى النحاس، نحو النّص في ضوء التحليل اللساني للخطاب، ص٤
٣-المرجع السابق، ص٤
٤- سعيد حسن بحيري، علم لغة النّص، ص١٣٦
٥- باتريك شارودو، دومينيك منغنو، معجم تحليل الخطاب، ص٢٧٨-٢٧٩
٦- فولفجانج، ديتر، مدخل إلى علم لغة النّص، ص١٩
٧- محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النّص، ص٩٦
٨- فولفجانج، ديتر، مدخل إلى علم لغة النّص، ص١٩
٩- المرجع السابق، ص١٩

يعملون بمفاهيم ((تضافر الجملة والنّص)) يُفهم الربط الشكلي والمضموني للجمل إلى كليّات نصيّة بمساعدة الوسائل اللغويّة))[١]، و((ينبغي أن يُفهم نحو النّص هنا على أنّه فهم أوجه الترابط المتجاوزة للجملة وتغيير التركيب في كلّ جملة على حده على أساس معطيات نصيّة، وتُعنى مورفولوجيا النّص هنا بقضايا تغيرات المورفيم التي يفرضها)).[٢]

يقول سعيد بحيري: ((قد حاول سوينسكي أن يقدّم تصوّراً مجملاً عن تلك الحال حيث قال: إنَّ صعوبات تحديد مصطلح "جملة" معروفة، وما دام المرء لا يتشبث بتعريف معيّن للجملة فإنّه لا يمكنه أن يفصل -بلا ريب-الجملة عن النّص)).[٣]

بيد أنّنا نجد في التعريفات اللغويّة المحدّدة لجملة مثلاً: ((الجملة تتكوّن من مركّب اسمي ومركّب فعلي تابع له. يتبيّن أنّه توجد ظواهر نحويّة تتجاوز حدّ الجملة، ولا يمكن أن تتّضح إلا من خلال ترابط النّص ((مثل: صور التحويل إلى الضمير، والموقع الخارجي وأشكال التمحور، والجمل التابعة، والجمل المجتزأة والجمل الاعتراضية ...إلخ))[٤]، و"تنطلق تصوّرات نحو النّص من الغرض القائل إن نحو النّصوص في الأساس يمكن تحديدها بأنّها تكوين بسيط من الجمل تنشأ بينها علاقات تماسك، وبناءً على هذه الخلفيّة تلحق النّصوص عادة الخصائص الآتية:[٥]

١- تتابع أفقي من الجمل.

٢- تحديد الجهة اليسرى واليمنى.

٣- الاستقلال النسبي.

٤- التماسك داخل تتابع الجمل.

٥- علاقات دلاليّة بين مكوّناتها السطحية.

يُعدّ تتابع الجمل أهمّ صفة من بين هذه السمات النّصيّة.

وبناءً على ما سبق يمكننا القول: ((إنّ الجملة في النّص ذات دلالة جزئية ولا يمكن أن تتقرّر بالتحديد الدّلالة الحقيقيّة لكل جملة داخل ما يسمى بكليّة النّص، إلا بمراعاة الدّلالات السابقة واللاحقة في ذلك التسلسل/ التتابع الجملي))[٦]، فـ (نحو النّص -إذن-لا يقرّ للجملة بالاستقرار وهذا مبدأ أساسي يؤدي حتماً إلى أنّ نحو الجملة غير كافٍ لوصف تتابعات كبرى متجاوزة للجملة، وظواهر تتعلّق ببنية النّص ككل، وأنّه لا بدّ أن يشتمل النّحو المقترح ليكون كافياً للوصف والتحليل على مقولات

١- زتسيسلا ف، وأورزنياك، مدخل إلى علم النّص، ص ٦٤.
٢- سعيد حسن بحيري، علم لغة النّص، ص ١٤٩.
٣- المرجع السابق، ص ١٣٩.
٤- سعيد حسن بحيري، علم لغة النّص، ص ١٣٩.
٥- فولفجانج، ديتر، مدخل إلى علم لغة النّص، ص ٢١.
٦- سعيد حسن بحيري، علم لغة النّص، ص ١٣٩.

نحويّة عن ترابط النّص))[1].

هكذا نرى أنّه ليس من السهل إلى الآن حصر الآراء والتصوّرات المختلفة، والمتباينة غاية التباين التي تأسست عليها جهود فريق كبير من الباحثين في تحديد مفهوم نحو النّص؛ إذ إنّنا نجد أنّ مفهوم نحو النّص" يتّسع أحياناً ويضيق أحياناً أخرى. فقد التزم بعض الباحثين بحدود الامتداد الأفقي للجمل، عنوا بتحديد الوسائل التي تحقّق وحدة النّص على هذا المستوى بصورة شكليّة، وعالجوا الظواهراللغويّة التي تتعلّق بذلك المستوى معرضين عن أية صورة من صور الانتقال إلى مستويات أخرى؛ ومن ثمّ كانوا أشدّ التصاقاً بنحو الجملة)) (٢).

ورأى فريق آخر ((ضرورة اتّساع جوانب التحليل ليمتدّ إلي مستويات أخرى غير متحقّقة بالفعل في المستويين الأفقي و الرأسي، وعنوا بوصف الاستعمالات اللغويّة من خلال تماسكها وعلاقتها الدّلاليّة العميقة التي تضمّ الأجزاء التي ربما يبدو أنّها مشتتة على سطح النّص في كلّ موحّد، يقدّم المعنى العام للنّص، واستعانوا في ذلك بوسائل لغويّة وغير لغويّة في الوقت نفسه، وراعوا تنوّع السياقات والمقامات والمواقف وأشكال الاتّصال ودور كل من القارئ والمنتج معاً، وبحثوا أشكال التفاعل في عمليّة تفسير النّص، وحاولوا أن يقدّموا تصوّرات ومقولات وقواعد وإستراتيجيات غير محدودة، تُعين على فهم النّص فهماً حقيقاً))(٣).

وبناءً على ذلك فإنّ نحو النّص ((يتناول كل أشكال الأبنية وأنواع السياقات ومستويات اللغة ودرجات الربط النّحوي والتماسك الدّلالي والنماذج الهيكليّة المتنوّعة النظريّة والتطبيقيّة))(٤). كما أنّه يمكن أن يكون معيناً على تفسير ما عجزت عنه الأنحاء الأخرى، ((إنّ كثيراً ممّا وُصف بالشذوذ في قواعد اللغة يمكن أن نجد له تفسيراً مقنعاً في نحو النّص، كما يؤكّد فان دايك، وكذلك فإنّ كثيراً من الظواهر التي تستعصي على الوصف في اللسانيات المعاصرة يمكن أن تعالج أو تصاغ بطريقة أفضل إذا وُصفت من جهة العلاقات القائمة بين الجمل في نص يتّصف بالتماسك))(٥)، ولكنّنا نذهب، وفقاً للاعتبارات السابقة جميعها، ووفقاً للخصائص المميّزة لـ(لنحو النّص)، لأنه يصلح لدراسة النّصوص ومعاييرها، ((لذلك أصبح نحو النّص عند كثير من اللسانيين المعاصرين ضرورة لا اختياراً)).[6]

ما يختصّ به نحو النّص:

أصبح نحو النّص أمراً مهماً لدراسة النّصوص بمختلف أنواعها، و((يرى كثير من اللغويين المحدثين

١- سعيد حسن بحيري، علم لغة النّص، ص١٥٣- ١٥٤
٢- المرجع السابق، ص ١٦٠
٣- المرجع السابق، ص ١٦١
٤- خلود العموش، الملامح الكبرى لنظام النّص، ص٢٨٢.
٥- سعد مصلوح، من نحو الجملة إلى نحو النّص، ص ٤١٦.
٦- المرجع السابق، ص٤١٦.

ضرورة نحو النّص، ولكنّهم – في الوقت نفسه-لا يرفضون معطيات نحو الجملة))[١] و((نظراً لقصور نحو الجملة وتضييق مساحة البحث فيه، وتحجيم وسائله اندفع البحث إلى النظر في النّصوص، بل ربما كان هذا الاندفاع بالمنهج والرؤية التي قام عليها نحو الجملة))[٢]، ولهذا نجد أنّ نحو النّص((يدرس النّص من حيث هو بنية مجرّدة تتولّد بها جميع ما نسمعه ونطلق عليه لفظ((نصّ)).[٣] ويكون ذلك كما يقول الأزهر الزنّاد: ((برصد العناصرالقارة في جميع النّصوص المنجزة مهما كانت مقاماتها وتواريخها ومضامينها، وهي في هذا تتقاطع في موضوعها مع جميع العلوم المتعلّقة بدراسة النّص وتجمعها، فتتجاوزها))[٤]، يقول أحمد عفيفي: ((أمّا نحو النّص، فالأصل فيه –كما هو واضح من تسميته- أن يكون ميدانه النّص كاملاً دون تجزئته، ومن هنا كانت أهمّ ملامحه هي دراسة العلاقات بين أجزاء النّص كاملاً مع الاختلاف الشديد في كيفيّة تقسيمه عندهم)).[٥]

((يشير تمّام حسّان إلىخمسة معايير من معايير لسانيات النّص فقط، على أنّها صفات يختصّ بها نحو النّص، ولا تعني نحو الجملة في شيء وهي: القصد، والتّناص، ورعاية الموقف، والإعلامية والقبول)).[٦]

هذه خمسة معايير من معايير لسانيات النّص التي يختصّ بها نحو النّص، قد أشرنا إليها في المبحث الثاني عند حديثنا عن معايير النّص.

أمّا علاقة هذه المعايير أو الصفات ((بنحو النّص)) فبعضها يتّصل بالأسلوبية((التّناص))، وبعضها بالبلاغة ((المقامية والإعلام)) وبعضها بمنتج النّص أو متلقيه ((القصد والقبول))[٧]، ذلك يوضّح لنا أنّ نحو النّص ((نحو هجين))[٨]و((هذا وصف روبرت دي بوجراند للنّحو، يتكوّن من مجموعة من الفروع اللغوية والأدبية والنفسية...إلخ))[٩].

١- سعيد حسن بحيري، علم لغة النّص، ص ٢١٨
٢- الأزهر الزنّاد، نسيج النّص، ص ٢٠.
٣- أحمد عفيفي، نحو النّص، ص ٦٦.
٤- الأزهر الزنّاد، نسيج النّص، ص ١٨.
٥- أحمد عفيفي، نحو النّص، ص ٧٤-٧٥.
٦- المرجع السابق، ص ٧٧.
٧- المرجع السابق، ص ٧٧.
٨- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص ٣٠٠.
٩- أحمد عفيفي، نحو النّص، ص٧٧
وقد أشار الدكتور محمد عناني إلى معنى كلمة هجين في كتابه: "المصطلحات الأدبية"(معجم)، ص ٤١، القول الهجين لدى باختين هو ما يتعايش فيه وعيان لغويان مختلفان، وهو يضرب المثل لذلك من رواية "درويت الصغيرة" لتشارلز ديكنز، حيث يكثر وجود الفقرات الساخرة أو التي تعتمد على المحاكاة للسخرية مع التورية معاً، والنص الهجين هو الذي يوجد فيه =

الاشتراك والاختلاف بين نحو الجملة ونحو النّص:

ملامح الاشتراك بين نحو الجملة ونحو النّص:

ذهب أغلب علماء النّص أمثال: روبرت دي بوجراند، وسعيد بحيري، وتمّام حسان، وأحمد عفيفي، وغيرهم، ذهبوا إلى وجود ملامح اشتراك بين نحو الجملة ونحو النّص، وإنّ نحو الجملة هو أساس لـ((نحو النّص)) ونحو النّص يعتبر فرعاً مكملاً لـ((نحو الجملة)) ولهذا فهما وجهان لعملة واحدة، إنّ الصلة بين نحو الجملة ونحو النّص وثيقة إلى الحد الذي لم تنجح كل محاولات التمييز بينهما، إلا أنّ ذلك لا يعني الإخفاق في وضع تصوّرات واضحة عن مهام نحو النّص، ويرى ((فان دايك)) مثلاً أنّ نحو الجملة يشكّل جزءاً (كمّاً) غير قليل من نحو النّص))[١]، ويذهب ((دي بوجراند)) بقوله: ((يجب لجهودنا أن تكرّس مبدأ تكافل العلوم المختلفة؛ لأنّ اللسانيات وحدها لا تستطيع أن تقدّم الخبرة المطلوبة لمعالجة النواحي النفسيّة والاجتماعيّة والحسابيّة للنّص المستعمل))[٢]، ومبدأ التكافل بين العلوم المختلفة أمر ضروري ((يحتاجه علم لسانيات النّص))[٣]، ويرى ((دي بوجراند)) ضرورة نحو الجملة عندما يرى أنّ ((قواعد بناء الجملة مثلاً لابدّ أنّ تقدّم لنا الإمكانيات الإجرائية التي يمكن تطبيقها في زمان حقيقي تحت شروط طبيعيّة))[٤]، وتمّام حسّان في ترجمته كتاب النّص والخطاب والإجراء يرى ضرورة توحيد النظرات في مجالات متعدّدة مثل: نحو الجملة ((الذي لا يلغيه علم النّص)) والفلسفة والإحصاء والإدراك والتخطيط والعمل))[٥].

و((من هنا كان المنطق أن نبحث عن شرعيّة وجود نحو النّص بجانب نحو الجملة))[٦]. نرى أنّ ((نحو الجملة لم يقصّر في تحقيق الأهداف المنوطة به، ولم يفقد قيمته أمام نحو النّص، ويذهب بحيري إلى أنّ التراث النّحوي السابق ((نحو الجملة)) بكل ما يضمه من تصوّرات ومفاهيم وقواعد وأشكال...

= عنصران منفصلان وغالباً يكونان متعارضين، سواء من ناحية الموضوع أو "الأيدلوجية".

أمّا دي بوجراند فيقول: "المقصود بالنحو هنا ليس النحو المعهود، ولكنّه نحو هجين ينتمي إلى ما أشرنا إليه من قبل من مفهوم الدلالة النحويّة، وكذلك النحو الدلالي.Syntax of semantics p300

ويقصد دي بوجراند بالدلالة النحويّة الأنماط والتتابعات الشكلية، أي التنظيم الرصفي النظمي، أمّا النحو الدلالي فهو ارتباط مفاهيم للوصول للمعنى الكلي للنّص وهو أكثر ارتباطاً بالمضمون. انظر: النّص والخطاب والإجراء، ص ٨٤-٨٥، ومن هنا اعتبر دي بوجراند نحو النّص بأنّه نحو هجين.

١- سعيد حسن بحيري، علم لغة النّص، ص ١٣٥.

٢- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص ٩٦.

٣- أحمد عفيفي، نحو النّص، ص٧٠

٤- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص ٩٦.

٥- تمّام حسّان، مقدمة: النّص والخطاب والإجراء، روبرت دي بوجراند، ص ٧.

٦- الأزهر الزنّاد، نسيج النّص، ص ١٤.

وصف وتحليل وغير ذلك -الأساس الفعلي الذي بُنيت عليه هذه الاتجاهات النّصيّة بكل ما تتّسم به من تشعيب أفكارها وتصوّراتها ومفاهيمها))[١]، و((من هنا فليس القصد طرح نحو الجملة جانباً أو أنّه لا مجال لوجوده، الأمر الذي نرفضه لأنّ الحاجة إلى نحو جديد ناتجة عن تحديد أهداف أكثر شموليّة واتساعاً، ولا يعني ذلك طرح إنجازات نحو الجملة جانباً))[٢]، لأنّه يمثّل جزاءً من نحو النّص. و((بذلك تكون قواعد نحو الجملة هي القواعد المؤسسة لـ ((نحو النّص)) ويمكن القول بإضافة قواعد أخرى جديدة بناءً على تحديد المبادئ الحاكمة بين النمطين))[٣]، ومن هنا جاءت ضرورة الاشتراك بين النحويين.

ممّا لا شكّ فيه أنّ نحو الجملة ونحو النّص يشتركان في ((السبك والحبك))[٤]، ومن أوجه الاتفاق بين الخواص الكليّة للجمل والنّصوص ما يأتي:[٥]

١-لا يمكن تحديد عدد نهائي من جهة الكمّ للجمل أو النّصوص في لغة على حدة.

٢- تعدّ كل من الجمل والنّصوص ناقلات للموضوعات ومصوغة صياغة زمنيّة.

٣- كلتا الوحدتين لهما حدّ في حدّ ذاتهما طابع بنيوي ويتكوّن من عناصر لكلّ منهما علاقة بالآخر.

٤- يمكن أن تأتلف الجمل والنّصوص على أساس نماذج معيّنة في أقسام، وتقوم هذه الأقسام بوظيفة نماذج لإنتاج هذه الوحدات المذكورة وتلقيها.

يرى((فولفجانج)) أنّه ((لا يسوغ أن تنفصم العلاقة بين نحو الجملة ونحو النّص، كما لا يسوغ أن يتداخل العلمان ((بمعنى أن تشتمل أحدهما على الآخر))؛ ومن ثم ينظر إلى دراسات نحو الجملة على أنّها تمهيد ضروري لدراسة نحو النّص؛ ومن ثمّ فهما متكاملان))[٦] هذا الاتجاه يؤكّد ((التكامل بينهما)).

و((قد حاول((بتوفي))(Petofi) أن يناقش تلك العلاقة بين الجملة والنّص مناقشة مستفيضة ثريّة، منـها

التساؤلات التي طرحها عن الجملة والنّص.
١- ماذا يكون نصاً: كيف يمكن أن يشرح مصطلحا الجملة والنّص؟
٢- ما أجزاء النّص التي يمكن أن تصير "في أفضل الأحوال" أجزاء الجملة؟
وكانت الإجابة عنها مختلفة، وقد بدأ هذا الاختلاف في صالح أوجه الفصل الواضحة بين النّص والجملة وبين علم لغة النّص وعلم لغة الجملة. وتناقضت وجهات النظر التي أرادت ألا ترى في علم

١- سعيد حسن بحيري، علم لغة النّص، ص ١٣٤.
٢- أحمد عفيفي، نحو النّص، ص ٧١.
٣- المرجع السابق، ص ٧١-٧٢.
٤- المرجع السابق، ص ٦٣.
٥- فولفجانج، ديتر، مدخل إلى علم لغة النّص، ص ٢٠.
٦- المرجع السابق، ص ٨.

لغة النّص إلا امتداداً لعلم لغة الجملة))[١]

أمّا الشاوش يطرح الأسئلة الآتية عن العلاقة بين نحو الجملة ونحو النّص، فيقول: ((أهي علاقة تقابل وتوازٍ أم علاقة احتواء أم علاقة انتماء إلى ضرب آخر من العلاقات)) ؟[٢]

ويجيب بقوله:((وهي في رأينا علاقة لا تخرج عن وجه من الوجوه التالية: [٣]

١- علاقة تقابل وتوازٍ: يكون نحو النّص بمقتضاها نحواً مختلفاً على نحو الجملة. وموازياً له فتكون له قواعده الخاصة وأصوله المتميّزة .
٢- علاقة احتواء من نوع أوّل: بها يكون نحو النّص محتوياً نحو الجملة.
٣- علاقة احتواء من نوع ثان: بها يكون نحو الجملة محتوياً على نحو النّص .
٤- علاقة انتماء إلى ضرب آخر من المناويل يشملها معاً، وعلى الدّارس تحديده، بأن يكون نحو الجملة ونحو النّص منتمين إلى علم أعمّ من كليهما هو: ((علم الدّلالة العام))وهو حلّ إذا تأملته يعود بك إلى تقرير الحلّ الأوّل من كون نحو الجملة ونحو النّص نحوين مختلفين متوازيين.

و ((هكذا يبدو أنّ لنحو الجملة هدفاً ولنحو النّص هدفاً آخر، فلا يمكن استغناء أحدهما عن الآخر؛ فنحاة النّص يلجؤون للجملة المتجزئة أو المصنوعة أحيانا، وكما رأينا نحاة الجملة يقومون بتحليلها بمراعاة السياق كما أشار براون ويول. فاحتاج كل منهما إلى الآخر))[٤].

نستخلص ممّا سبق من آراء وأقوال علماء النّص أنّ نحو النّص امتداد لنحو الجملة، وأنّ نحو الجملة يشكّل جزءاً من نحو النّص، وهذا يعني حاجة كل منهما إلى الآخر، فهما يكملان بعضهما البعض.

ملامح الاختلاف بين نحو الجملة ونحو النّص:

((إنّ الكيان اللغوي المتعدّد المستويات لا بدّ أن يكون هو النّص المشتمل على أجزاء يمكن أن تركّب في صورة جمل))(٥)، ولأجل ذلك حرص علماء لغة النّص على توضيح أهميّة نحو النّص، بوصفه لا يقتصر على دراسة الجملة، بل يهدف إلى دراسة الروابط بين الجمل وتتابعاتها ومظاهر انسجامها، ساعين إلى إبراز أوجه الاختلاف والفروق الجوهرية بين نحو الجملة ونحو النّص، في النقاط الآتية:[٦]

١- تنتمي الجملة إلى نظام افتراضي (النّحو) في حين يعدّ النّص نظاماً واقعياً تكوّن من خلال الانتخابات من بين مختلف خيارات الأنظمة الافتراضيّة، النّحو والصرف والصوت والدلالة.

١- سعيد حسن بحيري، علم لغة النّص، ص ١٣٨
٢- محمد الشاوش،أصول تحليل الخطاب، جـ١، ص ١٥
٣- المرجع السابق، جـ١، ص ١٥- ١٦
٤- أحمد عفيفي، نحو النَّص، ص ٦٨
٥- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص ٨٩.
٦- إلهام أبو غزالة، علي خليل، مدخل إلى علم لغة النّص، ص ١٠.

٢- تتحدّد الجملة بمعيار أحادي (علم القواعد) من نظام معرفي وحيد (علم اللغة) في حين تحدّد نصيّة النّص بمعايير عدة من مختلف الأنظمة المعرفيّة.

٣- تكون الجملة قواعديّة أو لا تكون الجملة البتّة. أما النّص فلا تنطبق عليه معايير النّصيّة بمثل هذه الحدّة(١).

٤- يتأثر النّص بالأعراف الاجتماعيّة والعوامل النفسيّة وبموقف وقوع النّص بوجه خاص. في حين يضعف تأثر الجملة بهذه المؤثرات، فالوعي الاجتماعي ينطبق على الوقائع لا على أنظمة الوقائع النحويّة؛ إذ إنّ السمة الاجتماعيّة لتراكيب بعينها لا تؤثر إلا في قسط ضئيل من مجموع القواعد.

٥- يستند استغلال الجمل إلى المعرفة القواعديّة التابعة لنظام افتراضي له صفه العموميّة. أمّا استغلال النّص فيستند إلى معرفة خبرات بوقائع فعليّة خاصة؛ فالنّص نظام فعّال، علىحين أنّ الجمل عناصر نظام افتراضي، والنظام الفعّال يعني بأنّ النّص تجمّع من الوظائف يوجد عن طريق عمليات قوامها الحكم والانتقاء، اللذان يكونان بين عناصر النظام الافتراضي؛ ولهذا يمكن لإنشاء النّص أن يوصف بأنّه تفعيل، وهذه السمة هي المعيار الجوهري للتعرّف على النّص بهذا الوصف، ويتبع ذلك أن ليس مجرّد منزلة مختلفة عن منزلة الجملة؛ فقد يكون النّص أكثر من كلمة واحدة، وقد يتألف من عناصر ليس لها ما للجملة من الشروط، مثل: علامات الطريق، الإعلانات والبرقيات ... وغيرها.(٢)

٦- يعدّ النّص حدثاً يوجّهه المرسل إلى المستقبل؛ لإنشاء علاقات متنوّعة، وتوصيل مضامين بعينها للمنتج ولا تقتصر على العلاقات القواعديّة، في حين لا تعنى الجملة إلا بالعلاقات القواعديّة؛ ومن ثمّ فهي لا تمثّل حدثاً.

٧- تتّخذ الجملة شكلها المعيّن وفقاً للنظام الافتراضي المعلوم، في حين تتشكّل بنية النّص بحسب ضوابط المشاركين والمستقبلين على حدّ سواء.(٣)

٨- إنّ قيود القواعد المفروضة على البنية التجريديّة للجملة في النّص يمكن أنّ يتمّ التغلّب عليها بواسطة الاهتمام بتحفيزات تعتمد على سياق الموقف؛ فالعناصر التي يمكن فهمها من الموقف مثلاً من خلال الإدراك الحسي يمكن السكوت عنها أو اقتضابها بواسطة المتكلّم دون ضرر يعود على الطاقة الاتّصاليّة للنّص، وبذا لا يكون الصواب النّحوي قانوناً، بل يعدّ معياراً يلجأ إليه عند عدم وجود قرائن محدّدة، أو هو معيار يفضّل على غيره عند تعدّد الاحتمالات.

٩- إنّ التمييز بين ما يطابق القواعد وبين ما لا يطابقها- تمييز تقابلي ثنائي عندما تكون ثمة قواعد

١-روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص ٩٠.
٢- المرجع السابق، ص ٨٨- ٩٦
٣- إلهام أبو غزالة، علي خليل، مدخل إلى علم لغة النّص، ص١١، روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص ٨٩-٩٠.

دقيقة وكاملة لضبط الجمل؛ فالحكم بأنّ تركيباً ما يعدّ جملة يتمّ بمقارنة هذا التركيب بالأنماط التي تسمح بها القواعد النّحويّة، أمّا التمييز بين ما يعدّ نصّاً وما لا يعدّ نصّاً فلا يتمّ بمثل هذه المقارنة؛ فكون النّص مقبولاً أو غير مقبول يتمّ بحسب دوافع الموقف وبذلك يسهم في عمليّة الاتّصال.
١٠- ينبغي للنّص أن يتّصل بموقف يكون فيه، تتفاعل فيه مجموعة من المرتكزات والتوقّعات، والمعارف، وهذه البيئة الشاسعة تسمى سياق الموقف، أمّا التركيب الداخلي للنّص فهو سياق البنية.

أمّا الجمل فلا يمكن أبداً أن ترد دون تكلّف؛ إمّا لكونها فارغة من المعنى أو غير ذات أثر علمي في الأداء؛ فالقواعد التجريديّة لتكوين الجملة لا يمكن التقنين لطولها أو عدد مكملاتها بحيث يتوقف بعدها تتابع العناصر لتصبح الجملة جملة ذات دلالة ومعنى.

١١- لا يمكن النظر إلى النّص بزعم أنّه مجرّد صورة مكوّنة من الوحدات الصرفيّة أوالرموز اللغويّة؛ إذ إنّ للنّص تجلّ لعمل إنساني ينوي به شخص أن ينتج نصّاً ويوجّه السامعين به إلى أن يبنوا عليه علاقات من أنواع مختلفة، وهكذا يبدو هذا التوجيه سبباً لأعمال إجرائية، فالنّصوص تُراقب المواقف، وتوجّهها، وتغيّرها.

وليست الجملة عملاً، ولهذا كانت ذات أثر محدود في المواقف الإنسانيّة، لأنّها تستعمل لتعريف الناس كيفية بناء العلاقات النحويّة فحسب.

١٢- النّص توالٍ من الحالات والتي بعدها؛ فالحالة المعلوميّة، والحالة الانفعاليّة، والحالة الاجتماعيّة إلخ، لمستعملي النّص عرضة للتغير بواسطة النّص، وإنتاج النّص وفهمه يأتي في صورة توالٍ من الوقائع؛ وفي كل نقطة من نقاط هذا التوالي تطبّق الضوابط السائدة، فضوابط بدايات النّصوص على سبيل المثال تختلف عن ضوابط استمرارها ونهاياتها، وفي المقابل يجري النظر إلى الجمل بوصفها عناصر من نظام ثابت متزامن "أي نظام يُرى في حالة واحدة مثاليّة مفارقة للتّطوّر.

١٣- العوامل النفسيّة أوثق علاقة بالنّصوص منها بالجمل؛ فالجملة من حيث الصياغة الذهنيّة شكل استكشافي بجانب أمور أخرى تعين على الغايات الشاسعة للاتّصال، كالتعبير وتذكّر المعلوماتأو للسعي إلى غاية ما، أمّا حدود الجملة فيتمّ تعيينها فيما بعد في أثناءإنتاج النّص، ثمّ يستغنى عنها في المراحل الأولى للفهم.

١٤- إنّ النّصوص تشير إلى نصوص أخرى بطريقه تختلف عن اقتضاء الجمل لغيرها من الجمل الأخرى، ويعتمد متعلمو اللغة في استخدامهم للجمل على معرفة القواعد من حيث هي نظام افتراضي عام. أمّا من أجل استعمال النّصوص فإنّ الناس بحاجة إلى معرفة عمليّة بالأحداث الجارية بخصوصها، وتنطبق هذه الحالة من التّناص على الملخّصات ومسوّدات الموضوعات، والاستطرادات، والإجابات، ومحاكاة النّصوص.

يشير محمود قدوم عن هذه الفوارق بين الجملة والنّص قائلاً: "بهذه الفوارق يسعى "دي بوجراند" إلى أنّ ينبه على أنّ النّص أولى بالدراسة من الجملة؛ لأنّ الجملة غير قادرة على

أن تكـون حدثاً تـواصليّاً مكتفيّاً بذاته؛ إذ إنّ الجملة تستدعي جملاً أخرى وبذا تكوّن النّص، ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ ((دي بوجراند)) في إشارته إلى الجملة، أنّما قصد الجمل التي تستعمل كشواهد نحويّة، أو تلك التي لا تحمل معناً تاماً -المجتزأة من النّص- إذ إنّ الجمل تامة المعنى تعدّ نصوصاً لما لها من دلالة تغني السامع/القارئ عن البحث فيما وراءها لإتمام فهم الفكرة الواردة فيها، وتجدر الإشارة هنا إلىأنّ التحوّل عن الجملة لا يلغي وجودها؛ إذ هي المرتكز الذي يعتمد عليه النّص، بل هي الجزء الأساس المكوّن للنّص))[١]

ويختلف نحو الجملة عن نحو النّص من ناحية أخرى ((من حيث أنّ المعنى في نحو الجملة لا يظهر

مرتبطاً بالدلالة المطلقة للنّص)) وينحصر في نطاق دلالي ضيّق، لا يمكن أن يُفهم منه السياق العام للخطاب...))[٢]؛ و((لهذا رفض الكثير من اللغويين نحو الجملة))[٣]؛ لأنّه ((لا يقرّ للنّص بكينونة متميّزة توجب معالجة تراكيبه معالجة نحويّة تستجب لمقتضيات بنيته، وبهذا يقع النّص خارج مجال الدرس النّحوي؛ فالتحليل في نحو الجملة يبدأ باختراع الجمل، وعزلها تقريباً عن سياقها في النّص أو الخطاب، ويصبح السلوك اللغوي مجرّد تحقيق لا نهائي لعدد من نماذج الجملة، وما على النّحو إلا الكشف عن هذه النماذج، وتحديد قوانينها الحاكمة لمكوّناتها التركيبيّة، ليصير الكلام جميعه قيد الضبط[٤].

و ((الحقّ أنّ هذا الفصل الحاد بين نحو الجملة ونحو النّص لا يتناسب مع الواقع الفعلي لكونهما متكاملين؛ وذلك لأنّ النّص ما هو إلا مجموعة من الجمل، فكما أنّالفونيم وحدة الكلمة، والكلمة وحدة الجملة، فالجملة وحدة النّص، ويؤكّد ذلك أنّ توسيع مجال علم اللغة ليشمل النّصوص وتوظيفها في الاتّصال لا يشكل مطلقاً في أهميّة الوحدات اللغويّة المعزولة ((الفونيمات، والمورفيمات، واللكسيمات، والمركبات الاسميّة والجمل))[٥].

بل يجب أن تستمرّ مثل هذه الدراسة وتقوى حتى تقوم بدورها في تشكيل نحو النّص. [٦]

ممّا سبق يتضّح لنا أنّ علماء النّص سواء اتفقوا أم اختلفوا حول ملامح الاشتراك والاختلاف بين نحو الجملة ونحو النّص، فإنّ ما يمكننا قوله: إنّ نحو النّص ليس باستطاعته إلغاء نحو الجملة مهما كانت الأسباب، لأنّ نحو الجملة يعتبر الرافد الرئيسي لنحو النّص، ومن ثم يمكن النظر إلى هذه القضيّة من جانب مبدأ التكافل والتكامل بين العلوم.

١- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص ٩٥-٩٦، ضمن: محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص١٢

٢- مصطفى النحاس، نحو النّص، ص ١١.

٣- محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص ١٢٩.

٤- سعد مصلوح، العربية من نحو الجملة إلى نحو النّص، ص ٤٠٦- ٤٠٧

٥- فولفجانج، ديتر، مدخل إلى علم لغة النّص، ص٧.

٦- المرجع السابق، ص ٨.

الفصل الثاني

التعليل النّحوي مفهومه وأنواعه وخصائصه

المبحث الأوّل: مفهوم العلة والتعليل

المبحث الثاني: العلة وأنواعها

المبحث الثالث: خصائص التعليل بين النحاة واللغويين

المبحث الأوّل
مفهوم العلة والتعليل

يعتبر مفهوم العلة والتعليل من المفاهيم التي تناولها علماء اللغة والنّحو في كتبهم قديماً وحديثاً، وبعد البحث في معاجم اللغة العربية، وجدنا معاني كثيرة ومتعدّدة لهذا المفهوم، سواء أكان لغوياً أم اصطلاحياً .

العلة والتعليل لغة:

العِلة: والجمع: عِلاّتٌ، وعِلَلٌ وعلّ: بلام مشددة مفتوحة . فعل متعدٍ ولازم، نقول فيهما: علّ يُعلّ ويعِلّ – بضم العين وكسرها – ومصدرهما: علاً وعَلا.

والعِلة: ((المرض، وصاحبها مُعتلّ، علّ يعِلُّ واعتلّ أي مرض، وأعلّه الله فهو مُعَلّ وعليل والعليل المريض . والعِلة: المرض الشاغل، والحدث يشغل صاحبه عن وجهه وحاجته، كأن تلك العِلة صارت شغلاً ثانياً منعه عن شغله الأوّل. ومن كل شيء سببُه، وهذا علة لهذا أي سبب .وهذه عِلّته سَبَبُه. واعتلّ عليه بعلة واعتلّه إذا اعتاقه من أمر، واعتلّه تجنّى عليه . وقولهم: جرى هذا الأمر على عِلاته: على كل حالٍ))(١).

التعليل: مصدر علّل يعلّل، تعليلاً، فهو مُعلّل، والمفعول مُعلّل. وعلّله بطعام وغيره – تعليلاً– شغله به ولهّاه))(٢).

وأمّا التعليل الذي هو: ((سقي بعد سقي، وجني الثمرة مرّة بعد أخرى))(٣)، فهو مأخوذ من العَلَل: محركة – الشربة الثانية أو الشرب بعد الشرب تباعاً))(٤).

١- جمال الدين أبي الفضل، ابن منظور، لسان العرب، تح: عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط٢، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م ، مج ١١، مادة: (ع ل ل)، ص ٥٦٢

- الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، إيران، ط٢، ١٤٠٩هـ، جـ ١، مادة:(ع ل ل)، ص ٨٨

- مجد الدين، الفيروز آبادي ، القاموس المحيط، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، مكتبة البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، مادة:(ع ل ل)، ص ٩٣٢

- الطاهر أحمد الزاوي، ترتيب القاموس المحيط – على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، جـ ٣، مادة:(ع ل ل)، ص ٣٠٠

- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط٣، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م،جـ٢، مادة:(ع ل ل)، ص ٦٤٦

٢- المرجع السابق،جـ٢، ص ٦٤٦

٣- المرجع السابق، جـ٢، ص ٦٤٦

٤- الطاهر أحمد الزاوي، ترتيب القاموس المحيط، جـ ٣، ص ٣٠٠

ممّا تقدّم ذكرهـ يتّضح لنا أنّ المعنى اللغوي لكلمة العلة هو المرض، أو الحدث يشغل صاحبه عن وجهه، أو السبب، أو الإعاقة، وهذا ما اتّفق عليه علماء اللغة العربية .

العلة والتعليل اصطلاحاً:

لم نجد– في حدود معرفتنا – كتاباً نحويّاً جمع معاني العلة والتعليل الاصطلاحيّة،((فكان لا بدّ من متابعة هذين المصطلحين في تطبيقات النّحاة واللغويين وأحاديثهم المتفرّقة))(١)، وهنا نورد بعض التعريفات منها:

١/ العلة: هي :((القرينة أو العلامة التي إذا وُجدت في الكلام أو في مقام تحقق الحكم بسببها، فهي – تجوّزا – كالسبب الموجب للحكم)) ،(٢) مثل:((الأسباب التي تمنع الصرف عن الأسماء وقد ذكرها ابن السراج في كتابه الأصول في النّحو))(٣)، ((أنّ علل منع الصرف هي قرائن لفظيّة ومعنويّة إذا توفّرت سببت منع الاسم من الصرف)).(٤)

٢/ العلة: ((أن تكون الكلمة بها حرف علة فهي معتلة))(٥)، وهي تُطلق كصفة لحروف ثلاثة وهي الواو المضموم ما قبلها، والياء المكسور ما قبلها وألف المد)) .(٦)

٣/ العلة هي:((الركن الثالث من أركان القياس الأربعة ويقصد بها العلاقة الجامعة بين المقيس والمقيس عليه والتي لأجلها أعطى المقيس حكم المقيس عليه، وهي بهذا تعتبر أحد أركان الحمل الأربعة)) .(٧)

٤- التعليل: بيان سبب ابتداع العرب ظاهرة لغويّة: و((هذا السبب يكون غير الجامع بين المقيس والمقيس عليه؛ لأنّه سبب لا يقوم بحمل شيء على شيء))(٨)، ومثاله ما جاء في علل النّحو لابن

١- خالد بن سليمان بن مهنا الكندي،التعليل النّحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان - الأردن، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م، ص ١٢٢

٢- المرجع السابق، ص ١٢٢

٣- ابن السرّاج: أبوبكر بن محمد بن سهل البغدادي (ت ٣١٦هـ) الأصول في النّحو، تح: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٨٠هـ - ١٩٨٨م، ط٣، جـ ٢، ص ٨٠ ، وعلل منع الأسماء من الصرف كما ذكرها ابن السرّاج هي:(١) وزن الفعل الذي يغلب على الفعل والصفة (٢) والتأنيث الذي يكون لغير فرق (٣) الألف والنون المضارعة لألفيالتأنيث(٤) والتعريف (٥) والعدل(٦) والجمع (٧) والعجمة (٨) وبناء الاسم مع الاسم كالشيء الواحد))

٤- خالد بن سليمان الكندي، التعليل النحويفي الدرس اللغوي، ص ١٢٢

٥- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، جـ٢، مادة:(ع ل ل)، ص ٦٤٦

٦- خالد بن سليمان الكندي، التعليل النّحوي في الدرس اللغوي، ص ١٢٢

٧- مازن المبارك، النّحو العربي - العلة النحوية نشأتها وتطوّرها، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط٣، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٤م، ص ٥٣

٨ - خالد بن سليمان الكندي، التعليل النّحوي في الدرس اللغوي، ص ١٢٣

الورّاق ((...ليس في كلام العرب الجمع بين ساكنين في الوصل، لأنّ الجمع بينهما في الوصل محال، ولكنّه ليس بموجود؛ فلم يكن بد من حذف أحد الساكنين أو تحريكه ليخرج إلى كلامهم . وقد يمكن تعليل امتناع الجمع بين الساكنين بأن يقال إنّ الحرف الساكن إذا تكلّم به؛ أنّ المتكلّم في حكم الواقف عليه والمبتدئ بما بعده،وقد بيّنا أنّ الابتداء بالساكن محال، فكان الجمع بينهما يشبه الابتداء بالساكن فلهذا امتنعوا...))(١)

٥- والتعليل يشمل ذكر تسمية بعض الظواهر والقضايا اللغويّة بمصطلحات معيّنة:(٢)

من أمثلة ذلك((أنّ من التعليلات التي ذكرت في((الإيضاح في علل النّحو))– وهو كتاب خصصه صاحبه للعلل- تعليل أقسام الكلم (الاسم والفعل والحرف) بهذه الأسماء))(٣)و((المدّعي أنّ للكلام قسماً رابعاً أو أكثر منه مُخمِّن وشاك؛ فإن كان متيّقناً فليوجد لنا في جميع كلام العرب قسماً خارجاً عن أحد هذه الأقسام ليكون ذلك ناقضاً لقول سيبويه، ولن يجد إليه سبيلاً))(٤)، و((سؤال آخر على أصحاب سيبويه، يقال لهم لِمَ سمّى سيبويه وغيره هذه الأشياء أسماءً وأفعالاً وحروفاً ... وقد علمتم أنّها كلها أفعال المتكلم، لأنّها كلام ونطق، والكلام يفعله المتكلّم ويوجد بعد أن لم يكن ؟ ... الجواب أن يقال: إنّ هذه الأشياء ... وإن كانت كما ذكرتم أفعالاً للمتكلمين الناطقين بها – فهي مختلفة المعاني متباينة المجاري في طريق الإعراب... فلما كان ذلك كذلك وجب الفرق بينهما؛ وأن يوسم كل جنس منها بأشكال الأشياء به))(٥)

ومن أمثلة: تعليل تسمية الحرف بالحرف: جاء في كتاب ((علل النّحو)): وأمّا تسمية النوع الثالث بالحرف في اللغة؛ فموضوع لطرف الشيء، وكان هذا النوع إنّما يقع طرفاً للاسم والفعل معاً، خُصّ بهذا اللقب؛ لقولك: أزيدٌ ترى في الدار ؟ فالألف إنّما دخلت للاستفهام عن كون زيد ولم تدخل هي لمعنى يختصها، وهي في اللفظ طرف مع ذلك، فاعرفه)) .(٦)

ويذهب خالد الكندي إلى أنّ((تعليل ما وضعه النّحاة قد يكون بأداة النّحو؛ كأن تعلل تقسيم الكلم إلى ثلاثة أقسام بعلة السبر والتقسيم، وهي أننا سبرنا أصناف الكلم فما وجدنا لها قسماً رابعاً)). (٧)ويضيف قائلا: ((وكان الأجدر أن يترك النّحاة تعليل مصطلحات النّحو للفلسفة التي تعني بحدود العلوم وتعريف

١- ابن الورّاق،علل النّحو، ص ١٥٨

٢- خالد بن سليمان الكندي، التعليل النّحوي في الدرس اللغوي، ص ١٢٣

٣- المرجع السابق، ص ١٢٣

٤- أبوالقاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الزجاجي(ت٣٣٧هـ)، الإيضاح في علل النّحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٣، ١٣٩٩هـ - ١٩٩٧م، ص ٤٣

٥- المرجع السابق، ص٤٣

٦- ابن الورّاق، علل النّحو، ص١٨٨

٧- خالد بن سليمان الكندي، التعليل النّحوي في الدرس اللغوي، ص ١٢٤

مصطلحاتها والفروق بينها))(١) ممّا سبق ذكره من المعاني الاصطلاحية القديمة للعلة والتعليل، لا بدّ أن نشير إلى أنّ الذي يعنينا في هذا الفصل هو التعليل في الدرس النّحوي (العلة النّحويّة)، وبناء على ذلك نلاحظ الآتي:

١- إنّ مصطلح التعليل لا يخصّ علم النّحو وحده بل تنشغل به علوم أخرى كعلم اللغة القديم، وعلم البلاغة، وعلم المنطق والفلسفة، والكلام ، وعلم المناظرة . (٢)ولذا سنحصر موضوع هذا الفصل في ((التعليل النّحوي))، نشأة العلة، وأنواع العلل، عند((ابن الورّاق))، وهي علل تشمل المستويات الصوتيّة والصرفيّة والنّحويّة والدلاليّة.

٢- تبيّن لنا من تعريف التعليل لغوياً بأنّه: مصدر ((علّل)) أي أتي بالعلة أي السبب، وبهذا المعنى نجد أنّ مصطلح العلة أعمّ من مصطلح التعليل؛ لأنّ العلة يمكن أن تشمل حروف العلة، وهي حروف موجودة في اللغة العربية كغيرها من الحروف، ولا تحصل نتيجة تعليل، وإنّما تتعلّق باعتلالها أنفسها ، أو بإعلال بعضها بعضاً))(٣)

ولأجل ذلك سنستثنى من فصلنا الحديث عن حروف العلة، لأنّ موضوع فصلنا هو((التعليل النّحوي))((والتعليل يمكن أن يشمل ما تبقى من معانٍ اصطلاحيّة سابقة)) وهي:(٤)

أ/ إيجاد القرينة اللغويّة أو المعنويّة أو المقاميّة التي تقود إلى معرفة الحكم النّحوي؛ لأنّها سبب في إعطاء المحكوم عليه هذا الحكم، وبدونها لا يستحقه .

١- خالد بن سليمان الكندي، التعليل النّحوي في الدرس اللغوي، ص١٢٤

٢- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، جـ٢، ص ١٤٦

- التعليل في البلاغة يعدّ من الإطناب، ويعرفونه بقولهم: ((زيادة في الكلام عن أصل المعنى الذي يُقصد التعبير عنه لبيان علته أو سببه، أو الدليل على صحته أو نفعه وفائدته))، ينظر:عبدالرحمن حسن حبنكة الميداني،((البلاغة العربية))، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، جـ ٢ ، ص ٩٣

- العلة: عند الفلاسفة هي كل ما يصدر عنه أمر آخر بالاستقلال أو بوساطة انضمام غيره إليه فهو علة لذلك الأمر، والأمر معلول، وهي علة فاعلية ،أو مادية، أو صورية، أو غائية. العلة عند أهل المناظرة هي: تبيين علة الشيء وما يستدل به من العلة على المعلول. ينظر: مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، جـ٢ ، ص ١٤٦

تتقارب هذه العلوم في مصطلحاتها لتداولها مباحث متشابهة تعني بالاستدلال بالعقل، وقد قال علي بن محمد الجرجاني : (٧٤٠ – ٨١٦) في كتابة التعريفات – تحقيق : إبراهيم الأبياري، ط ٢، بيروت دار الكتاب العربي، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م، ص ٨٦ ،معرفاً التعليل((بأنه تقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر، كأن ترى النار فتستدل على وجود الدخان ، وعكس التعليل هو الاستدلال؛ كأن ترى الدخان فتسلّم بوجود النار))- ونفهم من هذا التعليل عند أهل المنطق والكلام هو إيجاد السبب الحقيقي الذي أوجد الشيء .

٣- خالد بن سليمان الكندي، التعليل النّحوي في الدرس اللغوي، ص ١٢٥

٤- المرجع السابق، ص ١٢٥

ب/ بيان السبب الحقيقي الذي جعل العرب يضعون ظاهرة لغويّة معيّنه .
جـ/ إيراد الجامع بين المحمول والمحمول عليه الذي جعل المحمول مستحقا لحكم المحمول عليه، لأنّه لو لم يكن هذا الجامع موجوداً لما استحق المحمول حكم المحمول عليه .

نشـــأة التعليل

إنّ التعليل من أكثر المباحث ارتباطاً بعلم النّحو، وإذا تتبعنا العلاقة بين التعليل وعلم النّحو وجدنا أنّ نشأة العلة النّحوية منذ ظهورها مرتبطة بنشـأة علم النّحو، ويقول شوقي ضيف في كتابه (المدارس النّحويّة):((إنّ النّحو العربي يدور على نظريّة العامل وهي لا توجد في أي نحو أجنبي، وكل ما يمكن أن يُقال إنّه ربما عرف نحاة البصرة الأوّلون أنّ لبعض اللغات الأجنبية نحواً، فحاولوا أن يضعوا نحواً للعربية راجعين في ذلك إلى ملكاتهم العقليّة .... ، وجعلها مستعدّة لأنّ تستنبط قواعد النّحو وعلله وأقيسته))(١)، ويقول علي أبو المكارم في كتابه: ((أصول التفكير النّحوي))،((تناول الدارسون الأوّلون في النّحو ظواهر العربية وتراكيبها، ووضعوا لها قواعدها وحدّدوا أحكامها، وفي ظلال هذه النظرة انفتح أمام بحوثهم مجال جديد، أرادوا به تأكيد ما في العربية من خصائص،... فابتدءوا في الوقت الذي يضعون فيه القواعد يبررون هذه القواعد، ويجعلونها ترتكز على دعائم محدّدة من الأهداف التي توخت اللغة – في نظرهم – تحقيقها، فأسلمت بالضرورة إليها بعد أن صاغت أسسها. وهكذا نشأ التعليل النّحوي)).(٢)

ويذهب مازن المبارك في كتابه (العلة النّحوية نشـأتها وتطوّرها): إلى أنّ((من طبيعة الإنسان أن يسأل عن السبب ويستقصي العلة، من طبيعة العقل أن يتتبع الجزئيات ويجمع ما تشابه منها ليطلق عليها حكماً عاماً فيصل بالظاهرة إلى القاعدة العلمية، ولذلك فليس غريباً أن يكون السؤال عن العلة قديماً، وأن يكون التعليل مرافقاً للحكم النّحوي منذ وُجد))(٣)، ويشير أيضاً إلى أنّ الغرض من التعليل هو: ((أن يظهر خضوع الظاهرات لقواعد العلم وأحكامه . ثم إنّ النّحو تأثر بعلوم الدين والكلام واستمدّ منها رغبة البحث عن العلة وأسلوب النظر)) .(٤)

وقال عبدهـ الراجحي في كتابه (النّحو العربي والدرس الحديث): إنّ التعليل يمثل عنصراً أساسياً في الدرس النّحوي عند العرب، وإذا كان ((التعريف)) لم يظهر ظهوراً واضحاً في المراحل الأولى ، فإنّ التعليل كان من الأصول الأولى، وظلّ يتطوّر حتى غلب على الفكر النّحوي كله))(٥)

١- شوقي ضيف، المدارس النّحوية، دار المعارف – القاهرة ج . م . ع ، ط ٧، ١٩٦٨م، ص ٢٠ .
٢- علي أبو المكارم، أصول التفكير النّحوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م، ص ١٤٩- ١٥٠
٣- مازن المبارك، النّحو العربي - العلة النحوية نشأتها وتطوّرها، ص ٤٩
٤- المرجع السابق، ص ٤٩
٥- عبده الراجحي، النّحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية – بيروت، ١٩٧٩م، ص ٨٠

لأنّ((الأصل في كل علم أن تبدأ فيه نظرات متناثرة هنا وهناك، ثم يتاح له من يصوغ هذه النظرات صياغة علميّة تقوم على اتخاذ القواعد وما يُطوى فيها من أقيسة وعلل))(١).

إنّ علماء القرن الثاني الهجري، كأبي الأسود الدؤلي (ت ٦٩)، والذي ينسب إليه وضع بعض الأبواب الأساسيّة في علم النّحو، والتكلّم في مسائل التعليل والقياس (٢)، يقول عنه محمد بن سلام في (طبقات فحول الشعراء): ((كان أوّل من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي، وإنما قال ذلك حين اضطرب لسان العرب، وغلبت السليقة، وكان سراة الناس يلحنون ، فوضع باب الفاعل، والمضاف، وحروف الجرّ، والرفع، والنّصب، والجزم))(٣)،وكانت العلة النّحويّة آنذاك فطريّة في نفس العربي شأنها في ذلك شأن لغته . ونرى كيف أرشد أبو الأسود الدؤلي ابنته حيث سمعها تقول: ما أحسنُ السماءِ، وهي لا تريد الاستفهام، وإنّما تريد التعجب، فقال لها قولي: ما أحسنَ السماءَ))(٤)، وهذا النموذج وغيره من النماذج التي وردت في هذا الشأن، تشهد بوجود العلة النّحويّة مع هذه القواعد، غير أنّها كانت كامنة مستترة مستنبطة من ملكات عقولهم، وتظهر في وقت الحاجة إليها والسؤال عنها .

يمكننا القول إنّ النّحاة الأوائل، كانوا يعللون النّحو ويقيسونه، يقول شوقي ضيف في هذا المنحى: ((وأمّا من حيث القياس والتعليل فقد توسّعوا فيهما، إذ طلبوا لكل قاعدة علة، ولم يكتفوا بالعلة التي هي مدار الحكم، فقد التمسوا عللا وراءها))(٥) ومن هؤلاء النّحاة: عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وأبي عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد الفراهيدي، وسيبويه وغيرهم(٦). ويُجدر بنا أن نشير إلى أنّ نشأة التعليل – كما أشرنا سابقا – رافقت نشأة النّحو، ووُلدت مع ولادته، وأنّ الدوافع والدواعي التي أدّت إلى نشأة التعليل هي دوافع ودواعٍ و((بواعث عربية إسلامية معاً، دون تأثير غير عربي))(٧).

١- شوقي ضيف، المدارس النّحوية، ص ١٧

٢- المرجع السابق،ص ١٣ وما بعدها

٣- محمد بن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، مكتبة المدني – القاهرة، جـ١، ص ١٢

٤- شوقي ضيف، المدارس النّحوية،ص ١٥

٥- المرجع السابق، ص ١٩ – ٢٠

٦- محمد بن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، جـ ١، ص ١٤

- ابن جني الخصائص، تح: محمد علي النجّار، ط ٣، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م، جـ١، ص ٢٥٠، وسرّ صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، جـ١، ص ١٢ – مازن المبارك، النّحو العربي، ص ٥٣

- شوقي ضيف، المدارس النّحوية، ص ٢٣ وما بعدها .

٧- علي أبو المكارم، أصول التفكير النّحوي، ص ١٥٠

آراء العلماء في التعليل النّحوي في الدرس النّحوي القديم:

لقد أقرّ العلماء قديماً بوجود العلة النّحويّة، حتى أصبح التعليل النّحوي أمراً حتميّاً لا شكّ ولا خلاف فيه، ((وقد عرف النّحاة الأوائل بأنّهم معللون))(١)، ولكن اختلفت الآراء في من هو أوّل من علل النّحو؟ ووردت في ذلك آراء كثيرة نذكر بعضاً منها:

كان أوّل من علل النّحو فذكر أسباب إعرابه– على الأرجح– هو: ((عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ)،((وقد كان اسمه مقرونا بالنّحو وقياسه وعلله))(٢)، وفيه يقول ابن سلام : ((كان أوّل من بعج (فتق) النّحو ومدّ قياسه وشرح العلل))(٣)، وروى أبو البركات الأنباري: ((أنّه أوّل من علّل النّحو))(٤)، وما يدل على ولعه بالقياس، يُروى أنّ يونس بن حبيب سأله عن كلمة ((السويق)) وهو الناعم من دقيق الحنطة))(٥)، قال ابن سلام: ((قلت ليونس: هل سمعت من ابن أبي إسحاق شيئا - ؟ قال: نعم ، قلت له: هل يقول أحد الصويق– يعني السويق - ؟ قال: نعم عمرو بن تميم تقولها، وما تريد إلى هذا ؟ عليك بباب من النّحو يطرّد وينقاس))(٦)،((وهو لم يُعنَ بالقياس على قواعد النّحو فحسب، بل عُني أيضاً بالتعليل للقواعد تعليلاً يمكّن لها ذهن تلاميذه . وجعله تمسكه الشديد بتلك القواعد المعللة والقياس عليها قياسا دقيقا،بحيث لا يصح الخروج عليها يخطئ كل من ينحرف في تعبيره عنها))(٧)

أمّا ابن جني (ت ٣٩٢هـ) فكان يرى: ((أنّ أبا عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ)، أوّل من نقل استعمال التعليل عن العرب فقد أورد نصاً عن الأصمعي (ت ٢١٦هـ)، عن أبي عمرو بن العلاء أنّه: (سمع بعض العرب يقول، وذكر إنساناً، فقال: فلان لُغُوب، جاءته كتابي، فاحتقرها، فقلت له أتقول: جاءته كتابي؟ فقال: نعم أليس بصحيفة ؟ فقلت له: ما اللُغُوب فقال: الأحمق))(٨)

لكننا نرى أنّ عبد الله ابن أبي إسحاق، ونحاة عصرهـ آنذاك – وإن كان لهم فضل الريادة – لم يذهبوا بعيداً في ذلك، فبقيت عللهم تتسم ببساطتها ، ومحدوديتها، في تفسير بعض الظواهر اللغويّة نحويّة كانت أو غيرها، فهي ترتبط بجزئية تعرض لهم مسألة ما(٩).

١- عبدهـ الراجحي، النّحو العربي والدرس الحديث، ص ٨٠

٢- مازن المبارك، النحو العربي – العلة النّحوية نشأتها وتطوّرها، ص ٥٣

٣- محمد بن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، جـ١، ص ١٤

٤- ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص ٢٣

٥- مازن المبارك، النّحو العربي، ص ٥٢ – ٥٣

- شوقي ضيف، المدارس النّحوية– العلة النّحوية نشأتها وتطوّرها، ص ٢٣

٦- ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص ٦٠

٧- شوقي ضيف، المدارس النّحوية، ص ٢٣

٨- ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، جـ١، ص ١٢، والحكاية في الخصائص، جـ ١،ص ٢٥٠، والقائل رجل من اليمن.

٩- علي أبو المكارم، أصول التفكير النّحوي، ص ١٥٤

وجاء الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، ففتح باب التعليل على مصراعيه، فعلل، وتوسّع في التعليل،((وكان يسند دائماً ما يستنبطه من القواعد والأحكام بالعلل))(١)، ((وهوالذي بلغ الغاية في تصحيح القياس، واستخراج مسائل النّحو وتعليله))(٢)وقال عنه أبو بكر الزبيدي في (طبقات النّحويين)،((وهو الذي بسط النّحو، ومدّ أطنابه، وسبب علله، وفتق معانية، وأوضح الحجاج فيه، حتى بلغ أقصى أخبار النّحويين حدودهـ، وانتهى إلى أبعد غاياته))(٣).يقول شوقي ضيف: إنّ الخليل ((اعتمد في تأصيله لقواعد النّحو، وإقامة بنيانه على السماع والتعليل والقياس))(٤).

روى الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) في كتابه (الإيضاح في علل النّحو): أنّ شيخ العربية الخليل بن أحمد سُئل عن العلل التي يعتلّ بها في النّحو، فقيل له: ((عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال: إنّ العرب نطقت على سجيتها وطبيعتها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنّه علة لما عللته منه، فإن أصبت العلة فهو الذي التمسته، وإن لم تكن هناك علة له،فمثلي مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق، أو البراهين الواضحة، والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا في الدار على شيء منها قال: إنّما فُعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له، وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار . وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة،إلا أنّ ذلك ممّا ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النّحو هو أليق ممّا ذكرته بالمعلول فليأت بها))(٥)

وهنا نورد بعض الأمثلة من تعليلات الخليل((التي وردت في كتاب سيبويه والكتب النّحوية المختلفة))(٦)، من ذلك أنّه كان يذهب إلى أنّ: ((الإعراب أصل في الأسماء وأنّ البناء أصل في الأفعال والحروف وأنّ الطرفين لا يخرجان عن هذا الأصل إلا لعلة، وأمّا الأسماء فإنّها تبنى حين تعترضها علة شبهها بالحرف، ويعرب الفعل حيث يشبه الاسم على نحو ما أُعرب المضارع لشبهه باسم الفاعل من حيث الحركات والسكون مثل: أخرج ومخرج وأكتب وكاتب، وقد ظلت الحروف

١- شوقي ضيف، المدارس النّحوية، ص ٤٨

٢- محمد بن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، جـ١، ص ١٥

٣- جلال الدين السيوطي،المُزْهِر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد أحمد جاد المولى، وآخرين، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، جـ١، ص ٨٠

٤- شوقي ضيف، المدارس النّحوية، ص٤٦

٥- أبوالقاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو، ص ٦٥

٦- شوقي ضيف، المدارس النّحوية، ص ٤٩

مبنية لأنّ شيئاً منها لا يشبه الاسم))(١) ويعلل لعدم دخول الألف واللام على المنادى، إذ لا يصحّ أن يقال: ((يا الحارث))مثلاً، بل لا بدّ أن يقال: ((يا أيّها الحارث)) بتوسيط أي، يقول: إنّ الألف واللام إنّما منعهما أن يدخلا في النداء من قبل أنّ كل اسم في النداء مرفوع معرفة، وذلك أنّ المتكلّم إذا قال: ((يا رجل)) فمعناهـ كمعنى: ((يا أيّها الرجلُ))، وصار معرفة لأنّك أشرت إليه وقصدت قصدهـ، واكتفيت بهذا عن الألف واللام، وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو: هذا وما أشبه ذلك، وصار معرفة بغير ألف ولام، لأنّك إنّما قصدت شيء بعينه، وصار هذا بدلاً في النداء من الألف واللام، واستغنى به عنهما،كما استغنيت بقولك: ((اضربْ))عن ((لتضربْ))، وكما صار المجرور (بالكسرة) بدلاً من التنوين (أي في حالة الإضافة)، وكما صارت الكاف في رأيتك بدلاً من رأيتُ إياك . وإنّما يدخلون الألف واللام ليعرفوك شيئاً بعينه قد رأيته أو سمعت به، فإذا قصدوا الشيء بعينه دون غيره وعنوهـ لم يجعلوه واحداً من أمة فقد استغنوا عن الألف واللام، فمن ثمّ لم يدخلوها في هذا (أي في اسم الإشارة)، ولا في النداء، وممّا يدلك على أن يا رجل معرفة قولك: يا لكاع، تريد يا لكعاء، فصار هذا اسماً . كما صارت حَذامِ ورَقاشِ اسماً للمرأة))(٢). وواضح ممّا تقدّم ذكره((أنّ الخليل يُعدّ بحق واضع النّحو العربي في صورته المركّبة، سواء من حيث عوامله ومعمولاته الظاهرة والمقدّرة، أو من حيث ما يجري فيه من شواهد ومن علل وأقيسة))(٣).

أمّا سيبويه فقد أكثر من التعليل في((الكتاب))، يقول عبدهـ الراجحي في هذا المنحى: ((ويكاد كتاب سيبويه أن يكون مبنيّاً كلّه على التعليل، والحوار الذي يجري فيه دائماً بين أستاذه الخليل، يبدأ في الأغلب بالسؤال عن العلل))(٤)، وقال شوقي ضيف: ((وتكثر التعليلات في كتاب سيبويه كثرة مفرطة، سواء للقواعد المطرّدة أو الأمثلة الشاذة))(٥)، ((فهو لا يعلل فقط لما كثر في ألسنتهم واستنبطت على أساسه القواعد، بل يعلل أيضاً على تلك القواعد، وكأنّما لا يوجد أسلوب ولا توجد قاعدة بدون علة))(٦).

١- أبوالقاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو، ص ٧٧

٢- سيبويه، الكتاب، جـ ٢، ص١٩٧- ١٩٨

٣- شوقي ضيف، المدارس النّحوية، ص ٥٦

٤- عبده الراجحي، النّحو العربي والدرس الحديث، ص ٨٠

٥- شوقي ضيف، المدارس النّحوية، ص ٨٢

٦- المرجع السابق، ص ٨٢

ومن أمثلة التعليل عند سيبويه، نجده يعلل لعدم جزم الأسماء(١)، يقول: ((وليس في الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة))(٢)، ويتّضح لنا أنّه لا يعلل لواقع الاسم فحسب، بل يعلل لما لا يجري في واقعه ممّا جرى في الأفعال من بعض وجوه الإعراب . وبذلك وسّع التعليل فشمل ما هو واقع وما لم يقع، في الأسماء وفي الأفعال جميعاً، إذ لا يلبث أن يقف عند إعراب المضارع، وأنّه يُرفع، وينصب مع أدوات النصب، ويجزم مع أدوات الجزم، ويلاحظ أنّه لا يجرّ))(٣)ونجد أنّه يحاول التعليل لذلك فيقول: ((وليس في الأفعال المضارعة جرّ، كما أنّه ليس في الأسماء جزم، لأنّ المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال))(٤).

ومن تعليلاته: ((نراه يعلل لإعراب المضارع وتسميته باسمه، بأنّه يضارع أو يشابه اسم الفاعل في معناه، ووقوعه موقعه))(٥)، ((فإنك تقول: إنّ عبد الله ليفعل، كما تقول: إنّ عبد الله لفاعل . فيما تريد من المعنى. وأيضاً فإنّك تلحق به لام الابتداء، كما ألحقتها باسم الفاعل في نفس العبارتين المذكورتين، وهي لا تدخل إلا على الأسماء، ويمتنع دخولهما على الأفعال الماضية . وبهذا كلّه استحق المضارع أن يُعرب، وأن يدخل على آخره الرفع والنصب والجزم)) (٦).

وتُجدر الإشارة إلى أنّ سيبويه هو الذي((ثبّت جذور التعليل في النّحو والصرف، ومدّها في جميع قواعدهما ومسائلهما، فليس هناك شيء لا يعلل، بل لكل شيء علته يمسك بها في يمينه . وتنتشر هذه التعليلات في أكثر صفحات الكتاب)). (٧)

هكذا تنتهي المرحلة الأولى، وهي: مرحلة ((نشأة التعليل النّحوي))، ويمكن أن يعدّ أباها الشرعي عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وتنتهي هذه المرحلة بالخليل بن أحمد الفراهيدي))(٨)، وتلميذه سيبويه.

نرى أنّ التعليل في هذه المرحلة ((قد تأثر إلى أبعد الحدود بمدلولي المادة اللغويّة؛ فهو – أوّلاً – بحث عن الأسباب التي تكمن وراء الظواهر اللغويّة، والقواعد النّحوية . ثمّ هو- ثانياً – بحث على هامش هذه الظواهر والقواعد، أي إنّه ليس عنصراً أسياسياً من عناصر البحث النّحوي بقدر ما هو طرائف

١- شوقي ضيف، المدارس النّحوية، ص٨٣

٢- سيبويه الكتاب،جـ ١، ص١٤

٣- شوقي ضيف، المدارس النّحوية، ص ٨٣

٤- سيبويه، الكتاب، جـ ١، ص١٤

٥- شوقي ضيف، المدارس النّحوية، ص ٨٣

٦- سيبويه، الكتاب، جـ١، ص١٤

٧- شوقي ضيف،المدارس النّحوية، ص ٨٦

٨- علي أبو المكارم، أصول التفكير النّحوي، ص١٥٢

تمدّ النّحاة بشيء من المتعة النفسيّة و الذهنيّة معاً))(١)، ولهذا ((فإنّ هذه العلل لا تذهب وراء التفسير المباشر . وتكاد تتمثل في تعليل الظواهر التركيبيّة بالرجوع إلى المعنى . أو بتفسير الشكل التركيبي نفسه أو بكثرة الاستعمال))(٢).

نجد أن التعليل في هذه المرحلة((اتّسم بسمات ثلاثة، حددت إطاره، ووضّحت معالمه))(٣).

١- أولى هذه السمات ((جزئية الموضوع والنظرة)). فالتعليل في هذه المرحلة يتناول قضايا جزئية، ومسائل فرعية . والنّحاة في تعليلاتهم لا يرتبطون بغير القضيّة التي يعللونها، ولا ينظرون إلى غير الجزئية التي يسوغونها ...، ومن ثمّ لم يتوسّعوا فيه . ولذلك ظلّ مجرّد تبريرات لبعض المسائل الجزئية . وهكذا لم يتناول التعليل إلا بعض الجزيئات في النّحو العربي، ولم يسلك ما تناوله من جزيئات في إطار كلي.

٢- ولعلّ ذلك كان السبب في اتصاف التعليل بالخاصية الثانية من الخصائص التي تميّزها في هذه المرحلة،وهي ((التوافق مع القواعد)) أي الاتساق بين التعليل والقواعد النّحوية التي توصّل إليها نحاة هذه المرحلة .

٣- وكما كان الاحترام للقواعد النّحوية طابع هذه المرحلة، فإنّ((الوقوف عند النّصوص اللغويّة))– مرويّة أو مبنيّة على المرويّة – كان ثالث الخصائص التي يتميّز بها التعليل النّحوي في هذه المرحلة أيضاً . فالنّحاة الذين يعللون لا يتناقضون مع النّصوص اللغويّة، أياً كان مصدر هذه النّصوص، بل يجعلون التعليل في خدمتها . مجيزاً لها، ومسوغاً لظواهرها، ومبرّراً لخصائصها . (٤)وخلاصة القول إنّ نحاة المرحلة الأولى كان تعليلهم يتوافق مع القواعد، وكان محصوراً في إطار التبرير الذهني الخالص، أو المرتكز على أساس من الملاحظة اللغويّة، ولأجل ذلك ظلّ الهدف الرئيسي للبحث النّحوي هو التقعيد للظواهر اللغويّة. (٥)

نلاحظ أنّ هذه المرحلة تمثل نشأة العلة، وأهمّ العلماء الذين تناولوا قضيّة التعليل في القرن الأوّل والثاني الهجري.

أمّا العلة النّحويّة في القرن الثالث الهجري، فقد اعتنى بها النّحويون اعتناءً كبيراً، وخصصوا لها مؤلفات خاصة مقصورة عليها، والتأليف في علل النّحو في هذا القرن – كما تذكر كتب التراجم – كانت بدايته مع تلميذ سيبويه – محمد بن المستنير والذي أطلق عليه شيخه سيبويه لقب قطرب

١- علي أبو المكارم، أصول التفكير النّحوي، ص١٥٤

٢- عبدهـ الراجحي، النّحو العربي والدرس الحديث، ص ٨٠

٣- علي أبو المكارم، أصول التفكير النّحوي، ص ١٥٤

٤- المرجع السابق، ص ١٥٥

٥- المرجع السابق، ص ١٥٦

(ت ٢٠٦)،عندما ألف كتاب العلل في النّحو، وهو كتاب مفقود(١)،((ولم يصلنا كتاب قطرب في العلل النّحوية، غير أنّ الكتب المتأخّرة احتفظت ببعض آرائه فيه))(٢). و((يظهر الشغف بالتعليل عند الفراء (ت ٢٠٧هـ)،فقد ألّف كتاب معاني القرآن، وقوّاه بالحجة والتعليل))(٣)، وجاء بعده((أبو عثمان المازني (ت ٢٤٨)، وألف في علل النّحو كتاباً، وباتت العلة عند بعض النّحويين رديف الحكم النّحوي، لا تفارقه ولا ينبغي لها – في اعتقادهـ - أن تفارقه،كما هو الحال عند أبي العباس المبرّد (ت ٢٨٥هـ)(٤)، ويحرص في كتابه المقتضب على تعليل مسائل النّحو(٥)، ((وكان يحاول دائماً أن يسند آراؤه بالعلل، فلابدّ لكل رأي علة تبرّره))(٦)، وكأنّ العلة((شغله الشاغل، وكأنّ الأحكام بدونها قليلة الجدوى عندهـ))(٧)، فنراهـ في باب الإمالة يقول:((وليس ألف تمال لعلة إلا نحن ذاكروها إن شاء الله)) (٨)،ثمّ يأتي ((أبو الحسن محمد بن إبراهيم المعروف بابن كيسان (ت ٢٩٩هـ)، وتوسّع في العلل))(٩)، فألف كتاب ((المختار في علل النّحو ثلاث مجلدات أو أكثر))(١٠)، وكتاب((علل النّحو)) (١١)، وهكذا لم يبلغ القرن الثالث نهايته حتى كانت علل النّحو موضوعاً ذا قيمة، ترمقه أنظار النّحاة، ويكتبون فيه ويتخذون منه وسيلة امتحان واختبار. (١٢)

١- القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة،جـ ٣، ص ٢٢

٢- شوقي ضيف، المدارس النّحوية،ص ١٠٩

٣- سامي عوض، يوسف عبود، موقف النّحويين العرب من التعليل حتى القرن السادس الهجري، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، مج ٣٦، ع (٥) ٢٠١٤م، ص ١٢٨

٤- المرجع السابق، ص١٢٨

٥- شوقي ضيف، المدارس النّحوية، ص ١٣٠، مازن المبارك ، النّحو العربي – العلة النّحوية نشأتها وتطوّرها، ص ٦٧، سامي عوض، يوسف عبود، موقف النّحويين العرب من التعليل، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية،ص١٢٨، خالد بن سليمان الكندي، التعليل النّحوي في الدرس اللغوي، ص ١٤٧

٦- شوقي ضيف، المدارس النّحوية، ص١٣١

٧- جمعة مبروك عون، المبرّد، حياته وآثاره ومنهجه من خلال كتابه المقتضب، بيروت - معهد الإنماء العربي، ١٩٨٨م، ص ٢٨٥

٨- أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، المقتضب، تح :محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الآفاق- القاهرة، ط٢، ١٣٨٦هـ، جـ٣، ص ٤٢

٩- خالد بن سليمان الكندي، التعليل النّحوي في الدرس اللغوي، ص ١٤٧

١٠- ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ)، معجم الأدباء، تح: إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م، مج ٥، ص٢٣٠٨

١١- جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة، جـ١، ص١٩

١٢- مازن المبارك، النّحو العربي – العلة النّحوية نشأتها وتطوّرها، ص ٧١

تجدر الإشارة إلى أنّ علماء النّحو في القرن الثالث الهجري، كأمثال قطرب، والفراء، والمبرّد، وابن كيسان، وغيرهم، قد أظهروا الاعتناء والشغف والتوسع في التعليل، حتى أضحت العلة مرادفة للنّحو لا تفارقه .

ونستطيع أن نجمل الحديث عن العلة منذ نشأتها حتى القرن الثالث بقولنا:((إنّها وُجدت على ألسنة النحاة منذ وُجد النّحو، وإنها كانت عند سيبويه، والذين عاصروه وسبقوه مستمدّة من روح اللغة، معتمدة على كثرة الشواهد من حيث الدليل والبرهان، وعلى الفطرة والحس من حيث طبيعتها، ولمتكن ذات طبيعة فلسفية، وإن كانت فكرتها في الأصل مقتبسة من التفكير الفلسفي))(١).

أمّا التعليل في القرن الرابع الهجري، فيقول محمود نصّار: ((من خلال ما عرضنا كنا نستهدف تتبع مسار التعليل منذ بدايته حتى نصل إلى عهد ابن الورّاق، لنتعرف الشوط الذي قطعه هذا الاتجاه تطوّراً واتساعاً خلال الزمن الطويل الممتد منذ بداءة تعليل الظواهر اللغوية وأحكامها حتى نهاية القرن الرابع الهجري، وهو عصر ابن الورّاق))(٢)، ولهذا آثرنا تتبع((خطوات التعليل خطوة خطوة، لتكون السلسلة موصولة منذ ابن أبي إسحاق الحضرمي حتى ابن الورّاق، وقد وقفنا عند أغلب النحاة الذين عنوا بالعلل، إذ إنّ الوقوف على سمات التعليل عند النحاة الذين سبقوا ابن الورّاق سيعين إلى حدّ كبير على توضيح سمات المرحلة التي تتمثل جهود ابن الورّاق ومعاصريه))(٣)

شهد القرن الرابع دراسات نشطة في اللغة والنّحو، وفي بداية هذا القرن، ((تكشفت أصالة التعليل على يدي أبي بكر محمد بن السري، ابن السراج (ت ٣١٦هـ))(٤)، ((وكان يعنى عناية واسعة بعلل النحو ومقاييسه، وفيهما صنّف كتاب الأصول الكبير))(٥)، ولأجل ذلك كانت أهدافهم وغاياتهم من التعليل وضع علم النّحو وضبط تراكيبه. وقد صرّح ابن السرّاج بقوله: ((علم استخرجه المتقدّمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة))(٦)، وهو الذي قيل فيه ((كان النّحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله))(٧)، لقد كان غرضه في تأليفه خدمة العلة التي إذا اطردت ستوصل بها إلى الكلام العربي لذلك قال: ((وغرضي من هذا الكتاب العلة إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم ...))(٨)

١- مازن المبارك، النّحو العربي – العلة النّحوية نشأتها وتطوّرها، ص٦٩

٢- محمود نصّار، مقدمة: علل النّحو، ابن الورّاق، ص ٣٣

٣- المرجع السابق،ص ٣٣

٤- سامي عوض، يوسف عبود، موقف النّحويين العرب من التعليل، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلميّة، ص ١٢٩

٥- شوقي ضيف، المدارس النّحوية، ص ١٤٠

٦- ابن السرّاج، الأصول في النّحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٥م، جـ١، ص ٢٣

٧- جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النّحو، قرأه وعلّق عليه: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م، ص٢٤

٨- ابن السرّاج، الأصول في النّحو، جـ١، ص٣٦

ثمّ جاء أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، وتوّج جهود سابقيه بتأليف ((الإيضاح في علل النّحو))، ((وهو أوّل كتاب يقسّم العلل النّحويّة و يجرّدها، وذكر أنّ كتابه لم يحص كل العلل؛ بل انتقى منها ما فيه كفاية))(١)، و((الكتاب لم يفتقد إلى استقراء أصول النّحو، إلا أنّ الزجاجي أراد أن يفرّق بين علل النّحويين وعلل المتكلّمين))(٢) حيث يقول:((علل النّحو ليست موجبة ،وإنّما هي مستنبطة أوضاًعا ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها، ليس هذا من تلك الطريق))(٣)، ويركّز الزجاجي على أهميّة العلة ودورها في تعيين الأصول النّحويّة كالقياس الذي هو ((حمل فرع على أصل بعلة جامعة وإجراء حكم الأصل على الفرع))(٤).

وجاء ((أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، ويتوسّع في التعليل توسعاً أسعفه فيه عقله الجدلي الخصب، فليس هناك شيء علله النّحاة إلا ونذكر عللهم فيه، وتضاف إليها علل جديدة، وما لم يعللوه حاول جاهدا أن يجد له علة أو عللاً تسنده))(٥)، ((ويبيّن قدرة التعليل على استقراء اللغة وتفسيرها واستخلاص النتائج بعيداً عن الخطأ . الواضح من مناظراته مع المناطقة والفلاسفة أنّه كان يريد أن يثبت تفوّق النّحو في التعليل باعتباره أداة منهجية تحلل بمنطقية، وتركّب بموضوعيّة، وتستنتج بعقلانيّة. لذلك عندما شرح كتاب سيبويه أغناه بكثرة التعليل،وضمنه أساليب الجدل والقياس))(٦) ، يقول حسن الملخ: ((يمكن أن يعدّ شرح السيرافي للكتاب منجماً للعلل النّحويّة على اختلافها وتباينها، بأسلوب عقلي يعتمد مقومات النّحو الكليّة للوصول إلى تعليل مسائل أحكام جزئية))(٧)

ثم جاء أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، الذي استكمل علم أصول النّحو على يديه، وتلميذه ابن جني، وأكثر من التعليل.(٨) الأمر الذي دفع تلميذه ابن جني القول: ((أحسب أنّ أبا علي قد خطر له، وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا))(٩)

١- خالد بن سليمان الكندي، التعليل النّحوي في الدرس اللغوي، ص ١٤٧

٢-سامي عوض، يوسف عبود، موقف النّحويين العرب من التعليل، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلميّة، ٢٠١٤م، ص ١٢٩

٣- أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو، ص ٦٤

٤- أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري(٥٧٧هـ)،الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة في أصول النّحو، تح : سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ط١، ١٩٥٧م، ص ٩٣

٥- شوقي ضيف، المدارس النّحوية، ص ١٤٧

٦- سامي عوض، يوسف عبود،موقف النّحويين العرب من التعليل، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، ص ١٢٩

٧- حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النّحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٠م، ص ٥١ – ٥٢

٨- سامي عوض، يوسف عبود،موقف النّحويين العرب من التعليل، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، ص ١٢٩

٩- ابن جني، الخصائص، جـ١، ص ٢٠٩

وبعد الفارسي جاء دور ابن الورّاق (ت ٣٨١هـ) (١)، وقد جمع علل النّحو في كتاب يعدّ أحد أهمّ الكتب في العلل التطبيقيّة .ويقول محمود نصّار: كتاب ((علل النّحو)) من الكتب المهمة التي أُلفت في القرن الرابع الهجري، وقد جمع فيه مؤلفه تعليلات عديدة، وآراء متنوّعة في النّحو العربي))(٢)، ويضيف قائلا: ((وقد كان لابن الورّاق فضل الريادة في هذا التخصص الدقيق من علم النّحو، حيث ألّف كتابه علل النّحو، والحقّ أنّ الكتاب كنز ثمين بما حوى من مسائل، وما تضمّن من قواعد، وتعليلات وإشارات خاطفة كثيرة، وآراء متنوّعة لنّحاة بصريين وكوفيين)) (٣)، ويتميّز تحليله بأنّه لم يهمل المعنى في تعليلاته، كما يبدي رأيه في مسألة انعكاس العلة، ويُتبع العلة بوصف تقييمي لها، وربما يعدّد وجوه الفساد في أقوال سابقيه بالنظر إلى العلة كما فعل مع ابن درستويه في إعراب إنّما، حين قال إنّما زيدٌ قائمٌ في موضع نصب، والجملة التي بعدها في موضع الخبر. وقول هذا الرجل باطل من جهات ... وهو في ذلك كله يؤصّل طبيعة العلة النّحويّة فيما تكلّمت به العرب من وجوهـ الكلام، لا ما يمكن أن تتكلّم به، حتى لا تفسد ضوابط الكلام .(٤)

أمّا السعيد شنوفة، فيقول: ((يمثّل كتاب الورّاق ((العلل في النّحو)) من أهمّ المصادر التي تناولت التعليل النّحوي، وقد كان كتاب سيبويه مرجعاً له في تأسيس المسائل وتفصيلها وتعليلها فأدلى بدلوهـ، وصال وجال وعمّق وحلّل وعلّل وحدّد ورتّب وطبّق، فأوضح الدرجة التي بلغها العقل العربي في القرن الرابع الهجري، سواء في عموم معرفته أم في خصوص اهتمامه بالتعليل النّحوي الذي نحن بصددهـ))(٥). وسنقتصر على بعض النماذج التي أوردها في التعليل النّحوي كما يلي:

فقد علل: ((أنّ الكلام ينقسم إلى ثلاثة أقسام لأنّ المعاني التي يحتاج إليها ثلاثة أيضاً، فمن الكلام ما يخبر عنه ويكون خبراً، وهو النوع الذي سماهـ النّحاة اسماً . ومنه ما يكون خبراً لكن لا يخبر عنه وهو النوع المسمى الفعل. ومن الكلام ما لا يكون خبراً ولا يخبر عنه. وهو النوع المسمى حرفاً. وليس ثمة معنى يمكن أن يتوهّمه مُتوهّم سواها))(٦)، وهذا المعنى مستمدّ فيما يبدو من رأي سيبويه

١- ابن الأنباري، نزهة الألباء ٢٣١، القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، جـ ٣، ص ١٦٥، الصّفدي، الوافي بالوفيات، جـ٣، ص ٣٢٩

٢- محمود نصّار، مقدمة: علل النّحو ابن الورّاق، ص ٣٦

٣- المرجع السابق، ص ٣٧

٤- أبو الحسن النّحوي ابن الورّاق، العلل في النّحو، تح : منصور عبد السميع، دار الصحوة – القاهرة ، ط١، ٢٠١٠م، ص ١٧ – ٢١

٥- السعيد شنوفة، التعليل النحوي في شرح ابن يعيش للمفصل، المكتبة الأزهرية للتراث – الجزيرة للنشر والتوزيع،ط١، ٢٠٠٨م، ص ١١٢

٦- ابن الورّاق،علل النّحو، ص ١٨١ – ١٨٤

من قوله: ((هذا باب علم ما الكلم من العربية فالكلم: اسم وفعل وحرف))(١)، ويعلل أيضاً إلى أنّ:((أصل الأفعال السكون، ثم بنيتم وجوب الإعراب للمضارع، فمن أين اختلف فعل الأمر والفعل الماضي فبنيتم الماضي على الفتح، والأمر على السكون ؟ فالجواب في ذلك: أنّ الفعل الماضي أشبه الاسم من وجه في الصفة، لأنّه يمكن أن يقع كالاسم، كقولك: مررتُ برجلٍ قام، كما تقول: مررتُ برجلٍ قائم، ويقع موقع المضارع في الشرط، كقولك: إنْ ضربْتَ ضربْتُ فهو بمنزلة: إنْ تضربْ أضربْ وفعل الأمر لا يقع هذا الموقع، فجعل للماضي مزيّة على الأمر، ولم تبلغ هذه المزيّة أنْ توجب له الإعراب، فوجب أنْ يجعل الماضي حكمه بين حكم المضارع، وبين فعل الأمر، فمنع الإعراب، لنقصه عن المضارع، وفضّل بحركة لمزيّته على فعل الأمر))(٢) قال عبد القاهر الجرجاني في المقتصد: ((وفعل ليس له هذا التمكّن، لأنّه لا يوصف به ألا ترى أنّك لا تقول مررتُ برجلٍ أضرب زيداً، ولا تقول: اضربْ أضربُ بمعنى إنْ تضربْ أضربْ ...))(٣)

العلل النّحوية عند ابن الورّاق

يقول محمود نصّار: ((اهتمّ ابن الورّاق بالعلل النّحويّة اهتماماً كبيراً، وصرف لها من عنايته، ولذلك أصبح يعدّ واحداً من أبرز النّحاة الذين نحو هذا المنحى، وأجادوا فيه، الذين تمثّل جهودهم امتداداً لجهود أسلافهم ممّن عنوا بهذا الجانب واهتموا به))(٤)، ونرى أنّ كتاب ((علل النّحو)) الذي هو مدار هذه الدراسة يكفي وحده لوضع ابن الورّاق في صف النّحاة المعللين، إذ فيه المزيد من الدلائل التي تحملنا على الاقتناع بوضعه في هذا الموضع، فضلاً عن أنّ كتابه هذا قد خصّه من بين كتبه باسم ((علل النّحو)) (٥) وابن الورّاق حين ألّف كتاب ((علل النّحو))،لم يكن ((يستهدف شيئاً آخر غير استعراض العلل النّحويّة فقد ألفه لهذه الغاية واتبع من أجل ذلك كل حكم من الأحكام بالعلل التي ترجّحه وتقوّيه حتى غلب مقدار ما في هذا الكتاب من العلل على ما فيه من الأحكام النّحويّة))(٦) ولأجل ذلك رأينا أنّ ابن الورّاق: اهتمّ ((ببيان القواعد والأحكام النّحويّة، كما أنّه مولع بتعليل تلك القواعد والأحكام فأخذ يسرد الحجج والأدلة والبراهين، ويورد تعليل كل حكم أو قاعدة وأحياناً لا يكتفي بسرد علة واحدة بل يذكر أكثر من ذلك))(٧)، ولهذا نجد أنّ عدد العلل يصل في بعض الأحيان

١- سيبويه، الكتاب، جـ١، ص ١٢

٢- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٢٠٧ – ٢٠٨

٣- المرجع السابق،هامش ص ٢٠٨

٤- محمود نصّار، مقدمة: علل النّحو، ابن الورّاق، ص ٣٣ – ٣٤

٥- المرجع السابق، ص ٣٤

٦- المرجع السابق، ص ٣٤

٧- المرجع السابق، ص ٤٠

إلى الثلاثة والخمس والسبع، وقد يتعدّى ذلك في بعض المواضع، فيصل إلى العشر أو يزيد، وقد يكون هناك توليد للعلل في الحكم الواحد، فيكون تعليل داخل تعليل بحيث تصل التعليلات من هذا النوع إلى أكثر من ستة عشر علة أو يزيد.(١) وكانت غاية ابن الورّاق من حشد الكثير من العلل في الحكم الواحد، ((ليثبت في الذهن فهم أسباب ورود هذه القاعدة وحجة النّحاة في إيراد هذه القاعدة . ويعني ذلك أنّ ابن الورّاق قد هضم علم العربية،... بل أحاط بأحكامها وقواعدها بشكل فريد وممتاز))(٢)

وإليك بعض القواعد والأحكام التي ذكرها في كتابه((علل النّحو))، وهي على النّحو الآتي :

١- الفعل والفاعل كالشيء الواحد.(٣)

٢- الأفعال لا تثنى ولا تجمع .

٣- المصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث.

٤- أصل الأسماء الإعراب.

٥- لا يجوز أن يرفع الفعل فاعلين بغير اشتراك ولا تثنية .

٦- عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال.

٧- لا يجوز أن يلي فعل فعلا.

٨- من شرط النفي إذا دخل عليه نفي صار إيجاباً (نفي النفي إثبات).

٩- لا يصح دخول الألف واللام على الفعل، ولا يضاف.

١٠- لم يجز الجمع بين الساكنين.

١١- اللفظ أقوى من المعنى.

١٢- الأفعال مع فاعلها جمل.

١٣- النكرة أعمّ من المعرفة.

١٤- المجرور لا يجوز أن يعمل في الجار.

١٥- حرف الجرّ لا يدخل على حرف جرّ.

١٦- الجار والمجرور كالشيء الواحد .

١٧- الحروف مبنيّة .

١٨- أقلّ الأسماء أصولاً يجب أن يكون على ثلاثة أحرف.

١٩- شرط العامل أن يكون قبل المعمول فيه .

٢٠- النكرة لا تدلّ على شخص بعينه .

٢١- الحركات لا يوقف عليها .

١- محمود نصّار، مقدمة: علل النّحو، ابن الورّاق، ص ٣٤، ٤٠

٢- المرجع السابق، ص ٤٠

٣- المرجع السابق، ص ٤٠ – ٤٧

٢٢- حروف العطف لا يبتدأ بها .
٢٣- الحروف ضعيفة فلا يجوز أن تعمل فيما قبلها .
٢٤- الكسر أثقل من الفتح .
٢٥- العامل اقوي ممّا ليس بعامل .
٢٦- التعريف فرع على التنكير.
٢٧- التأنيث فرع على التذكير.
٢٨- أصل الأسماء الصرف .
٢٩- التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها.
٣٠- التصغير والجمع من وادٍ واحد.
٣١- المذكر أخفّ من المؤنث.
٣٢- لا يثنى العقد.
٣٣- الفتح أعمّ من الضمّ .
٣٤- التمييز لا يكون إلا نكرة .
٣٥- العامل الواحد لا يحدث في الاسم الواحد إعرابين.
٣٦- حروف الجزم أضعف من حروف الجرّ.
٣٧- الفتح أخفّ الحركات .
٣٨- التثنية قبل الجمع.
٣٩- الحرف المدغم لا يكون إلا ساكناً.
٤٠- الجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء.

هذه القواعد والأحكام التي ذكرناها آنفا، تدلّ على قدرة ابن الورّاق وولعه بالتعليل، ((بأنّه العالم المبرّز في هذا الفن، وقد استعمل أساليب نحويّة محكمة الأداء، وقد درس مسائل النحو بتعليلات تنم عن عقلية راجحة وبصيرة وفكر نقّاذ))(١).

وبعد ابن الورّاق، برز((أبو الحسن الرماني (ت ٣٨٤هـ) وتظهر جهوده من خلال منهجه الجديد الذي يقوم على تحديد العلة ووصفها وبيان وظيفتها، وهذا ظاهر جليّ في شرحه كتاب سيبويه))(٢). يقول في باب اسم الفعل: الغرض فيه أن يبيّن ما يجوز في اسم الفعل من الإعمال وتركه ممّا لا يجوز. إذ يبدأ بمجموعة من الأسئلة كقوله ما الذي يجوز وما لا يجوز... ؟وهل يجوز ... ؟ ولِمَ كان ؟ (٣)

١- محمود نصّار، مقدمة: علل النّحو، ابن الورّاق، ص ٥٧

٢- سامي عوض، يوسف عبود، موقف النّحويين العرب من التعليل، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية،ص ١٣٠

٣- أبو الحسن الرماني، شرح كتاب سيبويه، رسالة دكتوراة، تح: محمد شيبة، جامعة أم القرى – مكة المكرمة ١٩٩٥م، ص ٥٢٧ – ٥٢٨

يقول حسن الملخ: ((وتظهر شخصية الرماني في التعليل في تمحيصه آراء النّحاة والموازنة بينها، إذ يُتبع العلة في كثير من المواضيع وصفاً تقييمياً لها حتى أنّه كان يسمى وصف العلة، فيقول: العلة الصحيحة أو العلة الفاسدة أو العلة اللازمة أو العلة النادرة أو العلة الموجبة أو العلة المجوّزة)) (١)

ونختم حديثنا عن العلة في القرن الرابع الهجري، مع أبرز المهتمين بالعلة وهو ابن جني (ت ٣٩٢هـ)،((كانت غاية ابن جني أن يبيّن حكمة العرب في لغتهم، ويردّ على من وهّى عللهم، أو أدّعى ضعفها)) (٢)، لقد أثبت ابن جني: ((أنّ علل النّحو لم تُؤخذ من أصول الفقه ولا من المنطق ولا من علم الكلام، وإنّما كان لها طابعها المميّز . وخصوصيتها التي تفرّد بها . ووجد في التعليل روح الجدّة وقوة ملكة الاجتهاد في مسائل النّحو التي لم تتوقّف يوماً على مسألة السماع))(٣)، يقول ابن جني: ((لسنا ندّعي أنّ علل أهل العربية في سَمْتِ العلل الكلاميّة البتّة، بل ندّعي أنّها أقرب إليها من العلل الفقهيّة وإذا حكمنا بديهة العقل، وترافعنا إلى الطبيعة والحس فقد وفيّنا الصنعة حقّها))(٤) وهو ((لم يهدف في كلامه هذا إلى إثبات التأثر والتأثير بين الأصول من جهة التقادم الزمني، وإنّما كان مراده إظهار تفوّق علل العربية على غيرها، واحتفاظها بطابعها العربي (٥) ويقول: ((وإن تقدمت علل الفقه فإنّها أو أكثرها إنّما تجري مجرى التخفيف والفرق، ولو تكلّف متكلّف نقضها لكان ذلك ممكنا – وإن كان على غير قياس – ومستقلاً . ألا تراك لو تكلّفت تصحيح فاء ميزان وميعاد لقدرت على ذلك فقلت: مِوزان ومِوعاد. فقد ثبت بذلك تأخّر علل النّحويين عن علل المتكلّمين وإن تقدّمت علل المتفقهين(٦).

يقول محمود نصّار: إنّ((هذه المرحلة تمثل قمة النضج في النّحو العربي في مختلف موضوعاته، ولا سيما العلة النّحويّة، فالفروع الصغيرة التي وُلدت ونمت بين مرحلة وأخرى تكون في هذا القرن قد أينعت ونضجت، بحيث أصبحت واضحة المعالم شاخصة يمكن الاهتداء إليها بلا عناء))(٧)، ويضيف السعيد شنوفة قائلاً: ((إنّ علم النّحو قد نشأ بسيطاً خالياً من التعمق والاستقصاء، لم يعرف التفرّع في البحث والاحتجاج القوي والقياس الدقيق والنظر الثاقب والتعليل إلا في القرن الرابع الهجري وما تلاه))(٨)، وهكذا نرى أنّ التعليل في القرن الرابع ((ينال عناية أوفر ويستنفد جهداً أكبر، فتكثر فيه

١- حسن الملخ، نظرية التعليل في النّحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص٦٣

٢- مازن المبارك، النّحو العربي – العلة النّحوية نشأتها وتطوّرها، ص ١٢٠

٣- سامي عوض، يوسف عبود، موقف النّحويين العرب من التعليل، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، ص ١٣٠

٤- ابن جني، الخصائص، جـ١، ص ٥٤

٥- سامي عوض، يوسف عبود، موقف النّحويين العرب من التعليل،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، ص ١٣٠

٦- محمد عيد، أصول النّحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م، ص ١٤٥

٧- محمود نصّار، مقدمة: علل النّحو، ابن الورّاق، ص ٣٣

٨- السعيد شنوفة، التعليل النّحوي في شرح ابن يعيش للمفصل، ص٣٤

المؤلفات ويدخله الكثير من التطوّر)).(١)، و((نحن نستطيع أن نحصي من كتب العلل في القرن الرابع الهجري عدداً كبيراً، نذكر منها الكتب الآتية مرتبة بحسب تاريخ وفاة مؤلفيها:

- كتاب علل النّحو، وكتاب نقض علل النّحو: للحسن بن عبدالله المعروف (بلكذة الأصبهاني)، (ت٣١١هـ).
- كتاب العلل في النّحو: لهارون بن الحائك ،(٣١١هـ).
- كتاب المختار في علل النّحو: لمحمد بن أحمد بن كيسان، (ت ٣٢٠هـ) .
- كتاب الإيضاح في علل النّحو: لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، (ت٣٣٧هـ) .
- كتاب النّحو المجموع على العلل: لمحمد بن علي السكري أستاذ السيرافي والفارسي، (٣٤٥هـ) .
- كتاب علل النّحو: لأبي الحسن محمد بن عبدالله المعروف بابن الورّاق، (٣٨١هـ) .
- كتاب علل النّحو: لأبي العباس بن محمد المهلبي، (٣٨٥هـ) .
- كتاب تقسيمات العوامل وعللها: لأبي القاسم سعيد الفارقي، المقتول في مصر سنة (٣٩١هـ). (٢)

((ومن كل هذه المصنفات والمؤلفات لم يصل إلينا إلا كتاب الزجاجي ((الإيضاح))(٣)، وكتاب ابن الورّاق ((علل النّحو)). (٤)

يمكننا القول إنّ القرن الرابع الهجري، يمثل عصر الازدهار و النضج في التعليل النّحوي، ونلاحظ أنّ في نهاية هذا القرن ((تبلورت مسائل النّحو وأشبعت دراسة وتعليلاً، بفضل عدد من الرجال المشهورين الذين حملوا هذه الأمانة، وقاموا بهذا الواجب، وبسطوا قواعد النّحو، وبوّبوا مسائله، وفصّلوا فروعه، منهم: السيرافي (ت ٣٦٨ هـ)، وأبو علي الفارسي النحوي (ت ٣٧٧هـ)، وأبو الحسن ابن الورّاق النحوي (٣٨١ هـ)، والرماني النّحوي (ت ٣٨٤ هـ)، وابن جني (ت ٣٩٢هـ) وغيرهم))(٥) .

وقد أجمل مازن المبارك الكلام على العلة النّحويّة في القرن الرابع في عدة نقاط نذكر بعضاً منها:

١- استمرّ البحث في العلل النّحويّة، ولكن نصيبه من العناية والاهتمام كان أوفر ممّا سبق؛ فكثرت فيه المؤلفات وأفردت له، وأطيلت موضوعاته واستقصي الكلام عليه .

٢- اتّضحت في هذا القرن معالم الصلة بين النّحو من جهة وأصول الفقه والكلام من جهة أخرى . وابتدأ النّحاة يؤلفون على طريقة الفقهاء والمتكلّمين وعلى أصولهم .

٣ – أثبت علماء هذا القرن أنّ النّحويين كانوا يخترعون العلل معتقدين أنّها هي وجوه الحكمة التي لاحظها العرب في كلامهم(٦).

١- مازن المبارك، النّحو العربي، العلة النّحوية نشأتها وتطوّرها، ص ٩٥

٢- المرجع السابق، ص ٩٥

٣- محمد سالم صالح، أصول النّحو، دراسة في فكر الأنباري، دار السلام، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م، ص ٧٥

٤- محمود نصّار، مقدمة: كتاب علل النّحو، ابن الورّاق، ص ١٥

٥- المرجع السابق، ص ٣٧

٦- مازن المبارك، النّحو العربي – العلة النّحوية نشأتها وتطوّرها، ص ١٢٩- ١٣٠

المبحث الثاني
أنـــــواع العـــــلل

نتناول في هذا المبحث أنواع العلل عند علماء الفلاسفة، مثل: أرسطو، وعلاقتها بالعلل النّحويّة، وكذلك أنواع العلل وخصائص التعليل عند ابن الورّاق، وأقسام العلل النّحوية، وأيضاً شروط العلة المقبولة، ومسالك العلل، وقوادح العلل، وغيرها من الموضوعات ذات الصلة بالعلل.

العلة عند أرسطو: ((لقد عدّ العلل أربعاً: فجعل أولاها العلة الماديّة، وثانيها العلة الفاعليّة، والثالثة الصوريّة، والرابعة الغائيّة . فالماديّة مادة الشيء، والفاعليّة صانعه، والصوريّة شكله وتركيبه، والغائيّة الغرض منه))(١)، يقول تمّام حسّان: ((فإذا طبقنا ذلك على الكرسي الذي نجلس عليه ألفينا علته الماديّة الخشب والحديد اللذان دخلا في تكوينه، وعلته الفاعليّة الصانع الذي صنعه، والصوريّة شكله المكوّن من أربع أرجل ومقعد ومسند، والغائيّة إرادة الجلوس عليه))(٢)، ومثل ذلك أيضاً: ((البيت علته الماديّة هي كونها متكوّناً من الإسمنت والحديد والحُصِيّ... إلخ، وعلته الفاعليّة هي المهندس والبناءون... إلخ، وعلته الصوريّة هي شكله المربع أو المستطيل... إلخ، وعلته الغائيّة هي السكن، وضربنا هذه الأمثلة لتقريب هذه العلل)). (٣)((وواضح أنّ العلم لا حاجة به إلى التفكير في العلة الماديّة والفاعليّة، ومن ثمّ لا يدخلهما في موضوعه، ويُهمل الخوض فيهما، ولكنه يدير الفكر حول العلتين الصورية والغائية. فأما الصورية فهي كيفيات الظواهر التي يتخذها العلم موضوعاً له، وأما الغائية فهي أغراض سلوك الظواهر ومراميه))(٤).

نلاحظ أنّ((علل أرسطو الأربع موجودة في النّحو وهي الماديّة التي يجاب بها عن سؤال: ما الشيء ؟ والصوريّة التي يجاب بها عن: كيف ؟ والفاعليّة التي نجيب عمّن فعل الشيء؟ والغائيّة التي يجاب بها عن: لِمَ ؟)) (٥)، ولهذا يمكن القول إنّ العلة النّحويّة: ((حسيّة تكشف عن نتيجة الاستقراء، وقد تكون ضروريّة في بعض الحالات، وتلحق معلولها في الوجود، بمعنى أنّ العربي يتكلّم والاستقراء يتمّ أوّلاً ثمّ يأتي النّحوي بعد ذلك ليشرح العلل)) (٦)، وقد كان النّحاة((يطلقون اسم العلة على مختلف القواعد أو القوانين النّحويّة التي يستنبطونها من استقراء الكلام))(٧)، ولأجل ذلك: ((فإنّ علل النّحاة حسيّة تنتمي إلى المنطق المادي أو الطبيعي الذي أشرنا إليه من قبل، وليست من المنطق الصوري الذي يزعم

١- تمّام حسّان، الأصول ((دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب))، النّحو- فقه اللغة – البلاغة، عالم الكتب –القاهرة ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ص ١٦٣

٢- المرجع السابق، ص ١٦٣

٣- خالد بن سليمان الكندي، التعليل النّحوي في الدرس اللغوي، ص ١٩٣

٤- تمّام حسّان، الأصول، ص ١٦٣ – ١٦٤

٥- خالد بن سليمان الكندي، التعليل النّحوي في الدرس اللغوي، ص١٩٣

٦- تمّام حسّان، الأصول، ص ١٦٣

٧- محمود نصّار، مقدمة: علل النّحو، ابن الورّاق، ص ١٠٦

النقاد أنّ النّحاة سطو عليه)) (١) .

وبجانب العلة النّحويّة توجد العلة الصرفيّة، والفرق بينها وبين العلة النّحويّة واضح، ((فالعلة الصرفيّة تعود في الأغلب الأعمّ إلى أسباب لسانيّة بحتة مدارها على اجتناب الثقل وطلب الخفّة، أخذاً بما جرى عليه العرب في نطقهم، فما من إنسان يقوى على إنكار أنّ وقوع ياء ساكنة مثلاً بعد ضمّ، أو واو ساكنة بعد كسر لا يخلو من صعوبة وعسر . وأي إنسان يأنس من نفسه في مثل هذين الموضوعين حافزاً على قلب الياء الساكنة بعد ضمّ واواً، كما الأمر في اسم الفاعل من ((أيقن))، وكذلك المضارع منه، كما يجد مثل هذا الحافز إلى قلب الواو الساكنة بعد كسر ياء مثل: ((مِفعال))من ((الوزن)) فإنّه لا يكاد اللسان يطوع بالأصل الذي هو((مِوزان))إلا على كراهية شديدة، وقسر للسان على ما ينبو عنه))(٢)، وهذا في الإعلال، ومثل ذلك يقال في الإبدال، ((ومن أمثلته: قلب تاء ((الافتعال)) طاء إذا جاورت الصاد مثل:((اصطفى)) أوالضّاد مثل:((اضّطرب))أوالطاء مثل:((اطّعن))، أوالظاء مثل:((اظطلم))، وقلب تاء الافتعال أيضاً دالاً إذا وقعت بعد زاي مثل:((ازدهر)) و((ازدان))، أو بعد دال مثل: ((ادّان))، أو بعد ذال مثل:((اذدكر))، إلا أنّ الأكثر في هذا أيضاً أن تقلب الذال دالاً، وتدغم الدال المنقلبة عن التاء، وقد تقلب الدال ذالاً، وفي كلا الحالين يدغم المثلان))(٣)، وبالرجوع إلى الأمثلة السابقة نجدها كلها((مدارها على علة واحدة علل بها النّحويون هذه الظاهرة، وهو الفرار من الثقل وطلب الخفة،... على أنّ العلل التي تفضي إلى معنى الثقل وطلب الخفّة لا تقتصر على الأحكام الصرفيّة، وإنّما تتجاوزها إلى كثير من الأحكام النّحويّة، فإنّ كثيراً من صور التأليف التي يحكم النّحويون بأنّها غير سائغة أو غير جائزة، يحسّ الإنسان بمجافاتها للعلاقة اللغويّة، كالذي ذهبوا إليه في قضيّة العطف على ضمير الرفع المتّصل، ضميرالرفع المستتر،فإنّهم يقولون: إنّه لا يكون ذلك إلا بأنّ يؤكّد كلا الضميرين بضمير منفصل، والحس يؤيد ما ذهبوا إليه))(٤). وقد بسط سيبويه هذه المسألة تحت عنوان ((هذا باب ما يحسن أن يشرك المظهر المضمر فيما عمل فيه، وما يقبح أن يشرك المظهر المضمر فيما عمل فيه)) بقوله: ((أمّا ما يحسن أن يشركه المظهر فهو المضمرالمنصوب، وذلك قولك: ((رأيتك وزيداً))و((إنّك وزيداً منطلقان))، وأمّا ما يقبح أن يشركه المظهر فهو المضمر في الفعل المرفوع وذلك قولك:((فعلت وعبد الله)) و((أفعل وعبد الله)) (٥)

وبناء على ذلك عرفنا طبيعة العلة النّحويّة فهي حسيّة مستنبطة من استقراء الكلام، والصرفيّة تعود أغلبها إلـى أسباب لسانية بحـتة، ولكـن علينا أن نتسأءل:((مـا مدى قُـرب العلـة النّحويّة أو بُعـدها عـن

١- تمّام حسّان، الأصول، ص ١٦٣

٢-محمود نصّار، مقدمة:علل النّحو، ابن الورّاق، ص ١٠٧

٣- المرجع السابق، ص ١٠٧

٤- المرجع السابق، ص ١٠٧ – ١٠٨

٥- سيبويه، الكتاب، جـ٢، ص ٣٧٧- ٣٧٨

أنواع العلل الأخرى المعروفة، أي عن التعليل عند المناطقة، وعند علماء الكلام من المسلمين، وعند الفقهاء؟))(١)

من المعلوم أنّ: ((العلة الفلسفيّة والكلاميّة في طبيعتها غائيّة تكشف عن تلازم عقلي بينها وبين المعلول، فالعلاقة بينها وبين المعلول علاقة معية ومصاحبة في الوجود، بمعنى أنّهما يوجدان معاً . والعلة الفقهيّة تعبديّة تكشف عن الصالح العام والمصالح المرسلة، وتسبق المعلول في الوجود، بحيث تنشأ العلة الداعية إلى الحكم فينشأ الحكم بعد ذلك))(٢)، وفي هذا المنحى يقول ابن جني: ((اعلم أنّ علل النّحويين، وأعني حذاقهم المتفقهين لا ألفافهم المستضعفين، أقرب إلى علل المتكلمين، منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنّهم يحيلون على الحس، ويحتجّون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك علة الفقه، لأنّها إنّما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام، وكثيرة منها لا يظهر فيه الحكمة، كالأحكام التعبديّة، بخلاف النّحو، فإنّه كله أو غالبه ممّا تدرك علته وتظهر حكمته))(٣)

يمكننا القول إنّ((علل الفلاسفة والمتكلمين ألصق بالمنطق الأرسطي التجريدي الصوري، وعلل الفقهاء رموزاً وأمارات لوقوع الأحكام، وعلل النّحاة حسيّة تنتمي إلى المنطق المادي، وهذا الفرق بين العلل النّحويّة وعلل الفقهاء يكمن في الاتكال على الحس))(٤).

أنواع العلل عند ابن الورّاق

اعتمد ابن الورّاق على أنواع عديدة من العلل، ويقول محمود نصّار: ((بعد أن تتبعنا العلةّفي كتاب ((علل النّحو)) وجدناها ترد بمصطلحات كثيرة نذكر عدداً منها:(٥)

١ـ علة خوف اللبس،أو كراهية اللبس:

وهي من العلل التي توخّاها العرب في كلامهم وكانوا بدافع الحرص على الإبانة والوضوح يتحاشون ما خلط بين المعاني.

وممّا علله ابن الورّاق: تعليله كسر نون المثنى وفتح نون الجمع، حيث قال: (فإن قال قائل: لِمَ اختلفت التثنية والجمع هذا الاختلاف ؟ فالجواب في ذلك: أنّه ضرورة أدّت إليه، وذلك أنّ الاسم المرفوع كان حقه أن يثنى بالواو، لأنّ الضمير بالواو، فيقال جاءني الزيدَونَ، بفتح ما قبل الواو، وفي الجمع الزيدُونَ، بضمّ ما قبل الواو، وكان يجب في الجرّأن يقال: مررتُ بالزيدَين،بفـتح ما قبل اليـاء

١ـ تمّام حسّان، الأصول، ص ١٦٣

٢ـ المرجع السابق، ص ١٦٤

٣ـ ابن جني، الخصائص، جـ١، ص ٤٨

٤ـ تمّام حسّان، الأصول، ص ١٦٤، المقصود من الحس الاعتماد على الاستقراء

٥ـ محمود نصّار، مقدمة:علل النّحو، ابن الورّاق، ص ٨٢

في التثنية وبكسره في الجمع، فيقع الفصل بين تثنية المرفوع وجمعه، وبين تثنية المجرور وجمعه،باختلاف الحركات ...الخ (١)

٢ـ علة تخفيف:

وهي علة تتصل بأحد طباع العرب في القول، فقد كانوا يميلون إلى اختيار الأخفّ، إذ لم يكن مخلاً بكلامهم، وممّا جاء منها في ((علل النّحو)) تعليل زيادة الألف في جمع المؤنث السالم إذ يقول: (وكانت الألف أولى في هذا الموضع، لأنّها أخفّ حروف المد والمؤنث ثقيل، والجمع أيضاً ثقيل فوجب أن يدخل أخفّ الحروف، فكانت الألف أخفّ بذلك لخفتها).

وكذلك تعليله حذف (مِن) في قولنا: ثوب خز، فقال (وأمّا قولهم: ثوب خز فإنّما حذفت(مِن) تخفيفاً).

وممّا علل بها أيضاً تعليله ردّ الألف في المقصور في حال الوقف إذا كان منصوباً، قال: وحسن ردّ الألف في المقصور لخفتها).

٣ـ علة تشبيه:

وهي علة تقوم على إكساب المتشابهين حكماً واحداً، ومن أمثلتها في ((علل النّحو)) تعليل إضافة ((حيث))إلى الفعل،إذ علله ابن الورّاق بقوله: (فأمّا((حيث)) من ظروف المكان فيجوز إضافتها إلى الفعل، تشبيهاً بـ((حين))لأنّها مبهمة في المكان، كإبهام((حين)) في الزمان، فلذلك جاز إضافتها إلى الفعل).

كذلك تعليله فتح نون ((تضربينَ))، قال: (إنّ قولنا: أنتِ تضربينَ، وإن كان خطاباً للواحدة، فهو مشبه للفظ الجمع، ألا ترى أنّ الجمع في حال النّصب والجرّ يكون آخرها ياء قبلها كسرة، كما أنّ في ((الزيدين)) قبل الياء كسرة والنون بعدها، كما هي بعد الياء في الجمع، فلما شابه لفظ الجمع أجري بمجراهـ لهذه العلة، وفتحت النون تشبيهاً بنون الجمع في اللفظ).

٤ـ علة فرق:

وهي علة تتصل بقصد الإبانة، إذ يعطي للحكمين المتشابهين مظهران مختلفان توخّياً لدقة الدلالة، وممّا جاء منها في((علل النّحو)) تعليل بناء المفرد المنادى على حركة، حيث يقول: (لأنّ المنادى من قبل كان مستحقاً للإعراب، وكل اسم كان معرباً ثمّ أزيل عنه الإعراب لعلة عرضت فيه، وجب أن يبنى على حركة ليكون بينه وبين غيره من الأسماء التي لم تقع قط مُعْرَبة فرقٌ، نحو:(مَنْ وكمْ وما)، فلهذا وجب أن يبنى المنادى على حركة)(٢).

٥ـ علة كثرة الاستعمال:

وهـي علـة يستدلّ بها فـي الغالب لبيان بضعـةأحـكام منـها الحـذف ومـن أمثلتها: تعليل ابن الـورّاق

١ـ محمود نصّار، مقدمة: علل النّحو، ابن الورّاق، ص ٨٢

٢ـ المرجع السابق، ص ٨٣ – ٨٤

حذف((مِنْ)) من الأفعال التي تتعدّى بحرف الجرّ قال: (ألا ترى أنّ قولك: اخترتُ الرجال زيداً، أنّ لفظ الاختيار يقتضي تبعيضاً، فلهذا جاز حذف ((مِنْ)) لدلالة الفعل عليها، ومنه ما يحذف استخفافاً لكثرته في كلامهم، كقولهم: نصحتُ زيداً، وسميتك زيداً، وكنيتك أبا عبد الله، لأنّ هذه الأشياء قد كثرت في كلامهم فاستخفوها، فحذفوا حرف الجرّ، ومنها أيضاً تعليله استعمال حرف النداء مع اسمه – تعالى –، مع كونه معرّفاً بالألف واللام، قال: ((وأمّا اختصاص ((ياء)) باسم الله- تعالى – فجواز دخول ((ياء)) عليها فلاجتماع أشياء فيه ليست موجودة في غيره، أحدها: كثرة الاستعمال، ويقابل هذه العلة علة عدم كثرة استعمال أو قلة استعمال، وممّا علله بها: عدم جواز دخول ((ياء)) على ((الذي والتي)) قال: ((فأمّا الذي والتي)) فلا يجوز دخول ((ياء)) عليهما، وإن كانت الألف واللام لا يفارقانهما، لأنّهما صفتان ولم يكثر استعمالها).

٦- علة سبق:

وذلك نحو تعليله كسر نون التثنية، قال: ((إن التثنية قبل الجمع ... فقد استحقت نون التثنية الكسر على الأصل،لأنّها سابقة للجمع)) (١) .

٧- علة استغناء:

وهي من العلل التي وردت بكثرة في كتاب سيبويه(٢)، وممّا علله بها ابن الورّاق تعليله منع (ليس) من التصرّف، حيث قال: (وإنّما منعت من التصرّف للاستغناء عن نفي الزمان الماضي بغيرها) ومنها أيضاً تعليله حذف ألف الاستفهام من ((أي)) في السؤال، قال: (لو قلت علمت أيّهم في الدار، بنصب ((أيّهم)) لم يجز وإنّما لم يجز ذلك، لأنّ الأصل يدخُل ألف الاستفهام على هذه الأسماء((أي)) ومِنْ، وما))، وإنّما حذفت ألف الاستفهام استغناء).

٨- علة ثقل واستثقال:

وهي أن يستقلوا عبارةً أو كلمةً أو حرفاً أو حركةً، وممّا علله بها ابن الورّاق تعليله إدخال الألف في تثنية المرفوع، وعدم إدخالها في تثنية المجرور، قال: (إدخالها في تثنية المرفوع أولى، لأنّ الواو أثقل من الياء، فلما كان لابدّ من إسقاط الواو والياء، وجب إسقاط الأثقل).

٩- علة تصرف أو كثرة تصرف:

ومن أمثلتها: تعليل ابن الورّاق زيادة ((ما)) من بين سائر الحروف، قال: (لأنّها تصرّف على جهات كثيرة، إذا كانت زائدة، فحسن إلغاؤها من بين سائر الحروف، لكثرة تصرّفها وزوال معناها)(٣).

١- محمود نصّار، مقدمة:علل النّحو، ابن الورّاق، ص ٨٤ – ٨٥

٢-خديجة الحديثي، دراسات في كتاب سيبويه،وكالة المطبوعات، الكويت،د ط، د ت، ص ١٩٩

٣- محمود نصّار، مقدمة:علل النّحو، ابن الورّاق، ص ٨٥ – ٨٦

١٠ـ علة معادلة أواعتدال:

وهي من العلل التي وردت في كتاب ((ثمار الصناعة)) للجليس النّحوي وقد وضّحها وشرحها التاج ابن مكتوم، ومثل لها بـ (جرّهم ما لا ينصرف بالفتح حملاً على النّصب، ثمّ عادلوا بينها فحملوا النّصب على الجرّ في جمع المؤنث السالم) (١)، وقد علّل ابن الورّاق كسر همزة ((إنّ)) في الابتداء وفتح همزة ((أنّ)) للفصل بينهما، فقال: (فإن قيل: فلِمَ خصّت بالكسر، وخصّت الأخرى بالفتح ؟ قيل له لأنّ الكسر أثقل من الفتح، و ((أنّ)) المفتوحة قد قلنا: إنّها وما بعدها اسم فقد طالت بصلتها، والمكسورة مفردة الحكم، فهي أخفّ منها فوجب أن يفتح الأثقل، ويكسر الأخفّ ليعتدلا).

١١ـ علة فصل:

وهي أن يفصل بين شيء وآخر بعلامة، للتمييز بينهما، وممّا علله بها ابن الورّاق لحاق التنوين الأسماء التي لا تشبه الفعل، قال: (ألحق التنوين مالم يشبه الفعل، ليكون لحاق التنوين فصلاً بين ما ينصرف وما لا ينصرف).

كذلك علّل ضمّ أوّل مضارع الرباعي بقوله: (فلو أبقيناهـ مفتوحاً التبس بالثلاثي فضمّ أوّل مضارع الرباعي ليفصل بينه وبين مضارع الثلاثي).

١٢ـ علة مخالفة :

ومن ذلك تعليل ابن الورّاق ببناء ((أي)) في قولنا: لأضربنّ أيّهم قائمٌ، قال: (وإنّما وجب بناء ((أي)) في هذه الحال لمخالفتها أخواتها فلما خرجت عن حكم نظائرها نقصت رتبة، فألزمت البناء للنقص الذي دخلها) (٢).

١٣ـ علة عوض أو تعويض:

وهي من العلل التي وردت في كتاب سيبويه(٣) وممّا علّله بها ابن الورّاق تعليله ضمّ أوّل الفعل المضارع من الرباعي، فقال: (إنّ الضمّ أقوى الحركات فأدخل على أوّل مضارع الرباعي، ليكون عوضاً من الحرف المحذوف)، وذكر في بناء (قبلُ وبعدُ) على الضمّ جوابين قال في الجواب الثاني: (إنّ الضمّ أقوى الحركات، فلما كانت ((قبلُ، وبعدُ)) قد حذف منهما المضاف حركا بأقوى الحركات، ليكون ذلك عوضاً من المحذوف)(٤).

١٤ـ علة وجوب:

ومن أمثلتها تعليل ابن الورّاق ثبوت تاء التأنيث في الوصل والوقف قال: (فلما ثبتت التاء في الوصل والوقف، ولم نجد أحداً يصلها بالهاء إلا في موضع لا يعتدّ به، إذ كانت علة توجب علة)

١ـ جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النّحو، ص ٢٦١

٢ـ محمود نصّار،مقدمة:علل النّحو، ابن الورّاق، ص ٨٦ – ٨٧

٣ـ خديجة الحديثي، دراسات في كتاب سيبويه، ص ٢٠٧

٤ـ محمود نصّار، مقدمة:علل النّحو، ابن الورّاق، ص ٨٧ – ٨٨

١٥ـ علة نظير وعلة عدم نظير :

ومن ذلك تعليل ابن الورّاق((حبذا)) على حكم الاسميّة قال: (فوجب أن يحمل ((حبذا)) على حكم الاسميّة لوجود النظير في الأسماء، ولم يجز حملها على الفعل لعدم النظير)

١٦ـ علة اطّراد وعلة عدم اطّراد:

ومنها تعليل ابن الورّاق حمل النّعت على اللفظ في المنادى قال: (إنّما جاز حمل النّعت على اللفظ المنادى، لأنّ الضمّ قد اطرد في كل مفرد فصار اطراده يجري مجرى عامل أوجب له ذلك فشبهت الضمّة في المنادى بحركة الفاعل لما ذكرناه من الاطّراد، إنّما يجب ذلك في عامل الرفع، وإنّما قبح فيما لا ينصرف في حال الجرّ، فليس ذلك بمطرّد في اسم.

١٧ـ علة اشتراك:

ومن أمثلتها: تعليله على أنّ((إذن، وكي، ولن)) عاملة فيما بعدها، قال: إنّ ((لن، وإذن، وكي)) تلزم الأفعال ويحدث فيها معنى ...فإذا كان كذلك وجب حكم هذه الحروف في أنّها عاملة فيما بعدها كحكم ((أن، ولن)) لاشتراكهما في لزوم الفعل)، وكذلك تعليله إضافة((حيث))إلى الجملة قال (فمن حيث جاز إضافة ((إذ)) إلى جملة، جاز إضافة((حيث)) إليها لاشتراكهما في الإبهام)

١٨ـ علة دلالة:

ومن أمثلتها: تعليله زيادة الألف والياء والواو في التثنية والجمع، قال: (وإنّما زادوها ليدّلوا أن الفعل لاثنين وجماعة، كما يلحقون الفعل علامة التأنيث كقولك: قامت هند، ليدّلوا أنّ الفعل لمؤنث).(١)

١٩ـ علة ضرورة شعريّة:

يعلّل ابن الورّاق مجيء اسم ((كان)) نكرة وخبرها معرفة في الشعر قال: (وممّا جاء في الشعر في جعل الاسم نكرة والخبر معرفة، مثل: قول حسان بن ثابت :

كأنّ خبيئةً من بيتِ رأسٍ يكونُ مِزَاجَها عَسَلٌ ومَاءُ(٢)

العسل نكرة، وهي اسم((كأنّ)) والمزاج معرفة وهو الخبر ... وقلّما يوجد في أشعارهم أن يكون الخبر معرفة محضة، والاسم نكرة محضة(٣).

وعلّل أيضاً بها حذف الألف من ((كلتا)) في قول الراجز:

في كِلتَ رجْلَيْها سُلامَى زائدة كلتاهما قد قرنت بواحدة (٤)

١ـ محمود نصّار،مقدمة:علل النّحو، ابن الورّاق، ص ٨٨ ــ٨٩

٢ـحسان بن ثابت بن المنذر، ديوانه: تح: وليد عرفات،دار صادر، بيروت، ١٩٧٤م، جـ١، ص١٧، وفي (الحلل): (كأنّ سبيئةً...)، ينظر: أبو محمد عبد الله بن السّيد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، الحلل في شرح أبيات الجمل، تح: مصطفى إمام، مطبعة الدّار المصريّة للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة، ط١، ١٩٧٩م، جـ١، ص ٤٦

السبيئة: الخمر، وبيت رأس: موضع بالشام . ويروى:كأنّ سلافةً...، والسلافة: أوّل ما يسيل من الخمر.

٣ـ محمود نصّار، مقدمة:علل النّحو، ابن الورّاق، ص ٨٩

٤ـ الشيخ عبد القادر عمر البغدادي، خزانة الأدب، دار صادر- بيروت، الشاهد ١٣، ص ٦٢

قال: (وإنّما حذف الشاعر الألف من كلتا للضرورة، وقدّر أنّها زائدة، وما يكون ضرورة لا يجوز أن يجعل حجّة)(١)

هذه أهمّ العلل التي وردت في كتاب (علل النّحو) لابن الورّاق، وقد جاء التعليل مرافقاً للحكم النّحوي، وكان ابن الورّاق يلحق الحكم النّحوي بطائفة من العلل، ((وكانت غايته في ذلك تعليم الدارسين وإفهامهم المسائل النّحويّة بصورة جيّدة، إلا أنّنا نرى أنّ كثرة التعليلات قد تؤدي في كثير من الأحيان إلى التعقيد وتزيد المسألة صعوبة وتكثر في تشعباتها))(٢).
ممّا تقدّم ذكره نلاحظ أنّ ابن الورّاق اهتمّ بالعلل النّحويّة اهتماماً كبيراً، وصرف لها كل عنايته وجهده، ولذلك يُعدّ واحداً من أبرز النّحاة الذين نحو هذا المنحى، والتعليل عند ابن الورّاق بمثابة الأساس الذي يبني عليه أصوله وأحكامه، فعقليّة ابن الورّاق عقلية تعليليّة قياسة مبتكرة، ولهذا لم يكن ابن الورّاق مقلّداً، وإنّما كان مجتهداً في تعليله، وكانت غايته تسهيل فهم القواعد والأحكام النّحويّة للدارسين.

خصائص التعليل عند ابن الورّاق

أولاً: تعدّد العلل:

لو تساءلنا هل يجوز أن تتعدّد العلل للحكم الواحد ؟ وما موقف النّحاة من هذا التعدّد؟ ذهب النّحاة في ذلك مذهبين: (٣)

١- ذهب قومٌ إلى أنّه ((لا يجوز تعليل الحكم بعلتين فصاعداً)) (٤)، ومنعوا تعدّد العلل النّحويّة، ((وذلك لأنّهم يرون أنّ جميع صفات العلة العقليّة تلقى على العلة النّحويّة، وهذا ما ذهبوا إليه الأصوليون الذين يرون أنّ كل شيء عندهم يتولّد من علة واحدة، وقد ذهبوا إلى منع تعليل الحكم بعلتين،لأنّه إذا كان للحكم أكثر من علة لم يؤدّ إلى انتفاء الحكم، بل تنتفي العلة، ويوجد الحكم لافتراض وجود علة أخرى))(٥)

٢- وذهب قومٌ من النّحاة إلى جواز التعليل بعلتين فصاعداً،(٦)((كالمبرّد، وأبي بكر السّراج، وأبي علي النّحوي، والرماني النّحوي، وابن جني))(٧)، وقد كان ابن جني من المؤيدين لجواز تعدّد العلل حيث يقول ((فقد يكون الحكم الواحد معلولاً بعلتين)) (٨)، و((لقد كان ابن الورّاق من أكثرالنّحاة ميلاً إلى تعدّد

١- محمود نصّار، مقدمة: علل النّحو، ابن الورّاق، ص ٩٠
٢- المرجع السابق،ص ٩٠
٣- المرجع السابق، ص٩٢
٤- جلال الدين السيوطي، الاقتراح، ص٢٩٠، ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة، ص١١٧
٥- مناهج البحث عند مفكري الإسلام ، ص ٨٩، ضمن: محمود نصّار، مقدمة: علل النّحو، ابن الورّاق، ص٩٢
٦- جلال الدين السيوطي، الاقتراح، ص٢٨٨، ٢٩٠ ،ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة، ص ١١٧
٧- محمود نصّار، مقدمة: علل النّحو،ابن الورّاق، ص٩٠
٨- ابن جني، الخصائص، جـ١، ص ١٠٢

العلل وتفريعها، حتى نجده أحياناً يستخرج من العلة الواحدة علتين أو ثلاثاً أوأكثر، فمن الأمثلة لذلك تعليله كسر ما قبل الجمع، يقول: (وكسر ما قبل الياء لوجهين:
١- أحدهما: أنّ الكسر من الياء والضمّ من الواو، فكان أولى ما يجريه ما هو جنسها.
٢- الوجه الثاني: أنّ الفتح قد فات باستحقاق التثنية له، فلم يبق إلا الضمّ، وكذلك لو ضمّ ما قبل ياء الجمع انقلبت واواً فكان يختلط الجرّ بالرفع، والرفع بالجرّ ولم يبق إلا الكسر))(١).
ونحن نرى أنّ((العلة الثانية إنّما هي العلة الأولى، ولكن بتعبير آخر، إذ إنّ الإقرار بأنّ الكسر من جنس الياء، وهذا يوجب ذلك، فسقط الفتح والضمّ لأنّ الكسر أقرب وأولى منهما إلى الياء، فذكر العلة الأولى يغني عن ذكر العلة الثانية، ويعلل بناء (قبلُ وبعدُ) على الضمّ دون غيرهـ من الحركات عند القطع عن الإضافة، فيقول: (فإن قيل لِمَ كانت الحركة الضمّ دون الفتح والكسر، ففي ذلك جوابان:
١- أحدهما: أنّ ((قبلُ وبعدُ)) يدخلها في حال الإعراب النّصب والجرّ، فلو بنيا على الفتح والكسر، لجاز أن يتوهّم أنّ حركتهما حركة إعراب فعدلا إلى الضمّ بهما ليزول هذا اللبس.
٢- والجواب الثاني: أن الضمّ أقوى الحركات، فلما كانت ((قبلُ وبعدُ)) قد حذف منهما المضاف حركا بأقوى الحركات، ليكون ذلك عوضاً من المحذوف))
فنجد أنّ العلة الثانية إنّما هي انعكاس للعلة الأولى، ولا معنى لقوله: (إنّ الضمّ أقوي الحركات ...، حركا بأقوى الحركات ليكون عوضاً من المحذوف، ...))(٢).
تجدر الإشارة إلى أنّ ((تعدّد العلل في المسألة الواحدة على النّحو الذي رأيناهـ عند ابن الورّاق، إنّما هو بعثرة وضياع لجهود العالم والمتعلّم معاً، في حين أنّ علة واحدة مستنبطة من روح المسألة تكفينا وتغنينا عمّا سواها من العلل الأخرى، ولهذا وجدنا النّحو قد صعب وتعقدت مسائله، وعزف الكثير من الطلاب عن دراسته وتعلّمه، وكان الأجدر بابن الورّاق وبغيرهـ من النّحاة الذين نهجوا منهج التعليل الاكتفاء بالعلة الواحدة التي تتصل بالحكم أوثق اتصال، وترك ما عداها من العلل، بحيث أصبح التعليل غاية بحد ذاته وليس وسيلة، وكان هدفه الأوّل ومساره الذي رسمه الخليل وتلميذه سيبويه، هو توضيح الحكم أو تفسيره، وقد جعله أساسا للتعليم، أو لتثبيت الحكم النّحوي، وليس في شيء سواهما . ويبدو لنا أن تعدّد العلل –أيضاً- هو من نتائج الخلاف بين البصريين والكوفيين التي امتلأ بها كتاب ((علل النّحو))والأمثلة لذلك كثيرة جداً))(٣).

ثانياً: العناية بالعلل الثواني:

((إن مصطلح العلل الثواني مصطلح نحوي قديم، فقد ذكره ابن السرّاج (ت ٣١٦هـ)، إذ قال في

١- محمود نصّار،مقدمة:علل النّحو، ابن الورّاق، ص ٩٣
٢- المرجع السابق، ص ٩٣ – ٩٤
٣- المرجع السابق، ص ٩٧ – ٩٨

حديثه عن المفعول به)) (١): ((فهو منصوب ونصبه لأنّ الكلام قد تمّ قبل مجيئه، وفيه دليل عليه، وهذه العلل التي ذكرناها ها هنا هي العلل الأوّل، وها هنا علل ثوان أقرب منها)) (٢)

و((قد كان ابن الورّاق مولعاً بإيراد العلل الثواني، على أنّه لم يصرّح بمصطلحها النّحوي، إلا أنّه قد أوغل فيها وأسرف إسرافاً ملحوظاً، ويمكن أن نعلل ذلك بأنّه قد أفاد من أسلافه بعنايتهم بالعلل الثواني، كالمبرّد وابن السرّاج))(٣)، وممّا يمكن أن نعدّه في نطاق العلل الثواني، من تعليلات ابن الورّاق: تعليله عمل الابتداء الرفع، ولِمَ وجب الرفع لخبر المبتدأ. يقول: ((... وإنّما خصّ بالرفع لأنّ المبتدأ أوّل الكلام، فوجب لما استحق الإعراب أن يعطى أوّل حركة الحروف مخرجاً، وهو الضمّ، ووجه آخر: وهو أنّ المبتدأ محدث عنه، كما أنّ الفاعل محدث عنه، فلما استحق الفاعل الرفع حمل المبتدأ عليه))(٤)، وأمّا عن وجوب رفع الخبر فيقول ابن الورّاق: ((فالجواب في ذلك أنّ المبتدأ لما كان لا بدّ له من خبر، كما أنّ الفعل لا بدّ له من فاعل، صار الخبر مع المبتدأ كالفاعل مع الفعل، فكما وجب رفع الفاعل وجب رفع الفعل، ووجه آخر: أنّ المبتدأ لما كان العامل فيه التعرية من العوامل، وليست بلفظ، وكان الخبر هو المبتدأ وجب أن يحمل عليه في الإعراب، كما يحمل النعت على المنعوت))(٥). يقول المبرّد في المقتضب: ((هذا باب: المسند والمسند إليه، وهما ما لا يستغنى كل واحد من صاحبه ... فأمّا رفع المبتدأ فبالابتداء. ومعنى الابتداء: التنبيه والتعرية عن العوامل غيره، وهو أوّل الكلام، وإنّما يدخل الجار والناصب والرفع سوى الابتداء، والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر))(٦).

ومنها أيضاً: تعليله لاختيار الألف في جمع المؤنّث السالم دون غيرها من حروف المد، فقال: ((إنّ حروف المد أولى بالزيادة، وكانت الألف أولى في هذه المواضع، لأنّها أخفّ حروف المد، والمؤنّث ثقيل، والجمع أيضاً ثقيل، فوجب أن يدخل أخفّ الحروف، فكانت الألف أحقّ بذلك لخفتها))(٧). وكذلك تعليله: جعل ((حبّ))مع ((ذا)) اسماً واحداً، ولماذا خصّ((حبّ)) بالتركيب مع ((ذا)) من بين سائر الأسماء، يقول ابن الورّاق:((فإن قال قائل: فما الذي أحوج أن يجعل (حبّ) مع (ذا) اسماً واحداً؟ قيل: يجوز أن يكون الغرض تخفيف اللفظ، لأنّهم إذا قدّروها بمنزلة شيء استغنوا عن تثنية (ذا) وتأنيثه، فلهذا جعلا شيئاً واحداً))(٨)

١- محمود نصّار، مقدمة: علل النّحو، ابن الورّاق، ص ٩٨

٢- ابن السرّاج، الأصول في النّحو، جـ ١، ص ٥٤

٣- محمود نصّار، مقدمة، علل النّحو، ابن الورّاق، ص ٩٩

٤- ابن الورّاق، علل النّحو، ص٣٦٨-٣٦٩

٥- المرجع السابق، ص٣٧٠

٦- المبرّد، المقتضب، جـ٤، ص١٢٦

٧- ابن الورّاق، علل النّحو، ص٢٤١

٨- المرجع السابق، ص٤١٠-٤١١

ومنها أيضاً: تعليله عمل المصدر عمل الفعل على الرغم من أنّه أصل للفعل.
يقول ابن الورّاق: ((إن قال قائل: من أين جاز أن يعمل المصدر- وهو أصل الفعل- عمل الفعل؟
قيل له: من وجهين: أحدهما: أنّ الفعل لمّا كان مشتقّا منه، وكان المصدر لفظ الفعل جاز أن يعمل عمله، إذ كل واحد منهما يدلّ على الآخر، والوجه الثاني: أنّك إذا قلت: أعجبني ضرب زيدٌ عمراً، فالمعنى: أعجبني أن ضرب زيدٌ عمراً، فلمّا كان المصدر مقدّراً بـ (أن والفعل)، صار العمل في المعنى للفعل، فلما حذف لفظ الفعل بقي حكمه))(١)
((هذه بعض الأمثلة من العلل الثواني عند ابن الورّاق، وهي تبيّن مدى اهتمامه بهذا النوع، وكذلك عنايته بمسائل اللغة والنّحو، وفي هذا أنّه قد أسهم مع من سبقه من النّحاة في زيادة عدد العلل... ، وكذلك نجد من خلال الأمثلة التي عرضناها، أنّه قد أعطى اهتماماً لهذا النوع من العلل أكثر ممّن سبقه من النّحاة)) (٢)

ثالثاً: الاعتماد على تعليلات نظريّة:

اعتمد ابن الورّاق في ((تعليل)) كل ما ورد في اللغة على النظر العقلي المجرّد . فمن أمثلة ذلك تعليله لامتناع الفعل عن الجرّ، فقد عرض ثلاث علل لذلك، تعليله لصرف ما لا ينصرف، إذا دخلت عليه الألف واللام، أو أضيف، فقد علّل ذلك بعلتين، ثمّ أورد لهما سؤالاً علّله بعلتين أخريين قال: ((إنّما وجب فيما لا ينصرف الانصراف، إذا دخلت الألف واللام، أو أضيفا لوجهين:
١- أحدهما: أنّ الألف واللام والإضافة تقوم مقام التنوين، وقد بيّنا أنّ وجود التنوين يوجب للاسم الانصراف، فما قام مقامه أيضاً يوجب أن يوجب الانصراف، فلهذا انصرف كل ما تدخله الألف واللام وأضيف.
٢- الوجه الثاني: أنّ الذي منع الاسم من الانصراف شبهه بالفعل، والفعل لا يدخله الألف واللام ولا يضاف، وأصل الأسماء الصرف، فلما دخلها مايخرجها من شبه الفعل ردّت إلى أصلها من الانصراف))
ثمّ ذكر سؤالا آخر يتعلّق بالمسألة أيضاً وهو: ((فإن قال قائل: حروف الجرّ تمنع من الدخول على الفعل، ومع هذا إذا دخلت على ما لا ينصرف بقي على حاله من الامتناع من الصرف، فهلا

١- ابن الورّاق، علل النّحو، ص٤٢٢
٢- محمود نصّار، مقدمة: علل النّحو،ابن الورّاق، ص١٠٠

صرفته في هذه الحال إذ قد خرج من شبه الفعل، كما خرج بدخول الألف واللام عليه والإضافة ؟ قيل له: هذا يفسّر من وجهين:
أحدهما: أنّ حروف الجرّ هي أحد عوامل الأسماء كالناصب والرافع، فلو صرفناهـ بدخول حروف الجرّ عليه لوجب أيضاًأن نصرفه بدخول النواصب والروافع عليه، إذ كانت هذه العوامل لا يجوز دخولها على الفعل، ولو فعل هذا لم يحصل فصل بين المنصرف وغيره، فسقط الاعتراض بهذا السؤال.
والوجه الثاني: أنّ حروف الجرّ تجري فيما بعدها مجرى الأسماء التي تخفض ما بعدها، والأفعال قد تقع في مواضع الجرّ بإضافة ظروف الزمان إليها)) (١).
نلاحظ أنّ((كل هذه التساؤلات والافتراضات نابعة عن تصوّر عقلي، موغل في التعليل، وهو بعيد جداً عن واقع اللغة، وما هي إلا انعكاس لجهد عقلي يحاول إيجاد العلل لكل شيء في اللغة، ويمكن تعليل ما جاء به ابن الورّاق في عدم جرّ الأفعال وعدم جزم الأسماء بالاستعمال وحده، لأنّ طبيعة اللغة تستلزم أن يختصّ كل جانب منها بصفات معيّنة تميّزه عن غيره)) (٢).

رابعا: شمول التعليلات:

كان ابن الورّاق: ((يعلّل كل مظهر من مظاهر اللغة سواء أكان بارزاً أم خفياً، لا بدّ أن يعلّل، ... فهو يعلّل عدم جواز حركة الإعراب في الوسط، فيقول: ((إنّ الوسط يعرف به وزن الكلمة ...، فلو أعرب الوسط اختلفت أيضاً حركة الإعراب بحركة البناء))، وقال في العلة الثانية: ((إنّ من الأسماء ما لا وسط له وهو ما كان عدده زوجاً، نحو ما كان على حرفين، كيد ودم، وما كان على أربعة أحرف، نحو جعفر، وما كان على ستة أحرف، نحو عضرفوط، فلو أعرب الوسط؛ لأدى ذلك إلى أنّ يختلف موضع الإعراب))(٣).
و((يعلّل أيضاً زيادتهم الحروف دون الحركة في التثنية والجمع المذكر السالم، ثمّ لماذا كانت الزيادة بحروف المدّ دون غيرها من الحروف، ويعلّل لعمل ((إنّ وأخواتها)) النصب والرفع، ولِمَ وجب أن تعمل، ولماذا رفعت الخبر، ونصبت الاسم، ولماذا يكون المفعول مؤخّراً والمنصوب مقدّماً. ويعلّل بناء ((أينَ على الفتح، ثمّ لماذا كان البناء على حركة، ولماذا كانت الحركة فتحة، ويعلّل أيضاً بناء ((حيث)) ثم يبيّن لماذا أوجب لها البناء، ثمّ لماذا حرّك آخرها بالضمّ)) (٤)
يمكننا القول إنّ ابن الورّاق كان ((مغالياً في الذهاب إلى أن كل ظاهرة من ظواهراللغة يمكن

١- محمود نصّار، مقدمة:علل النّحو، ابن الورّاق، ص ١٠١ – ١٠٢
٢- المرجع السابق،ص ١٠٢
٣- المرجع السابق، ص ١٠٣
٤- المرجع السابق، ص١٠٤

تعليلها، وأنّ كل حكم من الأحكام النّحوية لا بدّله من سبب، وأنّ ظاهرة الشمول أثرت تأثيراً كبيراً على تعليلاته))(١).

خامساً: اعتماد الأحكام النّحويّة في التعليل:

((لقد وضع العلماء أحكاماً وقوانين لضبط اللغة، ... من ذلك قولهم: إنّ الأسماء خفيفة والأفعال ثقيلة وأنّ المصدر أصل الفعل، وبعد أن استقرت هذه الأحكام أخذ النّحاة ينظرون إلى اللغة من خلالها دون مراعاة للواقع اللغوي، ودونالنظر إلى طبيعة اللغة، وحينما ننظر إلى تعليلات ابن الورّاق فأننا نجد هذه السمة – وهي النظر إلى اللغة من خلال الأحكام النّحويّة – بارزة فيها، وقد تكون من أبرز خصائص التعليل عندهـ)) (٢)، ولعلّ ذلك يرجع إلى انتشار وتفشي ظاهرة التعليل في ذلك العصر.

يقول معللاً بناء الأسماء مع ((لا)):((إنّه جواب لقولك: هل مِن رجلٍ في الدار؟ والجار والمجرور بمنزلة الشيء ما هو جوابه،إذا كان الناصب مع المنصوب لا يكون كالشيء الواحد))، وقد ذكر علتين أخريين لذلك بقوله: ((ووجه آخر: وهو أن تكون ((مِن)) مقدّرة بين ((لا)) وما تعمل فيه، فيكون الأصل لا مِن رجلٍ في الدار، فلما حذفت ((مِن)) تضمّن الكلام معنى الحرف، والحروف مبنيّة، فوجب أن تبنى ((لا)) مع ما بعدهـ لتضمّنها الحروف . ووجه ثالث: أنّها لما كانت مشبهة بالحروف في العمل، وكانت الحروف مشبهة بالفعل، صارت فرعاً للفرع، فضعفت، فجعل البناء فيها دليلاًعلى ضعفها، فلقد أراد ابن الورّاق في هذا التفسير أن يقرّب الأمورإلى النّحاة منها:((الجار والمجرور كالشيء ما هو جوابه، والناصب والمنصوب لا يكون كالشيء الواحد، والحروف مبنيّة،وصارت فرعاً للفرع فضعفت، فلقد ذكر هذه القواعد والأحكام لكي ينبّه المتعلّم عليها، ويريد منه أن يضعها نصب عينيه، وكذلك تعليله كسر النون في التثنية وفتحها في جمع المذكر السالم، فيقول: فجعل الكسر للأخفّ، والفتح للأثقل ليعتدلا))(٣).

هكذا نرى أنّ ابن الورّاق: ذكر لنا أسساً وضوابط للغة، يجب الأخذ بها والاعتمادعليها، وهذه أمثلة من التعليل القائم على الأحكام النّحويّة، على سبيل المثال لا الحصر، التي اعتمدها ابن الورّاق في تعليلاته(٤).

يمكننا القول إنّ ابن الورّاق من أكثر النّحاة ميلاً إلى تعدّد العلل وتفريعها، وكان يلحق الحكم النّحوي بطائفة من العلل، حتى نجده يستخرج من العلة الواحدة علتين أو ثلاثاً أو أكثر، وكانت غايته توضيح الحكم أوتفسيره، فالعلة النّحوية ضروريّة فقد جعلها ابن الورّاق أساساً للتعليم أو لتثبيت الحكم النّحوي، ورسوخه في ذهن المتعلّم.

١- محمود نصّار، مقدمة:علل النّحو، ابن الورّاق، ص١٠٤

٢- المرجع السابق، ص ١٠٤

٣- المرجع السابق، ص ١٠٥

٤- المرجع السابق، ص ١٠٦

أقســـــــــام العلل النّحويّة

قسّم علماء العربية العلة عدة تقسيمات، ولكن اختلفت وجهات نظرهم حول تقسيمها وإليك هذه التقسيمات :

١- **التقسيم الأوّل:** تقسيم ابن السرّاج: محمد بن سري البغدادي (ت ٣٢٢هـ)، قال في مقدمه كتابه ((الأصول في النّحو)): ((واعتلالات النّحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة؛ مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً ؟ ولِمَإذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحاً قلبتا ألفاً وهذا ليس يكسبنا أن نتكلّم كما تكلّمت العرب، وإنّما تستخرج منها حكمتها في الأصول التي وضعتها وتبيّن بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات...))(١)، يقول تمّام حسّان: ((وواضح أنّ ابن السرّاج يرتضى بهذا الكلام من العلل ما المعلّم بحاجة إليه وينفي نوعاًآخرلاصلة له بعمليّة التعلّم والاكتساب وإنّما يساق لبيان حكمة العرب في الأصول التي وضعتها . وإذا كان المتعلّم بحاجة إلى علة تبيّن له وجه الصواب النّحوي، ليستعين بذلك على أن يتكلّم كما تكلّمت العرب وتلك هي العلل التي يسميها ابن السرّاج (الأول). فليس يعينه في هذه المرحلة المبكرة من صلته بلغة العرب أن يعرف أنّ العرب كانت أمة حكيمة ولا يُكشف عن حكمتها))(٢)، ويعلّق ابن جني في الخصائص(٣)على قول أبي بكر بن السرّاج قائلاً: ((هذا الذي سماهـ علة العلة إنّما هو تجوّز في اللفظ فأمّا الحقيقة فإنّه شرح وتفسير وتتميم للعلة ألا ترى أنّه إذا قيل له: فلِمَ ارتفع الفاعل ؟ قال: لإسناد الفعل إليه ولو شاء لابتدأ هذا فقال في جواب رفع زيد من قولنا: قام زيدٌ–إنّما ارتفع لإسناد الفعل إليه فكان مغنياً عن قوله إنّما ارتفع لأنّه فاعل(٤)، حتى يسأل فيما بعد عن العلة التي لها رفع الفاعل)).

ويفسّر لنا ابن جني أيضاًفي ما يقصده ابن السرّاج من علة العلة إذ يروى عن الزجاج: ((قال أبو إسحاق في رفع الفاعل ونصب المفعول به: إنّما فعل ذلك للفرق بينهما ثمّ سأل نفسه فقال: فإن قيل هلا عكست الحال فكانت فرقاً أيضاً، قيل الذي فعلوه أحزم، وذلك أنّ الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلته، ونصب المفعول لكثرته، وذلك ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون، فجرى ذلك في وجوبه ووضوح أمره مجرى شكر المنعم وذم المسيىء، في انطواء الأنفس عليه وزوال اختلافها فيه، مجرى وجوب طاعة التقديم سبحانه، لما يُعقِبُه من إنعامه وغفرانه (٥) .

١- ابن السرّاج، الأصول في النّحو، جـ١، ص ٣٥

٢- تمّام حسّان، الأصول، ص ١٦٩

٣- ابن جني، الخصائص، جـ١، ص ١٧٤

٤- محمود نصّار، مقدمة: علل النّحو، ص ١٤٦، عبارة ابن جني: إنما ارتفع بفعله، حتى تسأله فيما بعد، عن العلة التي ارتفع لها الفاعل ، وهذا هو الذي أراده المجيب بقوله: ارتفع بفعله أي بإسناد الفعل إليه)) ينظر: ابن جني الخصائص جـ١، ص ١٧٣

٥- ابن جني، الخصائص، جـ١، ص ٥٠

أمّا محمود نصّار: فيرى أنّ مصطلح ((العلل الثواني)) مصطلح قديم وليس هناك ما يثبت على أنّ ابن السرّاج هو أوّل من استخدمه ويقول: ((إنّ مصطلح العلل الثواني قد وُضع قبل ابن السرّاج، ويبدو أنّه قد سمعه من نحاة أقدم منه إذا لم يوجد شيء يدلّ على أنّ ابن السرّاج قد استخدم هذا المصطلح أوّل مرة أو أنّه كان من صنعه))(١).

ثمّ يأتي ابن مضاء القرطبي ((فيقسّم علة العلة إلى قسمين: يسمى أحدهما العلة الثانية، والآخر العلة الثالثة، ويتبع ابن السرّاج إباحته العلة الأولى وفي رفضه علة العلة (أو العلة الثانية والثالثة))(٢)، يقول ابن مضاء القرطبي: وذلك مثل سؤال السائل عن((زيد)) من قولنا:((قام زيدٌ)) : لِمَ رفع ؟ فيقال: لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولِمَ رفع ؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر. ولا فرق بين ذلك وبين من عرف أنّ شيئاً ما حرام بالنّص ولا يحتاج فيه استنباط علة لينتقل حكمه إلى غيره، فسأل لِمَ حُرم ؟ فالجواب على ذلك غير واجب على الفقيه. ولو أجبت السائل بأن تقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول فلم يقنعه، وقال فلِمَ لم تعكس القضيّة بنصب الفاعل ورفع المفعول ؟ قلنا له: لأنّ الفاعل قليل، لأنّه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد، والمفعولات، كثيرة فأعطى الأثقل- الذي هو الرفع- للفاعل، وأعطى الأخفّ- الذي هو النصب- للمفعول؛ لأنّ الفاعل واحد- والمفعولات كثيرة؛ ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون، فلا يزيد ذلك علماً بأنّ الفاعل مرفوع، ولو جهلنا لم يضرّنا جهله إذ صحّ عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي يوقع به العلم))(٣).

وينفي محمود نصّار بأنّ ابن مضاء هو الذي أتى بمصطلح العلل الثواني فيقول: ((ولهذا ننفي نفياً قطعياً بأنّ يكون ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ)، هو أوّل من استخدم مصطلح العلل الثواني، لوجود من سبقه في ذلك، فبين ابن مضاء القرطبي وابن السرّاج حوالي ثلاثة قرون من الزمان، فمن غير المعقول أن ينسب بعض الباحثين المحدثين هذا المصطلح إلى ابن مضاء القرطبي))(٤).

يقول تمّام حسّان: ((إنّ موقف ابن السرّاج والزجّاج وابن جنّي وابن مضاء، تكشف على وجه العموم نظرة تعليميّة غير علميّة إلى المشكلة، .لأنّ العلل التي ساقوها هي جملتها غائيّة: أوّلها علة تعليميّة تفيد حكماً نحوياً يقول: زيد مرفوع لأنّه فاعل. والثانية علة تركيبيّة تقول: إنّ الاختلافات بين الفاعل والمفعول، إنّما جاء للفرق بينهما، وهذا شبيه بقولنا ليؤمن اللبس. وهذا شبيه أيضاً بما يرد في المصطلح الحديث من الكلام عن ((القيم الأخلاقيّة)) . والثالثة جدليّة ليس لها جواب مقنع، ولا مانع

١- محمود نصّار،مقدمة:علل النّحو،ابن الورّاق، ص ٩٨

٢- تمّام حسّان،الأصول، ص ١٦٩

٣- أبوالعباس أحمد بن عبدالرحمن اللخمي ابن مضاء القرطبي، (٥١٣- ٥٩٢هـ)، الرّد على النحاة، تح: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط١، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م، ص١٢٧

٤- محمود نصّار، مقدمة: علل النّحو، ابن الورّاق، ص ٩٨ – ٩٩

من الرّدّ عليها بعكسها. على أنّ الإجابة الوحيدة التي أشبه بالمنهج الوصفي في كلام ابن مضاء هي قوله: ((فالصواب أن يقال له: كذا نطقت العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر. فهذا التعليل هو الذي كان يستعمل في المراحل الأولى لنشأة النّحو، وهذه العلة هي ما يسمى علة السماع))، وإنّ العلة الصوريّة: تستعمل في البحث، والعلة الغائيّة تستعمل في الفلسفة والتعليم، وتنقسم إلى الأولى ((تعليميّة))، والثانية ((تركيبيّة))، والثالثة ((جدليّة))(١).

ويخالف الدكتور خالد الكندي الدكتور تمّام حسّان في بعض الآراء منها:

١- يرى تمّام أنّ علل النّحاة الأوائل كانت صوريّة، ويقول الكندي: ((إنّ قوله في العلل التي كانت في عهد نشأة النّحو – كعهد الخليل وسيبويه – هي العلل الصوريّة التي يرتضيها علم اللغة الحديث، والتي تتمثل في قولهم: هكذا نطقت العرب))، تخالف العلل التي ذكرها الخليل، فقد توصلنا أنّه على الرغم من أنّ الخليل وسيبويه لم يصرحا بنوع عللهما إلاأنّ العلل التي ساقاها كانت منها الكثير من العلل الغائيّة؛ أي العلل الحكميّة الحقيقيّة التي تحاول الكشف عن سرّ وجود بعض الظواهر في العربية، ومن تلك الغائيّة عند الخليل وسيبويه:(٢)

أ- ما ذكره الزجاجي في الإيضاح، قال:((قال الخليل وسيبويه وجميع البصريين: المستحق للإعراب من الكلام الأسماء، والمستحق للبناء الأفعال والحروف، هذا هو الأصل، ثمّ عرض لبعض الأسماء علة منعتها من الإعراب فبنيت،وتلك العلة مشابهة الحرف))(٣)، ((فإنّ علة مشابهة الاسم المبني للحرف ليست علة تقف عند قولنا: هكذا نطقت العرب، بل هي علة لقياس الشبه)).(٤)

ب- ((وقد تحدّث سيبويه عن العلة الغائيّة من وراء تصغير اسم التفضيل وفعل التعجب)) (٥) في كتابه فقال: ((... وذلك قولك (هو أصيغِرُ منك)، وإنّما أردت أن تقلل الذي بينهما ... وسألت الخليل عن قول العرب: (ما أمَيْلِحَة)؛ فقال: لم يكن ينبغي أن يكون في القياس؛ لأنّ الفعل لا يُحقَّر وإنّما تُحقّر الأسماء، لأنّها توصف بما يعظّم ويهوّل، والأفعال لا توصف، فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إياها في أشياء كثيرة، ولكنّهم حقّروا هذا اللفظ وإنّما يعنون الذي تصفه بالمِلْح، كأنك قلت: مُليّح، شبهوه بالشيء الذي تلفظ به وأنت تعني شيئاً آخر؛ نحو قولك: (يطؤهُمُ الطريقُ)، و(صِيد عليه يومان) أي يطؤهم أهل الطريق الذين يمرون فيه، وصيد عليه الصيدُ في يومين))(٦).

جـ- ما جاء في كتاب سيبويه من علل قياس الشبه الذي تابع الخليل فيه، كما يلي:

- يرى سيبويه أن سبب إعراب الأفعال المضارعة هو لمضارعتها أسماء الفاعلين.
- وأنّ سبب بناء الأسماء غير المتمكنة هو لمضارعتها ومشابهتها بعض الحروف.

١- تمّام حسّان،الأصول، ص ١٧٠ – ١٧١

٢- خالد بن سليمان الكندي، التعليل النّحوي في الدرس اللغوي، ص ١٨٣

٣- أبو القاسم الزجاجي،الإيضاح في علل النّحو، ص ٧٧

٤- خالد بن سليمان الكندي، التعليل النّحويفي الدرس اللغوي، ص ١٨٣

٥- المرجع السابق، ص ١٨٣

٦- سيبويه، الكتاب، جـ٣، ص ٤٧٧ – ٤٧٨

- وأنّ سبب فتح الفعل الماضي وعدم تسكينه هو مشابهته اسم الفاعل في بعض المواضيع القليلة، ولو شابهه في مواضع كثيرة لأعرب كالفعل المضارع.
- وأنّ سبب المنع من الصرف – الذي يحدث لبعض الأسماء لمشابهتها الأفعال في وزنها.
- وأنّ سبب تصرّف بعض الظروف وعدم التزامها بالظرفية هو مشابهتها الأسماء في قبولها الإسناد إليها، أو أن تسند هي إلى غيرها(١) .

١- ((قول تمّام إنّ العلل الأول والثواني والثوالث التي ساقها النّحاة في جملتها غائيّة: أوّلها علة غائيّة تفيد حكماً نحوياً، والثانية علة تركيبيّة، والثالثة جدليّة ليس لها جواب مقنع. فإنّه قد أحسن في اعتبار العلة الجدليّة غائيّة؛ لكننا لا نوافقه في اعتبار العلة الأولى– وهي القرائن – علة غائيّة أيضاً؛ وذلك لأنّ العلة الغائيّة يوجد الحكم بوجودها وينعدم بانعدامها، ومثال ذلك أنّعلة رفع الفاعل هي كونه أقوى من المفعول به لولا أنّه الأقوى لما كان الفاعل في العربية مرفوعاً، وأمّا العلة التعليميّة فهي ليست السبب الحقيقي الذي أنشأ الظاهرة؛ بل تريد أن توضّح لنا علاقة بعض الألفاظ والمعاني بالحكم النّحوي، بدليل أنّ الحكم النّحوي موجود في اللغة قبل مجيء هذه القرائن وجوداً بالقوة، لكنّه لا يمكن أن يأتي به المتكلّم بالفعل في الكلام إلا بتوفّر العلة التعليميّة التي عبارة عن قرائن لفظيّة ومعنويّة . وهذا الأمر يفهمه من يفرّق بين اللغة والكلام، فاللغة نظام محفور في عقول الجماعة اللغويّة، والكلام هو الأصوات المنظومة التي تنطبق عليها أنظمة اللغة)) (٢) .

٢- **التقسيم الثاني:** تقسيم الزجاجي: تحدّث الزجاجي في علل النّحو التي استخدمها النّحاة في تعليل مسائل النّحو والتصريف، وقسّم العلل إلى علة تعليميّة وقياسيّة وجدليّة، كما جاء في ((الإيضاح في علل النّحو))، ((وعلل النّحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليميّة وعلل قياسيّة، وعلل جدليّة نظريّة. فأمّا التعليميّة فهي التي يتوصّل بها إلى تعلُّم كلام العرب، لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلّ كلامها منها لفظاً، وإنّما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره، مثال لذلك أنّا لما سمعنا (قام زيدٌ فهو قائم) ... عرفنا اسم الفاعل فقلنا: (ذهب فهو ذاهب) ... وما أشبه ذلك ... فمن هذا النوع من العلل قولنا : (إنّ زيداً قائمٌ)، **إن** قيل: بِمَ نصبتم زيداً ؟ قلنا: بـ (إنّ): لأنّها تنصب الاسم وترفع الخبر، لأنا كذلك علمناه ونعلمه . وكذلك قام زيدٌ. إن قيل: لِمَ رفعتم زيداً ؟ قلنا: لأنّه فاعل اشتغل فعله به فرفعه . وهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب . فأمّا العلة القياسيّة فأن يقال لمن قال نصبت زيداً بـ (إنّ)، في قوله إن زيداً قائمٌ : ولِمَ وجب أن تنصب ((إنّ)) الاسم ؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدّي إلى مفعول؛ فحُملت عليه فأعملت إعماله لمّا ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما قُدّم مفعوله على فاعله، نحو (ضرب أخاك محمدٌ) وما أشبه ذلك .وأمّا العلة الجدليّة النظريّة: فكل ما يُعتل به في باب ((إنّ))

١- خالد بن سليمان الكندي، التعليل النّحوي في الدرس اللغوي، ص ١٨٤
٢- المرجع السابق، ص ١٨٥

بعد هذا. مثل: أن يقال فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية، أم المستقبلة، أم الحادثة في الحال، أم المتراخية، أم المنقضية بلا مهلة ؟ ... وهلا حين مثلتم عملها بعمل الفعل المتعدّي إلى مفعول واحد نحو (ضرب زيداً عمرو)؛ امتنعتم من إجازة وقوع الجمل في موضع فاعلها في قولكم إنّ زيداً أبوه قائمٌ،... والفاعل لا يكون جملة ؟ ... ما أرى كلامكم إلا ينقض يعضه بعضاً))(١).

يقول خالد الكندي: ((فأنت تلاحظ أنّ العلل التعليميّة ما هي إلا القرائن أي السبب المباشر؛ سميت تعليميّة لأنّ الغرض منها الاستعانة بها كعلامات لتعرّف القاعدة النّحويّة لدى الطلاب، وأمّا العلة القياسيّة فهي السبب الحقيقي الذي جعل واضع اللغة يضع الحكم لأجله؛ سميت قياسيّة لأنّها إذا انطبقت على أي مثال قيس على الأصل المستحق لها. وأمّا العلة الجدليّة فهي في رأينا علل قياسيّة؛ لأنّ الطرف الثاني الذي يطرحها يحاول أن يجيب عن الطرف الأوّل المناظر إياه، وهذا يعني أنّ كلاً منهما قدّم علة قياسيّة لتعليل الحكم تعليلاً قياسياً ...))(٢) .

ويوضّح لنا الكندي: ((العلل المستخرجة من رفع الفاعل في المثال الآتي:

قام زيدٌ .

- لماذا رُفع زيدٌ ؟ = لأنّه فاعل.

- ولماذا يرفع الفاعل ؟ = لأنّه الأقوى.

- ولماذا رُفع الفاعل بالضمة دون غيرها؟ = لأنّها أقوى الحركات.

وتمثيل ذلك في الجدول التالي:(٣)

العلة التعليميّة	العلة القياسيّة	العلة الجدليّة
زيدٌ مرفوع بعلة الفاعليّة	الفاعل مرفوع بعلة كونه الأقوى	الفاعل مرفوع بالضمة دون غيره لعلة كونها الحركة الأقوى

ونحن نلاحظ أنّ العلة الجدليّة كان يمكن أن تكون العلة القياسيّة ، فيكون جواب السؤال عن سبب رفع الفاعل كالتالي: لأنّ الضمة هي الأقوى فأعطيت للأقوى وهو الفاعل .ولأجل ذلك نرى أنّ العلل نوعان لا ثالث لهما وهما:

- العلل المباشرة: التي يسميها الزجاجي العلل التعليميّة .

- العلل الحقيقيّة: التي يسميها الزجاجي العلل القياسيّة والجدليّة، وهذه العلل قد تكون تعليلاً لأصل الظاهرة أو لفرعها، فقد رأينا كيف تمّ تعليل رفع الفاعل رغم أنّ الأصل في الفاعل الرفع))(٤).

١- أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو، ص ٦٤ – ٦٥

٢- خالد بن سليمان الكندي، التعليل النّحوي في الدرس اللغوي، ص ١٢٧

٣-المرجع السابق، ص ١٢٨

٤- المرجع السابق، ص١٢٨

٣- التقسيم الثالث: تقسيم ابن جنّي: العلل عند ابن جنّي ضربان: منها ما هو سبب حقيقي مُوجب لأنّ الحس يساندهـ؛ ولايمكن أن يطيق الذوق العربيّ غيره، ومنها ما هو أسباب غير موجبة للحكم(١)، قال ابن جنّي في الخصائص: ((إنّ علل النّحويين على ضربين: أحدهما واجب لا بدّ منه؛ لأنّ النفس لا تطيق في معناهـ غيره .والآخر ما يمكن تحمّله، إلا أنّه على تجشّم واستكراهـ .الأوّل ... قلب الألف واواً للضمة قبلها، وياء للكسر قبلها ... أمّا الواو فنحو قولك في سائر: سويئر، أمّا الياء فنحو قولك في نحو تحقير قرطاس وتكسيره . قريطيس، و قراطيس ... فهذه علة برهانية ولا لبس فيها، ولا توقّف للنفس عنها . وليس كذلك قلب واو عصفور ونحوهـ ياء إذا انكسر ما قبلها، نحو عُصيفير وعصافير، ألا ترى أنّه قد يمكنك تحمّل المشقّة في تصحيح هذه الواو بعد الكسرة؛ وذلك بأن تقول: عُصيفوروعصافِور، وكذلك نحو ... مِوزان ومِوعاد ...))(٢) .

وهناك تقسيم آخر للعلل عند ابن جني، فقد قسّمها إلى سبب وعلة، ((ليفرّق بين القرائن النّحويّة الموجبة للحكم التي لا تخيّر في الحكم؛ وبين القرائن النّحويّة المجوّزة للحكم التي يكون حكمها تخييرياً))(٣)، فقد قال في ((باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة وبين العلة المجوّزة: اعلم أنّ أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها كنصب الفضلة ... ورفع المبتدأ والخبر والفاعل، وجرّ المضاف إليه، فعلل هذه الداعية إليها موجبة لها، غير مقتصر بها على تجويزها، وعلى هذا مفاد(٢) كلام العرب، وضرب آخر يسمى علة، وإنّما هو في الحقيقة سبب يُجوِّز ولا يوجب ومن ذلك الأسباب الداعية إلى الإمالة؛ هي علة الجواز لا علة الوجوب، ...))(٤)، وكذا ((علة قلب واو (وُقّتت) همزة، وهي كونها انضمت ضماً لازماً؛ فإنّها مع ذلك يجوز إبقاؤها واواً، فعلتها مجوّزة لا موجبة، قال: وكذا كل موضع جاز فيه إعرابان فأكثر، كالذي يجوز جعله بدلاً، وحالاً؛ قال: ومن علل الجواز أن تقع النكرة بعد المعرفة التي يتمّ الكلام بها، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى، فتكون حينئذ مخيّراً في جعلك تلك النكرة إن شئت – حالاً – وإن شئت بدلاً، فتقول ((مررتُ بزيدٍ رجلٍ صالحٍ)) على البدل، وإن شئت قلت: ((مررتُ بزيدٍ رجلاً صالحاً)) على الحال، أفلا ترى كيف كان وقوع النكرة، عقيب المعرفة على هذا الوصف علة الجواز في كل واحد من الأمرين لا علة لوجوبه))(٥).

نلاحظ من كلام ابن جنّي، يظهر لنا الفرق واضحاً بين ((العلة)) و ((السبب))، ((وأنّ ما كان موجباً يسمى علة، وما كان مجوّزاً يسمى سبباً فالعلة للإيجاب والسبب للإجازة))(٦).

١- تمّام حسّان، الأصول، ص ١٦٥، خالد بن سليمان الكندي،التعليل النّحوي في الدرس اللغوي، ص ١٣٢

٢- ابن جني، الخصائص، جـ١، ص ٨٩

٣- خالد بن سليمان الكندي، التعليل النّحوي في الدرس اللغوي، ص١٣٤

٤- ابن جني، الخصائص، جـ١، ص ١٦٥

٥- المرجع السابق، ص١٦٥-١٦٦

٦- جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النّحو، ص ٢٧٢، تمّام حسّان، الأصول، ص ١٦٥

٤- التقسيم الرابع: الحسين بن موسى الجليس(١)، قال في كتابه ((ثمار الصناعة)): اعتلالات النّحويين صنفان: علة تطّرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلة تظهر حكمتهم، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم . وهم للأولى أكثر استعمالاً واشدّ تداولاً، وهي واسعة الشعب إلا أنّ مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعاً، وهي علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة فرق، وعلة توكيد،وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة حمل على المعنى، وعلة مشاركة، وعلة معادلة، وعلة قرب ومجاورة، وعلة وجوب، وعلة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة حال، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أوْلى))(٢) .

يقول تمّام حسّان: ((والنّحاة يجعلون العلل أربعاً وعشرين، وكأنّما وضعوها ليمكن نظمها في اثني عشر زوجاً أو ما يقرب من ذلك، بحيث يشتمل كل زوج على علتين إحداهما عكس الأخرى تقريباً على النّحو التالي:

١- علة التشبيه، وتقابلها علة الفرق .
٢- علة النظير، وتقابلها علة النقيض.
٣- علة المشاكلة، وتقابلها علة التضاد.
٤- علة الوجوب،وتقابلها علة الجواز.
٥- علة الحمل على المعنى، وتقابلها علة المجاورة (وهي حمل على اللفظ).
٦- علة المعادلة، وتقابلها علة الأوْلى .
٧- علة التعويض، وتقابلها علة الاختصار.
٨- علة الأصل، وتقابلها علة السماع.
٩- علة التوكيد، وتقابلها علة الاستغناء.
١٠- علة التغليب، وتقابلها علة التحليل.
١١- علة الدلالة، وتقابلها علة الإشعار.
١٢- علة الاستثقال، وتقابلها علة التخفيف.

ويتّضح من هذه المقابلات أن معنى كل علتين متقابلتين يكاد يتّسم بالتضاد، ولكن هذه السمة تضعف في الأزواج الثلاثة الأخيرة حتى تقترب في بعضها من الترادف (انظر مثلاً الدلالة – الإشعار ثم

١- هو أبو عبد الله الحسين موسى بن هبة الله، المعروف بالجليس الدينوري المتوفي في حدود سنة ٤٩٠ هـ، تنظر: ترجمته في :كشف الظنون: مصطفى بن عبدالله الشهير بحاجي خليفة، تح: محمد شرف الدين، ورفعت بليكه، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، جـ١، ص ٥٢٣

٢- جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تح: صلاح الدين الهوازي، المكتبة العصرية – صيدا – بيروت – لبنان، ط١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م، ص ٨٨ – ٨٩

الاستثقال – التخفيف))(١).

يناقش خالد الكندي الأستاذ تمّام حسان في بعض الأمور:

يقول الكندي:((أمّا موافقته الجليس الدينوري في أنّ العلل قد تكون مطرّدة أو حكميّة، وتتفرّع العلل المطردة إلى أربع وعشرين علة وأنّه - أي تمّام حسان– يفضل تنظيمها في أزواج متقابلة، فإنّ إيمانه بأنّ العلل الأربع والعشرين كلها مطرّدة أي تعليميّة يدلّ على أنّه تأثر في هذه المعلومة بالقدماء فنقلها كما هي، والحقيقة أننا إذا نظرنا إليها النظر الدقيق الفاحص الذي يحللها لتبيّن لنا خطأ اعتقاد الجليس بأنّها مطرّدة، وقد أوضحنا أنّ العدد الغالب من هذه العلل – وهو أربع عشرة علة – هو علل حكميّة لا مطرّدة، وأنّ عشر علل فقط هي علل مطرّدة))(٢)، ويضيف قائلاً: ((وأمّا رأيه في كون هذه العلل أزواجاً متقابلة فهو رأي غير صائب؛ والأدلة على عدم وضع كل هذه العلل في أزواج ما يلي:

((يرى تمّام أنّ علة الأصل – وهي صرف مالا ينصرف لأنّ الأصل في الأسماء الصرف – تقابلها علة السماع وهي ((هكذا أورد عن العرب)) في جواب من سأل عن سبب عدم قولهم((رجل أثدى))كما قالوا: امرأة ثدياء، والحقيقة أنّ المقابلة بين علة الأصل وعلة السماع يجعلنا نخلط بين زاويتين في تصنيف العلل:

- الزاوية الأولى: تقسيم العلل من حيث كونها خاصة بأصل الظاهرة أو بفرعها إلى علة أصل وفرع، وهذا يعني أنّ علة الأصل التي ذكرها الجليس تقابلها علة الفرع لا علة السماع .

- الزاوية الثانية: تقسيم العلل الحكميّة إلى علل وقوفيّة وعلل توضيحيّة، فإنّ علة السماع هي علة حكميّة؛ لكنّها لا تقدّم سبباً معيناً للظاهرة؛ بل تكتفي بالوقوف عند ما جاءت به العرب، فتقول في تعليل الظاهرة تعليلاً حقيقيّاً: ((هكذا ورد عن العرب))، ويقابل علة السماع العلل الحكميّة التوضيحيّة؛ إذ كان من الممكن ألا يقف المُعلّل عندما جاءت به العرب، بل يغوص في تحليل الظاهرة فيعلل سبب عدم قولهم: ((أثدي)) للرجل الثدي لا يليق بالرجل الذي ينبغي وصفه بالخشونة والصلابة بعكس القوارير . وكان أفضل للنّحاة ألا يسموا علة السماع بهذا الاسم لأنّه اسم يوهم بأنّها علة قالتها العرب بالتصريح أو الإيماء))(٣).

وكذلك: ((قول تمّام إنّ علة التشبيه – وهي إعراب الفعل المضارع لمشابهة اسم الفاعل - تقابل علة الفرق، وهي أنّ الفاعل رُفع ليفرق بينه وبين المفعول به المنصوب، ينتقض بكون التشبيه له مفهوم واسع لأنّه يلتمس أدنى شبه بين اثنين في اللفظ، أو المعنى أو فى التصرف أو العمل أو في غير ذلك، وعلى هذا فإنّ علة الفرق لا تقابلها علة التشبيه وحدها، بل تقابلها علل متعدّدة من العلل الأربع والعشرين وهي:

١- تمّام حسّان، الأصول، ص ١٧١ – ١٧٢

٢- خالد بن سليمان الكندي، التعليل النّحوي في الدرس اللغوي، ص ١٨٦

٣- المرجع السابق، ص ١٨٦

- علة النظير: وهي كسر أحد الساكنين إذا التقيا؛ لأنّ السكون علامة الجزم الذي هو من خصائص الأفعال وحدها كما أنّ الجرّ من خصائص الأسماء، فحَمل السكون على الجرّ لأنّه نظيره في المعنى، إذ إنّ كلاً منهما يدلّ على تمييز ما يدخل عليه .

- علة الحمل على المعنى ومثالها: تذكير فعل الموعظة في قوله عزّ وجل ((فمن جاءهـ موعظة))(١) حملاً لها على الوعظ .

- علة المشاكلة ومثالها: صرف صيغة منتهى الجموع ((سلاسلاً)) لمشاكلتها((أغلالاً))(٢) في اللفظ))(٣)

وأيضاً قوله:((إن علة التشبيه لا تقابلها علة الفرق وحدها بل تقابلها ما يلي من العلل الأربع والعشرين:

- علة النقيض ومثالها: حملاً على اسم إنّ التوكيديّة؛ لأنّها نقيضتها في المعنى لكون الأولى نافية والثانية مثبتة مؤكّدة.

- علة التضاد ومثالها: فتح ما قبل واو جمع المذكر السالم إذا كان مفردهـ اسماً مقصوراً نحو ((موسَوْن)) إشعاراً بأنّ المحذوف ألف))(٤)، ويذهب خالد الكندي إلى أنّ ((العلل الأربع والعشرين التي ذكرها الجليس((ليست من العلل المطرّدة؛ بل أكثرها من العلل الحكميّة))(٥)، وسنحاول فيما يلي أن نضرب لكل علة من هذه العلل مثالاً، ويمكن التأكد من ذلك من خلال الجدول التالي الذي يذكر في العمودين الأوليين جميع تلك العلل وأمثالها كما جاء في ((الاقتراح))؛ وشرح ذلك التاج ابن مكتوم(٦) في ((تذكرته))(٧)، ثمّ يحلّل الكندي في العمود الثالث المثال ليتّضح نوع العلة الحكميّة(٨).

	العلة	مثالها	نوعها
١-	السماع	قولهم: ((امرأة ثدياء))، ولا يقال رجل أثدى لأنّه هكذا ورد عند العرب .	علة حكميّة لأنّها تجيب عن سبب الظاهرة، ولو أراد أن يجعل علة هذه الظاهرة مطّردة لقال هذه القاعدة المطّردة: كل ما كان علي وزن أفعل فمؤنثه فعلاء ما عدا بعض الكلمات نحو: ثدياء.

١- سورة البقرة، الآية ٢٧٥

٢- سورة الإنسان، الآية ٤

٣- خالد بن سليمان الكندي، التعليل النّحوي في الدرس اللغوي، ص ١٨٦ – ١٨٧

٤- المرجع السابق، ص ١٨٧

٥- المرجع السابق، ص ١٣٥، تمّام حسّان، الأصول، ص ١٧٢ – ١٧٦

٦- هو أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم، تاج الدين أبو محمد الحنفي النّحوي المتوفى في سنة ٧٤٩هـ، تنظر: ترجمته في بغية الوعاة، جـ١، ص ٣٢٦

٧- جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النّحو، ص٢٥٧-٢٥٩

٨- خالد بن سليمان الكندي، التعليل النّحوي في الدرس اللغوي، ص١٣٥-١٣٩

٢	التشبيه	إعراب المضارع لمشابهة اسم الفاعل	علة حكميّة ، وأمّا علتها المطرّدة فهي كل فعل مضارع معرب ما لم تتصل به نون التوكيد ونون النسوة .
٣	الاستغناء	استغني عن الماضي وَدَعَ بـ ترَكَ	علة حكميّة، وعلتها المطرّدة هي: كل فعل مضارع له ماض عدا بعضها نحو ((يدع)) .
٤	الاستثقال	حذف الواو في يَعِدُ لوقوعها بين ياء وكسر.	علة حكميّة، وعلتها المطردة هي: كل واو تقع بين ياء وكسر تحذف.
٥	الفرق	رفع الفاعل ليفرَّق بينه وبين المفعول المنصوب.	علة حكمية وعلتها المطرّدة: كل فاعل مرفوع وكل مفعول به منصوب .
٦	التوكيد	تدخل نون التوكيد الخفيفة والثقيلة فعل الأمر لتأكيد إيقاعه.	علة حكميّة وعلتها المطرّدة:تدخل نون التوكيد فعل الأمر خفيفة كانت أو ثقيلة.
٧	التعويض	تعويض حرف النداء بالميم في ((اللهمّ))	علة مطرّدة، وصيغتها إذا حُذفت يا في مناداة لفظ الجلالة عوّضت بالميم المشدّدة آخره .
٨	علة النظير	كسر أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم حملاً على الجرّ إذ هو نظيره .	علة حكميّة، وأمّا علتها المطردة فهي أن يقول: إذا التقى ساكنان كسر أحدهما .
٩	علة النقيض	نصب اسم لا النافية للجنس على المحل حملاً على اسم إنّ التوكيدية؛ لأنّها نقيضتها في المعنى لكون الأولى نافية والثانية مثبتة .	علة حكميّة، وعلتها المطرّدة هي: ينصب اسم لا النافية للجنس على المحل.
١٠	الحمل على المعنى	تذكير فعل الموعظة وهي مؤنثة في قوله عزّ وجل ((فمن جاءهـ موعظة)) (١) حملاً على الوعظ .	علة مطرّدة لأنّها قرينة تقول: يجوز تذكير فعل المؤنث أو تأنيث فعل المذكر إذا حمل على غير جنسه في اللفظ أو المعنى
١١	المشاكلة	صرف صيغة منتهى الجموع ((سلاسلا)) لمشاكلتها((أغلالا))(٢)	علة مطرّدة، وصيغتها يصح صرف ما لا ينصرف إذا شاكل غيره في جملة .
١٢	المعادلة	جرّ ما لا ينصرف بالفتح حملاً على النّصب، ثم عادلوا بينهما، فحملوا النّصب على الجرّ في جمع المؤنث السالم .	علة حكميّة، فإذا أردناها أن تكون مطرّدة قلنا: يُجرّ الممنوع من الصرف بالفتحة نيابة عن كسرة .

١- سورة البقرة، الآية٢٧٥

٢- سورة الإنسان، الآية٤

١٣	المجاورة	جرّ ((خرب)) في قولهم ((جُحرُ ضبٍ خربٍ)) رغم أنّه صفة للجحرالمرفوع لا للضب، وذلك للمجاورة .	علة مطرّدة، وصيغتها كل اسم يجوز أن يُجرّ إذا جاور اسماً مجروراً .
١٤	الوجوب	رفع الفاعل	علة مطرّدة، لأنّها قرينة ترى أنّه((يجب رفع الفاعل)) ولا تعلل ظاهرة رفع الفاعل تعليلاً حقيقياً .
١٥	الجواز	إمالة الألف بنُطقها بين الألف والياء وإمالة الفتحة إلى الكسرة .	علة مطرّدة، لأنّها قاعدة ترى جواز إمالة الألف والفتحة .
١٦	التغليب	تغليب الذكر على الأنثى نحو قوله تعالى واصفاً مريم بنت عمران:((وكانت من القانتين))(١)	علة مطرّدة، لأنّها قرينة تقول: يغلب الذكر على الأنثى في العربية .
١٧	الاختصار	ترخيم الاسم المنادى نحو((أصاحِ)) أي يا صاحبُ .	علة حكميّة؛ لأنّها تبيّن سبب الترخيم الحقيقي وهو رغبة العربي في اختصار الكلام لحاجته إلى استجابة المنادى في أسرع وقت، ولو أردنا تحويلها إلى علة مطرّدة قلنا: يصح ترخيم الاسم المنادى إذا انطبقت عليه شروط الترخيم .
١٨	التخفيف	الإدغام نحو إدغام النون في الميم فتصيران ميماً واحدة مشددة((ممّا تحبون)) .	علة حكميّة، وعلتها المطرّدة هي: يصح إدغام الحرفين المتماثلين أوالمتقارنين في المخرج بحيث يدرج أحدهما في الآخر فيصيران في النطق حرفاً واحداً مشدداً سواء أكان في كلمة واحدة أم في كلمتين.
١٩	الأصل	صرف ما لا ينصرف	علة حكميّة، تقول: يجوز صرف ما لا ينصرف لأنّ الأصل في الأسماء الصرف، وعلتها المطرّدة هي يجوز صرف الممنوع من الصرف للضرورة .

١- سورة التحريم ، الآية ١٢

٢٠	الأوْلى	الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول به .	علة مطرّدة،وعلتها الحكميّة أن يقال: الفاعل أولى بالتقديم من المفعول به لأنّه هو الصانع والمؤثر في المفعول به فلا بدّ أن يوجد في الطبيعة قبل المفعول به .
٢١	علة دلالة الحال	كقولك حين ترى الهلال: ((الهلال)) أي هذا الهلال فحذفت المبتدأ لدلالة المقام عليه .	علة مطرّدة، تقول: يصح حذف أكثر الكلمات إذا دلّ الحال أو المقام عليها .
٢٢	الإشعار	فتح ما قبل واو جمع المذكر السالم إذا كان مفرده اسماً مقصوراً نحو مُوسَوْن إشعاراً بأنّ المحذوف ألف .	علة حكميّة، وعلتها المطرّدة تكتفي بالقول: كل اسم مقصور جمع جمعاً مذكراً سالماً فتح ما قبل واو جمعه .
٢٣	التضاد	إذا أكّدت أفعال القلوب المتصرّفة بمصدر أو بضميرها ، وتقدّمت على معموليها لم يصحّ إلغاء عملها لأنّ تأكيدها مُنافٍ للإلغاء، نحو ذلك: علمتُ الخبرَ صحيحاً علماً .	علة حكميّة، وكان يكفي في القرينة أو العلة المطرّدة أن يقال:إذا تقدّمت أفعال القلوب وأكّدت بالمصدر أو بضميرها لم يصحّ عملها .
٢٤	التحليل	الاستدلال بأنّ((كيف)) اسم بالقول :لا تخرج الكلمة عن كونها اسماًأو فعلاًأو حرفاً، فإذا علمنا أنّها ليست حرفاً لإمكان إسنادها إلى المبتدأ، وليست فعلاً لمجاورتها الفعل بلا فاصل،فما بقي إلا أن تكون اسماً؛ لأنّ شبهة كونها فعلاًأو حرفاً قد تحللت بهذا التحليل .	علة مطرّدة، لأنّها تقول: لكل صنف من الكلم علاماته التي يعرف بها، ولو أردنا أن نجعلها علة حكميّة أي جواباً لسؤال: لماذا تختلف أصناف الكلم بعضها عن بعض؟ لقلنا: لأنّ أي كلام لا بدّ له من إفادة ولا تتحقّق الإفادة إلا يتنوّع أركان الإسناد ليكمل بعضها معنى الفائدة .

يتّضح لنا من الجدول السابق أن ((العلل الحكميّة أربع عشرة علة، والمطرّدة عشر علل الأمر الذي يدفعنا إلى ردّ كلام الجليس في اعتبارها جُمعَ عللاً مطرّدة))(١) .

١- خالد بن سليمان الكندي، التعليل النّحوي في الدرس اللغوي، ص ١٣٩

تجدر الإشارة إلى أنّ للعلل تقسيمات عامة، ولا بدّ أن تشمل أية علة،(١) كما رأينا في تقسيم ابن السرّاج والزجاجي وابن جني، ومنها أيضاً: تقسيم العلة إلى بسيطة ومركّبة: ((العلة قد تكون بسيطة، وهي التي يقع التعليل بها من وجه واحد كالتعليل بالاستثقال ... وقد تكون مركّبة من عدة أوصاف: اثنين فصاعدا؛ كتعليل قلب (ميزان) بوقوع الواو ساكنة بعد كسرة، فالعلة ليس مجرّد سكونها؛ ولا وقوعها بعد كسرة؛ بل مجموع الأمرين وذلك كثيراً جداً(٢)، وكذلك تقسيم العلل إلى((متعدّية (مطرّدة في بابها) وغير متعدّية (قاصرة): وهو أنّ شرط العلة أن تكون مطرّدة، فإن كانت قاصرة رفضت))(٣)؛ كما ذكر ابن جني في ((باب في أنّ العلة إذا لم تتعدَّ لم تصح: من ذلك قول من اعتلّ لبناء نحو (كمْ) و (مَنْ) ... بأنّ هذه الأسماء لما كانت على حرفين شابهت بذلك ما جاء من الحروف على حرفين، نحو (هل) و (بل) ... وهذه علة غير متعدّية، وذلك أنّه كان يجب أن يبنى ما كان من الأسماء أيضاً على حرفين؛ نحو (يد) و (أخ) و (أب) و (دم) و(فم) ...))(٤).

ونلاحظ أنّ المقصود من كلام ابن جني: ((أنّ العلة لا بدّ أن تنسحب على جميع أمثلة الباب؛ فإن كانت هناك أمثلة شاذة لهذا الباب لا تتفق وهذه العلة وجب أن تُعلَّل الأمثلة الشاذة بعلة أخرى تنطبق عليها كلها، ومثال ذلك أن يقال: إنّالأصل في المفعول به أن ينصب لأنّه ضعيف يدلّ على من وقع عليه الفعل؛ فإن قيل إنّ نائب الفاعل مفعول به في المعنى لكنه لم ينصب؛ عللنا رفعه بأنّه أسند إليه الفعل كما أسند إلى الفاعل فهنا علتان:

- علة للأصل الذي هو نصب المفعول به في المعنى؛ هي: ضعف المفعول به لدلالته على من وقع عليه الفعل.– علة للفرع الشاذ الذي هو نائب الفاعل؛ هي إسنادهاإلى الفاعل))(٥).

وهكذا أوضحنا بعض التقسيمات للعلل، وهي تقسيمات عامة في حين نجد بعض التقسيمات خاصة كما رأينا في الجدول السابق؛ نحو تقسيم العلة من حيث الخفّة والثقل إلى علة تخفيف وعلة استثقال، فهذا التقسيم لا يعني أنّ العلة إمّا أن تكون للتخفيف أو الاستثقال . ومثال آخر للتقسيمات الخاصة تقسيم العلل إلى لفظيّة ومعنويّة، فهو تقسيم خاص بالقرائن دون غيرها من العلل الحقيقيّة(٦)

١- خالد بن سليمان الكندي، التعليل النّحوي في الدرس اللغوي، ص ١٣٩

٢- جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النّحو، ص ٢٧٣

٣- خالد بن سليمان الكندي، التعليل النّحوي في الدرس اللغوي، ص ١٣٣

٤- ابن جني، الخصائص، جـ١، ص ١٧٠

٥- خالد بن سليمان الكندي،التعليل النّحوي في الدرس اللغوي، ص ١٣٣ – ١٣٤

٦- المرجع السابق، ص١٣٩

- جاء في الخصائص لابن جني، جـ١، ص ١٠٩ ((باب في مقاييس العربية: أحدها معنوي والآخر لفظي، وهذان الضربان،وإن عما وفشوا في هذه اللغة ؛ فإنّ أقواها وأوسعها هو القياس المعنوي، ألا ترى أن الأسباب المانعة من الصرف تسعة: واحد منها لفظي، وهو شبه الفعل لفظا، ... والثمانية الباقية كلها معنوية كالتعريف والوصف والعدل و التأنيث ...))

نلاحظ كثرة تقسيمات العلل سواء أكانت عامة أم خاصة، وهذا ما جعلنا أن نتجاوز بعضها، ونكتفي بالتقسيمات التي ورد ذكرها آنفاً في جزء من هذا المبحث، ونودّ أن نختم الحديث عن أقسام العلل بذكر أمرين:

١- ((أن ننبه على أنّ النّحاة القدماء اهتموا في الغالب بتصنيف العلل تصنيفات عامة غير مفصّلة، فلا نجد لهم تصنيفاً مفصّلاً للعلل الحقيقيّة ولا للقرائن، وإنّما ظفرنا منهم بعلل الجليس الدينوري فقط، فقد كان همّهم في مؤلفاتهم عن العلل أن يعلل كل حكم نحوي دون تجريد تعليلاتهم إلا قليلاً.

٢- نودّ أن نسرد الجدول التالي نبيّن فيه المصطلحات المتنوّعة التي استخدمها النّحاة القدماء في تقسيم العلل؛ ليكون مختصراً معيناً على فهم العلاقة بين الأقسام رغم اختلاف المصطلحات، ولكي يكون دليلاً قوياً على أنّ العلة لا تخرج في أصالتها عمّا ذكرناه؛ مع ملاحظة أنّ التقسيم يراعي أيضاً أسبقية النّحاة زمناً في كل أساس للتقسيم:(١)

أساس التقسيم	كيفية التقسيم	صاحب التقسيم
من حيث كون العلة حقيقيّة أو تجوّزيّة غير حقيقيّة.	مؤدية إلى كلام العرب – علة العلة	ابن السراج ت ٣١٦ هـ
	علة أولى– علة ثانية	ابن السراج ت ٣١٦ هـ
	موجبة – غير موجبة	الزجاجي ت ٣٣٧ هـ
	تعليميّة – قياسيّة – جدليّة	الزجاجي ت ٣٣٧ هـ
	موجبة برهانية – غير موجبة	ابن جني ت ٣٩٢ هـ
	مطرّدة – حكميّة	الجليس ت بعد ٥٨٣هـ
	أولى– ثانية – ثالثة	ابن مضاء ت ٥٩٢هـ
كونها مطردة في بابها أو غير مطردة	متعدّية – غير متعدّية	ابن جني ت ٣٩٢ هـ
كونها مخيرة للحكم أو ملزمة به	سبب – علة	ابن جني ت ٣٩٢ هـ
كونها على مرحلة أوأكثر	بسيطة – مركّبة	السيوطي ت ٩١١هـ

شروط العلة المقبولة وصفاتها: كان النّحاة يحرصون على تقييد عللهم بصفات تجعلها عللاً مقنعة كالعلل المنطقيّة للأشياء))(٢)، وقد دعا ابن جني إلى هذا الأمر حين قال :((... فإذا جرت العلة في معلولها واستتبت على منهجها وأمّها: قوي حكمها، واحتمى جانبها، ولم يسع أحد أن يعرض لها بإخراجه شيئاً إن قدر على إخراجه منها))(٣)، وغرضه من ذلك ألا يعترض الخصم على علة النحوي:

١- خالد بن سليمان الكندي، التعليل النّحوي في الدرس اللغوي، ص ١٤٢

٢- المرجع السابق، ص ١٥٨

٣- ابن جني، الخصائص، جـ١، ص ١٥٢

((الآن قد أريتُك بما مثلته لك من الاحتياط في وضع العلة كيف حاله، والطريق إلى استعمال مثله فيما عدا ما أوردته، وأن تستشف ذلك الموضع، فتنظر إلىآخر ما يلزمك إياه الخصم؛ فتدخل الاستظهار بذكرهـ في أضعاف ما تنصبه من علته؛ لتسقط عنك فيما بعد الأسولةوالإلزامات التي يروم مراسلك الاعتراض بها عليها))(١).

يقول خالد الكندي: ((فالعلة القويّة المقنعة هي التي لا تقبل التخصيص أي لا تقبل الاستثناءات والشواذ، ومثالها علة الإسناد في رفع الفاعل؛ فإنّها علة مطرّدة، لكن رغبة النّحاة في طرد عللهم وتشبيهها بالعلل المنطقيّة الموجبة البرهانيّة المطرّدة لم ولن تتحقّق؛ لأنّ العلة ليست ظاهرة عقليّة؛ بل ظاهرة اجتماعيّة تخضع لمتطلبات البشر وذوقهم، تتطوّر بتطوّر حاجات الأفراد والجماعات، ولذا نجد كثيراً من العلل ليست مطّرّدة في بابها نحو إعرابالأسماء بعلة احتياجها إلى المعاني المختلفة؛ فإنّها لا تطرّد في الضمائر مثلاً))(٢)

لقد جعل النّحاة للاعتداد بالعلة شروطاً، وإذا بحثنا عن القيود والمواصفات التي وضعها النّحاة للعلة المقبولة؛ وجدناها في مواضع متفرّقة من كتبهم وأحاديثهم وقد جمعنا منها ما يلي:(٣)

١- التأثير: ((ومعناهـ أن تكون العلة هي التي تربط بالحكم، وألا تكون أمراً عارضاً أو يرتبط الحكم بغيره))(٤).

٢- الطرد: ((هو أن يوجد الحكم كلما وُجدت العلة ومتى وُجدت العلة أعطي الحكم للمحكوم عليه، فالحكم يلازم العلة، وأصحاب هذا الرأي شبهوا العلة النّحويّة بالعلة الكلاميّة المنطقيّة))(٥)، ومثال العلة الموجبة: ((كرفع كل ما أسند إليه الفعل في كل موضع لوجود علة الإسناد))(٦) مثل: رفع الفاعل.

وأمّا العكس فهو((أن ينتفي الحكم كلما انتفت العلة))(٧)، أي أن يعدم الحكم بعدم العلة؛ فإذا لم يكن ثمة إسناد فعل للاسم فإنّ هذا الاسم لا يستحق الفاعلية، وهذا العكس مختلف فيه أيضاً أنّ الأكثرين يرونه(٨) . فإنّ العلة((إذا تحقق لها الطرد والعكس دار الحكم معها وجوداً وعدماً وهو المطلوب))(٩).

١- ابن جني، الخصائص، جـ١، ص١٦٤

٢- خالد بن سليمان الكندي، التعليل النّحوي في الدرس اللغوي، ص ١٥٨ – ١٥٩

٣- تمّام حسّان،الأصول،ص ١٧٧،خالد بن سليمان الكندي، التعليل النّحوي في الدرس اللغوي، ص ١٥٨

٤- تمّام حسّان،الأصول، ص ١٧٧

٥- خالد بن سليمان الكندي، التعليل النّحوي في الدرس اللغوي، ص ١٥٩

٦- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة، ص ١١٢

٧- تمّام حسّان، الأصول، ص١٧٧

٨- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعرابولمع الأدلة، ص ١١٥

٩- تمّام حسّان، الأصول، ص ١٧٧

٣- ألا تتسم بالدور: أي يُقبل التسلسل، فيكون الحكم المبني عليها صالحاً لأن يكون علة لها . بمعنى أن تكون العلة الأولى سبباً في العلة الثانية، وتكون العلة الثانية سبباً في الأولى(١)، ومثال ذلك ما ذهب إليه محمد بن يزيد المبرّد (٢١٠ – ٢٨٥) في وجوب إسكان لام الفعل الماضي حين تتصل به نون النسوة أو تاء الفاعل نحو: ضربْنَو ضربْتُ؛ إلى أنّه لحركة ما بعدهـ من الضمير لئلا تصير أربع حركات متتالية، ثمّ علّل سبب حركة نون النسوة وتاء الفاعل اتصالهما بالفعل الماضي بأنّ لام الفعل الماضي ساكنة(٢).

مسالك العلة(٣): ونقصد بها مآخذها أو الوسائل التي نعرف بها علة أي حكم وهذه الوسائل هي(٤)

١- **الإجماع**: بأن يجمع أهل العربية أنّ علة تقدير الحركات في المقصور التعذر وفي المنقوص الاستثقال(٥).

٢- **النّص:** بأن يُنَصّ العربي على العلة . من ما رُوي ((عن أبي عمرو قال: سمعتُ رجلاً من اليمن يقول: فلان لغوبٌ جاءته كتابي فاحتقرها فقلت له: أتقول : جاءته كتابي ؟ فقال نعم، أليس بصحيفة ؟

قال ابن جني: ((فهذا الأعرابي الحِلف علّل هذا الموضع بهذه العلة واحتج لتأنيث المذكر بما ذكره))(٦)، ((فالعلة التي جعلت الأعرابي يؤنّث فعل الكتاب هي علة حمل الكتاب على الصحيفة في المعنى، أي هي علة حمل النظير على نظيره في المعنى وضده في اللفظ))(٧).

٣- **الإيماء:** ومن ذلك: أن الفرزدق حضر مجلس ابن أبي إسحاق، فقال له: كيف تُنشد هذا البيت:

وعينانِ قال الله كُونا فكانتا فعولانِ بالألباب ما تَفعلُ الخمرُ(٨)

فقال الفرزدق: كذا أنشدُ، فقال ابن أبي إسحاق: ما كان عليك لو قلتَ: فعُولين ؟ فقال الفرزدق: لو شئتُ أن أُسبح لسبحتُ . ونهض، فلم يعرف أحدٌ في المجلس ما أراد.

قال ابن جني: ((أي لو نصب لأخبرَ أنّ الله خلقهما، وأمرهما أن تفعلا ذلك؛ وإنّما أراد: أنّهما تفعلان

١- تمّام حسّان، الأصول، ص ١٧٧، خالد بن سليمان الكندي، التعليل النّحوي في الدرس اللغوي،ص١٦١، والذي سمي الدور بالتسلسل أيضاً هو السيوطي في اقتراحه، ص ٧١

٢- ابن جني، الخصائص، جـ١، ص١٨٤

٣- جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النّحو، ص ٣١٠-٣٣١

٤- تمّام حسّان،الأصول، ص ١٧٧ ، خالد بن سليمان الكندي،التعليل النّحوي في الدرس اللغوي، ص ١٦٢

٥- ينظر: ابن جني، الخصائص، جـ١، ص ١٩٠

٦- المرجع السابق، جـ١، ص٢٥٠

٧- خالد بن سليمان الكندي، التعليل النّحوي في الدرس اللغوي، ص ١٦٢

٨- هذاالبيت من شعر ذي الرمة،ينظر: شرح شواهد المغني، جلال الدين السيوطي، تصحيحات وتعليقات العلامة: الشيخ محمد محمود، منشورات مكتبة دار الحياة، بيروت- لبنان، جـ٢، ص ٦١٩

بالألباب ما تفعل الخمر، و(كان) هنا تامة غيرُ محتاجة إلى خبر، فكأنه قال: وعينان قال اللهُ: احدُثا فحدَثَنَا)) .(١) فهذا من الفرزدق إيماءإلى العلة.

٤- **السّبْرُ والتقسيم:** بأن يذكر جميع الوجوه المحتملة، ثم يسبُرها؛ أي يختبرها، فيُبقي ما يصلح وينفي ما عداهـ . قال ابن جني: ((مثاله: إذا سُئلتَ عن وزن مروان، فتقول:لا يخلو إمّا أن يكون فَعلان، و مَفعالاً، أو فَعوالاً، هذا ما يحتمله، ثمّ يُفسد كونه مَفعالاً، أو فَعوالاً بأنّهما مثالان لم يجيئا، فلم يبق إلا فعلان))(٢).

٥- **المناسبة:** وتسمى الإخالة أيضاً؛ لأنّ بها يُخال؛ أي يُظنُّ، أنّ الوصف علة، ويسمى قياسها ((قياس العلة، وهو أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي عُلّق عليها الحكم في الأصل، كحمل ما لم يسمَّ فاعلة على الفاعل في الرفع بعلة الإسناد))(٣).

٦- **التشبيه:** قال ابن الأنباري: ((وهو أن يُحمل الفرع على أصل بضرب من الشبه، غير العلة التي عُلّق عليها الحكم في الأصل، وذلك مثل أن يدلّ على إعراب المضارع بأنّه يتخصّص بعد شياعه، كما أنّ الاسم يتخصّص بعد شياعه، فكان معرباً كالاسم، أو بأنّه يدخل عليه لام الابتداء كالاسم، أو بأنّه على حركة الاسم وسكونه قال: ((وقياس الشبه قياس صحيح يجوز التمثّل به في الأصح، كقياس العلة))(٤) .

٧- **الطرد الدوران:**((وهو توفّر شرطي الطرد و العكس في آن واحد بالنسبة لعلاقة العلة والحكم))(٥) قال ابن الأنباري:((وهو الذي يوجد معه الحكم، وتُفقد الإخالة في العلة . واختلفوا في كونه حُجّة . فقال قومٌ: ليس بحُجّة؛ لأنّ مجرّد الطرد لا يوجب غلبة الظنّ، ألا ترى أنّك لو عللت بناء (ليس) بعدم التصرّف؛ لاطّراد البناء في كل فعل غير متصرّف، وإعراب ما لا ينصرف بعدم الانصراف؛ لاطراد الإعراب في كل اسم غير منصرف –لما كان ذلك الطّرد يغلب على الظنّ أن بناء (ليس) لعدم

١- ابن جني، الخصائص، جـ٣، ص٣٠٥

٢- المرجع السابق، جـ٣، ص٦٩- ٧٠

٣- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة، ص١٠٥

٤- المرجع السابق (الفصل الخامس عشر في قياس الشبه، ص ١٠٧ – ١٠٩)، قال الأنباري: ((وبيان ذلك أنك تقول : (يقومُ)، فيصلح للحال والاستقبال، فإذا أدخلت عليه السين اختصّ بالاستقبال؛ كما أنك تقول: (رجل) فيصلح لجمع الرجال، فإذا أدخلت عليه الألف واللام قلت (الرّجل) اختصّ برجل بعينه . فلما اختصّ هذا الفعل بعد شياعه، كما كان الاسم يختصّ بعد شياعه، فقد شابه الاسم، والاسم معرب فكذلك ما شابهه . أو يدلّ على إعرابه بأنه تدخل عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم، والاسم مُعرب، فكذلك هذا الفعل وبيانه أنك تقول: إنّ زيداً ليقُومُ، كما تقول: إن زيداً لقائمٌ، و (قائم) معرب، فكذلك ما قام مقامة . أو يدلّ على إعرابه بأنه على حركة الاسم وسكونه؛ فإن قولك (يَضْرب) على وزن (ضارب)، وكما أن (ضارباً) مُعرب، فكذلك ما أشبهه ....))

٥- تمّام حسّان، الأصول، ص ١٧٨

التصرُّف، ولا أنّ إعراب ما لا ينصرف لعدم الانصراف؛ بل نعلم يقيناً أن (ليس) إنّما بُني؛ لأنّ الأصل في الأفعال البناء، وأنّ ما لا ينصرف إنّما أُعرب؛ لأنّ الأصل في الأسماء الإعراب، وإذا ثبت بطلان هذه العلة مع أطرّادها، عُلم أنّ مجرّد الطّرد لا يُكتفى به، فلا بُدّ من إخالة أو شبه.
وقال قومٌ: إنّه حُجّة واحتجُّوا على ذلك بأن قالوا: الدليل على صحة العلة أطرّادها وسلامتها من النقص ...)) (١).

٨- إلغاء الفارق: وهو بيان أنّ الفرع لم يفارق الأصل إلا فيما لا يؤثر، فيلزم اشتراكهما. أي تجاهل ما قد يكون من فارق بين الأصل والفرع (المقيس عليه والمقيس) بواسطة بيان عدم تأثيره في الحكم، وبذلك يصبح قياس هذا على ذاك أمراً مقبولاً، لأنّ الفارق لا يهمّ بسبب عدم تأثيره . ومثاله: قياس اسم الفاعل على الفعل المضارع في نصب المفعول به فإنّهما يتشابهان في نواحٍ عدة: في الوزن، والمعنى، والزمن، ولم يبق إلا أن يأخذ اسم الفاعل عمل النصب من الفعل المضارع لأنّ الأصل في الأفعال العمل(٢).في ختام الحديث عن مسالك العلة نودّ إيراد البيان التالي لهذه المسالك:(٣)

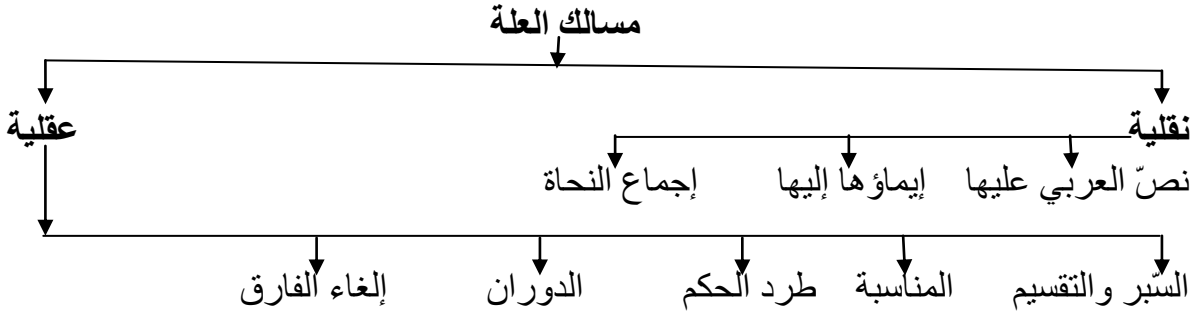

ونرى ممّا سبق أنّ مسالك العلة يمكن جمعها في نوعين:
١- مسالك منقولة عن العرب: وتشمل الإجماع، والنّص، والإيماء .
٢- مسالك معقولة يصنعها النّحوي: السّبر، والإخالة، والشبه، والطرد. (٤)

قوادح العلة(٥): وهي العيوب التي إذا حلّت إحداها بالعلة أحالتها علة مرفوضة، ومنها:

١- النقض: وهو وجود العلة ولا حُكم، على مذهب من لا يرى تخصيص العلة؛ ومعنى ذلك أنّ النقض هو تخلّف الطرد الذي هو شرط من شروط العلة، ومثال النقض، يقول: إنّما بُنيت حذام، وقَطام ، ورقاش، لاجتماع ثلاث علل، وهي التعريف والتأنيث والعدل عن حاذمة، وقاطمة، وراقشة، فيقول: هذا ينتقض بـ (أذربيجان)؛ فإنّه فيه أكثر من ثلاث علل، وليس بمبني؛ بل مُعربٌ غير متصرّف .

١- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة، ص ١١٠ – ١١١
٢- تمّام حسّان، الأصول، ص ١٧٨، خالد بن سليمان الكندي، التعليل النّحوي في الدرس اللغوي، ص ١٦٣
٣- تمّام حسّان، الأصول، ص ١٧٧
٤- خالد بن سليمان الكندي، التعليل النّحوي في الدرس اللغوي، ص ١٦٣
٥- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة، ص ٥٤ – ٦٢ ، تمّام حسّان، الأصول، ص ١٧٨

٢- تخلّف العكس:وهو أن يوجد الحكم دون العلة أو بعبارة أخرى أن تنتفي العلة دون أن ينتفي الحكم. ومثال تخلّف العكس قول بعض النّحاة:في نصب الظرف،إذا وقع خبراً عن المبتدأ، نحو(زيدٌ أمامَك): إنه منصوب بفعل محذوف غير مطلوب ولا مقدّر؛ بل حذف الفعل واكتفِيَ بالظرف منه؛ وبقِي منصوباً بعد حذف الفعل لفظاً وتقديراً على ما كان عليه قبل حذف الفعل(١).

٣- عدم التأثير: عدم التأثير للوصف في الحكم . وذلك بأن تكون العلة المعطاة غير مؤثرة في الحكم. قال ابن الأنباري: ((الأكثر على أنّه لا يجوز إلحاق الوصف بالعلة، مع عدم الإخالة، سواء كان لدفع نقض أو غيره؛ بل هو حشو في العلة؛ وذلك مثل: أن يدلَّ على ترك صرف (حُبلى) فيقول: وإنّما امتنع من الصرف؛ لأنّ في آخره ألف التأنيث المقصورة، فوجب أن يكون غيره متصرّف، كسائر ما في آخره ألف التأنيث المقصورة. فذكر (المقصورة) حشو؛ لأنّه لا أثر له في العلة؛ لأنّ ألف التأنيث لم تستحق أن تكون سبباً مانعاً من الصرف؛ لكونها مقصورة؛ بل لكونها للتأنيث فقط ألا ترى أنّ الممدودة سبب مانع أيضاً))(٢).

٤- القول بالموجب: وهو التسليم بالدليل مع بقاء النزاع كما هو، وواضح أن كل ذلك يرتبط بالجدل في النّحو أكثر ممّا يرتبط باستخراج القواعد .((مثل أن يستدلّ البصريّ على جواز تقديم الحال على العامل في الحال، إذا كان العامل فيها فعلاً متصرفاً، وذو الحال اسماً ظاهراً نحو: راكباً جاء زيدٌ، فيقول: جواز تقديم معمول الفعل المتصرّف ثابت في غير الحال (٣)، فكذلك في الحال . فيقول له الكوفيّ: أنا أقول بموجَبه؛ فإنّ الحال يجوز تقديمها عندي، إذا كان ذو الحال (٤) مضمراً))(٥).

٥- فساد الاعتبار: وهو تعارض الدليل والنّص فيفسد اعتبار الدليل دليلاً. قال ابن الأنباري: وهو أن يُستدلَّ بالقياس على مسألة، في مقابلة النّص عن العرب . كأن يقول البصريّ:على أنّ ترك صرْفِ ما لا ينصرف لا يجوز لضرورة الشعر أنّ الأصل في الاسم الصرّفُ، فلو جوّزنا ترك صرف ما لا ينصرف لأدى ذلك إلى أن نرُدّه عن الأصل إلى غير الأصل، فوجب أن لا يجوز قياسياً مدِّ المقصور. فيقول المعترض: هذا استدلال منك بالقياس في مقابلة النّص عن العرب، وهو لا يجوز؛ فإنّه قد ورد النّص عنهم في أبيات، تركوا فيها صرف المنصرف للضرورة)) (٦).

من شواهد ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر قول الأخطل من كلمة يمدح فيها سفيان بن الأبيرد:

١- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة، الفصل الثامن عشر، ص ١١٥ – ١١٧

٢- المرجع السابق، الفصل الثالث والعشرون، في إلحاق الوصف بالعلة مع عدم الإخالة، ص ١٢٥ – ١٢٦

٣- قوله (في غير الحال) نحو قول الله تبارك وتعالى: ((ففريقاً كذّبتم))، سورة البقرة، الآية ٨٧

٤- أي: صاحب الحال مضمراً، نحو: راكباً جئتُ، دون ما إذا كان مظهراً، لئلا يودي إلى الإضمار قبل الذكر.

٥- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة، ص ٥٦ – ٥٧

٦-المرجع السابق، ص ٥٤

طَلبَ الأزَارِقَ بالكتائب إذْ هَوَتْ بشَبِيْبَ غائِلةُ النّفوسِ غَدُورُ(١)

وقال حسّان بن ثابت الأنصاري:

نصروا نبيَّهم وشدّوا أزْرَهـ بحُنَينَ يومَ توَاكُلِ الأبطالِ (٢)

٦ـ فساد الوضع: أن يكون الدليل غير مناسب بحيث يصلح لضدّ الحكم أو نقيضه مثلاً. قال ابن الأنباري: ((وهو أن يُعلَّق على العلة ضدّ المقتضي، كأن يقول الكوفيّ: إنّما جاز التعجّب من السواد و البياض دون سائر الألوان؛ لأنّهما أصل الألوان(٣). فيقول له البصريّ: قد علّقت على العلة ضدّ المقتضي؛ لأنّ التعجّب إنّما امتنع من سائر الألوان للزومها المحلّ، وهذا المعنى في الأصل أبلغ منه في الفرع، فإذا لم يجزْ ممّا كان فرعاً لملازمته المحلّ فلأنْ لا يجوز ممّا كان أصلاً، وهو ملازم للمحلّ أوْلى.

والجواب: أن يبيّن عدم الضدّية أو يُسلّم له ذلك، ويبيّن أنه يقتضي ما ذكره أيضاً من وجه آخر))(٤)

٧ـ المنع للعلة: أي عدم تسليمها، أو عدم قبولها . قال ابن الأنباري: ((وقد يكون في الأصل والفرع . وأمّا المنع في الأصل فمثل أن يقول البصريّ: إنّما ارتفع المضارع لقيامه مقام الاسم، وهو عامل معنوي، فأشبه الابتداء في الاسم المبتدأ، والابتداء يُوجِبُ الرفعَ، فكذلك ما أشبهه . فيقول الكوفيّ: لا أسلّم أن الابتداء يُوجِبُ الرفع في الاسم المبتدأ.

والمنع في الفرع مثل أن يقول البصريّ: الدليل على أنّفعل الأمر مبني أن (دَرَاكِ، ونَزَال، وتَرَاكِ)، وما أشبه ذلك من أسماء الأفعال المبنيّة لقيامها مقامه، ولولا أنّه مبني وإلا لما بُني ما قام مقامه . فيقول الكوفيّ: لا أسلّمُ أنّ نحو: دَرَاكِ، ونَزَال، وتَرَاكِ، إنّما بُني لقيامه مقام فعل الأمر وإنّما بُني لتضمُّنه لام الأمر.

والجواب عن منع العلة أن يُدلَّ على وجودها في الأصل؛ أو الفرع، بما يظهر به فساد المنع))(٥)

٨ـ المطالبة بتصحيح العلة: أي المطالبة من المعترض للمستدلّ بتصحيح العلة؛ أي ثبوتها . قال ابن الأنباري: ((والجواب أن يُدلَّ على ذلك بشيئين: التأثير، وشهادة الأصول . فالأوّل: وجود الحكم

١ـ البيت للأخطل، ينظر: أبومالك غياث بن غوث التغلبي، شعر الأخطل، تح: فخرالدين قباوة، دار الآفاق الجديدة – بيروت، ط١، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م، جـ٢، ص ٤٠٨

الأزارق: جمع أزرق وهو المنسوب إلى نافع بن الأزرقرأس الخوراج . والكتائب : جمع كتبةوهي الفرقة من الجيش . وهوتْ: سقطت. وشبيب: وهو شبيب بن يزيد بن نعيم الشيباني، من رؤوس الخوارج . ومحل الشاهد: قوله شبيب؛ حيث منعه من الصرف ضرورة .

٢ـ حسان بن ثابت الأنصاري، ديوانه: دار صادر للطباعة والنشر- بيروت، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م، ص١٩٤

حُنين: اسم وادٍ بين مكة المكرمة والطائف، وقد ترك صرف (حُنين)، وهو منصرف ، قال الله تبارك وتعالى: ((ويوم حُنينٍ إذ أعجبتكم كثرتكم))، سورة التوبة، الآية ٩

٣ـ في الاقتراح: جلال الدين السيوطي، ص٣٥٢، أصلا الألوان.

٤ـ ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة ، ص ٥٥ – ٥٦

٥ـ المرجع السابق، ص٥٨

لوجود العلة، وزواله لزوالها، كأن يقول: إنما بُنيت (قبلُ) و (بعدُ) على الضمّ؛ لأنّها اقتُطِعَتْ عن الإضافة. فيقال: وما الدليل على صحة هذه العلة ؟ فيقول التأثير، وهو وجود البناء لوجود هذه العلة، وعدمه لعدمها؛ ألا ترى أنّه إذا لم يُقتطع عن الإضافة يُعرب، فإذا اقتُطع عنها بُنيَ، فإذا عادت الإضافة عاد الإعراب .

والثاني: كأن يقول إنّما بُنيت (كيفَ، وأينَ، ومتى)؛ لتضمّنها معنى الحرف . فيُقال: وما الدليل على صحة هذا العلة ؟ فيقول: إنّ الأصول تشهدُ على أنّ كل اسم تضمّن معنى الحرف وجَبَأن يكون مبنيّاً))[1]

٩- المعارضة: قال ابن الأنباري: ((وهو أن يُعارض المستدِلُّ بعلة مبتدأة.والأكثرون على قبولها؛ ... . وقيل: لا تُقبل؛ لأنّها تصدُّ لمنصب الاستدلال، وذلك رتبة المسئول، لا السائل . مثالها: أن يقول في الإعمال:[2] إنّما كان إعمال الأوّل أوْلى؛ لأنّه سابق، وهو صالح للعمل، فكان إعمالُه أوْلى؛ لقوة الابتداء والعناية به . فيقول البصريّ: هذا مُعارض بأنّ الثاني أقرب إلىالاسم، وليس في إعماله نقصُ معنى، فكان إعماله أوْلى))[3].

في ختام حديثنا عن قوادح العلل نودّ إيراد هذا التنبيه في ترتيب الأسئلة، فقد اختلف علماء الجدل في ذلك؛((فذهب قومٌ إلى أنّه لا يجب على السائل ترتيب الأسئلة؛ بل له أن يوردها كيفما شاء؛ لأنّه جاء مُستفهماً مُستعلماً.

وذهب آخرون إلى أنّه يجب ترتيبها؛ فعلى هذا أوّل الأسئلة فسادُ الاعتبار، وفسادُ الوضع، والقول بالموجب، والمنع، ثمّ المطالبة، ثمّ النّقض، ثمّ المعارضة . وإنّما وجب تقديم فسادُ الاعتبار، وفسادُ الوضع؛ لأنّ المعترض يدّعي أن ما يظنُّه قياساً مستعملاً في موضعه، فقد صادم أصل الدليل، والقول بالموجب، لأنّه يبيّن أنّه لم يدلّ في موضع الخلاف، والمطالبة إقرار بالعلة، والإقرار بعد الإنكار يُقبل ، والإنكار بعد الإقرار لا يُقبل .

ثم النّقض؛ لما فيه من تسليم صلاحية العلة، لو سلِمتْ من النّقض، فكان تأخيره عن المطالبة أوْلى من تقديمه عليها؛ لأنّ المطالبة لا تتوجَّه على علة منقوضة.

ثمّ إلى معارضة؛ لأنّها ابتداء دليل مستقبل في مقابلة المستدل؛ فهي بمنصب الاستدلال أشبه منها بالسؤال، ولهذا ذهب من ذهب إلى أنّها ليست بسؤال)) [4]

١- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة ، ص٥٩

٢- إذا أطلقوا (الإعمال) فالمقصود هو (باب التنازع) . وقد ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين، نحو أكرمني وأكرمْتُ زيداً ، وأكرمتُ وأكرمني زيدٌ، إلى أن إعمال الفعل الأوّل أوْلى، وذهب البصريون إلى أنّ إعمال الفعل الثاني أوْلى. ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط٤، ١٣٨٠هـ- ١٩٦١م، جـ١،(المسألة (١٣)، ص٨٣

٣- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة، ص٦٢

٤- المرجع السابق، ص٦٥

المبحث الثالث

خصائص التعليل بين النّحاة واللغويين

إنّ هذا المبحث يتناول خصائص التعليل بين النّحاة واللغويين وقد أشرنا في المبحث السابق إلى بعض هذه الخصائص، ولكن نريد هنا أن نجمل الكلام عليها، حسب مراحل تطوّر التعليل النّحوي، لأنّ التعليل ((يمثّل أحد أركان الصناعة اللغوية، وهذه الصناعة اللغوية إنّما احتيج لها؛ نظراً للظروف الموضوعيّة والعلميّة التي مرّت بها الدراسة الإنسانيّة . وليست العلة محصورة في مجال الدّرس اللغوي بل نستطيع القول إنّ العلل أو التعليل هو المرافق الأوّل للإنسان منذ نشأته إلى يومنا هذا))(١)، وهو سمة لغوية شهدها اللسان العربي منذ القدم، وكان من الأصول الأولى للدرس اللغوي العربي (٢)، ولأجل ذلك((وقر في نفوس اللغويين القدامى أنّ الأعراب كانوا يدركون علل ما يقولون وأنّهم كانوا يعللون بعض ما يقولون، ومن ثم جعل النّحاة النّص العربي على العلة أو إيماءه إليها مسلكاً من مسالك العلة))(٣) .

ولهذا نجد في((تراثنا اللغوي ما يشير إلى وجود مظاهر هذه العلل النّحويّة عند نحاتنا الأوائل، الذين كانوا يوجّهون بها الكلام ليستقيم معناه دون أن يقصدوا تلك العلل))(٤)، وهكذا التعليل ((ظلّ يتطوّر بفضل مؤثرات الثقافات الوافدة، حتى برز التعليل الأرسطي واضحاً عند متأخّري النّحاة)) .(٥)((إنّ الاطلاع على كتب النّحو وعلم الكلام لاستقراء مظاهر التعليل فيها يؤكّد وجودها فيهما، لكنّه لا يحدّد مسلكها بينهما)) .(٦)وهنا نشير إلى بعض الخصائص المشتركة بينهما علي سبيل المثال لا الحصر.

١- لأمر ما كان كثير ممن أولعوا بالتعليل النّحوي والتفنن فيه من علماء المعتزلة كأبي علي الفارسي، وابن جني، و الرماني، وابن السراج، والزجاجي .

٢- الاعتراف بالعلل الثواني والثوالث في كل منهما.

ففي الدليل الرابع على وجود الله يقول القاسمي الدمشقي: الحوادث في علم الكائنات سواء أكانت من الذوات أو من الأفعال لا بدّ لها من علل وأسباب، وكل واحد من هذه العلل والأسباب حادث أيضاً، فلا بدّ له من علل وأسباب أخر، حتى تنتهي إلى مسبب الأسباب وموجدها وخالقها.

ويقول ابن السّراج في أصول النّحو: وهناك ضرب يسمى ((علة العلة)) مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعاً- بعد القول برفع الفاعل- فيجاب: لإسناده للفعل وهذا ليس يكسبنا أن نتكلّم كما تكلّمت العرب.

٣- الدليل السلبي:أو الاستدلال على الناحية العدمية حتى تنتفي أو تثبت.

١- أحمد صفاء عبد العزيز عبد الكريم، التعليل الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة، مجلة جامعة كركوك، للدراسات الإنسانية، مج ١٠،ع(١)، ٢٠١٥م، ص ١٨٤

٢- ينظر: شرح الرضي علي الكافية، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م، جـ٢، ص١٩٢، تمّام حسّان، الأصول، ص ١٦١

٣- تمّام حسّان، الأصول، ص ١٦١

٤- أسعد خلف العوادي، العلة النّحوية في كتاب سيبويه، رسالة ماجستير، كلية التربية- جامعة بابل، ٢٠٠٢م، ص ٥

٥- شرح الرضي على الكافية، جـ٢، ص ١٩٢

٦- محمد عيد،أصول النّحو العربي في نظر النّحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ١٤١٠هـ ١٩٨٩م، ص١١٦

ومن ذلك في علم الكلام الدليل الذي يستدل على وحدانية الله ((**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آَلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا**))(١)
ويستدلّ به في كتب النّحو كثيراً، فدليل المعربات عدمي، ولذلك القول بأنّ أنواع الإعراب ليست خمسة،...
٤- الدور والترديد في العلة فيهما: وذلك أن يستدلّ بكلا الشيئين على الآخر.
ومن ذلك في علم الكلام: صانع العالم لا يشبه شيئاً من المخلوقات، ولا يشبهه شيء منها، لأنّه لو كان يشبه شيئاً من العالم، لكان مثله، وذلك محال، ولو كان العالم مشبهاً له سبحانه ، لكان مثله، وذلك محال.
ومن ذلك في النّحو ما يقال عن وجوب إسكان اللام في (اضربْنَ) و(ضربْت) إنّه لحركة ما بعده من الضمير- مع الحركتين قبل – ويقال أيضاً: في حركة الضمير نحو هذا: إنّها وجبت لسكون ما قبله، فتارة اعتلّ لهذا بهذا، ثم دار تارة أخرى، فاعتلّ لهذا بهذا))(٢).
هذه الخصائص وغيرها ممّا يمكن الإكثار منه–تؤكّد الصلة بين التعليل النّحوي وعلم الكلام، وهذا ما دفع علماء هذين الفنين إلى التفكير في تلك الصلة، فاضطربوا في بيان مسلكها(٣). والذي نودّ أن نشير إليه أنّ بعض هذه الخصائص قد ظهرت في علل الفقه أيضاً، لكنّها لم تصل في وضوح صلتها بالنّحو إلى الحدّ الذي وضحت فيه الصلة بين النّحو وعلم الكلام، وقد نبّه على ذلك ابن جني قائلاً: علل النّحو أقرب إلى علل أهل الكلام منها إلي علل الفقه (٤). يقول محمد عيد في كتابه((أصول النّحو العربي)):((والآن ... نواجه السؤال : كيف سلك التعليل طريقه في هذه الثلاثة ؟.
إذا أخذ في الاعتبار: تردّد الباحثين النّحاة والفقهاء في تحديد مسلك التعليل، ووجود الخصائص المتماثلة للتعليل في هذه الثلاثة، كان من الواجب وضع السؤال وضعاً جديداً هكذا: كيف بدأ التعليل في كل من هذه الثلاثة، وكيف تطوّر؟(٥)
ويجيب عيد عن هذا السؤال قائلاً: ((لقد بدأ التعليل - فيما أظنّ– في النّحو سابقاً لكل من الفقه وعلم الكلام، وقد تسرّب التعليل إليه متأثراً بمنطق أرسطو، ثم بعد ذلك دخل الفقه وعلم الكلام، وكان في مبدئه سهلاً شأن كل شيء في بدايته، وبمرور الزمن تحوّل التعليل إلى صناعة فكريّة رائعة، وسيطر على الجوّ العام في هذه الثلاثة، وتأثر كل منها بالآخر بفعل الدفعة المنطقيّة التي ساقتهم جميعاً إلى ذلك))(٦).
يمكننا القول – مع التحرّز الشديد - إنّ التعليل النّحوي لم يسلك طريق الفقه أو علم الكلام حتى وصل إلى النّحو، بل هو صدى للتعليل المنطقي من ناحية، والمجهود الفكري العام الذي فرض سلطانه على الباحثين في الدين واللغة فيما بعد. (٧)

١- سورة الأنبياء، الآية ٢٢
٢- محمد عيد، أصول النّحو العربي، ص ١١٦ – ١١٧
٣- المرجع السابق، ص ١١٧
٤- ابن جني، الخصائص ، جـ١، ص٨٨
٥- محمد عيد، أصول النّحو العربي ، ص ١١٨
٦- المرجع السابق ، ص ١١٨
٧- المرجع السابق، ص ١١٨

مراحل تطوّر التعليل النّحوي:

١ـ مرحلة النشوء و التكوين:

تبدأ هذه المرحلة مع تاريخ وضع النّحو العربي في القرن الثاني الهجري، فقد وجدت العلة سبيلها في النّحو منذ عهد مبكر. التعليل في هذه المرحلة تعليل بسيط، ويتّصل اتصالاً مباشراً بمدلوله اللغوي، حيث كان علماء هذا القرن أمثال: ابن أبيإسحاق (ت ١١٧هـ)، وأبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ)، يعتبرون البحث في موضوع العلل إنّما هو استقصاء للأسباب التي أوجدتها(١). ولهذا نجد أنّ التعليل في هذه المرحلة– أوّلاً – بحث عن الأسباب التي تكمن وراء الظواهر اللغويّة والقواعد النّحويّة – ثمّ هو- ثانياً – بحث على هامش هذه الظواهر والقواعد، أي أنّه ليس عنصراًأساسياً من عناصر البحث النّحوي بقدرما هو طرائف تمدّ النّحاة بشيء من المتعة النفسيّة والذهنيّة))(٢).

وقد اتّسم التعليل في هذه المرحلة بما يأتي:

أ- جزئية الموضوع والنظرة:

إذ لم يتناول التعليل في هذه المرحلة إلا قضايا جزئية، ومسائل فرعيّة ((والنّحاة في تعليلاتهم لا يرتبطون بغير القضيّة التي يعللونها، ولا ينظرون إلى غير الجزئيّة التي يسوغونها)) (٣).أي أنّ الجزئيّة كانت استجابة لمعانٍ لغويّة لم تصل إلى مفهوم الدّرس النّحوي، فهي مرحلة أولى في تطوّر هذه الصناعة النّحويّة، لذلك اتّسم التعليل بهذه السمة، ولهذا نرى أن نحاة هذه المرحلة لم يتوسّعوا في التعليل، ولذلك ظلّ مجرّد تبريرات لبعض المسائل الجزئيّة(٤).

ب- التوافق مع القواعد:

((فقد ارتبط التعليل بالحكم النّحوي))(٥)؛ أي ((الاتّساق بين التعليل والقواعد النّحويّة التي توصّل إليها نحويو هذه المرحلة، فليس ثمة تناقض بين التعليل وبين ما توصّلوا إليه من قواعد، بل أكثر من ذلك فإنّ التعليل ليس إلا لتبرير القواعد وإساغتها، ثمّ شرحها لبواعثها من ناحية، ولأهدافها من ناحية أخرى))(٦)، والغاية من ذلك تفسير القواعد النّحويّة وتوضيحها وشرحها، وتقديم مسوغ لها.

جـ - الوقوف عند النّصوص اللغويّة:

وتعني هذه السمة أنّ النّحويين حينما ((يعللون لا يتناقضون مع النّصوص اللغويّة أياً كان مصدرها، بل يجعلون التعليل في خدمته، مجيزاً لها، ومسوّغاً لظواهرها، ومبرّراً لخصائصها))(٧).

١- علي أبو المكارم،أصول التفكير النّحوي، منشورات الجامعة الليبية، ١٩٧٣م، ص ١٦٨، حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النّحو العربي، ص ٣٦

٢- المرجع السابق، ص ١٥٤

٣- المرجع السابق، ص ١٥٤

٤- المرجع السابق، ص ١٥٤

٥- حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النّحو العربي، ص ٣٩

٦- علي أبو المكارم، أصول التفكير النّحوي، ص ١٥٤ – ١٥٥

٧- المرجع السابق، ص ١٥٥

د- استخدام علة المعنى:

هذه السمة ((علة المعنى)) استخدمها النّحاة في ((احتواء بعض النّصوص الخارجة عن الاطرّاد، فكانت النّصوص المعلّلة في تلك المرحلة في مستويين:

الأوّل: علته مطرّدة في التركيب الملفوظ غير متعارضة مع المعنى الملحوظ، فهو مقيس عليه.

الثاني: علته غير مطرّدة في التركيب الملفوظ، لكنّها متوافقة مع المعنى الملحوظ من غير تحديد لحكم القياس عليه، ولحدود المعنى الذي يُسمح بتأويله(١).

هـ- نشأة الاجتهاد في التعليل:

((نتج عن عدّ المعنى معياراً من معايير التعليل أن تفاوتت قدرات النّحاة على التعليل؛ لتفاوت قدراتهم العقليّة، ولاسيما في المعاني غير المتوافقة مع ظاهرة التراكيب الملفوظ، فجاء التعليل اجتهاداً من النّحوي يدلّ على قدرته على الاستنباط والتأويل ، فالتعليل فيه اجتهاد))(٢).

و- قلة هذه العلل:

((يبدو أنّ السرّ في ذلك هو أنّهم وجّهوا جلّ عنايتهم ومعظم جهودهم ناحية التقعيد للظواهر اللغوية))(٣)

يقول مازن المبارك في كتابه ((النّحو العربي)) عن التعليل في هذه المرحلة ((تتصف التعليلات جميعاً بكونها بعيدة عن الفلسفة قريبة من روح اللغة ومن حسّها الذي ينفر من القبح، وتتصف أيضاً بأنّها تلتزم موافقة الإعراب للمعنى، فلم يكن النّحوي أن يجيز وجوهاً من الإعراب متعدّدة دون مراعاة اختلاف المعنى، بل الخروج عنه)) (٤)، ويضيف قائلاً ((ولست اعتقد أنّ هؤلاء المعللين الأوائل كانوا يستقون العلل من عند غيرهم،...وإنّما كانت عللهم وليدة قرائحهم، وكانوا هم أصحابها ومخترعيها))(٥)

٢- مرحلة النموء والارتقاء:

بدأت هذه المرحلة في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي، (ت ١٧٥هـ)(٦)، وكما ذكرنا سابقاً((اعتمد الخليل في تأصيله لقواعد النّحو وإقامة بنيانه على السماع والتعليل والقياس))(٧) وهو يعدّ في طليعة العلماء الذين استنبطوا القواعد والأحكام اللغويّة وأسندوها بالعلل، ((التي تصوّر دقته في فقه الأسرار اللغوية والتركيبية التي استقرّت في دخائل العرب قديماً))، (٨) وبهذا فتح الخليل باب التعليل على مصراعيه أمام العلماء فاقتفوا أثره، فعلّل وتوسّع في التعليل(٩).

١- حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النّحو العربي، ص ٣٩

٢- المرجع السابق، ص ٣٩ -٤٠

٣- علي أبو المكارم، أصول التفكير النّحوي، ص ١٥٤

٤- مازن المبارك، النّحو العربي – العلة النّحوية نشأتها وتطوّرها، ص ٥٨

٥- المرجع السابق، ص٥٩

٦- شوقي ضيف، المدارس النّحوية، ص ٣٠، حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النّحو العربي، ص ٤٠

٧- شوقي ضيف، المدارس النّحوية، ص ٤٦

٨- المرجع السابق، ص ٤٨

٩- المرجع السابق، ص ٧٤

وقد نقل سيبويه في كتابه تعليلات كثيرة عن علماء النّحو الأوائل، ولاسيما الخليل، والحوار الذي يجري فيه دائماً بينه وبين أستاذه الخليل يبدأ في الأغلب بالسؤال عن العلل إذ كان سيبويه كثيراً ما يسأله عن علل الأحكام النّحوية، فيبسط الإجابة عنها بما اهتدى إليه من أسبابها(١) .((فالتعليل في الكتاب منهجه التناظر، ومراعاة سياق الحال وكثرة الاستعمال والمعنى))(٢).

وكان لسيبويه فضل في حركة التعليل من خلال التوسّع في العلل، والإكثار منها كثرة مفرطة، سواء للقواعد المطرّدة أو الأمثلة الشاذة، ففاق بذلك ما كان عند شيوخه المتقدّمين (٣) .

سمات التعليل في مرحلة النموء والارتقاء:

أ- بناء التعليل على استقراء ناقص لكلام العرب:

((ذلك أنّ النّحاة نظروا في كلام العرب، فوجدوه أشباهاً ونظائر، فصنّفوه في أبواب نحويّة، ثمّ تبيّنوا علاقات خاصة بموقع الكلام ونمط التركيب تتكرّر في أبواب نحويّة مختلفة، فيجعلوها عللا))(٤)

ففي انتصار ابن ولّاد لسيبويه على المبرّد، طرح السؤال التالي:

((خبّرنا عن هذه العوامل التي جعلتها العرب توجب وجوه الإعراب كالفعل وما يبنى منه، واشتقّ، وشُبه به، وإنّ أسماء العدد وحروف الجرّ، وعوامل الأفعال الجازمة والناصبة،(٥)من أين علم النّحويون علل هذه الضروب من الإعراب؟ والعرب لم تخبرنا عن ضمائرها، ولا أنبأتنا عن إرادتها))(٦)

((فقد أفرز الاستقراء الناقص أهمّ أصول التعليل: أصل التناظر، وأصل التوافق مع كلام العرب بقاعدة مجرّدة مؤصلة إليه، واصل اقتضاء العمل والتأثير . وأصبح الاستقراء مرجعاً في تقويم علل النّحاة قبولاً ورفضاً، والحكم عليها صحةً وفساداً))(٧).

ب- الجمع بين الجزئيات المتفرّقة:

أصبح التعليل يتناول كل جزئيات البحث النّحوي، فلا تكاد تجد جزئية دون تعليل (٨)، ((فكلّ حكم نحوي يعلل، إن لم يعلله هذا النّحوي علله ذاك، حتى غدا في النّحو مجموعة من العلل التي تهدف إلى محاولة تفسير أحكام النّحو كلّها))(٩).

١- عبده الراجحي، النّحو العربي والدرس الحديث، ص ٨٠

٢- حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النّحو العربي، ص ٤٤

٣- مازن المبارك، النّحو العربي – العلة النحوية نشأتها وتطوّرها، ص ٦٣، شوقي ضيف، المدارس النّحويّة، ص ٨٢

٤- حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النّحو العربي، ص ٤٦

٥- لعله يقصد عوامل جزم الأفعال ونصبها .

٦- أبوالعباس أحمد بن محمد، ابن ولّاد، الانتصار لسيبويه على المبرّد، تح: زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٦م، ص ١٢٨

٧- حسن خميس الملخ، نظريه التعليل في النّحو العربي، ص ، ٤٧

٨- علي أبو المكارم، أصول التفكير النّحوي، ص ١٦١

٩- حسن خميس الملخ،نظرية التعليل في النّحو العربي، ص ٤٧

جـ ضمّ الجزيئات المتفرّقة في إطار كلي يشملها:

فإذا علّل النّحوي قضيّة جزئية فإنّه يحاول الوصول بذلك إلى قضيّة كليّة بالربط بين القضيتين . وقد كان هناك عاملان أثّرا في مجرى الفكر التعليمي في هذه المرحلة، بحيث لا تكاد تجد نموذجاً من نماذج التعليل إلا ويبنى على أحد هذين المؤثرين أو عليهما معاً:(١)

١- ((التخفيف))أو((الخفة على اللسان))، والقاعدة التي تحكم ما يسنده النّحاة إلى الخفة من تأثير هي أنّ((المراد من اللفظ الدّلالة على المعنى، فإذا أظهر المعنى – بقرينة - حالية أو غيرها – لم يحتج إلى اللفظ المطابق(٢).

٢- ((الفرق)) ويريدون به أن اللغة – لحكمتها –أرادت أن تُفرّق بين الظواهر المتقاربة، فاصطنعت لذلك أساليب محدّدة للتفرقة بين هذه الظواهر(٣).

د- تميّز جماعة من النّحويين بالتعليل:(٤)

فقد وُصف الخليل بن أحمد الفراهيدي بأنّه:((الغاية في تصحيح القياس، واستخراج مسائل النّحو وتعليله))(٥)؛ إذ((استنبط من علل النّحو ما لم يستنبطه أحدٌ)) (٦) قبله .

وكان علي بن المبارك الأحمر الكوفيّ المتوفى سنة ١٩٤هـ، يقدّم على الفراء المتوفى سنة ٢٠٧هـ بسبب ((تقدّمه في علل النّحو))(٧)، كما أنّ أحد مشاهير أصحاب الفرّاء، وهو محمد بن قادم المتوفى سنة ٢٥١هـ، يُوصف بأنّه((حسن النظر في علل النّحو)) (٨).

هـ - ارتباط التعليل بالتعليم:

اتّخذ النّحاة العلة وسيلة لشرح حكم نحوي أو تقريرهـ، أو إقناع المتعلمين به، ولاسيما أنّ المعيار النّحوي يستمدّ شيئاً من قوته الإقناعية من العلل التي تساندهـ(٩).

١- علي أبو المكارم،أصول التفكير النّحوي، ص ١٦١

٢- جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، تح: طه عبدالرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م،جـ١، ص ١٤٥

٣- علي أبو المكارم،أصول التفكير النّحوي، ص ١٦٢

٤- حسن خميس الملخ،نظرية التعليل في النّحو العربي، ص ٤٩

٥- ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص ٤٥

٦- أبوبكر محمد بن الحسن، الزبيدي (ت٣٧٩هـ)، طبقات النحويين واللغويين،تح: محمد أبوالفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط٢، ص ٤٧

٧- ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص ٨٠

٨- المرجع السابق، ص ١١٨

٩- حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النّحو العربي، ص ٥١

يمكننا القول إنّ التعليل انتشر انتشاراً عميقاً في البحث النّحوي واللغوي،حتى أنّ من الممكن أن نعدّ هذا الانتشار السمة الأساسيّة للتعليل في هذه المرحلة(١)، بجانب ((عنايتها بالمعنى، واهتمامها بقياس الشبيه بشبيهه، وحمل النظير على نظيره، واعتمادها ذوق العربي في طلبه للخفة، وفراره من القبح والثقل))(٢).

٣- مرحلة النضج والازدهار:

تبدأ هذه المرحلة في القرن الثالث وتمتدّإلى نهاية الخامس الهجري، وهي الأكثر نضجاً وتقدّماً في تاريخ التعليل النّحوي، إذ صار علماً له معاييره، ومصطلحاته، وأصوله، إذ أخذ الاهتمام بالعلة يزداد مع تقدّم الزمن، فبعد أن كان التعليل عند أوائل النّحويين يعقب الحكم النّحوي لتقريره وإثباته، باتت العلة عند علماءالنّحو في القرن الثالث رديفة الحكم لا تفارقه في حال(٣). وكان ذلك واضحاً عند المبرّد (ت ٢٨٥هـ)، لقد كان شديد الاهتمام بالتعليل يتّخذ منه سلاحاً للمناقشة والبحث، وكانت المطالبة بالعلة هي السلاح الذي شهرهـ علي الزجاج والشبكة التي صادهـ بها من حلقة أستاذه ثعلب (٤)، فقد روى الزجاج (ت ٣١١هـ) أنّه قال: ((لما قدم المبرّد بغداد جئت لأناظره، وكنت أقرأ على أبي العباس ثعلب، فعزمت على إعانته، فلما فاتحته ألجمني الحجة وطالبني العلة، وألزمني إلزامات لم اهتدِ إليها))(٥).

وإذا كانت العلة إلى هذا التاريخ يؤتى بها وسيلة لتقرير الحكم النّحوي وإثباته، فإنّها أصبحت في القرن الرابع، غاية يسعى النّحويون إلى تحصيلها، بل أصبحت البراعة في تحصيلها وجودة النظر فيها صفة تميّز حذّاق النّحويين، وارتبطت العلة بعلل أرباب الجدل والكلام(٦). وشهدت هذه المرحلة تغيّراً كبيراً في منهج التعليل، ومن ثمّ في علاقته بالقواعد النّحوية، وشهدت أيضاً محاولة تنظيرية غرضها حصر جوانب نظرية التعليل في النّحو، وحصر أصولها ومصطلحاتها، فنجد من المنهجية، أنّ التأليف والبحث في التعليل النّحوي صار مستقلاً وواسعاً بعد أن كان ممتزجاً بالنّحو قبل هذه المرحلة، وشهدت أيضاً تقسيم العلة النّحوية إلى أقسام متميّزة ومحدّدة(٧).

فابن السراج:(ت ٣١٦هـ) في كتابه (الأصول في النّحو)، قسّم العلة ضربين:الأوّل: (العلة أو العلل الأول)، والثاني: (علـة العلة)(٨)، علـى حين قسّم الزجاجي (٣٧٧هـ) فـي كتاب (الإيضاح فـي علل

١- علي أبو المكارم ، أصول التفكير النّحوي ، ص ١٥٨

٢- مازن المبارك، النّحو العربي – العلة النحوية نشأتها و تطوّرها، ص ٦٣

٣-المرجع السابق ، ص ٦٧

٤- المرجع السابق، ص ٦٧

٥- ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص ٢٢٥

٦- مازن المبارك، النّحو العربي – العلة النّحوية نشأتها وتطوّرها، ص ٥٨

٧- علي أبو المكارم، أصول التفكير النّحوي، ص ١٦٤

٨- جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النّحو، ص ٢٦٧

النّحو) العلل إلى ثلاثة أقسام: علة تعليميّة، وعلل قياسيّة، وعلل جدليّة(١). وظهر في هذه المرحلة ابن الورّاق (ت ٣٨١هـ)، وألف كتاب ((علل النّحو))، وهو من الكتب المهمة التي ألفت في القرن الرابع الهجري، إنّه أكبر مصدر وصل إلينا يتناول العلة النّحويّة، ولا يخفي علينا ما للعلة النّحويّة من أهميّة في الدّرس النّحوي(٢). ثم قسّم الرّماني (٣٨٤هـ) العلل إلى قياسيّة، وحكميّة، وضروريّة، ووضعيّة، وصحيحة وفاسدة، ووضّح كل علة بإعطاء حدّها(٣).

أما ابن جني قسّم العلل على ضربين: موجبة للحكم، وعلل مجوّزة للحكم(٤)، وممّن عالج مسألة العلل أيضاً: أبو البركات ابن الأنباري (ت٥٧٧هـ)(٥)، فقد حاول صياغة العلة على شاكلة منهج أصول الفقه في (الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة)، إذ عالج فيها مختلف قضايا العلة، وعمل على تحصين العلة ضدّ جهات نقضها(٦)، في حين مارس تعليله في كتابه (أسرار العربية)، وقد ألحق ابن الأنباري القياس النّحوي بالقياس الفقهي، فجعل اتحاد العلة طريقاً لاتحاد الحكم النّحوي(٧).

سمات التعليل في مرحلة الازدهار:

أ- الربط بين الأحكام والعلل:

ويعني ذلك بناء الأحكام على العلل، وجعل العلل سبباً في اطرّاد الأحكام واتساق الظواهر (٨)،((فقد صاغ بعض النّحاة النّحو العربيّ بأبوابه وأحكامه صياغة تعليليّة تقوم على توضيح حدّ الباب وعلله، ثم شرح أحكامه وعللها، وتقليب الوجوه المحتملة لكل تركيب في بابه، مع تعليل كل وجه مستعمل أو مهمل، كما في كتاب (اللباب في علل البناء) للعكبري))(٩).

ب- ظهور محاولات تنظيرية في التعليل:

هذه المحاولات بدأت ((بنظرات جزئية في اعتلالات النّحويين، كتصنيف ابن السرّاج علل النّحويين إلى صنفين، ثم جاء الزجاجي، فجعل علل النّحو ثلاثة أصناف، لكن أقدم محاولة تنظيرية في التعليل شبه متكاملة هي محاولة ابن جني في الخصائص عندما بيّن طبيعة العلة، ودوافعها وشروطها وأهميتها، وعدّها أقرب إلى علل المتكلمين، حتى جاء ابن الأنباري فألحقها بعلل الفقهاء))(١٠).

١- أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو، ص ٦٤ -٦٥

٢- مها مازن المبارك، العلل في النّحو لأبي الحسن محمد بن عبد الله (المعروف بالورّاق)، (ت ٣٨١هـ)، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، دار الفكر، دمشق - سوريا، ط١، ٢٠٠١م، ص ٥

٣- حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النّحو العربي، ص ٦٠-٦٥

٤- ابن جني، الخصائص، جـ١،ص ١٦٤- ١٦٦ (باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة وبين العلة المجوّزة)

٥- جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة، جـ٢، ص ٨٨

٦- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة، ص ١٠٧ وما بعدها

٧- حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النّحو العربي، ص ٧٤

٨- علي أبو المكارم، أصول التفكير النّحوي، ص ١٦٩

٩- حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النّحو العربي، ص ٧٦

١٠- المرجع السابق، ص ٧٨

جـ التنسيق بين العلل النّحوية:

وتعني هذه السمة محاولة إلباس العلل جميعها ثوباً من الاتساق بين جزئياتها، بحيث تتلاقى ولا تتضارب، وتتكامل ولا تتناقص(١).

٤ـ مرحلة المناهضة والنقض :

تتمثل هذه المرحلة في القرنين السادس والسابع الهجريين، حيث امتزج النّحو بالفلسفة والمنطق والجدل الكلامي، وبالأسلوب الفقهي في القرن الخامس، ونتيجة لهذا الاتصال ظهرت نزعات مناهضة لهذا الاتجاه منها ما جاء على يد ابن حزم الأندلسي (ت ٥٤٦هـ) عند هجومه على علل النّحويين إذ يقول: ((كلها فاسدة لا يرجع منـها شيء إلى الحقيقة البتة، وإنّما الحق من ذلك أنّ هذا سمع من أهل اللغة الذين يرجع إليهم في ضبطها ونقلها، وما عدا هذا فهو- مع أنّه تحكم فاسد متناقض – فهو أيضاً كذب، لأنّ قولهم كان الأصل كذا فاستثقل ونقل إلى كذا... شيء يعلم كل ذي حسن أنّه كذب لم يكن قط، ولا كانت العرب عليه مدّة ثم انتقلت إلى ما سمع منها بعد ذلك))(٢)، فهو يرى أنّ النّحويين يتكلّفون في إخراج العلل، وأنّ قولهم بالعلل يؤدي إلى تسلسل لا نهاية له، حيث يوجبون البحث عن علة سابقة أو قصوى لهذه العلل القريبة .

وفي القرن السادس الهجري ظهرت دعوات أخرى ومن أبرزها دعوة ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ)، الذي حمل لواءها في كتابه (الردّ على النّحاة)، والذي دعا فيه إلى إلغاء نظرية العامل، وإلغاء العلل الثواني والثوالث(٣). ثمّ جاء ابن الأثير (ت ٦٣٧هـ)، وذهب إلى القول: إنّ أقسام النّحو أخذت من واضعها بالتقليد ((فإنّ الواضع لم يخصّ منه شيئاً بالوضع، بل جعل الواضع عاماً، وإلا إذا نظرنا إلى ضرورته وأقسامه المدوّنة وجدنا أكثرها غير محتاج إليه في إفهام المعاني. ألا ترى أنّك لو أمرت رجلاً بالقيام فقلت له: ((قوم)) بإثبات الواو ولم تجزم لما اختلّ من فهم ذلك شيء؟ وكذلك الشرط لو قلت: ((إن تقُومْ أقومْ)) ولم تجزم لكان المعنى مفهوماً. والفضلات كلها تجرى هذا المجرى كالحال والتمييز والاستثناء، فإذا قلت: ((جاء زيدّ راكبْ))، و((ما في السماء قدرْ راحة من سحابْ، و((قام القوم إلا زيْدْ)). فلزمت السكون في ذلك كله. ولم تبيّن إعراباً لما توقّف الفهم على نصب الراكب والسحاب وزيد...)) (٤)، فهو يرفض علل النّحويين ويعزو الأمر في صدور الأحكام اللغويّة إلى الاختيار العرفي الاعتباطي.

ثمّ جاء أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، وأشاد بدعوة ابن مضاء، وانتقد النّحويين لكثرة

١- علي أبو المكارم، أصول التفكير النّحوي، ص ١٦٩

٢- سعيد الأفغاني، نظريات في اللغة عند ابن حزم، دار الفكر- بيروت، ط٢، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م، ص٤٥-٤٦

٣- تمّام حسّان، اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب القاهرة، ط٤ ، ٢٠٠٠م، ص ٥٥ ، ٥٧

٤- ضياء الدين بن الأثير، المثل السائر، قدمه وعلّق عليه، أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، الفجالة- القاهرة، جـ١، ص ٤١

تعليلاتهم التي يرى أنّها أفسدت النّحو وجعلته يبعث السأم في النفوس، ودعاهم إلى التقليل من التعليل في بعض المواطن وعدم التغلغل فيها، وفي ذلك يقول: ((والنّحويون مولعون بكثرة التعليل، ولو كانوا يضعون مكان التعليل أحكاماً نحوية مستندة للسماع الصحيح لكان أجدى وأنفع، وكثير ما تطالع أوراقاً في تعليل الحكم الوافد ومعارضات ومناقشات ورد بعضهم على بعض في ذلك، وتنقيحات على زعمهم في الحدود خصوصاً ما صنعه متأخرة المشارقة على مقدّمة ابن الحاجب من سأم من ذلك، ولا يحصل في أيدينا شيء من العلم))(١)، فهو لم يرفض العلل، الثواني والثوالث كما فعل ابن مضاء، وابن الأثير وقبلهم ابن حزم فحسب، بل هو قد نفّر من كل العلل وقرّر أنّ النّحويين أفسدوا النّحو العربي بالتعليل، وقد وصف بعض العلل بأنّها سخيفة إذ قال: ((ولم أر أحداً من المتقدّمين نبه على إطراح هذه التعاليل إلا قاضي الجماعة الإمام أبا أحمد بن مضاء القرطبي صاحب كتاب(المشرق في النّحو) فإنّه طعن المعللين بالعلل السخيفة، وزَرَى عليهم ما شحنوا كتبهم من ذلك))(٢).

ويتّضح لنا موقف دعاة المناهضة والردّ جلياً في المجال اللغوي، حيث دعوا إلى رفض القياس والتعليل، لأنّ اللغة لا تثبت وفقاً لمنهجهم الظاهري بالقياس، وإنّما تثبت مثلها مثل مسائل العقائدوالشرائع بالنّص، لكونها قائمة على التوقيف، ولهذا لا يبيح صرف معنى الكلمة من المعنى اللغوي الظاهر المعروف إلى معنى آخر إلا إذا أوجب ذلك أو إجماع أو عقل أو بديهة حسن.

إنّ أوضح سمة في هذه المرحلة – كما رأينا –بروز اتجاه معارض للإسراف في استعمال العلة النحوية، ولأنّ التعليل من وسائل الدّرس النّحوي، لهذا لم يرتضه النّحاة الذين لم يجدوا فيه وسيلة ناجحة في الدّرس النّحوي، فاستضعفوا بعض العلل وأبطلوها(٣).

٥- مرحلة المراجعة والاستقرار:

تبدأ هذه المرحلة مع إطلالة القرن السابع الهجري، وتمثل تعليلات النّحاة منذ ذلك الحين في مجملها موقفاً من العلة في التراث النّحوي، ظهر واضحاً في اتجاهين غلبا على أعمال النّحاة في هذه المرحلة (٤)

أحدهما: نزع إلى جمع ما يستطيع من العلل، والترجيح بينهما في مطولات نحويّة عامة كابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) في (شرح المفصّل)، وابن أباز (ت ٦٨١هـ) في (المحصول)، الرضي (ت ٦٨٨هـ)، في (شرح الكافية)، والسيوطي (ت ٩١١هـ) في همع الهوامع .

والآخر: نزع إلى اختيار علة مناسبة أو أكثر و السكوت عن العلل الأخرى كما في المختصرات نحو: ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) في الكافية، وابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، وابن هشام (ت ٧٦١هـ) في (قطر الندى وشذور الذهب)(٥)

١- أبو حيان الأندلسي، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، أضواء السلف، ص٢٣٠

٢- المرجع السابق، ص٢٣١

٣- حسن خميس الملخ ، نظرية التعليل في النّحو العربي، ص ٨١

٤- المرجع السابق، ص ٨٢

٥- المرجع السابق، ص ٨٢

ونلاحظ(قد وقع هذان الاتجاهان في أسر علل النّحاة السابقين، فمال التعليل النّحوي إلى الاستقرار على المستوى النظري و التطبيقي، وأصبح التعليل ترجيحاً بين العلل، واختياراً منها، تتخلله تفصيلات لما أجمله النّحاة من العلل، وتوضيحات لما جاء غامضاً مبهماً، على وفرة النّحاة وتميّزهم في هذه المرحلة كابن الخباز، وابن يعيش، والشلوبين، وابن عصفور، وابن مالك، والرضي الاستراباذي، وأبي حيان، وابن هشام وغيرهم(١).

سمات التعليل في مرحلة المراجعة و الاستقرار:

أ- الإكثار من العلل:

وجد النّحاة منذ القرن السابع الهجري أنفسهم أمام تراث نحوي قد نضج أو كاد، فلم يعد أمامهم مجال واسع في تقرير أحكام النّحو العامة، إذ استوى النّحو على عوده فوجّهوا همّتهم إلى مسائل الخلاف والعلل ، حتى أصبح الإكثار من العلل سمة غالبة على كثير من مؤلفاتهم .

ب- مزج العلة النّحوية بالمصطلحات الفلسفية و المنطقية:

ابتُلي النّحو في هذه المرحلة بتوغل المصطلحات الفلسفية و المنطقيّة فيه (٢)، مثل: الدّال والمدلول عليه (٣)، ودلالة الاستلزام (٤)، والذات والعرض والحال(٥)، والجوهر والمركّب(٦)، وغيرها.

حتى أنّ الكيشيّ بحث نوع علة المفعول لأجله، فقال: « المفعول له: ليس علة فاعليّة ولا صوريّة ولا مادية، فتعيّن كونه علة غائية، وهو المسمى بالغرض »(٧).

وهذه الصياغة الفلسفية للعلة النّحويّة كانت من أسباب تعقيد النّحو و مهاجمته، حتى انبرى نفرٌ من النّحاة يدافعون عن العلة النّحويّة مثل: الفرخان، والتاج الإسفراييني، وابن أبي الربيع، بأساليب مختلفة على أن هناك نحاة نأوا بما كتبوه عن مصطلحات الفلسفة ما استطاعوا مثل: ابن مالك، وابن هشام(٨).

١- حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النّحو العربي، ص ٨٢

٢- المرجع السابق، ص٨٩-٩١

٣- موفق الدين علي بن يعيش، (ت٦٤٦هـ)، شرح المفصّل دار الكتب، بيروت، ١٩٧٢م، جـ١، ص ٥١

٤- عمر بن محمد، الشلوبين، شرح المقدمة الجزوليّة الكبير، تح: تركي العتيبي، بيروت، ط٢، ١٩٩٤م، جـ١، ص ٢٣٨، محمد بن عبدالله، ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تح: عبدالمنعم هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٢م، جـ١،ص ٥٢١

٥- الكيشي (ت٦٩٥هـ)، الإرشاد إلى علم الإعراب، تح: عبدالله الحسيني، ومحسن العميري، جامعة أم القرى، ط١، ١٩٨٩م، ص ٨٢ ، ٤٠٤

٦- علي بن جمعة، ابن القواس (ت٦٩٦هـ)، شرح ألفية ابن معطي، تح: علي الشوملي، مكتبة الحزيجي- القاهرة، ١٩٨٥م، جـ١، ص٢١١

٧- ابن أبي الربيع، البسيط، جـ١، ص ٤٨، ضمن: حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النّحو العربي، ص٩١

٨- حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النّحو العربي، ص ٩١

يمكننا أن نجمل الكلام على مراحل تطوّر التعليل النّحوي، بقول محمد المختار ولد أباه: ((إنّ التعليل النّحوي بدأ عند الخليل وسيبويه، ثمّ تطوّر إلى التعليل المنطقي في عهد ابن السرّاج (ت ٣١٦هـ)وعلى يد الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) وابن الورّاق (ت ٣٨١هـ) ثمّ جاء دور التعليل الأصولي لدى ابن جني، وابن الأنباري، والسيوطي من بعدهم . وأنّه في بداية القرن الرابع الهجري تسرّبت إلى المناهج النّحويّة مذاهب المتكلّمين وأشكال المنطق الأرسطي، وأخذ البحث في العلل طابعا يتجاوز التفسير الوصفي لقواعد اللغة))(١).

وخلاصة القول إنّ تاريخ نشأة العلة مرافق لتاريخ نشأة النّحو، وملازم للحكم النّحوي منذ وُجد، والتعليل النّحوي من المبادئ التي أسست للدّرس اللغوي القديم، ولهذا نجد أنّ خصائص التعليل عند النّحاة الذين تتابعوا على مرّ القرون، لا تكاد تخرج من الإطار اللغوي، لأنّ ((العلة والتعليل من أصول صناعة النّحو، وقد عرّفها القدماء منذ المراحل الباكرة من حياة الدّرس اللغوي))(٢)

١- محمد المختار ولد أباه، تاريخ النّحو العربي في المشرق والمغرب،دار الكتب العلمية - بيروت، ط٢، ١٩٨٨م، ص٣٦-٣٧

٢- محمود سليمان ياقوت، أصول النّحو العربي، دار المعرفة الجامعية، د. ط، ٢٠١٥م، ص ٥٥٨

الفصل الثالث

التماسك النّصي في تعليل ابن الورّاق

المبحث الأوّل: وسائل التماسك النّصي في تعليل ابن الورّاق

المبحث الثاني: التماسك النّحوي في تعليل ابن الورّاق

المبحث الثالث: التماسك المعجمي في تعليل ابن الورّاق

المبحث الأوّل
وسـائل التماسك النصي في تعليل ابن الورّاق

مفهوم التماسك ((الاتساق))

يمثّل مفهوم التماسك النّصي جانباً أساسياً من جوانب علم اللغة النّصي. ولأهميته نجد أنّ بعضاً((من علمـاء اللـغـة قـد جـعـلوا عنـاويـن كتبـهم تـحـمل هـذا المـصطلح، مثـل: كتـاب هاليـداي ورقيـة حـسن (Cohesion in English)، وقد أكّدا في هذا المؤلف التماسك لدرجة تجعلنا نقول أو نعتقد أنّ النّص مـا هـو إلا تماسـك))(١)، ولـهـذا((أصـبح التماسـك حضـوراً فـي أي نـصّ))(٢)، تـدلّ كلـمة اتـساق((علـى مجموعة الوسائل اللسانية الرابطة بين عناصر الجملة وبين الجمل، والتي تسمح لملفوظ ما شفوي أو كتابي بأن يبدو في شكل نصّ)) (٣) ويعرّفه محمد خطابي بأنه: ((ذلك التماسك الشديد بين الأجزاء المشكلة لنّص / خطاب ما يهتمّ فيه بالوسائل اللغوية (الشكلية) التي تصل بين العناصر المكوّنة لجزء من الخطاب أو الخطاب برمته)) (٤)وهو عند (سشايفر) ((الأدوات التي تؤسس العلاقات المتبادلة بين التراكيب والجمل في النّص)) (٥) وهذه العلاقات هي:((روابط لغوية شكلية تسهم في اتساق النّص وتماسك بنائه، وتكوّن شبكة نصيّة تعين على تفسير النّص وفهمه)) (٦) ولهذا نجد أنّ النّص((يحوي علاقات داخلية وأخرى خارجية مرتبطة بالسياق، وهذه وتلك تحققان التماسك النّصي))(٧).

إنّ الاتساق النّصي في التعليل النّحوي عند ابن الورّاق يقوم أيضاً: على ملاحظة وسائل التماسك والتلاحم بين العناصر المشكّلة للنّص في كتاب ((علل النّحو)) من بدايته إلى نهايته، وقد استطاع ابن الورّاق أن يقدّم لنا آراء ودراسات تقترب في كثير من الأحيان ممّا يعرفه علم النّص الحديث، كنظرته إلى النّص النّحوي على أنّه كلّ موحّد تترابط أجزاؤه، وكحديثه عن بعض الظواهر اللغوية مثل: الإحالات، والإشارات، والحذف والإضمار، والتكرار، والعطف. وهذا ما جعل النّص في كتاب ((علل النّحو))لابن الورّاق يشكّل كلاً واحداً(٨) .

١- صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النّصي، جـ١، ص٩٣

٢- المرجع السابق، جـ١، ص٩٣

٣- باتريك شارودو،دومينيك منغنو، معجم تحليل الخطاب، ص ١٠٠

٤- محمد خطابي، لسانيات النّص، ص ٥

٥- جون ماري سشايفر، النّص ضمن كتاب العلاماتية وعلم النّص تر: منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان – الدار البيضاء، ط١، ٢٠٠٤م، ص ١٣٢

٦- محمد حماسة عبد اللطيف، الإبداع الموازي، التحليل النّصي للشعر، دار غريب، ٢٠٠١م، ص ٤٥

٧- صبحي إبراهيم الفقي،علم اللغة النّصي، جـ١، ص ١٠٧

٨- محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص ٩٠

كما نلاحظ في تعليل ابن الورّاق النظرية الكليّة للنّص، باعتبار هذا الأخير الوحدة الكبرى في التحليل ، معوّلاً في ذلك على معاني النّحو، قال ابن الورّاق في تعليله عمل حروف النّصب: ((واعلم أنّ: حروف النّصب على ما ذكرنا تنقسم قسمين قسم (يعمل) بنفسه، وقسم يعمل بإضمار((أن)) وإنّما وجب النّصب بـ((أن)) وأخواتها، لأنّ (أن) الخفيفة مشابهة لـ (أنّ) الثقيلة في الصورة والمعنى، فمن حيث وجب أن تنصب تلك الاسم، نصبت هذه الفعل، وما ذكرناهـ من أخواتها محمول عليها، ووجه الحمل: أنّ هذه الحروف - أعني (أن وكي و إذن) – تقع للمستقبل كوقوع (أن) له، فلما كانت مشابهة لـ (أن) في إيجابها لكون الفعل المستقبل، نصبت لا غير، كنصب (أنّ)(١) .

ونرى أنّ ابن الورّاق في تعليله قد استخدم الإحالة إلى سابق ((إحالة قبلية)) بضمير المتكلّم((نا)) و ((هـ)) وكل ضمير يحيل إلى سابق داخل النّص، يجبر المتلقي على البحث عما يعود عليه الضمير، فقد أسهم كل ضمير في تماسك النّص في التعليل النّحوي .

ويستخدم ابن الورّاق في تعليله أيضاً: الإحالة إلى لاحق ((إحالة بعديّة))، يقول في باب حروف الخفض: ((... وأمّا (اللام) فمعناها الملك والاستحقاق كقولك:المال لزيدٍ أي: هو يملكه و يستحقه ... وأمّا (الكاف) فتكون للتشبيه، نحو قولك: زيدٌ كعمرو. أي: شبهه ... وأمّا (على): فمعناها الاستعلاء، كقولك: زيدٌ على الجبل. أي: قد علا ... وأمّا(حاشى وخلا) فنفسّرهما في باب الاستثناء إن شاء الله))(٢).

ففي الأمثلة السابقة جاء حرف الجرّ((اللام)) بمعنى الملك، فـ ((المال لزيد)) معناه: ملك له، ومثل قوله تعالى: ((**لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ**))(٣)، وحرف الجرّ((الكاف)) جاء بمعنى التشبيه، وأمّا الحرف((على)) فقد دلّ على معنى الاستعلاء، ومنه قوله تعالى: ((**وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُون**))(٤).

فالإحالة البعديّة المذكورة سابقاً بالإشارة إلى موقع المحال إليه مثلاً: في باب الاستثناء يجبر القارئ في البحث عن موقع المحال عليه المذكور لاحقاً في النّص . وهذا ما جعل النّص متماسكاً على أنّه كلٌّ موحّدٌ مترابطُ الأجزاء في كتاب((علل النّحو)).

والمتأمل لهذه التعليلات يدرك أنّ ابن الورّاق، يعدّ العلاقات القائمة بين الجمل خاصة لما يفرضه السياق أو الموضع وكأنّه بذلك ((يؤكّد أنّ الأدوات تستمدّ وظيفتها في الربط من مضمون الخطاب وهو مضمون يقوم على فهم المعاني الجزئية المبثوثة في النسيج اللفظي الذي يضمّ بعضه إلى بعض)) ،(٥) ويقرّب هذا المفهوم مما جاء به ((فان دايك))في محاولة المقابلة بين مفهومي البنية الصغرى

١- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٢٦٨

٢- المرجع السابق (باب حروف الخفض)، ص٢٩٦-٢٩٧

٣- سورة النساء،الآية١٧٠

٤- سورة المؤمنون،الآية٢٢

٥- إبراهيم خليل، في نظرية الأدب وعلم النّص (بحوث وقراءات)، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، بيروت، ٢١٠م، ص ٢٧٧

والبنية الكبرى لوصف دلالة (معنى) النّص)) (١)إذ تتعلق((البنية الصغرى بمستوى الجمل، أمّا البنية الكبرى فلا تتحدّد بهذا المستوى بل بالنظر إلى النّص ككلّ بوصفه وحدة كليّة))(٢).

وهكذا نرى أنّ ابن الورّاق لا يأخذ الكلام باعتباره جملاً متناثرة، وإنّما هو نسيج محكم يتحكّم فيه المعنى الموضوع، فتتألف جملة بعضها مع بعض، ويتعلّق التالي منها بالأوّل والأوّل بالتالي، وفي ذلك يقول الجرجاني: ((مما هو أصل في أن يدقّ النظر، ويغمض المسلك، في توخّي المعاني...أن تتحد أجزاء الكلام، ويدخل بعضها في بعض، ويشتدّ ارتباط ثانٍمنها بأوّل، وأن تحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس وضعاً واحداً، وأن يكون حالك فيها حال الباني يضع بيمينه ها هنا في حال ما يضع بيساره هناك. نعم، وفي حال ما يبصر مكان ثالث ورابع يضعهما بعد الأوّلين، وليس لما شأنه أن يجيء على هذا الوصف حدّ يحصره، وقانون يحيط به، فإنّه يجيء على وجوه شتى وأنحاءٍ مختلفة))(٣)، ((واعلم أنّ من الكلام ما أنت تعلم إذا تدبّرته أن لم يحتج واضعه إلى فكر وروّية حتى انتظم، بل ترى سبيله في ضمّ بعضه إلي بعض، سبيل من عمد لآلي فخرطها في سلك لا يبغي أكثر أن يمنعها التفرّق ...)) (٤)، وبناء على هذا نشير إلى أنّ تماسك كتاب ((علل النّحو))، يتمثّل في أنّ أوّله يبيّن آخره، وهذا من خصائص اللغة العربية، لأنّ العرب ((تبتدئ من كلامها يبيّن أوّل لفظها فيه عن آخره ، وتبتدئ الشيء يبيّن آخر لفظها منه أوّله))(٥) وهذه السمة بارزة في منهج ابن الورّاق، إذ يبدأ بذكر السؤال ثم يورد الأجوبة عنه، وهو هنا يتخيّل شخصاً يسأله، وآخر يجيب، وكاد يكون الكتاب أسئلة وأجوبة(٦).

قال ابن الورّاق في بداية كتابه ((علل النّحو)) في تعليله أقسام الكلام: ((إن قال قائل: من أين علمتم أنّ الكلام ينقسم ثلاثة أقسام؟ قيل لأنّ المعاني التي يحتاج إليها الكلام ثلاثة ...)) (٧)، وقال في نهاية كتابه: ((فإن قال قائل: فهلا اكتفى بـ (ما) وحدها إذ كانت تقع على الفعل والاسم، واللام وحدها، إذا كانت تقع على الاسم والفعل أيضاً؟ قيل له: لأنّ (لا) جعلت لنفي المستقبل المحض، و(ما) تنفي الفعل الماضي، ويقع الفعل المستقبل لزمانين: للحال والاستقبال، فلما لم تصلح (ما) لنفي الاستقبال، احتاجوا إلى حرف يختصّ بذلك، فجاءوا بـ (لا)، فلما ثبت للنفي حرفان جاءوا أيضاً للإيجاب بحرفين، أحدهما

١- سعيد حسن بحيري، علم لغة النّص، ص٢١٩

٢- المرجع السابق، ص ٢١٩

٣- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، صححه وعلّق حواشيه: الشيخ محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م، ص ٧٣- ٧٤

٤- المرجع السابق، ص٧٦

٥- محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، تح: أحمد محمد شاكر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٣، ٢٠٠٥م، ص ١٣٥

٦- محمود نصّار، مقدمة: علل النّحو، ابن الورّاق، ص ٧١

٧- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ١٨١

يختصّ الاسم وهو ((إنّ)) ليعادلوا بذلك حكم (لا) . ولو قيل: إنّهم فعلوا ذلك اتساعاً لئلا يضيق عليهم، كان وجها)) (١).

ممّا سبق نستخلص أنّ من خصائص التماسك النّصي في التعليل النّحوي في كتاب ((علل النّحو))، أنّ أوّل الكلام ينبني على آخره، وآخر الكلام ينبني على أوّله،وكل ذلك لإقناع السّامع أو القارئ ((المتلقي))، برأي المتكلّم أو الكاتب ((منتج النّص))، فقد عدّ ابن الورّاق كتابه ((علل النّحو))كاللفظة الواحدة، وأنّ كلّ جزء من هذه اللفظة ينبغي النظر فيه في ضوء علاقته مع الأجزاء الأخرى، وقد استخدم ابن الورّاق الإحالة المقامية، ففي قوله: ((قال قائل)) قد حمل دلالة من المتكلّم في السياق الخارجي، وفي قوله: ((قيل)) أدى وظيفة التواصل بين المتكلّم والمستقبل، وبهذا يكون النّص في كتاب ((علل النحو)) قد تجسّد كوحدة دلالية في كلّ موحّد.

أما أدوات التماسك النّصي فقد تعمل في((الربط بين جمل النّص ومقاطعه بجملة من الوسائل المختلفة في طبيعتها ووظائفها ومعانيها . ومردّ هذا الاختلاف، تنوّع العلاقات الداخلية للنّص))(٢)، ولدراسة ضابط التماسك في النّصوص في كتاب((علل النّحو))لابن الورّاق، سنتناول الروابط اللغوية الآتية:

الإحالة، والحذف، والعطف، والتكرار، وغيرها من الوسائل .

فالإحالة((تعدّ من أهمّ الوسائل التي تحقق للنّص التحامه وتماسكه . وذلك بالوصل بين أواصر مقطع ما، أو الوصل بين مختلف مقاطع النّص))(٣)، يقول الأزهر الزنّاد عن دور الإحالة في تماسك النّص: ((يكتمل الملفوظ ((نصّاً)) عندما تترابط أجزاؤه باعتماد الروابط الإحالية، وهذه الروابط تختلف من حيث مداها ومجالها؛ فبعضها يقف في حدود الجملة الواحدة يربط عناصرها الواحد منها بالآخر، وبعضها يتجاوز الجملة الواحدة إلى سائر الجمل في النّص، فيربط بين عناصر منفصلة ومتباعدة من حيث التركيب النّحوي؛ ولكن الواحد منها متّصل بما يناسبه أشدّ الاتصال من حيث الدّلالة والمعنى، فالإحالة عامل يحكم النّص كاملاً في توازٍ مع العامل التركيبي والعامل الزمني))(٤).

و((الإحالة نوعان: إحالة مقاميّة، باعتبار أنّ اللغة تحيل دائماً على أشياء وموجودات خارج النّص، وإحالة نصيّة، وهي التي تحيل فيها بعض الوحدات اللغوية على وحدات أخرى سابقة أو لاحقة في النّص))(٥) .

ولئن كان النوع الأوّل ضرورياً ليكون النّص منسجماً مع مقامه، وهو يحقّق له المقبوليّة، فإنّ النوع

١- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٧٥٢

٢- محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النّص، ص ٨٨

٣- المرجع السابق، ص ٨٨

٤- الأزهر الزنّاد، نسيج النّص، ص ١٢٤

٥- محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النّص، ص٨٨

الثاني أكثر أهميّة باعتباره إحدى أهمّ وسائل الاتساق الداخلي للنّص(١).
ونجد أنّ ابن الورّاق تناول الإحالة المقاميّة والإحالة النّصيّة في مواضع كثيرة في كتابه ((علل النّحو))
قال ابن الورّاق : ((إن سأل سائل فقال: لِمَ زعمتم أنّ أصل القسم (الباء) ؟ قيل له في ذلك جوابان:
أحدهما: أنّ المقسم به معلّق بفعل محذوف، وذلك أنّ قولك: بالله لأفعلنَّ، معناهـ أحلف بالله وهذا الفعل إذا ظهر لا يجوز أن يستعمل معه إلا الباء، فدلّ على أنّ الأصل الباء)) (٢)ففي قوله: ((سأل سائل فقال))– كما أشرنا سابقاً–إحالة مقاميّة فقد أشار إلى عنصر إشاري غير لغوي خارج النّص، وقد حمل دلالة من المتكلّم في السياق الخارجي، وفي قوله: ((قيل له))فقد أشار أيضاً إلى عنصر آخر إشاري غير لغوي خارج النّص (المستقبل)، والربط بين هذين العنصرين الإشاريين (المتكلّم والمستقبل) أدى إلى صفة التواصليّة بينهما، ممّا أسهم في التماسك النّصي في التعليل النّحوي.
أمّا الإحالة النصيّة فمنها قول ابن الورّاق في باب ما يشتغل عنه الفعل: ((اعلم أنك إذا قلت: زيدٌ ضربتُه)) (٣). فيعلّل قائلاً: فالاختيار الرفع في (زيد) والنصب جائز، وإنّما اختير الرفع لأنّ الرفع بغير إضمار، والنّصب بإضمار ...، وأمّا إذا قلت : ضربْتُ زيداً وعمراً كلمتُه))، فالاختيار نصب (عمرو) والرفع جائز، وإنّما اختير النّصب في (عمرو)، لأنّ واو العطف حقّها أن يكون ما بعدها مشاكلاً لما قبلها، فلما بدأت بالفعل، اختير النّصب، والرفع جائز على أن يجعل ما بعد الواو النّصب، متى كان الفعل الذي بعد الواو ابتداء وخبراً، فتصير عاطفاً جملة على جملة))(٤).
فإن قلت:((زيدٌ ضربتُه وعمرو كلمتُه))، كنت في (عمرو) بالخيار، إن شئت نصبته، وإن شئت رفعته ، وإنّما اعتدل النّصب والرفع ها هنا، لأنك بدأت بالاسم في أوّل الكلام وشغلت الفعل بالضمّ ...))(٥)
هكذا نرى أنّ ابن الورّاق في تعليله قد استخدم الضمير المتّصل ((هـ))، الذي يحيل على كلمة سابقة، ولولا هذا الضمير لما كان هناك ربط وانسجام بين هذه الجمل، وكذلك كان العطف بـ ((الواو)) دوره في الربط بين الجمل،فقد أسهم في التماسك النّصي في التعليل النّحوي. وأيضاً: قوله في التوكيد: ((جاءني زيدٌ نفسُه)) (٦)، ففي المثال يعلّل ابن الورّاق قائلاً: ((وأمّا التوكيد: فالغرض إثبات الخبر

١- الأزهر الزنّاد، نسيج النّص، ص ١١٨ وما بعدها
٢- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٢٩٨
٣- المرجع السابق، (باب ما يشتغل عنه الفعل)، ص ٤٢٩
٤- المرجع السابق، ص ٤٢٩ – ٤٣٠
٥- المرجع السابق، ص ٤٣١
٦- المرجع السابق، (باب التوكيد)، ص ٥٣١

عن المخبرعنه، وقد أخبرت أنّ الذي تولي المجيء هو بعينه، فلذلك دخل التوكيد في الكلام)) (١)، فالضمير ((هـ)) له دورٌ مهمٌ في اتساق النّص، فهو يربط الجملة بما قبلها . ويقول في باب الصفة: ((مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهه)) فـ((حسن)) نعت لـ ((الرجل))، والهاء في ((وجه)) ترجع إلى الرجل)) والوجه: فاعل للحسن ...)) (٢) فالضمير ((هـ)) ربط بين هاتين الجملتين، وأزال اللبس عن النّص، ممّا أدى إلى تقويته وتماسكه .

وكذلك قوله في الجمع بين التوكيدين: ((فإن قائل قائل: أليس نقول: جاءني القومُ كلّهم أجمعون))(٣) فتجمع بين توكيدين ...)) يردّ ابن الورّاق في تعليله:((فالجواب في ذلك: أنّ (أجمعين) يفيد مالا يفيده (كلّهم)، وذلك أنّ قول القائل: جاءني القومُ كلّهم، يفيد مجيئهم والدليل على أنّه لم يبق بعضهم، و (أجمعون) يفيد ما أفاد (كلّهم) ويزيد اجتماعهم في حال المجيء فلما اختلف معنى التوكيدين جاز الجمع بينهما))(٤)، فالضمير ((هم)) و((الواو)) يعود على مرجع سابق له ومتعلّق به ويطابقه، وهو ((القوم)) وهذا أسهم بشكل فعّال في اتساق النّص، وورد في كتاب الله عزّ وجل:((**فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ**)) (٥)، وأيضاً: من أنواع الإحالة النصيّة إحالة إلى لاحق ((بعديّة))، قال ابن الورّاق: ((فإن قال قائل: كيف يتبيّن كلام غير تام، وإنّما يتبيّن الكلام إذا تممه المتكلّم ولم يفهمه المخاطب، فحينئذ يجب البيان؟ قيل: قد حكى سيبويه: مثل هذه المسألة، فقال: ((إنّه المسكين أحمق)) وقال هذا على طريق التبيين، يعني: هو المسكين، فإذا كان قد بيّن، فهو وخبر ((إنّ)) بعد لم يحصل، لأنّه قوله: أحمق، فجاز مثل هذا على هذا، إن شاء الله))(٦). ونلاحظ أنّ الضمير في ((أنّه)) عاد على مرجع مذكور في المثال، متأخّر عنه لفظاً، وهو ((المسكين)) فأسهم ذلك في تحقيق الربط التركيبي والإحالي . وسنتحدّث عن عناصر الإحالة، وأدوات الاتساق الإحالية وحضورها في كتاب ((علل النّحو)) في المبحث الثاني إن شاء الله.

ومن وسائل الاتساق النّصي في التعليل النّحوي عند ابن الورّاق ((الحذف)) وهو ((ظاهرة لها دورها هي أيضاً في انسجام النّص والتحام عناصره)) (٧) قال ابن الورّاق في تعليله في باب الابتداء والخبر: ((فإن قال قائل: فقد يقال: الهلال الليلة، والهلال جثة، والليلة ظرف من ظروف الزمان فقد جاز ذلك ؟ قيل: إنّما يقع هذا الكلام عند توقّع حدوث الهلال فالتقدير: الليلة حدوث الهلال، والحدوث مصدر،

١- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٥٣١

٢- المرجع السابق، (باب الصفة)، ص ٥٢٩

٣- المرجع السابق، ص ٣٦٣

٤- المرجع السابق، ص ٣٦٣

٥- سورة الحجر، الآية ٣٠

٦- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٥٤٢

٧- محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النّص، ص ٩٢

فحذف وأقيم الهلال مقامه توقيعاً واختصاراً، وكذلك يجوز أن تقول: اليوم زيد، إذا كنت تتوقع قدومه، أي اليوم قدوم زيد، والدليل على أنّ ما ذكرناهـ أنّه لا يجوز أن تقول: الليلة القمر، ولا: اليوم الشمس، لأنهما يتوقّعان، ولا بدّ من طلوعهما)) (١) ففي قولهم: ((الهلال الليلة)) و((اليوم زيد)) هذا حذف على مستوى الجملة الاسمية، وقد حذف أحد العناصر اختصاراً، لأنّ هناك قرينة مقاليّة تومئ إليه وتدلّ عليه (٢) ولهذا كان العنصر المحذوف أساسياً للربط بين أجزاء النّص . ومن وسائل الاتساق النّصي عند ابن الورّاق أيضاً((العطف))، لعلّ التّصوّر القائم على أنّ النّص: ((عبارة عن جمل أو متتاليات متعاقبة خطياً، ولكي تدرك كوحدة متماسكة تحتاج إلى عناصر رابطة متنوّعة تصل بين أجزاء النّص))(٣)، وهذا((يعطي إشارة واضحة إلى أهميّة العطف في بناء اتّساق النّص وتماسكه))(٤).

قال ابن الورّاق في تعليله في باب الجواب بالفاء: ((اعلم أنّ الفاء أصلها العطف ...، ووجدنا العرب تنصب الفعل بعد الفاء ...، علماً أنّ النّصب إنّما وجب بغيرها، وإنّما هو بإضمار ((أن)) ووجه تقدير ((أن)) بعد الفاء أن تقدّر ما قبلها تقدير المصدر المقدّم قبلها، كقولك: ما تأتيني فتحدثني، والتقدير ما يكون منك إتيان فحديث، وإنّما وجب أن تقدّر ما قبل الفاء بتقدير المصدر، لأنّه لا يخلو أن يكون ما قبلها فعلاً وفاعلاً، أو مبتدأ وخبراً، والفعل يدلّ على المصدر، والجملة أيضا يجوز أن تجعل في تقدير فعل وفاعل، كقولك: ليت زيداً عندنا فنكرمه، أي:ليت كوناً من زيد فإكراماً، وعلى هذا يجري جميع ما يقع قبل الفاء، إذا نصبت ما بعدها ...)) (٥) ويجوز أن ترفع الفعل بعد الفاء، يقول ابن الورّاق: ((وأما الرفع فعلى وجهين: أحدهما: أن يكون الفعل معطوفاً على ما قبله، ويكون النفي قد تناول الإتيان على حدة، والحديث على حدة أي: ما تأتيني وما تحدثني.

والوجه الثاني: أن يكون الإتيان منفياً، ويكون ما بعد الفاء مبتدأ وخبراً على طريق الاستئناف، كأنك قلت: ما تأتينا فأنت تحدثنا، فيكون الحديث كائناً والإتيان منفياً)) (٦)

ممّا سبق ذكره نلاحظ أنّ حرف العطف ((الفاء)) من أهمّ وسائل التعليل النّحوي عند ابن الورّاق، وهي من أدوات الربط الإحالي، فقد ربطت بين جملتين ربطاً قوياً وواضحاً، وهذا ما يجعل النّص منسجماً ومتماسكاً، وورد العطف بالفاء في القرآن مثل قوله تعالى: ((**وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ**)) (٧)

١- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٣٣٠، (باب الابتداء والخبر)، ص ٣٧٤ – ٣٧٥

٢- محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار الشروق،القاهرة، ط١، ١٩٩٦م، ص ٢٠٨

٣- جلال الدين السيوطي،الإتقان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، ١٩٩٧م، جـ٣، ص١٨٣

٤- محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص٩٥

٥- ابن الورّاق، علل النّحو (باب الجواب بالفاء)، ص ٥٨٢

٦- المرجع السابق، ص ٥٨٤

٧- سورة المرسلات، الآية ٣٦

وقوله ((**لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا**)) (١) يقول ابن الورّاق في تعليله لهاتين الآيتين: ((إنّما رفع ((يعتذرون)) بالعطف على يؤذن)) أي ليس يؤذن لهم، ولا يعتذرون ...وأمّا قوله تعالى:((لا يقضى عليهم فيموتوا)) فإنّما جاء منصوباً، لأنّ الموت ليس بفعلهم، ولا يقع مبتدأ منه كما يصح وقوع الاعتذار من المعتذر، فصار القضاء سبباً للموت، فلذلك وجب نصبه ...، وأمّا قوله تعالى: ((**مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ**)) (٢) فيقول ابن الورّاق في تعليله لهذه الآية: وجه الرفع فيه على وجهين:

أحدهما: أن يكون خبر ابتداء محذوف، فهو يضاعفه ويكون معناها: وإن مبتدأ أنّه يضاعفه إذا أقرض.

وأما وجه النّصب: فتقديره: من يكون منه قرض فيضاعف له، فيكون سبب المضاعفة هو القرض من جهة اللفظ، وفي الرفع يكون من جهة المعنى، إذا حملته على الابتداء، وإن حملته على العطف أردت معنى النّصب)) ومن أمثلة العطف بالفاء في الشعر قول الشاعر: (٣)

فلا زَالَ قبْرٌ بَيْنَ ثُبْنَى وَجَاسِمٍ عليه مِنَ الوَسْمِيِّ جَوْدٌ وَوَابِلُ

فيُنْبِتُ حَوْذَانَا وعَوْفَا مُــنَوِّرَا سَأَتْبعُهُ مِنْ خَـيْرِ مَا قَالَ قائلُ

يقول ابن الورّاق في تعليله في هذا البيت – الثاني ((إنّما اختير الرفع في ينبتُ وإن كان النّصب جائز، لأنّ النّصب إخبار عن حصول الإنبات، وفي النّصب يصير دعاء وسبباً للإنبات، فلما كان الرفع أبلغ لثبات النبات بالضمير اختير الرفع والنّصب جائز))(٤)، ممّا تقدّم ذكره يتبيّن لنا أهميّة حرف العطف الفاء ودوره في الربط بين الجمل بعضها ببعض، ممّا أسهم إسهاماً كبيراً في التعليل النّحوي وتماسك النّص، ومن أدوات العطف التي استخدمها ابن الورّاق في تعليله (الواو) يقول:((واعلم أنّ الجواب بالواو يوجب (أن) لأنّ الواو للعطف، قد بيّنا أنّ حروف العطف لا تعمل شيئاً، وإذا وجدنا الفعل منصوباً بعدها، وجب أن يكون منصوباً بغيرها، وهو (أن) كما قلنا في الفاء، وأنك تقدّر ما قبلها تقدير، كقولك: (لا تأكل السمكَ وتشرب اللبنَ) أي لا يكن منك أكل وشرب، ومعناه لا يجمع بينهما لأنّ

١- سورة فاطر، الآية ٣٦

٢- سورة البقرة،الآية ٢٤٥

٣- الشاعر: هو النابغة الذبياني، ديوانه: (رواية الأصمعي، رواية ابن السكيت)، تح: أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف- مصر،١٩٧٧م، ص ١٢١

- قال ياقوت: ((قصد الشعراء بالاستسقاء للقبور وإن كان الميت لا ينتفع به أن ينزله الناس، فيمرون على ذلك القبر فيرحمون من فيه))، والجود والوابل أغزر المطر، وخصّ الوسميّ لأنه أطرف المطر عندهم، لإتيانه عقب القيظ . يرثي بها النعمان بن الحارث الغساني، والحوذان والعوف: نباتان طيبا الريح ، والحوذان أطيب، سأتبعه أي: سأثني عليه بخير القول، وأذكره بأحسن الذكر.

والشاهد في البيت – الثاني- رفع((ينبتُ)) لأنه جعله خبراً، ولم يجعله جواباً.

٤- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٥٨٦

الواو معناها الجمع بين الشيئين، فعلى هذا يجري حكمها))(١)، فحرف العطف الواو في المثال السابق ربط بين الجملتين ربطاً رصفياًومفهومياً، وهذا يعني تماسك النّص وتلاحمه.

ومن وسائل الاتساق النّصي في التعليل النّحوي عند ابن الورّاق التكرار، ويطلق البعض على هذه الوسيلة ((الإحالة التكرارية)) وتتمثّل في تكرار لفظ أو عدد من الألفاظ في بداية كل جملة من جمل النّص قصد التأكيد))(٢)، قال ابن الورّاق في باب الإغراء: ((تقول عليك نفسُك نفسِك نفسَك))، في هذا المثال يعلّل ابن الورّاق قائلاً: فترفع الأوّل على التوكيد للضمير المرفوع المتوهّم الفاعل، وتجرّ الثانية على التوكيد للكاف، وتنصب الثالثة على الإغراء))(٣)، فتكرار كلمة نفسك في ظاهر النّص صنع ترابطاً بين أجزاء النّص بشكل واضح.

يمكننا القول إنّ التماسك((يهتمّ بالعلاقات بين أجزاء الجملة، وأيضاً بالعلاقات بين جمل النّص، وبين فقراته، بل بين النّصوص المكوّنة للكتاب، ويهتمّ أيضاً بالعلاقات بين النّص وما يحيط به. ومن ثمّ يحيط التماسك بالنّص كاملاً داخليّاً وخارجيّاً))(٤)، ولهذا نجد أنّ ((السياق والمتلقي والتواصل وغيرهم، يمثّلون العوامل المساعدة في تحقيق التماسك وفكّ شفرة النّص))(٥)

تجدر الإشارة إلى أنّ التماسك النّصي لا يتمّ عن طريق أدوات الربط فقط، فلا بدّ من مراعاة الجانب المعنوي، يقول براون ويول عن التماسك المعنوي: ((من أكثر المفاهيم الخاطئة انتشاراً في تحليل اللغة إنّنا نفهم معنى رسالة لغويّة بالاعتماد على الكلمات والجمل المستعملة لإبلاغ تلك الرسالة. نحن نعتمد دون شكٍ على البنية النظمية، وعلى المفردات المستعملة في رسالة لغويّة للتوصّل إلى فهم معيّن، ولكن من الخطأ أن نقتصر على الاعتماد على هذا الاستعمال الظاهري للغة لكي نفهم الرسالة- فبإمكاننا- على سبيل المثال- معرفة إنتاج كاتب لجملة مكتملة الصحة نحويّاً نعتمد عليها لاستنتاج معنى مباشر، ولكنّنا لن نزعم أنّنا فهمنا الجملة وذلك بكل بساطة لأنّنا نحتاج إلى المزيد من المعلومات))(٦)، ومن أمثلة التماسك المعنوي عند ابن الورّاق ما يأتي:(٧)

أ- إنّ زيداً لقائمٌ.

ب- إنّ زيداً ليقومُ.

جـ- إنّ زيداً لقامَ.

١- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٥٨٦ – ٥٨٧

٢- الأزهر الزنّاد، نسيج النّص، ص ١١٩

٣- ابن الورّاق، علل النّحو (باب الإغراء)، ص ٤٩١

٤- صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النّصي ، جـ١، ص٩٧

٥- المرجع السابق، ص٩٧

٦- براون ويول، تحليل الخطاب، ص ٢٦٧

٧- ابن الورّاق، علل النّحو، ص٢٠١

فمنتج النّص ((يسعى بطبيعة الحال إلى استدراج القارئ للمزيد من القراءة حتى يعرف ما وصفته هذه الجمل، رغم كونها في معانيها المباشرة مكتملة المعاني(مفيدة)(١)، فقد عملت أداة الربط ((اللام)) في تماسك النّص في الجمل السابقة، ولكنّنا لا نجد((تفسيراً إلا بإتباع طريقة تحليل الأقوال كأفعال))(٢)، ولا نستطيع فهم معنى هذه الجمل إلا من خلال دراستها من وجهة الصحة النّحوية والإعرابيّة.

يقول ابن الورّاق في تعليله هذه الجمل:((إنّ اللام التي تدخل في خبر "إنّ" تدخل على الاسم، وعلى هذا الفعل، كقولك: ((إنّ زيداً لقائمٌ))، و((إنّ زيداً ليقومُ))، ويقبح دخولها على الماضي، مثل: ((إنّ زيداً لقامَ)). فلما شارك الفعل المضارع الاسم في حسن دخول اللام عليه، علمنا أنّ بينهما مشابهة.

وإنّما قبح دخول اللام على الماضي، لأنّ هذه اللام أصل في دخولها على المبتدأ، ونقلت عن موضعها لدخول "إنّ" عليها، وحقُّ خبر المبتدأ أن يكون هو المبتدأ في المعنى، فلما كان الفعل المضارع مشبهاً للاسم حسن دخول اللام عليه، ولما بُعد الماضي من شبه الاسم قبح دخولها عليه))(٣).

ومن أمثلة الاتّساق المعنوي قول ابن الورّاق في باب حروف الخفض: ((واعلم أنّ((عن)) تكون اسماً وحرفاً، إذا كانت اسماً دخل عليها حرف الجرّ وصارت بمنزلة الناحية، مثل:((زيدٌ من عن يمين عمرو))(٤)، قال الشاعر:(٥)

وقُلْتُ: اجْعَلِي ضَوْءَ الفَرَاقِدِ كُلَّهَا يمِيناً وَمَهْوَى النَّسرِ مِن عَنْ شِمَالِك

((وإذا كانت حرفاً لم يحسن دخول الجرّ عليها، مثل: ((رميْتُ عن القوس))، وما أشبه ذلك))(٦).

فقد تبيّن لنا أنّ((عن))إمّا تكون اسماً يدخل عليها حرف الجرّ، وإمّا حرفاً لا يدخل عليها حرف الجرّ، فالجمل في النّصوص السابقة مترابطة ومتماسكة معنويّاً من غير وجود أدوات الربط، لأنّنا((نعتمد على مبدأ ما يقول بأنّ تجاور مقاطع لغويّة يؤدي بنا إلى فهمها على أنّها مترابطة حتى في غياب أدوات رابطة بينها))(٧).

١- براون ويول، تحليل الخطاب، ص٢٦٧

٢- المرجع الساق، ص٢٧٢

٣- ابن الورّاق، علل النّحو، ص٢٠١-٢٠٢

٤- المرجع السابق، ص٢٩١

٥- الشاعر هو: ذو الرُّمّة، ديوانه: شرح الخطيب التبريزي، كتب مقدمته وهوامشه وفهارسه، مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م، ص٥٨٦

الفرقدان: كوكبان. النّسر: من الكواكب أيضاً.

٦- ابن الورّاق، علل النّحو، ص٢٩٢

قال المرادي: إذا قلت: ((قعد زيد عن يمين عمرو))، معناه: ناحية يمين عمرو، واحتمل أن يكون قعوده ملاصقاً لأوّل ناحية يمينه، وألا يكون. وإذا قلت: ((من عن يمينه)) كان ابتداء القعود نشأ ملاصقاً لأوّل الناحية)). ينظر: الحسن بن القاسم المرادي، االجنى الداني في حروف المعاني،تح: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م، ص٢٤٣

٧- براون ويول، تحليل الخطاب، ص٢٦٨

ومن نماذج التماسك المعنوي أيضاً قول ابن الورّاق: ((واعلم أنّ كل حرف من حروف الجرّ له معنى. فأمّا ((مِنْ)) فتقع في أربعة مواضع:

أحدها: أن تكون لابتداء الغاية، مثل: ((مررت من الكوفة إلى البصرة))، أي: ابتداء سيري كان من الكوفة.

والثاني: أن تكون للتبيين، كقوله عزّ وجل: ((**فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ**))(١) لأنّ الأرجاس يجب أن يجتنب، فدخلت((مِن)) لتبيّن المقصود بالاجتناب من الأرجاس.

والثالث: أن تدخل مع النكرات لنفي الجنس، مثل: ((ما جاءني من رجل))، نفيت جميع جنسه، وإذا قلت:((ما جاءني من أحد))، فـ((مِن)) أيضاً مفيدة، إن كان ((أحد))لا يستعمل إلا في النفي، فإنّه قد استعمل في بعض المواضع بمنزلة((الواحد)).

فلو قلت: ((ما جاءني أحدٌ))، جاز أن يتوهّم: ما جاءني واحد، فإذا قلت: من أحد، جاز هذا التوهّم.

والوجه الرابع: أن تكون للتبعيض، مثل: ((أخذت درهماً من مال زيدٍ))(٢).

فقد وردت ((مِنْ)) في الأمثلة السابقة بعدة معانٍ مثل: ابتداء الغاية في الأمكنة، والتبيين، ونفي الجنس، والتبعيض، وكل الجمل جاءت خالية من أدوات الربط إلا أنّها متماسكة معنويّاً، وهذا يؤكّد لنا أهمية التماسك المعنوي في النّص.

يقول ابن الورّاق في باب ما لم يسمّ فاعله:(٣)

أ- ذهب ذهاب حسن.

ب- ذهب يوم الجمعة.

فالنّص في الجملتين السابقتين متماسك معنويّاً((رغم غياب أي روابط لغويّة بين الجمل المستعملة))(٤)، ويعلّل ابن الورّاق قائلاً: ((وإذا لم تسم الفاعل في الأفعال المتعديّة أقمت المصدر والظرف من الزمان أو المكان مقام الفاعل، والأحسن إذا أقمت هذه الأشياء مقام الفاعل أن تكون معرفة أو منعوتة))(٥)، فقد أصبح المعنى متماسكاً ومفيداً بذكر الصفة(حسن) في المثال الأوّل، والمعرفة(الجمعة) في المثال الثاني، ((ولو قلت: ذهب ذهابٌ، أو ذهب وقتٌ، لم يحسن، لأنّه لا فائدة في ذلك، إذ كان الفعل يدلّ على وقوع ذهاب في وقت))(٦).

بناءً على ما تقدّم ذكره نلاحظ أن كتاب((علل النّحو)) مقسّم إلى أبواب من بدايته إلى نهايته، وقد اختلفت عناوين كلّ منها، مثل: باب التوكيد، وباب الجواب بالفاء، وباب الإغراء وغيرها، ومع ذلك فهي متماسكة، وهذا التماسك راجع إلى وحدة الموضوع الذي يعالجه الكتاب، وهو التعليل النّحوي.

١- سورة الحج، الآية٣٠

٢- ابن الورّاق، علل النّحو، ص٢٩٤-٢٩٥

٣- المرجع السابق، ص٣٩٠

٤- براون ويول، تحليل الخطاب، ص٢٧١

٥- ابن الورّاق، علل النّحو، ص٣٩٠

٦- المرجع السابق، ص٣٩٠

خلاصة القول إنّ ابن الورّاق اهتمّ بالبحث في كيفيّة تماسك النّص في التعليل النّحوي في كتابه ((علل النّحو))، فتعامل معه على أنّه وحدة واحدة يرتبط بعضها ببعض، وتتعلّق أجزاؤه على نحو تكاملي فأسهم إسهاماً واضحاً في التماسك النّصي فربطه بالسياق، ويبدو دور بعض الظواهر اللغويّة في التماسك النّصي كالتكرار، والإحالة، والحذف، والعطف، وغيرها من الظواهر، وسأتحدّث عن وسائل التماسك النّصي في التعليل النّحوي عند ابن الورّاق في المبحثين الثاني والثالث بشيء من التفصيل إن شاء الله، ويمكننا ممّا تقدّم ذكره أن نقسّم وسائل التماسك النّصي في التعليل النّحوي إلى قسمين:

أولهما: السبك النّحوي: ويشمل الإحالة والحذف والوصل.

وثانيهما: السبك المعجمي: ويشمل علاقتي التكرار والمصاحبة اللغويّة، أو التضام (١)

يقول سعد مصلوح: ((يتحقق السبك من خلال عناصره اللغويّة والمعجميّة التي تؤدي إلى اتصاف النّص بسمة الاستمرارية أي تعاقب الأحداث اللغويّة التي ننطق بها، أو نسمعها في تتابعها الزمني، وتنتظم هذه الأحداث تبعاً لمبانيها النحويّة، ويجمع هذه الوسائل مصطلح عام هو (الاعتماد النّحوي)، ويتحقّق في شبكة هرمية و متداخلة من الأنواع، وهي (في الجملة – فيما بين الجمل في الفقرة أو المقطوعة – فيما بين الفقرات أو المقطوعات – في جمل النّص))(٢).

١- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص ١٠٣، إلهام أبو غزالة، علي خليل، مدخل إلى علم لغة النّص، ص ١١

٢- سعد مصلوح، نحو أجرومية للنّص الشعري دراسة في قصيدة جاهلية، مجلة فصول، ط ١، ع (١٢)، يوليو ١٩٩١م،أغسطس ١٩٩١م، ص ١٥٤

المبحث الثاني
التّماسك النّحوي في تعليل ابن الورّاق

التماسك النّصي في التعليل النّحوي عند ابن الورّاق، يكون بدراسة((البنية التركيبيّة للنّص))[١] في الجملة، أو الجمل، أو الفقرات، أو البنية الكبرى، ويذهب (دي بوجراند) إلى أنّ التماسك ((يترتّب على إجراءات تبدو بها العناصر السطحيّة على صورة وقائع يؤدي السابق منها إلى اللاحق بحيث يتحقّق لها الترابط الرّصفي، وبحيث يمكن استعادة هذا الترابط))[٢]، أو هو ((الكيفيّة التي يتمّ بها ربط العناصر اللغويّة على مستوى البنية السطحيّة في النّص))[٣]، ويصف صلاح فضل هذا الضرب من التماسك أو الاتساق بأنّه ((يمثّل خصيصة نحويّة للخطاب يعتمد على علاقة كل جملة بالجملة الأخرى، وهو ينشأ غالباًعن طريق الأدوات التي تظهر في النّص مباشرة، وأدوات العطف والوصل والترقيم وأسماء الإشارة وأدوات التعريف والأسماء الموصولة وغيرها"[٤]

أمّا أهمّ أشكال الاتساق النحوي عند ابن الورّاق - كما أشرنا سابقا- فتتمثّل في الإحالة، والعطف، والحذف، ويمكن دراسة التماسك النّصي في التعليل النّحوي، في كتاب ((علل النّحو))، ضمن هذه الوسائل.

مفهوم الإحالة:

أمّا الإحالة اصطلاحاً فيعرّفها روبرت دي بوجراند بأنّها: العلاقة بين العبارات والأشياء والأحداث والمواقف في العالم الذي يدلّ عليه بالعبارات ذات الطابع البدائلي في نص ما إذ نشير إلى شيء ينتمي إلى نفس عالم النّص"[٥] ويقول جون ليونزJ.lyonsفي سياق حديثه عن المفهوم الدلالي التقليدي للإحالة هي:"العلاقة القائمة بين الأسماء ومسمياتها، فالأسماء تحيل إلى مسميات))[٦]، وطبيعة هذه العلاقة دلاليّة تقتضي((التطابق بين العنصر المحيل والعنصر المحال إليه من حيث الخصائص الدلاليّة))(٧)، ويمكننا تعريف الإحالة بأنّها: ((علاقة بين عنصر لغوي وآخر لغوي أو خارجي، بحيث يتوقّف تفسير الأوّل على الثاني؛ ولذا فإنّ فهم العناصر الإحاليّة التي يتضمّنها نصّ ما، يقتضي أن يبحث المخاطب في مكان آخر داخل النّص أو خارجه. وتتحقّق الإحالة بالضمائر

١- محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص ٢٠٨

٢- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص١٠٣

٣- ليندة قياس، لسانيات النّص بينالنظرية والتطبيق، مقامات الهمذاني أنموذجاً، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٩م، ص ٢٣

٤- صلاح فضل، بلاغة الخطاب، ص ٢٦١

٥- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص٣٢٠

٦- J.Lyons. Linguistique. P 383 ، ضمن: عبد الحميد بوترعة، الإحالة النّصية وأثرها في تحقيق تماسك النّص القرآني، مجلة الأثر، جامعة الوادي- الجزائر، ٢٠١٢م، ص٨٩

٧- محمد خطابي، لسانيات النّص، ص١٧

بأنواعها،وأسماء الإشارة، والمقارنة، والموصولات))[1]، ويُجدر بنا أن نشير إلى أنّ((اللغة تشتمل على نوعين من العناصر: إشارية وإحاليّة))، وهما يمثلان ركني الإحالة الأساسيين(٢).

أ/ العناصر الإشارية:

هي: ((كل مايشير إلى ذات أو موقع أو زمن إشارة أوليّة لاتتعلّق بإشارة أخرى سابقة أو لاحقة؛ فيمثّل العنصر الإشاري مَعْلماً لذاته، لايقوم فهمه أو إدراكه على غيره))(٣)، ويشمل العنصرالإشاري:

- لفظاً مفرداً دالاً على حدث أو ذات، أو موقع في الزمان، أو المكان.
- جزء من الملفوظ، أو الملفوظ كاملاً.

ومن هنا نرى أن مفهوم الإشارة هو مفهوم لساني يجمع كل العناصر اللغويّة التي تحيل مباشرة على المقام من حيث وجود الذات المتكلمة أو الزمن أو المكان، حيث يُنجز الملفوظ والذي يرتبط به معناه؛ من ذلك:((الآن"، "هنا"، "هناك"، "أنا"، "أنت"، "هذا"، "هذه)).

و((ينحصر دور هذه العناصر في تعيين المرجع الذي تشير إليه. وهي بذلك تضبط المقام الإشاري، ويمكن النظر إلى أهمّ هذه الوحدات الإشارية:الضمائر، وأسماء الإشارة، وبعض العناصر المعجمية الأخرى التي تقوم بعمل الإشارة مثلها))[٤]. وكلّ عنصر لايرتبط في فهمه بغيره، وإنّما معناه في ذاته، ويتمّ تحديد معناه إمّا بالرجوع إلى موقعه في الخطاب، وإمّا بالنظر إلى موقع الذات المتكلمة.

ب/ العناصر الإحاليّة:

تُطلق تسمية "العناصر الإحاليّة على قسم من الألفاظ لا تملك دلالة مستقلّة، بل تعود على عنصر من عناصر أخرى، مذكورة في أجزاء أخرى من الخطاب. فشرط وجودها هو النّص، وهي تقوم على مبدأ التماثل بين ما سبق ذكره في مقام ما وبين ماهو مذكور بعد ذلك في مقام آخر[٥]، فالعنصر الإحالي غير ذات معنى في ذاته، ويرتبط في فهمه بغيره، ويتمّ تحديد معناه بالرجوع إلى عنصر آخر يفسره. ومن أمثلة ذلك قولنا: عاش ابن الورّاق في القرن الرابع الهجري إنّه عالم في النّحو وله اهتماماته بالتعليل النّحوي. فالعنصر الإحالي في هذا المثال هو ضمير الغائب ((الهاء))المتّصل في

١- عبد الحميد بوترعة، مجلة الأثر، الإحالة النّصية وأثرها في تحقيق تماسك النّص في القصص القرآني، ص ٨٩

٢-الأزهر الزنّاد، نسيج النّص، ص١١٥

٣- المرجع السابق، ص١١٦

٤-المرجع السابق، ص ١١٥ – ١١٦

٥- المرجع السابق، ص ١١٨

((إنّه))((له))((اهتماماته))إذ لا يمتلك هذا العنصر دلالة مستقلّة، وإنّما يكتسب معناه من ارتباطه بما سبقه وهو "ابن الورّاق" الذي يعدّ عنصراً إشارياً يدلّ على ذات.
وتقوم بعض العناصر الإحاليّة بوظيفتين في اللغة هما:
ـ تشير وتعيّن المشار إليه في المقام الإشاري، فهي غير ذات صلة بما يخرج عن مقام ورودها، ويكتفي سامعها بها في تحليلها.
ـ تعوّض المشار إليه فتحيل عليه وترتبط به، وفهمها رهين استحضار ذلك المشار إليه استحضار عهد إدراك حسي أو غيرها[١].
فالعناصر الإحاليّة لايدرك المتلقي دلالتها إلا باستحضار ذلك المشار إليه، سواء بما عُهد من معلومات بينه وبين المتكلّم أم يدركها حسيّاً. فمثلاً: ((لو أنّ شخصين ينتظران في موقف للركاب، واعتادا أن يركبا نفس الحافلة، وقال أحدهما: لقد تأخرّت. فإنّ الآخر سيدرك لا محالة أنّ المقصود هو الحافلة المعهود انتظارها لاحافلة أخرى))[٢].
أمّا الإدراك الحسي فيكون عن طريق الحواس كالمشاهدة، واللمس وغيرها، فلو أنّ شخصاً يحمل بيده كتاباً وسأله آخر: ما ذلك بيدك؟ فسيجيب بأنّه كتاب مدركاً له إدراكاً حسيّاً))[٣]
ومن هنا ندرك أنّ العناصر الإحالية لاتُفهم إلا إذا ارتبطت بالعنصر الإشاري، فهي تقوم بوظيفة إبراز وتعيين المشار إليه من جهة وتعويضه من جهة أخرى.
((وهناك بعض العناصر الإحاليّة الأخرى تكتفي بوظيفة التعويض مثل: الأسماء الموصولة وهذا يزدوج دورها كذلك، ولكن من زاوية أخرى، إذ تعوّض وتربط ربطاً تركيبيّاً وهي بحكم إبهامها تحتاج إلى صلة تفسّرها))[٤]
و((بذلك تكون العناصر الإحاليّة فارغة دلاليّاً))[٥] وتعتبر الإحالة علاقة دلاليّة، ومن ثمّ لا تخضع لقيود نحويّة، إلا إنّها تخضع لقيد دلالي وجوب تطابق الخصائص الدلاليّة بين العنصر المحيل والعنصر المحال إليه))[٦]، والترابط الإحالي في الأصل ربط دلالي، وتقوم الإحالة على نوعين من الربط الدلالي.
ربط دلالي يوافق الربط البنيوي (التركيبي).
ربط دلالي إضافي يمثل الإحالة وهو الربط الإحالي.

١- الأزهر الزنّاد، نسيج النّص، ص١١٨
٢-الزهرة توهامي، الإحالة في ضوء لسانيات النّص وعلم التفسير، ص ٢٩
٣- المرجع السابق، ص ٢٩
٤– الأزهر الزنّاد، نسيج النّص، ص ١١٨
٥– نائل محمد إسماعيل، الإحالة ودورها في تحقيق الترابط في النّص القرآني، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، مج ١٣، ع (١)، ٢٠١١ م، ص ١٠٦٥
٦- محمد خطابي، لسانيات النّص، ص ١٧

وهذا الربط الدلالي هو الذي يمدُّ جسور الاتّصال بين الأجزاء المتباعدة في النّص، وعلى هذا الأساس تقوم شبكة من العلاقات الإحاليّة بين العناصر المتباعدة في فضاء النّص، فتجتمع في كل واحد عناصره متناغمة[١].

عناصر الإحالة:

تتنوّع عناصر الإحالة فتكون كما يلي:

١/ المتكلّم، أو الكاتب، أو صانع النَّص: و((بقصده المعنوي تتمّ الإحالة إلى ما أراد))[٢]، وعلى هذافإنّ ((للمتكلم أوالكاتب الحقّ في الإحالة حسبما يريد هو وعلى المحلل أن يفهم كيفية تلك الإحالة حسب النّص و المقام [٣]، ولما كان منتج النّص يريد أن يضمن أن ترجع التعبيرات المختلفة (التي يمكن دون شكّ أن تكون لها دلالات متباينة) إلى صاحب الإحالة ذاته، وأنّه على هذا النّحو يُتوصّل حقيقة إلى علاقة التحاول "الإحالة المشتركة))[٤].

ومن أمثلة الإحالة المشتركة قول ابن الورّاق:إن الفعل الماضي ((يقع موقع المضارع في الشرط، كقولك: إن ضربتَ ضربتُ، فهو بمنزلة: إن تضربْ أضربْ))[٥]، فالضمير الظاهر تاء المخاطب وتاء الفاعل، والضمير المستتر أنت وأنا، كلها ترجع إلى صاحب الإحالة ذاته، ونرى أن هناك دلالة متباينة في الضمائر بين المثالين، فالمثال الأوّل يدلّ على وقوع الحدث في الزمن الماضي، وأمّا المثال الثاني فيدلّ على وقوع الحدث في الحال.

٢/ اللفظ المحيل: (العنصر الإحالي)

وهو ((كل مكوّن يحتاج إلى فهمه إلى مكوّن آخر يفسره، وهو يمثل أبسط عنصر في بنية النّص الإحاليّة))[٦]، وهو ((مكوّن يعوّض مكوّناً آخر ذُكر في موضع آخر سابق عادة، ويتيّسر هذا التعويض بعمل الذاكرة في محتواها المشترك بين طرفي التواصل، وهو صدى لغيره من المكوّنات، إذ لا يُفهم إلا بالعودة إليها، ثم هو يطابقها في عدد من السمات التركيبية والمقولية مثل: الجنس والعدد))[٧].

ومعنى هذا أنّ العنصر الإحالي يرتبط بغيره في فهمه، وهو الذي يحوّلنا ويغيّرنا من اتجاه إلى اتجاه، إمّا داخل النّص وإمّا خارجه. و((إنّ المحيل يمثل نقطة انطلاق عمليّة الربط الإحالي، وهو

١- الأزهر الزنّاد، نسيج النّص، ص ١٢١ – ١٢٢

٢-أحمد عفيفي، الإحالة في نحو النّص، دراسة في الدلالة والوظيفة، بحث في كتاب المؤتمر الثالث للعربية والدراسات النّحوية،(العربية بين نحو الجملة ونحو النّص)، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ١٦

٣- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص ١٧٣

٤- كلاوس برينكر، التحليل اللغوي للنّص، ص ٤٢

٥- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٢٠٨

٦- الأزهر الزنّاد، نسيج النّص، ص ١٣١ – ١٣٢

٧- المرجع السابق، ص ١٣٣

دائماً عنصر سياقي ذو طبيعة لغويّة))[١].
ومن المحيلات: ((الضمائر وأسماء الإشارة وأدوات المقارنة))[٢]، وتسمى ((صيغ الإحالة))[٣]، ويطلق عليها مصطلح ((ضمائم اسمية))[٤]، وتتكوّن أبنية الضمائم الاسمية من ((جزء ضميري)) (الأداة والضمائر والأعداد) أو ((جزء وصفي)) (صفات ومشتقات)
ونواة (اسم)، مثل: دخل المنزل (أداة + اسم) – دخل المنزل الجميل (أداة + اسم + صفة) – دخل المنزل الساكن (أداة + اسم + مشتق) – (دخل المنزل الذي بناه صديقه قبل سنتين في ضاحية المدينة (أداة + اسم + جزء وصفي معقد قائم على مشتق)[٥].

٣/ المحال إليه: (العنصر الإشاري)

ويُطلق عليه ((عنصر علاقة))[٦]، وهو ((كل مكوّن لا يحتاج في فهمه إلى مكوّن آخر يفسره))[٧]، وهو ((موجود إمّا خارج النّص وإمّا داخله من كلمات أو عبارات أو دلالات وتفيد معرفة الإنسان بالنّص وفهمه في الوصول. إلى المحال إليه [٨]، و((أمّا المحال عليه فهو نقطة وصول عمليّة الإحالة، وقد يكون عنصراً لغويّاً مثل:المحيل أو غير لغوي من عناصر المقام))[٩].

أنواع العناصر الإشارية:

وهي: نوعان رئيسيان: عناصر إشارية لغويّة، وغير لغويّة.

أ) العناصر الإشارية اللغويّة:

وهي قسمان: عامل وغير عامل، فالعنصر الإشاري العامل ((يُذكر مرة أولى ثم يحال عليه بمضمر أو بلفظه مرة أو أكثر في غضون النّص، إذ يحكم مكوّناً أو عدداً من المكوّنات لأنّه يفسرها))[١٠].
وينقسم إلى قسمين:

١- محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص٩٣
٢- محمد خطابي، لسانيات النّص، ص ١٨
٣.- سعيد حسن بحيري، دراسات لغوية وتطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، مكتبة الآداب – القاهرة، ط١، ٢٠٠٥م، ص ٨٨
٤- كلاوس برينكر، التحليل اللغوي للنّص، ص ٣٨
٥- المرجع السابق، ص ٣٨
٦- سعيد حسن بحيري، دراسات لغوية وتطبيقية، ص ٩٨
٧- الأزهر الزنّاد، نسيج النّص، ص ١٢٧
٨- أحمد عفيفي، الإحالة في نحو النّص، ص ١٦
٩- محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص ٩٣
١٠- الأزهر الزنّاد، نسيج النّص، ص ١٢٧ – ١٢٨

١/ عنصر إشاري معجمي: يتمثل في جميع العناصر الإشارية الواردة في النّص. التي يحال عليها.
٢/ عنصر إشاري نصّي: وهو مقطع من نصّ يحال عليه بعنصر إحالي نصّي.
أمّا العنصر الإشاري غير العامل فهو "يذكر مرة واحدة في النّص ولايحال عليه، إذ لا يحكم مكوّناً آخر بعده أو قبله باعتماد عامل الإحالة" ويشمل جميع المكوّنات الواردة من العناصر الإشارية في النّص، التي لا يحال عليها[١].مثل: إنّ العلماء قد استفادوا من كتاب علل النّحو لابن الورّاق، ولكن لم يوجد من ذكره إلا أبوحيّان النّحوي (٧٤٥هـ)، في حدود علمي وحسب ما اطلعت عليه من مراجع، فقد نقل عنه في القليل النادر في كتابه ((تذكرة النّحاة))، لما قال:(قال ابن الورّاق: ((إمّا)) التي للعطف أصلها ((إنّ ما)) أدغمت النون في الميم...)[٢].
فالعناصر الإشاريّة في النّص السابق هي: العلماء، كتاب علل النّحو، أبوحيّان، ابن الورّاق، وقد ذُكرت هذه العناصر مرة واحدة في النّص، أما العناصر الإحاليّة فهي: الضمائر في: استفادوا، ذكره، عنه، نقل، قال.
نلاحظ أنّ ((جميع المكوّنات الواردة من العناصر الإشارية، لا يقابلها عنصر إحالي من العناصر الإحاليّة))[٣].

ب) العناصر الإشارية غير اللغوية:

وتجمع كل عنصر إشاري يتوفّر ما يعود عليه في الملفوظ، وللمقام الحسي هاهنا دورٌ أساسي في الربط بين المضمر الوارد في النّص والمفسّر الذي يرتبط به والموجود خارج النّص، وهناك قاعدة ترتبط بالعنصر الإشاري غير اللغوي وهي: ((كلّ عنصر إشاري غير لغوي يُحال عليه باسم إشارة لتعيينه أو بضمير المتكلّم أو المخاطب))[٤].مثال:حدّث أبو إسحاق عمرو بن زيادة السعدي قال: خرج أبو هريرة مشرّقاً في الأرض زمناً ثم ردّته علينا بعض قوافل الغرب، كثير الغبار فاني العصا، فسألناه في رحلته فابتسم، وقال:((لو كنتم عشتم في مستقبل الدهر لقرأتم، ما سيكتبه ابن بطوطة من خرافات الصبيان((وكان يقول: لقد ماتت الجهات الست)). أو يقول:من ضاعت قبلته فليسر ولا يطلب شرقاً ولا غرباً)). فكأنّما ضاقت به الدنيا أو وقع عليها فأفناها))[٥].
فالعناصر المكوّنة لعالم النّص السابق هي: ((ذوات مفاهيم جرى التعبير عنها في شكل أسماء مفردة أو مركبات اسمية، تذكر باسمها الصريح عند ورودها- أوّل مرة في النّص ونطلق عليها العناصر

١- الأزهر الزنّاد، نسيج النّص، ص ١٣٠ – ١٣١
٢- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٦١
٣- الأزهر الزنّاد، نسيج النّص، ص١٢٨
٤- فتحي الخوالدة، تحليل الخطاب الشعري (ثنائية الاتساق والانسجام)، أزمنة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط١، ٢٠٠٦م، ص ٤٥
٥- الأزهر الزنّاد، نسيج النّص، ص ١٢٥

الإشاريّة، ثمّ يحال على كلّ واحدٍ منها عن طريق المضمرات (ضمير الشخص خاصة) كلما دعت الحاجة إلى ذكره مرّة أخرى؛ وما يعود عليها نطلق عليه العناصر الإحاليّة؛وقد لا يحال عليه تماماً فلا نجد له امتداداً في اللاحق من النّص. وهي تنوّع في وظائفها المنطقيّة والتركيبيّة؛ فبعضها فواعل وبعضها إطار للمكان أو الزمان إلخ. – أحداث أو صفات جرى التعبير عنها في شكل أفعالٍ صريحة أو مشتقات متّصلة بالفعل؛ وهي بحكم كونها مسندة في الغالب، فإنّها تحمل علامات الإحالة في شكل ضمير مسستر، وكذلك في علامات المطابقة (الجنس والعدد خاصة).[١]

ونعرض فيما يلي تلك العناصر:جدول العناصر الإشاريّة والإحاليّة في النّص السابق:[٢]

العناصر الإشارية:	**العناصر الإحالية:**
١- أبو إسحاق عمرو بن زيادة السعدي	١- حدّث – قال
٢- أبو هريرة سألنا(ه)-يقول...إلخ	٢- خرج – مشرّقاً – ردّتـ(ه) – كثير- فاني
٣- بعض قوافل الغرب	٣- ردّت
٤- ابن بطوطة	٤- يكتب
٥- خرافات الصبيان	٥- سيكتبـ(ه)
٦- الجهات الست	٦- ماتت
٧- (من ضاعت فبلته)	٧- يسر – يطلب
٨- قبلة	٨- ضاعت
٩- الدنيا	٩- ضاقت – عنـ(ها) – عليـ(ها) – أفنا(ها)
١٠- الأرض – زمناً – الغبار- العصا	١٠- ...
رحلة – مستقبل الدهر- شرقاً – غرباً	

٤/ العلاقة بين اللفظ المحيل والمحال إليه:

وهما عنصران ضروريان و((النّص الممتلك للعناصر الإحالية بعنصرين ضروريين محال ومحال عليه، وكلاهما يمتلك نفوذاً داخل النّص، وتحديدهما موكول إلى ثقافة المتلقي، وسياق النّص)).

وتربط العنصرين علاقة ((تتّسم بالتوافق والانسجام من خلال اشتراك اللفظ المحيل والمحال إليه في مجموعة من العناصر، تلك العلاقة بعضها نحوي مثل: ((إمكانية الإسناد إليه، والآخر صرفي مثل: التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع ...إلخ))[٣].

١- الأزهر الزنّاد، نسيج النّص، ص ١٢٦

٢- المرجع السابق، ص ١٢٦- ١٢٧

٣- أحمد عفيفي، الإحالة في نحو النّص، ص ١٤

ولابدّ من تطابق العنصران في الجنس أو العدد، والمفروض أن يكون التطابق مجسّداً بين اللفظ المحيل والمحال إليه، بمعنى أنّ الإحالة تأتي عن طريق ألفاظ واجبة الصدق، بوصف المحال إليه شيئاً موجوداً في عالم الواقع والحقيقة.
إنّ ثمة صعوبة كبيرة تجابه من يعالج نظام الإحالة في اللغة العربية، تتمثل في: تعدّد المحال إليه في الإحالة النّصيّة بوجه خاص، واختلاف النّحاة في التفسير التركيبي والدّلالي لعنصر الإحالة، وخفاء العلاقة بين العنصر الإحالي والعنصر الإشاري وغموضها، حين يتعذّر تحقّق المطابقة في الجنس والعدد[١].

أنواع الإحالة:

تنقسم الإحالة إلى نوعين رئيسيين الإحالة المقاميّة والإحالة النصيّة. وتتفرّع الثانية إلى إحالة قبليّة، وإحالة بعديّة[٢].

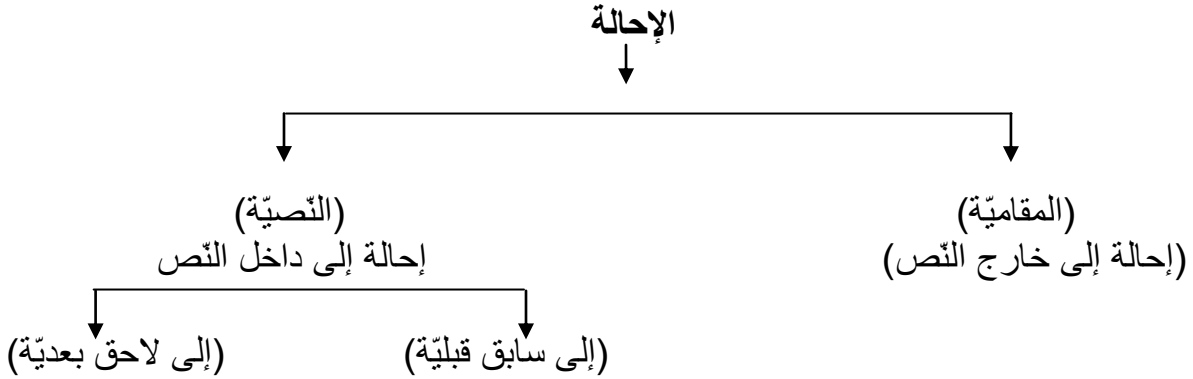

الإحالة النّصيّة:

وهي القسم الأوّل من أقسام الإحالة وتسمى الإحالة داخل النّص، أو داخل اللغة ((الداخليّة)) وهي: ((إحالة على العناصر اللغويّة الواردة في الملفوظ سابقة كانت أو لاحقه))[٣]، وهي: ((تسهم في ربط أجزاء الخطاب وأفكاره ربط تحقيق بتفسير المضمرات،وإيضاح المبهمات عبر إرجاعها إلى عناصرها الإشاريّة المختزنة في ذهن المتلقي، أو المثبتة في نصّ الخطاب)) وهنا لابدّ أن يكون للمتلقي دورٌ بارزٌ ومهم، وهو الحكم على تماسك وترابط النّص من عدمه، ((عبر إعمال ذهنه في معرفة العنصر الإشاري، واعتماد الذاكرة في استرجاع المعلومات المختزنة من الخطاب وربطها بما عوّضها من عناصر إحالية))[٤]. و((تقوم الإحالة النّصيّة بدور فعّال في اتّساق النّص))[٥]، ولذلك تُتخذ معياراً للإحالة،وتحظى بأهميّة بالغة في الدراسات النّصيّة.

١- سعيد حسن بحيري، دراسات لغوية وتطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، مكتبة زهراء الشرق، ص ٩٣ - ٩٤
٢- هاليداي ورقية حسن، cohesion in English ، ضمن: محمد خطابي، لسانيات النّص، ص ١٧
٣- الأزهر الزنّاد، نسيج النّص، ص ١١٨
٤- محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص ٩٣
٥- محمد خطابي، لسانيات النّص، ص ١٧

وتنقسم الإحالة النّصية إلى قسمين:

١/ إحالة قبليّة:

ويُطلق عليها إحالة على سابق وتعدّ ((أكثر أنواع الإحالة دوراناً في الكلام))[١] وهي ((استعمال كلمة أوعبارة تشير إلى كلمة أخرى أو عبارة أخرى سابقة في النّص أو المحادثة))[٢] ،وتسمى الإحالة بالعودة، وفيها يسبق العنصر الإشاري العنصر الإحالي فهي ((تعود إلى مفسّر سبق التلفظ به، وفيها يجري تعويض لفظ المفسّر الذي كان من المفروض أن يظهر حيث يرد المضمر، وليس الأمر كما استقرّ في الدرس اللغوي، إذ يعتقد أنّ المضمر يعوّض لفظ المفسَّر المذكور قبله، فتكون الإحالة بناء للنّص على صورته التامة التي كان المفروض أن يكون عليها، فهي تحليل جديد له منحيث هي بناء جديد له))[٣] ويُطلق عليها أيضاً الإحالة بالإضمار بعد الذكر وهو ((نوع من الإحالة المشتركة يأتي فيه الضمير بعد مرجعه في النّص))[٤] وهذه الإحالة "إحالة أمر سبق ذكره في النّص، ومثالها عبارة (ومثلما سبق أن أشرنا).[٥]

إنّ ابن الورّاق في تعليله النّحوي((كثير الإحالة عندما تعرض له مسائل متشابهة، يحيل على ماتقدّم عرضه من المسائل ويتحاشى التكرار، وهدفه في ذلك الإيجاز والاختصار))[٦]، ومن أمثلة الإحالة القبليّة في كتاب "علل النّحو" لابن الورّاق مايأتي:

أ- قال: (إلا أنّ الفعل المضارع قد أشبه الاسم من وجوه قد ذكرناها في صدر الكتاب)(٧).

ب- وقال: (قد بيّنا أنّ من الأسماء ما أشبه الفعل فمنع التنوين والجرّ، ومنها ما أشبه الحرف فاستحق البناء، ومنها ما لم يعرض له علة، فجرى بوجوه الإعراب ونوّن)(٨).

ج- وقال:(فإن قال قائل: فما الذي أحوج إلى تقدير فعل مع الظروف غير الاسم المتقدّم، نحو قولك: إنّ زيداً خلفك، والخلف غير زيد، وهو في موضع خبره؟ قيل له: لا يجوز أن يكون ضمير فاعله، وذلك الضمير يرجع إلى المخبر عنه، بما ذكرنا أنّ الخبر في الحقيقة(استقرّ)، وأنّه لا بدّ من تقديره لما ذكرناه)(٩).

١- سعيد حسن بحيري، دراسات لغوية تطبيقية، مكتبة الآداب، ص ١٠٤
٢- صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النّصي، جـ١، ص ٣٨
٣- الأزهر الزنّاد، نسيج النّص، ص ١١٨- ١١٩
٤- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص ٣٠١
٥- محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النّص، ص ٩٠
٦- محمود نصّار،مقدمة:علل النّحو، ابن الورّاق، ص ٧٥
٧ - المرجع السابق، ص ٧٥
٨- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٢٤٩
٩- المرجع السابق، ص ٣٣٨

فالإحالة فيما سبق إحالة (قبليّة) بالضمائر (ها) في(ذكرناها)، و(نا) في(بيّنا)، و(هـ) في (ذكرناه)، وهي ضمائر تحيل إلى سابق داخل النّص، والمحال إليه موجود فتكون إحالة(نصيّة)، وهذا الربط الإحالي بالضمائر أسهم في وحدة النّص وشموليته.((في إشارة واضحة إلى الوظيفة الاتّصالية إلى أنّ ثمة عناصر مهمة تسهم في إدراك السامع المعنى الاتّصالي لمنطوق ما))(١).

والإحالة القبليّة تعتمد على أدوات أخرى في القيام بوظيفتها غير الضمائر و((تشتمل الإحالة بالعودة على نوع آخر من الإحالة يتمثل في تكرار لفظ أو عدد من الألفاظ في بداية كل جملة من جمل النّص قصد التأكيد، وهو الإحالة التكرارية))(٢).

والإحالة القبليّة كثيرة الدوران في النّصوص، ومن أمثلتها: قول ابن الورّاق مستشهداً ومعللاً في قوله تعالى:((**يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ**))(٣)، وقد قرئ بالوجهين جميعاً، وقرأ الأعرج بالرفع، فأمّا الرفع: فعلى العطف على اللفظ، وأمّا النصب: فبالعطف على الموضع.(٤) فالضمير المتصل بلفظ (معه) ((الهاء)) يعود أو يحيل إلى ((داؤد))، وكذلك الضمير المتّصل بالفعل(أوّب) ((ي)) يحيل إلى لفظ ((جبال)) السابق الذكر.

فكل ضمير يعود على سابق له ومتعلّق به ويطابقه، ومن هنا استمرّ النّص على قدر كبير من التماسك عن طريق هذه الإحالة المتنوّعة.

٢/ إحالة بعديّة:

ويُطلق عليها إحالة إلى لاحق وهي: ((استعمال كلمة أو عبارة تشير إلى كلمة أخرى أو عبارة سوف تستعمل لاحقاً في النّص أو المحادثة))(٥).

فهي:((تعود على عنصر إشاري مذكور بعدها في النّص ولاحقاً عليها))(٦)، و((أبرز أبواب النّحو العربي توضيحاً لها ضمير الشأن))(٧) ومثالها قوله تعالى: ((**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**))(٨) فالضمير ((هو)) وهو ضمير الشأن يحيل إلى لفظ الجلالة ((الله)). فاللفظ (المحيل) يشير إلى عنصر آخر (المحيل عليه) الذي استعمل لاحقاً في النّص.

١- سعيد حسن بحيري، اتجاهات لغوية معاصرة، ص٢١٥

٢. الأزهر الزنّاد، نسيج النّص، ص ١١٩

٣. سورة سبأ، الآية ١٠

٤. محمود نصّار، مقدمة:علل النّحو، ابن الورّاق، ص ٢٠

٥. صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النّصي، جـ١، ص ٤٠

٦. الأزهر الزنّاد، نسيج النّص، ص ١١٩

٧. صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النّصي، جـ١، ص ٤٠

٨. سورة الإخلاص، الآية ١

ومن هذا القبيل نجد أنّ الإحالة البعديّة وسيلة من الوسائل الأساسيّة في الترابط النّصي في التعليل النّحوي عند النّحاة، وخاصة ابن الورّاق وهو ((يحاول أن يذكر المسائل النّحويّة في أبوابها ويتحاشى ذكرها في غير مواضعها يحيل إلى ماسيأتي من المسائل النّحوية))[١] ومن أمثلة ذلك:
قال: (... وسنبيّن لِمَ استوى لفظ التثنية والجمع للمتكلّم في (باب الضمير)[٣].
فالإحالة البعدية المذكورة آنفاً بالإشارة إلى موقع المحال عليه مثلاً:((في باب الضمير)) تجبر القارئ في البحث عن موقع المحال عليه المذكور لاحقاً في النّص، و((إنّ الربط النّصي بطريقة الإحالة إلى مذكور لاحق صالح على نحو خاص لأن يثير لدى القارئ تشوّقاً، وتوقّع معلومة جديدة))[٤].
ومن أمثلة هذا النوع من الإحالة أيضاً: ((الجمل التفسيريّة التي تفسّر جملة أو عبارة. كما في أسماء السور، والجمل الأولى منها، بل أحياناً الكلمة الأولى منها، فهذا كلّه يحيل لما سوف يأتي في النّص))[٥]، ومنها: ((التعبير)) ما يأتي ((الآتي))مثلاً بديل الصيغة الدالة على الإحالة إلى مذكور لاحق المتحدّث عنها، ولكن يمكن أيضاً أن تستعمل بعض بدائل الصيغ الدالة على مذكور سابق محيلة إلى مذكور لاحق))[٦]، مثل:(نقدّم لكم نشرة الأخبار هذه عناوينها...) أو (اتّخذ مجلس الأمن الدولي قراراً بمنع نقل السفارة الإسرائيليّة من تل أبيب إلى القدس، وجاء القرار على النّحو الآتي...)، وممّا تقدّم ذكره وجدنا أنّ الإحالة البعديّة متعدّدة العناصر، فقد تكون ضمائر أو أسماء إشارة، أو عبارات أخرى، فهي لا تقتصر على عناصر محيلة معيّنة.

٣/ الإحالة المقامية:

وهي القسم الثاني من أقسام الإحالة، وتسمى الإحالة إلى خارج النّص ((الخارجيّة)) وهي: ((إحالة عنصر لغوي إحالي على عنصر إشاري غير لغوي موجود في المقام الخارجي، كأن يحيل ضمير المتكلّم المفرد على ذات صاحبه المتكلّم)) حيث يرتبط عنصر لغوي إحالي بعنصر إشاري غير لغويهو ذات المتكلّم))[٧]، وتسمى أيضاً: ((الإحالة إلى غير مذكور، وهي:((تعود إلى أمور تستنبط من الموقف لا من عبارات تشترك معها في الإحالة في نفس النّص أوالخطاب))[٨] فهي:

١- محمود نصّار، مقدمة:علل النّحو، ابن الورّاق، ص ٧٥
٢- المرجع السابق، ص ٧٥
٣- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٢٦٣
٤- قارن درسلر، ١٩٧٣م، ص ٥٥ وما بعدها، ضمن: كلاوس برينكر، التحليل اللغوي للنّص، ص ٤٩
٥- صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النّصي، جـ١، ص ٤٠
٦.- كلاوس برينكر، التحليل اللغوي للنّص،ص ٤٧
٧- الأزهر الزنّاد، نسيج النّص، ص ١١٩
٨- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص ٣٣٢

((الإتيـان بالضمير للدلالة على أمر ما غير مذكور في النّص مطلقاً غير أنّه يمكن التعرّف عليه من سياق الموقف))[١]، و((بذلك فإنّ هذا النوع من الإحالة يمكن أن يحدث نوعاً من التفاعل بين النّص والخطاب والموقف السياقي))[٢]، ولكن هذا النوع من الإحالة: ((يحتاج إلى جهد للكشف عنها واتّضاح كيفيتها، وتأويل العنصر غير اللغوي الذي يحكمها الموجود خارج النّص، ويستعان في تفسيره، بالسياق أو المقام الخارجي، والإشارات الدّالة عليه))[٣].

ومن هذا القبيل فإنّ الإحالة المقاميّة لايتوصّل إلى فهمها وتحديد عناصرها إلا عن طريق التأويل وبالاعتماد على السياق ويُجدر بنا أن نشير إلى أنّ الإحالة المقاميّة وردت عند النّحويين العرب في تعليلهم النّحوي، بالاعتماد على تصنيف الألفاظ إلى ألفاظ غير مبهمة، وهي الألفاظ التي لها دلالة وتحيل بمفردها إلى خارجها في الواقع، وألفاظ مبهمة، ولكنّك لاتعرف لها خارجاً إلا متى توفّر مفسّرها، وهذا المفسّر قد يكون مقاميّاً وقد يكون مقاليّاً[٤].

من أمثلة الإحالة المقاميّة قول ابن الورّاق في تعليله: إبطال عمل (إنّ ولكن) إذا دخلتها (ما): (واعلم أنّ سيبويه لم يجز في ((إنّ ولكن))العمل إذا دخلتها "ما" وأجاز ذلك أبوبكر بن السرّاج في كتاب ((الأصول)) وأظن ذلك سهواً منه على مذهب أصحابنا))[٥].فـ (لفظ أصحابنا)، يدلّ على محال عليه مذكور خارج النّص، ومن سياق الموقف الخارجي، نفهم أنه "يريد بأصحابنا: البصريين؛ فعدّ نفسه من أصحابهم))[٦].

وفي تعليله (أقسام الكلام)، يقول: ((إن قال قائل: من أين علمتم أنّ الكلام ينقسم إلى ثلاثة أقسام.

قيل لأنّ المعاني التي يحتاج إليها الكلام ثلاثة، وذلك أنّ من الكلام ما يكون خبراً ويخبر عنه، فسمى النّحويون هذا النوع اسماً.

ومن الكلام ما لا يكون خبراً ولا يخبر عنه، فسمى النّحويون هذا النوع فعلاً))

ومن الكلام ما لا يكون خبراً ولا يخبر عنه، فسمى النّحويون هذا النوع حرفاً))[٧]

ففي قوله: (قال قائل)، إشارة إلى عنصر إشاري غير لغوي موجود في المقام الخارجي، وفي قوله

١- أحمد عفيفي، نحو النّص، ص ١٢١

٢- محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص ٩٣

٣- سعيد حسن بحيري، دراسات لغوية تطبيقية، مكتبة الآداب، ص ١٠٥

٤- محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب، جـ١، ص ١٢٥

٥- محمود نصّار، مقدمة:علل النحو، ابن الورّاق، ص١٧

٦-المرجع السابق، ص ١٧

٧.- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ١٨١ وما بعدها.

(قيل) تظهر وظيفة النّص الرئيسة في الإحالة المقامية، وهي وظيفة التواصليّة، وهذا النّص قد حمل دلالة من المتكلّم في السياق، وأدى وظيفته في التواصل بين المتكلّم والمستقبل.
والنّص هنا تجسّد كوحدة دلاليّة في جملة واحدة.
وفي قوله: ((علمتُم)) إحالة مقاميّة فالضمير المتصل ((تُم)) يعود على مجموعة أشخاص موجودين خارج النّص، والإحالة هنا استخدمت أداة للتماسك النّصي بين علم اللغة النّصي والتعليل النّحوي.
وأمثلة هذا النوع ((لإحالة المقاميّة" كثيرة في النّص النّحوي عند ابن الورّاق، قال في حديثه عن القياس: وهو قياس على الشائع والموثوق، قال في النسب إلى المركّب: ((ألا ترى أنّهم أثبتوا الدال في (عبْدريّ) ولم يثبتوه في (عبقسيّ، وعبشميّ) [1]، فإذا كان الطريق مختلفاً، لم يكن طريق إلى القياس عليه، لأنّ الغرض في القياس أن يتكلّم على حدّ كلامهم، فإذا لم تدر كيفية ذلك، سقط القياس عنّا فيما يجري هذا المجرى))[2].فضمير المخاطب (هم) في لفظ ((أنّهم)) والضمير (واو الجماعة) في كلمة ((أثبتوا)) إحالة إلى غير مذكور سابق. ((وواضح من الإحالة إلى غير مذكور أن هناك تفاعلاً متبادلاً بين اللغة والموقف))[3].
ومن خلال عرض أنواع الإحالة يمكن جمعها في قسمين اثنين حسب نوع المفسّرهما:
أ/ إحالة معجميّة: تجمع كل الإحالات التي تعود على مفسّر دالّ على ذات أو مفهوم مفرد. وهي متوفّرة في كل النّصوص.
ب/ إحالة مقطعيّة أو نصيّة: تجمع كل الإحالات التي تعود على مفسّر هو مقطع من ملفوظ (جملة أو نصّ أو مركّب نحوي) وتتوفّر في نصوص دون أخرى[4]
وهناك تقسيم آخر للإحالة من حيث (المدى في الإحالة) وهو المدى الفاصل بين العنصر المحيل والمحال إليه، تنقسم إلى نوعين:
أ- إحالة ذات مدى قريب: وتجري في مستوى الجملة الواحدة حيث لاتوجد فواصل تركيبيّة جملية.
ب- إحالة ذات مدى بعيد: وهي تجري بين الجمل المتّصلة أو المتباعدة في فضاء النّص، وهي تتجاوز الفواصل أو الحدود التركيبيّة القائمة بين الجمل[5].
وهكذا نرى قد تنوّعت الإحالات وتعدّدت ولكن "مهما تعدّدت أنواع الإحالة فإنّها تقوم على مبدأ واحد هو الاتفاق بين العنصر الإشاري والعنصر الإحالي في المرجع"[6].

١- نحت من كلمتي عبد قيس، وعبد شمس.
٢- محمود نصّار، مقدمة: علل النّحو، ابن الورّاق، ص ٢٠
٣- تمّام حسّان، مقدمة النّص والخطاب والإجراء، ص ٣٤
٤- الأزهر الزنّاد، نسيج النّص، ص ١١٩
٥- المرجع السابق، ص ١٢٣ – ١٢٤
٦- المرجع السابق، ص ١١٩

أدوات الإحالة:

أدوات الإحالة ثلاثة أنواع هي: ((الضمائر، وأسماء الإشارة، وأدوات المقارنة))[١]، ويُطلق عليها ((الألفاظ الكنائية))[٢]، وتسمى أيضاً: ((العناصر الإحالية))[٣]((وتتوفّر في كل لغة طبيعيّة عناصر تمتلك خاصيّة الإحالة))[٤]. ونوردها فيما يلي:

١/الضمائر:

وهي أكثر وسائل الاتّساق الإحاليّة وجوداً في النّصوص، فلا يخلو نصّ منها.

الضمير لغة: ((ما تُضْمِرُه في نفسك. ويصعُب الوقوف عليه. واستعداد نفسي لإدراك الخبيث والطيب من الأعمال والأقوال والأفكار، والتفرقة بينها، واستحسان الحسن واستقباح القبيح))[٥].

والضمير اصطلاحاً: ((اسم جامد يدلّ على: متكلّم أو مخاطب أو غائب))[٦]، وهو في العربية مصطلح بصري[٧].

وتنقسم الضمائر حسب الدلالة إلى قسمين هما:

أ- وجوديّة:((منفصلة))، سواء للمتكلّم أم للمخاطب أم للغائب، مثل: ((أنا، أنت، نحن، هو، هم، هن،...)).

ب- ملكيّة:((متّصلة)) وتكون أيضاً للمتكلّم أو للمخاطب أو للغائب، مثل:((كتابي، كتابك، كتابهم، كتابه، كتابنا،...))[٨]، وهذه الضمائر متّصلة بالاسم، ومنها ماهو متّصل بالفعل، مثل: كتبتُ، كتبتِ، كتبنا، ...))ومنها ماهو متّصل بالحرف، مثل:((إنّي، إنّك، إنّكم،...))[٩].

وتنقسم الضمائر بالنظر إلى وظيفة الاتّساق إلى قسمين:

أ- أدوار الكلام:

وهي:((التي تندرج تحتها جميع الضمائر الدالة على المتكلّم، أوالمخاطب،وهي إحالة لخارج النّص...، تستعمل فيها الضمائر المشيرة إلى الكاتب ((أنا، نحن)) أو القارئ (القراء) بالضمائر أنت، أنتم[١٠] وهـذه الضمائر سواء كانت للمتكلّم أما لمخاطب فهي تصدق علـى ذات خـارج النّص، ولـهذا

١- هاليداي ورقية حسن، cohesion in English ، ضمن: محمد خطابي، لسانيات النّص، ص ١٧

٢- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص ٣٢٠

٣- الأزهر الزنّاد، نسيج النّص، ص ١١٥ – ١١٦

٤- محمد خطابي، لسانيات النص، ص١٧

٥- المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، مادة: (ض م ر)، ص٣٨٢

٦- عباس حسن، النّحو الوافي، دار المعارف – مصر، ط٥،جـ١،ص ٢١٧

٧- سيبويه، الكتاب، جـ٢، ص ٧٨

٨- محمد خطابي، لسانيات النص، ص ١٨

٩- محمود قدوم، نحو النص ذي الجملة الواحدة، ص ٩٥

١٠- محمد خطابي، لسانيات النّص، ص ١٨

لا يُعوّل عليها في عمليّة الاتّساق النّصي.
ومن أمثلة هذا النوع، يقول ابن الورّاق:((فإن قال قائل: فَلِمَ استوى لفظ المتكلّم، مؤنثاً كان أو مذكراً، وفصل مابين المخاطب والغائب؟قيل: لأنّ المتكلّم لا يختلط بغيره، فلما لم يقع فيه التباس، لم يحتج إلى فصل؛ فنقول: أنا أقوم، وإن كان مؤنثاً، وكذلك: نحن نقوم، للمذكر والمؤنث))[١].
فاستعمال ضمير المتكلّم الظاهر ((أنا – نحن)) والمستتر في ((أقوم – نقوم)) يفترض وجود ذات متكلمة موجودة خارج النّص أحيل إليها بالضمير الظاهر أو المستتر هي ذات المتكلّم أو المتكلّمين.

ب-أدوار أخرى:

وهي: ((التي تؤدي دوراً مهماً في اتّساق النّص)) و((تندرج ضمنها ضمائر الغيبة إفراداً وتثنية وجمعاً (هو، هي، هم، هنّ، هما) وهذه الضمائر ((تقوم بربط أجزاء النّص وتصل بين أقسامه)) و((حين نتحدّث عن الوظيفة الاتساقيّة لإحالة الشخص (أي الضمير المحيل إلى الشخص أو الشيء) فإنّ صيغة الغائب هي التي نقصد على الخصوص))[٢] ومعنى هذا إنّ الإحالة بـــــــ(ضمائر الغياب) التي تحيل إلى شيءداخل النّص (إحالة نصيّة)، هي التي يُعوّل عليها كثيراً لأنّها تؤدي إلى تماسك النّص واتّساقه.
والضمائر لها دور فعّال في التماسك النّصي في التعليل النّحوي، فمثلاً قول ابن الورّاق: ((فيقوى بالتوكيد كما ذكرنا في العطف))و((لما ذكرناه في باب الجرّ))[٣] فالضمير ((نا)) و((هـ))أحيلا إلى شيء مذكور داخل النّص (إحالة إلى سابق)، وقوله أيضاً:(وسنبيّن) لِمَ استوى لفظ التثنية والجمع للمتكلّم في ((باب التصغير))[٤]، ففي قوله (سنبيّن) إحالة إلى شيء موجود داخل النّص، ((إحالة إلى لاحق)).
ومن الأدوار التي تؤديها الضمائر في عمليّة الاتّساق النّصي، مرجع الضمير، وعود الضمير على متأخّر، والمطابقة بين الضمير ومرجعه، وغيرها.

٢/ أسماء الإشارة:

هي الوسيلة الثانية من وسائل الاتساق الإحالي.
والإشارة لغة: ((أشّر: وضع إشارات وعلامات: ((أشّر مسْلكاً)) وضع إشارة، علّم))(٥).
اسم الإشارة اصطلاحاً: ((اسم يعين مدلوله تعييناً مقروناً بإشارة حسيّة إليه))(٦).
وهناك إمكانيات لتصنيف أسماء الإشارة: إمّا حسب الظرفيّة: الزمان (الآن، غداً...)، والمكان (هنا،

١- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٢٦٣
٢- محمد خطابي، لسانيات النّص، ص ١٨
٣- محمود نصّار، مقدمة: علل النّحو،ابن الورّاق، ص ٧٥
٤- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٢٦٣
٥- كميل إسكندر حشيمه، وآخرون، المنجد في اللغة العربية المعاصرة، دار المشرق، بيروت، ط٢، ص٢٦
٦- عباس حسن، النّحو الوافي، جـ١، ص٣٢١

هناك...)...، أو الانتقاء (هذا، هؤلاء...)، أوحسب البُعد (ذاك، تلك....) والقرب (هذه، هذا...)[١] و((أسماء الإشارة المكانية والزمانية وكذلك الظروف الدّالة على الاتجاه) تحدّد مواقعها في الزمان والمكان داخل المقام الإشاري "فهي مثل الضمائر" لا تُفهم إلا إذا رُبطت بما تشير إليه))[٢]، و"ينطبق على أسماء الإشارة ما قيل في الضمائر من إمكانية أن تكون الإحالة إلى عنصر واحد أو شخص أو شيء أو أن تكون أشياء متعدّدة أو الخطاب[٣]

فأسماء الإشارة لها دورٌ مهم في الترابط النّصي في التعليل النّحوي، فهي لاتقلّ أهميّة عن الضمائر، وقد تحيل إلى عنصر مفرد شخص أو شيء أو زمن، وغيرها.

وفي هذا المنحى يقول ابن الورّاق: ((وأمّا قولهم: (هذا زيدٌ حقاً، والحقُّ لا الباطل)، فاسم الإشارة ((هذا)) أحيل إلى مفرد (شخص) وهو (زيد)، وفي قوله:((زيد حقاً" نصبت كلمة (حقاً على المصدر توكيداً)، ((كأنّك قلت أحقّ الحقّ وأحقّ حقّاً))[٤]، ومثل قوله تعالى: ((**ذَلِكَ عيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ**))[٥]،فقد أشير إلى عيسى عليه السلام باسم الإشارة للبعيد ((ذلك)) وفي رفع كلمة (قول) وجهان: ((فالرفع من وجهين)):

أحدهما: أن يكون على خبر ابتداء محذوف.

والثاني: أن يكون (قول الحق) نعتاً لـــ(عيسى)، وإنّما جاز ينعت بالقول، لأن الله تعالى قد سماه كلمته[٦].

وقد يحيل اسم الإشارة إلى شيء مثل: ((هذه عصا معوّجةٌ"، فالاسم المقصور (عصا) تُقدّر الحركات في آخره ويلزم وجهاً إعرابياً واحداً ولايتغيّر، ((لأنّ المقصور يستدلّ على إعرابه بنظيره من الصحيح، بنعته فصار، مافي النعت والنظير من علامة الإعراب يغني عن تغيّر آخرالمقصور)) ولهذا ((بان الرفع في معوّجة))، وكذلك لو وضعت في مكانها اسماً غير معتلّ، لبان الإعراب فيه نحو: هذا جملٌ))[٧].

ويحيل اسم الإشارة أيضاً إلى ظرف الزمان، مثل:((هذا يوم يقوم زيد))[٨]، وهنا ظرف الزمان (يوم) أضيف إلى الفعل (يقوم)، و((جازأن تضاف ظروف الزمان إلى الفعل والفاعل)) لأنّ ((ظروف

١- محمد خطابي، لسانيات النّص، ص ١٩

٢- الأزهر الزنّاد، نسيج النّص، ص ١١٨

٣- خليل بن ياسر البطاشي، الترابط النّصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب، دار جرير للنشر والتوزيع – الأردن، ط١، ٢٠٠٩، ص ١٧٥

٤- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٥٠١

٥- سورة مريم، الآية ٣٤

٦.- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٥٠٢ – ٥٠٣

٧- المرجع السابق، ص ٢٣٥

٨- المرجع السابق، ص ٦٠٠

الزمان تقتضي الفعل، فصارت كشيء واحد من هذا الوجه، وكان الفعل أيضاً يدلّ على مصدره فقولنا: هذا يوم قيام زيد، كقولنا: هذا يوم يقوم زيد، فقد تضمّنت يوم القيامة فاعرفه))[١].

فالإحالات فيما سبق بأسماء الإشارة (هذا، ذلك، هذه)، إحالات إلى داخل النّص (نصيّة بعديّة).

ويمكن أن يحيل اسم الإشارة إلى أشياء متعدّدة، فمثلاً قول ابن الورّاق: ((لِمَ لقبت هذه الأقسام الثلاثة بهذه التسمية؟ فإن قال قائل: فلِمَ خصصتم القسم الأوّل بتلقيبه بالاسم، والثاني بالفعل، والثالث، بالحرف؟

فالجواب في ذلك من وجهين:

أحدهما: أنّ غرض النّحويين بهذا التلقيب الفصل بين هذه الأقسام، إذ كانت معانيها مختلفة.

والوجه الثاني: أنّه يمكن أن يجعل لكل لقب معنى من أجله لقب به[٢]. فالإحالة في اسم الإشارة ((هذه))إحالة (نصيّة بعديّة)، وفي اسم الإشارة ((ذلك)) إحالة (نصيّة قبليّة)، ومن أمثلة الإحالة باسم الإشارة إلى أشياء متعدّدة أيضاً قوله تعالى:((**إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا**))[٣]

ولا بدّ أن تشير إلى أنّ: أسماء الإشارة تقوم بالربط القبلي والبعدي[٤]، كما تشير إلى داخل النّص وإلى خارجه، فهي بذلك تسهم في تماسك النّص، و((إنّ اسم الإشارة المفرد يتميّز بما يسميه المؤلفان ((الإحالة الموسّعة)) أي إمكانية الإحالة إلى جملة بأكملها أو متتالية من الجمل[٥].

٣/ أدوات المقارنة:

وهي النوع الثالث من وسائل التماسك الإحاليّة، ويقصد بها: ((كلّ الألفاظ التي تؤدي إلى المطابقة أو المشابهة أو الاختلاف أو الإضافة إلى السابق كماً أو كيفاً أو مقارنة))[٦]، وتنقسم أدوات المقارنة إلى نوعين، ((عامة وخاصة))[٧].

أ/ عامة: يتفرّع منها التطابق: ويتمّ باستعمال عناصر مثل: نفسه، عينه، مطابق، مكافئ،....إلخ، والتشابه، وفيه تستعمل عناصرمثل: شبيه ومشابه، والاختلاف: ويكون باستعمال عناصر مثل: مخالف،مختلف، مغاير.

أمثلة المقارنة العامة:((جاءني زيدٌ نفسُه))، أخبرت أن الذي تولّى المجيء هو بعينه))[٨]، فقد أحيل

١.- ابن الورّاق، علل النّحو، ص٥٩٩- ٦٠٠

٢- المرجع السابق، ص ١٨٥

٣- سورة الإسراء، الآية ٣٦

٤- محمد خطابي، لسانيات النّص، ص ١٩

٥- هاليداي، ورقية حسن، cohesion in English، ضمن: محمد خطابي، لسانيات النّص، ص ١٩

٦- أحمد عفيفي، الإحالة في نحو النّص، ص ٢٦

٧- محمد خطابي، لسانيات النّص، ص ١٩

٨- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٥٣١

لفظ نفسه إلى زيد ليزيل الالتباس لدى السامع أو المتلقي.
ب/ خاصة: تتفرع إلى كميّة: وتتمّ بعناصر مثل: ((More)) في الإنجليزية، أكثر، وكيفيّة: مثل:((أجمل من، جميل مثل...)). ومن.
وأمّا المقارنة الخاصة في اللغة العربية، فتتمثل في (اسم التفضيل)، وهو ((اسم مشتقّ على وزن أفعل يدلّ في الأغلب على شيئين اشتركا في معنى وزاد أحدهما على الآخر فيه))[١]، مثل قوله تعالى: ((أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا))[٢] وهناك ألفاظ المقارنة التي تدلّ على الآخرية: ومنها، الآخر، أيضاً، البديل، وغيرها. ونلاحظ أن أدوات المقارنة مثل أدوات الإحالة السابقة، يمكن أن تحيل إلى خارج النّص أو إلى داخله، وتتميّز بأنّها تعبيرات إحاليّة لا تستقل بنفسها، فأينما وردت هذه الألفاظ اقتضى ذلك من المخاطب أن ينظر إلى غيرها بحثاً عمّا يحيل عليه المتكلّم، وهي أقلّ وجوداً في النّصوص من (الضمائر وأسماء الإشارة)، وهذالا يمنع من أن تؤدي وظيفتها في اتّساق النّص.
وهناك أدوات أخرى مثل (الأسماء الموصولة والتعريف أو التحديد)، وكل هذه الأدوات تساعد وتسهم في التماسك النّصي في التعليل النّحوي.

العطف:أو الوصل أو الربط:

يعدّ العطف إحدى الوسائل الأساسية للربط النّحوي التي تعمل على تماسك النّص، و((للعطف أهميّة كبرى في وصل المعاني بعضها ببعض، وربط أجزاء الكلام وتحقيق الفائدة منه، ولولاه لاحتاج المتكلّم إلى ذكر أشياء يتعذر معها ائتلاف أجزاء القول ومعاملته كلاً موحّداً)) (٣)، و((الربط الإضافي)) تعبّر عنه الأدوات: (الواو – الفاء – أم – أو)، حيث يتمّ بين الجمل عبر إضافة معنى جديد، إذ تضيف كل جملة لاحقه إلى سابقتها عنصراً إخبارياً جديداً، سواء عبر التتابع من خلال الأدوات مثل: (الواو – الفاء)، أو التخيير بإضافة أحد المعنيين من خلال الأدوات، مثل: (أم – أو)، فيسهم في تراكم الدلالة في بناء معنى النّص)) (٤)، يقول عبد القاهر الجرجاني في العطف: ((واعلم أنّ سبيلنا أن ننظر إلى فائدة العطف في المفرد، ثم الجملة فننظر فيها، ونتعرّف حالها، ومعلوم أنّ فائدة العطف أن يشرك الثاني في حكم إعراب الأوّل ...)) (٥)، ويضيف محمود قدوم، قائلاً: ((وأثر العطف لا ينحصر في تحقيق التماسك على مستوى الجزء من الكلام، وإنّما يتوزّع على مختلف المستويات؛ فأحياناً يكون على مستوى الألفاظ، وأحياناً على مستوى الجملة، وأحياناً على مستوى الجمل، وأحياناً على مستوى الفقرات، وأحياناً على مستوى النّصوص)) (٦).

١- عباس حسن، النحو الوافي، جـ٣، ص ٣٩٥
٢- سورة الكهف، الآية ٣٤
٣- محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص ٩٥
٤- عزّة شبل محمد، علم لغة النّص، ص ١٦٢
٥- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١٧١
٦- محمود قدوم ، نحو النصذي الجملة الواحدة، ص ٩٦

أدوات الربط في التعليل النّحوي عند ابن الورّاق:

تنوّعت أدوات العطف في التعليل النّحوي عند ابن الورّاق، فقد أورد ابن الورّاق في باب ((حروف العطف)) مجموعة من أدوات الربط النّحوي، مثل: (الواو – الفاء – أم – أو – بل – لكن) (١)، وهذه ((الأدوات تظهر في سطح النّص))، وتربط الكلام بعضه ببعض ربطاً لفظيّاً على مستوى البنية السطحيّة للنّص (٢)، و((كل أداة من أدوات الربط الإضافي داخل النّص تتميّز بخصائص دلاليّة تميّزها عن غيرها، وقد أسهمت تلك الأدوات في تحقيق تماسك النّص وذلك على نحو ما يأتي: (٣)

١- الواو : يقول ابن الورّاق: ((اعلم أنّ (الواو) أصل حروف العطف، والدليل على ذلك أنّها لا توجب إلا الاشتراك بين الشيئين فقط في حكم واحد)) (٤)، وهو: حرف عطف يفيد الجمع والتشريك في اللفظ والمعنى دون لزوم الترتيب بين اللفظين المتعاطفين (٥)، وقد أسهمت الواو في الربط بين المفردات أو الجمل داخل النّص، فمن الربط بين الكلمات داخل الجملة الواحدة، مثل قولنا: ((جاءني زيدٌ وعمرو))، وهنا وجب أن يكون العطف على الموضع، لأنّه أقوى من العطف على الضمير، لسلامته من القبح)) (٦)، فقد شارك عمرو ((زيداً)) في المجئ دون لزوم الترتيب، وهذا الربط بالأداة ((الواو)) أسهم في تماسك النّص في التعليل النحوي في الجملة الواحدة، وأيضاً: مثل قولنا: ((إنّ زيداً وعمرو قائمان)، جاء تعليل ابن الورّاق لهذه المسألة: ((وجب أن يرفع (عمرو) بالابتداء، لأنّه عطف على موضع الابتداء، ووجب أن يعمل في خبر عمرو الابتداء، وفي خبر زيد (إنّ) وقد اجتمعا في لفظة واحدة وهو قوله: قائمان، فكان يؤدي إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان، وهذا فساد)) (٧)، ومن أمثلة الربط بين الجمل:ضربتُ زيداً وعمرو كلمته))، ويعلّل ابن الورّاق قائلاً: فالاختيار نصب عمرو، والرفع جائز، وإنما اختير النصب في (عمرو) لأنّ واو العطف حقها أن يكون ما بعدها مشاكلاً لما قبلها، فلما بدأت بالفعل، كان إضمار الفعل بعد الواو أولى، فتكون قد عطفت فعلاً على فعل فلهذا اختير النصب، والرفع جائز على أن تعمل ما بعد الواو النصب، متى كان الفعل بعد الذي بعد الواو وابتداءً وخبراً، فتصير عاطفاً جملة على جملة)) (٨)، فقد((أفاد الربط بين الجملتين ترتيباً زمنياً

١- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٥١٦ – ٥٢١ ، ٦١٠

٢- عزة شبل محمد، علم لغة النّص، ص ١٦٢

٣- أيمن محمود موسى، في لسانيات النّص، عالم الكتب – القاهرة ، ط١، ٢٠١٥م، ص ٦٢

٤- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٥١٦

٥- المرادي، الجني الداني في حروف المعاني، ص ١٥٨

٦- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٣٤٢

٧- المرجع السابق، ص٣٤٢– ٣٤٣

٨- المرجع السابق، ص ٤٢٩ – ٤٣٠

بين السابق واللاحق في وقوع الحدث))(١)، قد اتّضح لنا كيف أسهمت الواو بشكل كبير في ربط المفردات، كما عملت على تماسك الجمل داخل النّص من خلال الربط بينها، ممّا أدى إلى تلاحم النّص وتماسكه.

٢-**الفاء**: يقول ابن الورّاق: ((ألا ترى أنّ الفاء)) توجب الترتيب)) (٢) أي: تفيد الترتيب مع التعقيب بلا فاصل زمني (٣)، وقد جاءت الفاء رابطة بين الوحدات اللغوية المختلفة: الاسم، مثل: جاء زيدٌ فعمرو، فمجيء (عمرو)، عقب (زيد) أفاد الترتيب دون فاصل زمني، والفعل، مثل: ((ما تأتيني فتحدثني))، والتقدير: ما يكون منك إتيان فحديث، إنّما وجب أن تقدّر ما قبل الفاء بتقدير المصدر، لأنه لا يخلو أن يكون ما قبلها فعلاً وفاعلاً أو مبتدأ وخبراً، والفعل يدلّ على المصدر ...)) (٤)، ومن أمثلة عطف جملة على جملة بأداة العطف الفاء، قوله تعالى: ((**وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ**)) (٥)، يقول ابن الورّاق في تعليله: ((فإنّما رفع ((يعتذرون)) بالعطف على ((يؤذن)) أي:ليس يؤذن لهم، ولا يعتذرون. وقد قرئ بالنّصب على تقدير: لا يكون إذن فعذر ومعناه: أنه لو أذن لهم اعتذروا،ولكن سبب العذر ارتفاع الإذن ففي نصب الثاني يجب الأوّل، وفي الرفع ليس لأحدهما تعلّق بالآخر)) (٦).

ممّا سبق نرى أنّ الربط بالفاء أفاد تعاقب الأحداث، وسرعة تتابعها، وقد أسهمت الفاء في تحقيق التماسك النّصي بين الجمل في التعليل النّحوي،حيث((ضمّت بعضها إلى بعض، ورتّبت كل جملة لاحقة على الجملة السابقة عليها))(٧).

٣- أم و أو: حرفان يفيدان التخيير حيث يقومان بوظيفة((الربط بين الجمل عبر إضافة جديد، فيسهم تراكم الدلالة في بناء معنى النّص))(٨)، يقول ابن الورّاق: إنّ (أو) للشك (٩)، وجاء في تعليله لحرفي العطف (أم ، أو) في كتابه ((علل النّحو)): إن قائل قال: لِمَ وجب أن يكون الجواب في ((أم)) بأحد الاسمين ويقع الجواب في ((أو)) بـ ((لا)) أو نعم)) ؟

قيل له: لأنّ ترتيب ((أم)) أن تقع سؤالاً بعد سؤال بـ ((أو)) وذلك أنّ ((أو)) معناها أحد الشيئين، ولا تنتقل عن هذا المعنى، استفهاماً كانت أو خبراً، مثل: جاءني زيدٌ أو عمرو، فمعنى هذا الكلام: جاءني

١- أيمن محمود، في لسانيات النصّ، ص ٦٣
٢- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٥١٦
٣- المرادي، الجني الداني في حروف المعاني، ص ٦١
٤- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٥٨٢
٥- سورة المرسلات، الآية ٣٦
٦- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٥٨٤
٧- أيمن محمود، في لسانيات النّص، ص ٦٤
٨- عزة شبل مجمد، علم لغة النص، ص ١٦٢
٩- ابن الورّاق، علل النحو، ص ٥١٦

أحدهما إنّما تخبر أنّ أحد الشخصين جاءك، فإذا استفهمت عن هذا فقلت: أجاءك زيدٌ أو عمرو ؟ فإنّما تسأل عن أحدهما، فلما كانت في الاستفهام سؤالاً عن واحد غير معيّن، جرت مجرى السؤال عن واحد معيّن، مثل: هل زيد عندك ؟ فالجواب بـ ((لا)) إن لم يكن عنده زيد، أو بـ ((نعم)) إن كان عنده زيد، وجب أن يكون الجواب على هذا السبيل، لحصول أحد الشيئين عنده بغير عينه، فبيّنا له ذلك بـ ((أم)) لتعيين الشخص فيقول: أزيدٌ أم عمرو؟ فلما كانت ((أم)) ترتيبها على ما ذكرناه، لم يجز أن يقع الجواب بـ ((لا))، لأنّ المستفهم قد استقرّ عنده حصول شخص من الشخصين...))(١) . وهو((لم يجزأن يقع الجواب في ((أم)) إلا بأحد الاسمين، أو بأحد الشخصين))(٢).

نلاحظ أنّ حرفي العطف ((أو)) و((أم))لهما دور مهم في التعليل النّحوي، أمّا ((أو)) فقد عملت على الربط بين الجمل، عن طريق عطف اللاحق على السابق بإضافة معنى جديد، ففي الإخبار تخبر أنّ أحد الشخصين جاءك، وفي الاستفهام تسأل عن أحدهما، وأمّا ((أم)) فقد قامت أيضاً ((بوظيفة الربط بين الجمل بإضافة معنى جديد))(٣). إنّ العطف بـ ((أو، وأم)) أسهم في تماسك الجمل داخل النّص، ممّا أدى إلى السبك في النّص .

٤- بل: تعمل على التماسك بين المفردات والجمل، مثل: ((ما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ))، يعلّل ابن الورّاق قائلاً:((ترفع (قاعداً) لأنّه وقع بعد(بل)، وبل فيها معنى الإضراب عن الأوّل، والإثبات لما بعدها، وصارت بمنزلة (إلا) فلهذا أوجب الرفع في (قاعد) (٤) .

فقد أفاد الربط بـ ((بل)) معنى جديد، وهو الإضراب عن الأوّل، والإثبات لما بعدها.

يقول ابن الورّاق: وأمّا ((بل))فتستعمل على ضربين:

أحدهما: بعد النفي .

والآخر: بعد الإيجاب .

وإذا استعملت بعد النفي كان خبراً بعد خبر،والثاني موجب، والأوّل منفي، مثل: ما جاء زيدٌ بل عمرو ، وإن استعملت بعد الواجب فما قبلها يذكر على وجهين:

- إمّا على طريق الغلط.

- إمّا على طريق النسيان، مثل جاء زيدٌ بل عمرو، وإنّما صار الأوّل غلطاً أو نسياناً، لأنّك أثبّت للذي أتيت به بعد الأوّل المجيء، وأضربت عنه عن الأوّل، فعلم أنّه مرجوع فيه))(٥)، ومن أمثلة العطف بـ ((بل)) قوله تعالى: ((**وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ**))(٦)، أي بل هم عباد، ويعلّل ابن

١- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٦١٠ – ٦١١

٢- المرجع السابق، ص ٦١١

٣- أيمن محمود، في لسانيات النّص، ص ٦٥

٤- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٣٦٦

٥- المرجع السابق، ص ٥١٩ – ٥٢٠

٦- سورة الأنبياء، الآية ٢٦

الورّاق قائلاً: ((وما جاء في القرآن من كلام الله تعالى و ((بل)) مستعملة بعد إيجاب، فهو على تقدير خبر واجب،لأنّ الله عزّ وجل لا يجوز عليه الغلط والنسيان،فلهذا قدّرناها على ما ذكرنا))(١).

نلاحظ أنّ العطف بـ ((بل)) أسهم في تماسك النّص في التعليل النّحوي، فقد عملت((بل)) على الربط بين المفردات والجمل، عن طريق عطف السابق على اللاحق بإضافة معانٍ جديدة مثل: الإضراب والإثبات، والغلط، والنسيان.

٥- لكن: من حروف العطف التي تربط بين المفردات والجمل، ((فإنّها إذا استعملت بعد النفي جرت مجرى ((بل)) بعد النفي، وإذا استعملت بعد الإيجاب، لم يجزأن يقع بعدها إلا جملة مضادة للجملة التي قبلها، مثل: جاءني زيدٌ لكن عمرو لم يجيء، وإنّما لم يجز أن تقول: جاءني زيدٌ لكن عمرو، وتسكت، لأنّ ذلك يوجب الغلط لما ذكرناه، ...)) (٢) .

ممّا تقدّم ذكرهـ نرى أنّ ((لكن)) ربطت بين جملتين متضادتين ، جملة (جاءني زيدٌ)، وجملة (عمرو لم يجيء)، بإضافة معنى جديد، ممّا أدى إلى تماسك الجملتين داخل النّص من خلال الربط بينهما.

وخلاصة القول إنّ أثر أدوات الربط في التعليل النّحوي كان أثراً فعّالاً في اتّساق النّص، فالعطف يعين على استمرارية النّص، ويسهم في إنتاج الدلالة الكليّة للنّص، إذ يربط بين العناصر التركيبيّة المكوّنة للنّص على مختلف مستوياتها، الألفاظ، والجملة، والجمل، والفقرات، وزيادة على هذا فقد أدى إلى اتّساق هذه المكوّنات التركيبيّة وترابطها فيما بينها.

الحذف:

الحذف: ((ظاهرة لغويّة عامة، تقع في أكثر اللغات، وهو من سنن العرب في كلامهم)) (٣)، ولذا تنبّه النّحاة العرب إلى هذه الظاهرة)) (٤)، وناقشوا كثيراً من مسائلها، وعدّوها ظاهرة مشتركة بين المتكلّم والمخاطب؛ لأنّ المتكلّم لا يحذف إلا ما كان معلوماً لدى المخاطب (٥)، يقول ابن جني: ((قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه))(٦)، ولهذا يميل الناس في كلامهم إلى الاقتصاد والإيجاز، وخاصة إذا لم يؤثر ذلك على وضوح رسائلهم. وبلوغ مقاصدهم، ويلجؤون في جلّ ذلك إلى الحذف بوصفه وسيلة لتجنّب التكرار، وملاذاً لإخفاء الأسرار، ولا يحدث الحذف إلا إذا دلّ على العنصر المحذوف((قرائن معنوية أو مقالية تومئ إليه وتدلّ عليه))(٧)

١- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٥٢٠

٢- المرجع السابق، ص ٥٢٠ – ٥٢١

٣- أبو الحسن أحمد، ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها،علّقعليه ووضّح حواشيه، أحمد حسن بسج، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط ٢، ١٤٢٨ – ٢٠٠٧م، ص ٤٣

٤- سيبويه، الكتاب جـ١، ص ٢٤، جـ٢، ص ١٣٠ ، ٣٤٦

٥- صبحي إبراهيم الفقي،علم اللغة النّصي، جـ٢ ، ص ٢١٣- ٢١٧

٦- ابن جني، الخصائص، جـ٢ ، ص٣٦٢

٧- محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص٢٧٩

وتساعد على معرفته، ((وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته))(١).

يعرّف ((دي بوجراند)) الحذف في النّصوص بقوله: ((إنّه استبعاد العبارات السطحية لمحتواه المفهومي أن يقوم في الذهن، ومن هذا الاستبعاد يستطيع القارئ أن يلتمس المعاني التأويليّة الصحيحة للنّص، معتمداً على السياق اللغوي والسياق الموقفي؛ فوجود الحذف بدرجات مختلفة يتلاءم كل منها مع النّص والموقف))(٢)، وبناءً على هذا((فإنّ الحذف ظاهرة نصيّة لها دورها في تماسك النّصوانسجام عناصره، ولذلك أجازت العربيّة – كغيرها من اللغات – حذف أحد العناصر من التركيب عند استخدامها)) (٣)، و((يشترط علماء اللغة القدماء والمحدثون ضرورة وجود الدليل على المحذوف إمّا من لفظه أو سياقه)) (٤) .لأنّ الدليل يعدّ مرشداً للقارئ كي يهتدي إلى إيجاد المحذوف، وكيفية تقديره واختيار مكان التقدير، ومن ثمّ يثير لدى المتلقي الرغبة في إتمام النّص بالحصول على العناصر المحذوفة، وتلك العناصر من بين المتطلبات التي تهمّ المتلقي)) (٥)، ولهذا كان شرط الحذف في اللغة أن((لا يتمّ إلا إذا كان الباقي في بناء الجملة يعدّ الحذف مغنياً في الدلالة كافياً في أداء المعنى . وقد يحذف أحد العناصر لأنّ هناك قرائن معنويّة أو مقاميّة تومئ إليه وتدخل عليه، ويكون في حذفه معنى لا يوجد في ذكره))(٦) .

وهذا يعني أنّ النّص((علاقة اتّساقية تردُ في النّص على المستويين المعجمي والنّحوي، يهتدي فيها المتلقي إلى عناصر غير ظاهرة، ويقدّرها اعتماداً على قرائن مقاليّة ومقاميّة))(٧)، وعملية التقدير التي يقوم بها المتلقي تُسهم في إكمال النّص وملء فجواته، ممّا يؤدي إلى حدوث تفاعل من نوع ما بين المرسل والمتلقي قائم على الإرسال الناقص من المرسل،وتكملة هذا النقص من جانب المتلقي(٨)يمكننا القول إنّ الحذف وسيلة من وسائل التماسك النّصي، ولا يترك أثراً يسترشد به المتلقي،((إلا الدلالة فلا يحلّ شيء محلّ المحذوف))(٩)، حيث نجد فراغاً بنيوياً في الجمل يبحث المتلقي عنه، بالاعتماد على قرائن لفظيّة وحاليّة.

أمّا الحذف في التعليل النّحوي عند ابن الورّاق، فيمثّل ظاهرة تركيبيّة شائعة، وتتعدّد أنواع الحذف في النّصوص في كتاب ((علل النّحو))،ولكننا سنقتصر حديثنا على ثلاثة أنواع: الاسم، والفعل، والحرف.

١- ابن جني، الخصائص، جـ٢، ص٣٦٢

٢- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص ٣٤٥

٣- أحمد عفيفي، نحو النّص، ص ١٢٤

٤- محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص ٩٧

٥- صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النّصي، جـ٢، ص٢٠٩

٦- محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربيّة، ص ٢٠٨

٧- لاينز: اللغة والمعنى والسياق، ص ١١٢، ضمن: محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص٩٦

٨- الأزهر الزنّاد، نسيج النّص، ص ١٢١

٩- أحمد عفيفي، نحو النّص، ص ١٢٦

١- الاسم: من نماذج الحذف الاسمي حذف الضمير (هو) في مثل: ((لأضربَنّ أيُّهم قائم)) فحذف المبتدأ مع ((أي))، والأصل: ((لأضربَنّ أيُّهم هو قائمٌ، فإذا حذفوا المبتدأ ألزموا (أيّاً) الضمّ ...))(١)، وهو حذف يقود إلى الاتّساق ويخلّص النّص من التكرار الذي يقلّل من اتّساق النظم على الرغم من اتفاقه مع القواعد اللغويّة التي تشكّل نحو الجملة بالدرجة الأولى (٢). ومن أمثلة الحذف الاسمي أيضاً: حذف الخبر من قولهم: ((كل رجل وقرينه)) فهو إضمار : ليكن كل رجل مع قرينه)) (٣)، حيث وقع حذف الاسم بعد العنصر الإشاري(كلُّ رجل)، فكلُّ مبتدأ جاءت بعده واو عطف تفيد المصاحبة يحذف خبره وجوباً للاستغناء عنه بما تفيده الواو من مصاحبة،ومن أمثلة ذلك: ((كل صديق وصديقُه))، ((وكل إنسانٍ وعملُه))، و((كل عملٍ وجزاؤُه))، ويكون تقدير الخبر المحذوف لفظ (متلازمان) أو(مقترنان)، أو(متقابلان) (٤). وهذا الحذف حقّق الانسجام النّصي في داخل الجملة.

٢- الفعل: ومن نماذج الحذف الفعلي، قولهم: ((رأسك والحائط))، فقد حذف الفعل (باعد واحذر) استغناء بحرف . الربط (الواو العاطفة)، وأصل النّص (باعد رأسك واحذر الحائط)، فقد دلّ على العنصر المحذوف قرائن ساعدت على معرفته، ولهذا حقّق الحذف كثيراً من الاتّساق والانسجام، ومنح النّص نصيّته . وأيضاً: مثل قولهم: ((الأسد الأسد))، فقد حذف الفعل (احذر) لوجود دليل وهو ((التكرار عوض عن الفعل، فلم يجز إظهاره مع وجود العوض منه)) (٥).
ومن أمثلة الحذف الفعلي، حذف لفظ الفعل وبقاء حكمه، مثل: ((أعجبني ضرب زيدٌ عمراً))، فالمعنى : (أعجبني) أن ضرب زيد عمراً، فلما كان المصدر مقدّرا بـ ((أن والفعل))، صار العمل في المعنى للفعل، فلما حذف لفظ اللفظ بقي حكمه)) (٦)، ونلاحظ أنّ بناء الجملة بعد الحذف كان مغنياً في الدلالة، وكافياً في أداء المعنى، ممّا أسهم في تحقيق تماسك النّص، وقد يجوز ذكر الفعل وحذفه، ويقول ابن الورّاق: ((وأمّا ما يجوز إظهاره وإضماره ...، كقولك: زيداً، إذا سمعت ذكر ضرب، أو رأيت إنساناً يريد أن يضرب، فأنت بالخيار إن شئت قلت: اضرب زيداً، وإن شئت حذفت الفعل لدلالة الحال عليه)) (٧)، والحذف ساعد على بناء النّص واتّساقه وانسجامه، وهذان العاملان يساعدان منشئ النّص على الاختصار، وعدم الإحالة بذكر معلومات فائضة (٨).

١- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٥٧٣
٢- يحي عبابنة، أمنة صالح الزعبي، عناصر الاتّساق والانسجام،قراءة نصيّة تحليليّة في قصيدة (أغنية لشهر أيار) لأحمد عبد المعطي حجازي، مجلة جامعة دمشق، مج ٢٩، ع (١ + ٢)، ٢٠١٣م، ص٥٢٧
٣- ابن الورّاق، علل النّحو، ص٤٨٥
٤- عبدالمنعم سيّد عبدالعال، النّحو الشامل، مكتبة النهضة المصرية- القاهرة، د ط، د ت، جـ١، ص١٢٥-١٢٦
٥- ابن الورّاق، علل النحو، ص ٤٨٦
٦- المرجع السابق، ص ٤٢٢
٧- المرجع السابق، ص ٤١٥
٨- صلاح الدين حسنين، الدلالة والنحو، مكتبه الآداب، القاهرة ، ط١، ٢٠٠٥م، ص ٢٥٣

ومن أمثلة حذف الفعل في النّص ذي الكلمة الواحدة، فقد ذكر ابن الورّاق: ((دواعي حذف الفعل من كلمتي أهلاً ومرحباً))، ويعلّل قائلاً: (وأمّا (مرحباً وأهلاً) فإنّما حذف الفعل من وجهين:
أحدهما: أن يكون مصدراً للفعل من لفظه، فكأنّه بدل: رحبت مرحباً، وأهّلت أهلاً، وإن لم يستعمل.
الوجه الثاني: أن يكون مفعولاً لفعل من غير لفظه، كأنّه قال:أصبت أهلاً، وأصبت مرحباً)) (١).
((فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيّاه)) (٢)، والحذف هنا ((يثير لدى المتلقي الرغبة في إتمام النّص بالحصول على العناصر المحذوفة، وتلك العناصر من بين المتطلبات التي تهمّ المتلقي)) (٣)، وتعمل على اتّساق النّص وانسجامه.
وكذلك حذف الفعل لدلالة المصدر عليه، ومن أمثلة تعليل ابن الورّاق، قوله: ((واعلم إذا قلت: أنت سيراً سيراً، فقد حذف الفعل (تسير) لدلالة المصدر عليه، إذ كان الفعل مشتقاً من لفظ المصدر،ومع ذلك فقد جعلوا أحد المصدرين بدلاً من الفعل، وأصل النَّص ((أنت تسير سيراً))، ويجوز أن يكون حذفوا الفعل ها هنا،لأنّ المبتدأ يجب أن يكون خبره هو السير غير أنت،فدلّ ذلك على المحذوف، وهو يسير، وقد يجوز الرفع فنقول:أنت سيرٌ سيرٌ، فالرفع من وجهين:
أحدهما: أن يكون التقدير: أنت صاحبُ سيرٌ فحذف الصاحب، وأقيم (السير) مقامه.
والوجه الثاني: أن تجعل المبتدأ هو على سعة الكلام، ويكون المعنى فيه: أنّ السير كثر منه فجرى مجراهـ)) (٤)، وهو حذف جوازي، يقوم بـ ((استحضار المحذوف الذي يجسّر الفجوات ويستبدلها بعلاقات داخلية تخضع للعلاقات الخارجية التي يريدها المتكلّم، فيتشكّل النّص في صورته الكليّة المتجانسة)) (٥) . ومن نماذج حذف الفعل أيضاً: حذف الفعل من ((إيّاك))، مثل قولهم: ((إياك)) إذا أردت احذر))(٦)، فتقدير الفعل (احذر) أسهم في إكمال النّص وملء فجواته، ممّا أدى إلى حدوث تفاعل من نوع ما بين المرسل و المتلقي، والحذف في النّص السابق كان((تفعيلاً للمشاركة بين المرسل والمتلقي في إنتاج المعنى وتشكيله))(٧)، وجاء تعليل ابن الورّاق في ذلك: أنّ إيّاك أقاموها مقام فعل الأمر، فلم يجز أظهار الفعل معها ... وإنّما خصّ (إيّاك بهذا لأنّه اسم لا يقع إلا علامة للمنصوب، فصار لفظه يدلّ على كونه مفعولاً ...)) (٨)، ولهذا((لم يستعملوا معها الفعل))(٩).

١- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٤٩٨
٢- سيبويه، الكتاب، جـ١، ص ٢٩٥
٣- صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي، جـ ١، ص ٢٠٩
٤-ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٤٩٦ – ٤٩٧، سيبويه، الكتاب، جـ١، ص ٣٣٥،
٥- محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص ٢٨٠
٦- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٤١٥
٧- محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص ٢٨٠
٨- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٤١٥ – ٤١٦
٩-المرجع السابق، ص ٤١٥

وممّا جاء في حذف الفعل قولهم: ((وراءك أوسع لك)) فحذف الفعل (تأخّر)، والذي دلّ على ذلك سياق الكلام وأصل النّص: ((تأخّر وراءك))(١)، وقال: سيبويه في الكتاب: ((هذا باب يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل: ((وممّا ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، ...((وراءك أوسع))، ((وحسبك خيراً لك)) إذا كنت تأمر)) (٢) .

وكذلك حذف الفعل من قولهم: ((أرسلها العراك))، فقد حذف الفعل (تعترك)، لوجود دليل يدلّ عليه وهو المصدر، فالتقدير: ((أرسلها تعترك العراك))(٣)، فالعنصر الفعلي قد حذف للإيجاز والاختصار، ممّا أسهم في تماسك النّص، ويعلّل ابن الورّاق في ذلك قائلاً: ففي ذلك جوابان:أحدهما: أن يكون المصدر منصوباً بفعل من لفظه، وذلك الفعل في موضع الحال، فلما حذف الفعل قام المصدر مقامه، فجاز أن يقال: إنّه في موضع الحال، فالعراك نصب على المصدر، والمصادر تكون معرفة ونكرة، وتعترك: هو الحال، فأقيم (العراك) مقامه.

والوجه الثاني: أنّ المصادر التي فيها الألف واللام، قد تقوم مقام فعل الأمر، كقولهم: الحذر الحذر، والأفعال مع فاعلها جمل، والجمل نكرات، فلما جاز أن يقوم المصدر الذي فيه الإلف واللام مقام الفعل في الأمر، جاز أن يقوم مقام الحال لما ذكرناهـ)) (٤) .

نرى أن الحذف الفعلي، قد أسهم بشكل واضح في اتّساق النّص في التعليل النّحوي .

٣- الحرف: ومن نماذج الحذف الحرفي، حذف حرف النداء (الهمزة) في قوله: ((زيدٌ أقبل)) و ((غلام عمرو تعال)) (٥)، وجاز حذف حرف النداء، لأنّ المنادى قريب، فقد حذف حرف النداء (الهمزة) ((لكثرة زيادتها أوّلاً))(٦)، وأصل النّص (أزيدٌ أقبل) و (أغلام عمرو تعال)، وهو حذف جوازي ساعد منشئ النّص على الإيجاز، ممّا أدى إلى الانسجام النّصي، وقد كثر حذف حرف النداء في النّصوص القرآنية، مثل قوله تعالى:((**يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا**)) (٧)، و((**رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا**)) (٨) ويجوز أنّ يكون الحذف كثيراً في القرآن، لأنّ الله تعالى قريب مما يدعوه، فلهذا حذف النداء)) (٩).

ومن أمثلة الحذف الحرفي: تعليل ابن الورّاق حذف (مِن) من الأفعال التي تتعدى بحرف الجرّ، قال:

١- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٤٤٢

٢- سيبويه، الكتاب، جـ١، ص ٢٨٢

٣- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٤٩٩– ٥٠٠

٤- المرجع السابق، ص ٤٩٩ – ٥٠٠

٥- المرجع السابق، ص ٤٧٧

٦- المرجع السابق، ص ٤٧٧

٧- سورة يوسف، الآية ٢٩

٨- سورة آل عمران، الآية ٨

٩- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٤٧٨

((ألا ترى أنّ قولك: اخترت الرجالَ زيداً، أن لفظ الاختيار يقتضي تبعيضاً، ولهذا جاز حذف ((مِن)) لدلالة الفعل عليها)) (١)، وهو حذف جوازي أسهم في((استقامة النّص تركيبياً، وانسجامه دلاليّاً))(٢)، ومنها ما يحذف استخفافاً لكثرته في الكلام كقولهم: نصحت زيداً، وسميتك زيداً، وكنيتك أبا عبد الله، لأنّ هذه الأشياء قد كثرت في كلامهم فاستخفوها، فحذف حرف الجرّ)) (٣)، وكذلك تعليل ابن الورّاق حذف ((مِن)) في قولنا: ثوب خز، فقال: ((وأمّا قولهم: ثوب خز، فإنّما حذفت ((مِن)) تخفيفاً))(٤)، فحذف حرف الجرّ ((مِن)) من الأمثلة السابقة، أدى على تماسك النّص، وربط بعضه ببعض ربطاً لفظيّاً على مستوى البنية السطحية للنّص.

ومن خلال أمثلة الحذف في النّصوص في التعليل النّحوي عند ابن الورّاق، يتبيّن لنا أنّ السبك في الحذف يقوم على محورين أساسيين: أولهما: التكرار لكون المحذوف يشتقّ من مادة المذكور غالباً، أو من معناه،أو ممّا يتعلّق به . ثانيهما:المرجعية في المحذوف غالباً يقع في التركيب الثاني،ويحيل بمرجعيته إلى ما سبق ذكره . فهي مرجعية قبليّة كثيراً، وبعديّة قليلاً، ولا شكّ أنّ هاتين الوسيلتين من وسائل التماسك النّصي (٥).

يمكننا القول إنّ الحذف وسيلة من وسائل التعليل النّحوي عند ابن الورّاق، لا تقلّ أهميّة عن غيرها من وسائل التماسك النّصي، كـ ((الإحالة والعطف))، ونلاحظ أنّ ابن الورّاق في تعليله النّحوي للنّصوص، يشترط في بعض المسائل وجوب أو جواز الحذف، بشرط أمن اللبس، وذلك بوجود أدّلة، أو قرائن تدلّ على المحذوف، سواء أكان في الحذف الاسمي،أوالحذف الفعلي، أو الحذف الحرفي، مما أسهم في اتّساق النّص تركيبيّاً ولفظيّاً، وانسجامه دلاليّاً، ليتحقّق للمتلقي الإفادة الكاملة من فهم النّص بتمامه، وذلك يؤدي إلى إنجاح عمليّة التواصل بينه وبين المرسل.

١- ابن الورّاق، علل النّحو، ص٤٤٥

٢- محمود قدوم، نحو النّص ذي الجملة الواحدة، ص ٢٧٨

٣- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٤٤٥

٤- المرجع السابق، ص ٢٨٩

٥- صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النّصي، جـ٢، ص ٢٢١

المبحث الثالث
التماسك المعجمي في تعليل ابن الورّاق

التماسك المعجمي مظهر من مظاهر اتّساق النّص، وهو((الربط الذي يتحقّق من خلال اختيار المفردات عن طريق إحالة عنصر إلى عنصر آخر)) (١)، أي هو ذلك((الربط الإحالي الذي يقوم على مستوى المعجم، فيحدث الربط بواسطة استمرارية المعنى بما يعطي النّص صفة النّصيّة)) (٢)، ((وعماد الاتّساق المعجمي، هو المعجم وما يقوم بين وحداته من العلاقات))(٣)؛ فـ((كلما ازدادت الوحدتان المعجميتان قرباً في النّص ازداد الاتّساق الذي تحققانه قوة ومتانة))(٤)، وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ((الوحدة المعجمية التي تدخل في علاقة اتّساقيّة لا تحمل في ذاتها ما يدلّ على قيامها بهذه المهمة، أو عدم قيامها بها، وإنّما يكون ذلك بحسب موقعها من النّص))(٥)، وترى عزّة شبل: أنّ الوحدات المعجمية تحمل في ذاتها ما يدلّ على قيامها بمهمة الربط؛ فتقول: ((يتميّز الربط المعجمي بأنّ الوحدات المعجمية تتّصف في ذاتها بالربط؛ حيث إنّ بعضها يفسّر البعض الآخر، وليست في حاجة ضرورية لأداة ربط تربط بينها)) (٦)، وعلى أية حال يمكن القول: بأنّ الربط المعجمي يحقّق الاتّساق النّصي، بوساطة روابط معجميّة، إذ يتّخذ وسائل أخرى غير الوسائل النّحويّة، وهذا يعني أنّ الاتّساق المعجمي يتميّز عن عناصر الاتّساق الأخرى، في أنّه لا يتحقّق بوسائل شكليّة نحويّة للربط بين عناصر النّص، بل من خلال إعادة العناصر اللغويّة(٧).

ومن أبرز وسائل الاتّساق المعجمي:((التكرار والتضام))(٨)، ويتحقّق الربط المعجمي داخل النّص في كتاب ((علل النّحو)) لابن الورّاق من خلال هاتين الوسيلتين التكرار والتضام.

أولاً: التكرار ((التكرير))

يقصد بالتكرار المعجمي: الإعادة المباشرة (٩)، يقول محمد خطابي عن التكرار بوصفه وسيلة من وسائل التماسك النّصي: ((هو شكل من أشكال الاتّساق المعجمي، يتطلّب إعادة عنصر معجمي، أو

١- هاليداي ورقية حسن،(Cohesion in English)، ضمن: عزة شبل محمد، علم لغة النّص، ص ١٠٥

٢- عزّة شبل محمد، علم لغة النّص، ص ١٠٥

٣- محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب، جـ١، ص ١٣٨

٤- المرجع السابق، جـ١، ص ١٤٣

٥- المرجع السابق، جـ١، ص ١٤٢

٦- عزّة شبل محمد، علم لغة النّص، ص ١٠٥

٧- محمد خطابي، لسانيات النّص، ص٢٤ – ٢٥، محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب، جـ١، ص ١٤٢

٨- عزّة شبل محمد، علم لغة النّص، ص ١٠٥

٩- المرجع السابق، ص ١٠٥

ورود مرادف له، أو شبه مرادف، أوعنصراً مطلقاً، أو اسماً عاماً)) (١)، وهذا يعني تكرار عنصر

من العناصر المعجمية الاستعمالية بعينه، أو بمرادفه، أو ما يشبه مرادفه في النّص النّحوي (٢)، ويطلق البعض على هذه الوسيلة ((الإحالة التكرارية))، وتتمثّل في تكرار لفظ، أو عدد من الألفاظ في بداية كل جملة من جمل النّص قصد التأكيد)) (٣)، فـ ((يخلق تعدّد التكرار أساساً مشتركاً بين الجمل، ممّا يسهم في وحدة النّص وتماسكه)) (٤)، كما يعدّ التكرار من المفاتيح التي يمكن أن تساعد على اقتناص خيط من خيوط النّص التي يراد فكها تركيبيّاً لإعادة نسجها دلاليّاً))(٥)، من حيث((كونه مقياساً للتوازن بين المعلومات الجديدة والقديمة في النَّص)) (٦)، فيضع في النّص نوعاً من التماسك الخاص، وضرباً من انسجام الخطاب)) (٧).

أمّا في أمثلة كتاب ((علل النّحو)) لابن الورّاق، فيجسّد التكرار شكلاً من أشكال الاتّساق المعجمي على مستوى النّص، ويأتي التكرار على صور مختلفة تتمثّل فيما يأتي: (٨)

١ـ التكرار الكلي:

يقصد به التكرار المباشر للعنصر المعجمي: يشير إلى أنّ المتكلّم يواصل الحديث عن نفس الشيء، بما يعني استمراره عبر النّص. وهو ما يطلق عليه التكرار المعجمي البسيط، ويحدث عندما يتكرّر العنصر المعجمي دون تغيير)) (٩).ومن نماذج التكرار المعجمي، قول ابن الورّاق: ((... ما وجه تكرير العرب: الأسد الأسد ،والطريق الطريق، إذا أرادوا التحذير)) (١٠)، إنّ تكرار الاسم يمثّل ملمحاً أساسياً في هذين النّصين، وقد تمّ التماسك عن طريق تكرار كلمة (الأسد) و (الطريق)، وهاتين الكلمتين المكرّرتين وهما في حالة تعريف، وهذا التعريف بـ (أل)لا نستطيع أن ننكر دوره في المساعدة على التّماسك النّصي(١١)، وأيضاً: مثل: ((أنت سيراً سيراً))(١٢)، فتكرار المصدر(سيراً) أسهم في سبك النّص وانسجامه، ممّا أدى إلى استقراره وترابط المعنى فيه، والمعنى المراد:

١ـ محمد خطابي، لسانيات النّص، ص ٢٤

٢ـ يحي عبابنة، وآمنة صالح، مجلة جامعة دمشق، ص ٥٣٠

٣ـ الأزهر الزنّاد، نسيج النّص، ص ١١٩

٤ـ عزّة شبل محمد، علم لغة النّص، ص ١٠٥

٥ـ محمد حماسة عبد اللطيف،الإبداع الموازي، التحليل النّصي للشعر، ص ١٨٧

٦ـ عزّة شبل محمد، علم لغة النّص، ص ١٠٥

٧ـ محمد حماسة عبد اللطيف،الإبداع الموازي، ص ١٨٧، ينظر: محمد خطابي ، لسانيات النّص ، ص ١٧٩

٨ـ هاليداي ورقية حسن، (Cohesion in English)، ضمن: عزّة شبل محمد، علم لغة النّص، ص١٤١

٩ـ عزّة شبل محمد، علم لغة النّص، ص ١٠٦

١٠ـ ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٤١٣

١١ـ أحمد عفيفي، نحو النّص، ص ١٠٦

١٢ـ ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٤٩٦

((أنت تسير سيراً))، فحذف الفعل لدلالة المصدر عليه)) (١). وأيضاً مثل قولهم: ((المرء مجزى بعمله إن خيراً فخيراً إن شرّاً فشرّاً)) (٢)، ففي هذا المثال تمّ التماسك عن طريق تكرار كلمة (خيراً وشرّاً)، من خلال (أسلوب الشرط)، حيث قامت أداة الشرط ((إنْ)) بالربط بين جملتي الشرط والجواب، وتعالقهما بحرف الشرط، وهذا من عناصر الحبك، وفيه ربط((بالفاء)) بين جملة الشرط والجواب، ممّا يفيد تلاحمهما، فقد أسهمت هذه العناصر جميعها (نحويّة ومعجميّة) في سبك النّص، ويعلّل ابن الورّاق في قولهم:((إن خيراً فخيراً، و إن شرّاً فشرّاً))، فإنّما اختير النّصب في الأوّل بإضمار (كان) لكثرة دورها في الكلام، ... ألا ترى أنّك تقول: قامَ زيدٌ، فيقول القائل: قد كان ذلك ، فلهذا وجب أن تضمر (كان)، ... فأمّا الذي بعده الفاء فإنّما اختير فيه الرفع، لأنّ الفاء التي تقع جواباً للجزاء إنّما تدخل ليليها المبتدأ والخبر، وإنّما وجب ذلك، لأنّ جواب الجزاء إذا كان فعلاً لم يحتج إلى الفاء، لأنّ (إنْ) تعمل فيه، فلو جئنا بالمبتدأ والخبر، فجعلنا جواباً للشرط ...،فالجملة قائمة بنفسها تحتاج إلى حرف يعلّق الجملة بالشرط ، فأتوا بالفاء)) (٣)، فربطت بين جملة الشرط وجملة الجواب، وهذا أسهم في التماسك النّصي .

ومن نماذج التكرار ما جاء في مسألة:(القول في أصل الاشتقاق، الفعل هو أو المصدر)، ((ذهب الكوفيون إلى أنّ المصدر مشتقّ من الفعل وفرع عليه، مثل: ((ضربَ ضرْباً، وقام قياما))، وذهب البصريون إلى أنّ الفعل مشتقّ من المصدر وفرع عليه)) (٤).قال ابن الورّاق في هذا المنحى:((... لو قلت ضربْتُضربْتُ، وجاءني زيدٌ زيدٌ، وكرّرت الاسم والفعل،لكان المكرّر توكيداً للأوّل، وليس الأوّل أصلاً له، من سبب أنّه جاء قبله)) (٥)، إنّ تكرار الفعل والاسم لقصد التأكيد عزّز من ترابط الجمل في المقطع الواحد، كما عمل على تقوية عناصر الاتّساق.

ويسهم التكرار بشكل واضح في ربط عناصر النّص المتباعدة، وتحقيق استمراريته وتلاحم عناصره، وذلك((امتداد عنصر لغوي من أوّل النّص إلى آخره، وهذا العنصر قد يكون كلمة أو عبارة أو جملة أو فقرة، وهذا الامتداد يربط أجزاء النّص بعضها ببعض، مع تضافر عوامل السبك النّصي الأخرى))(٦)، وهذا النوع من التكرار الكلي الذي يأتي من خلال امتداد عنصر لغوي من أوّل النّص إلى آخره، يؤدي وظائف دلاليّة معيّنة، كما يعمل على تحقيق التماسك النّصي (٧)، ومن أمثلة التكرار الكلي في التعليل النّحوي عند ابن الورّاق، قوله: ((إن قال قائل: ... قيل له ...)) (٨)، فقد تكرّرت هذه

١- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٤٩٦

٢- المرجع السابق، ص ٤٨٦

٣- المرجع السابق، ص ٤٨٦ – ٤٨٧

٤- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، جـ١، ص ٢٣٥

٥- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٤٢٣ – ٤٢٤

٦- صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النّصي، جـ٢، ص ٢٢

٧- مراد حميد عبد الله،مجلة جامعة ذي قار، العدد الخاص، مج ٥، ٢٠١٠م، ص ١١٢

٨- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ١٨١ – ٧٥٢

العبارة في كل أبواب الكتاب، بل في كل مسألة من مسائل التعليل، وهذا التكرار الذي جاء على مستوى امتداد النّص في كتاب ((علل النّحو)) من بدايته إلى نهايته، قد منح صفه الاستمرارية، والتماسك المعجمي بين أبواب الكتاب وأجزائه، ولا سيما أنّ التكرار جاء على مسافات قريبة، وجعل النّص في كتاب ((علل النّحو)) يدور حول قضيّة رئيسيّة هي قضيّة التعليل النّحوي.

٢- التكرار الجزئي:

يقصد به((استخدام المكوّنات الأساسيّة للكلمة ((الجذر الصرفي)) (١)، و((يطلق عليه التكرار المعجمي المركّب، حيث يشترك عنصران معجميان في مورفيم معجمي واحد)) (٢)، وهو تكرار يضفي على النّص تنوّعاً وبُعداً عن الرتابة، و((إنّ وجود تعبير ما يمّهد السبيل لجعل ما عداه من التعبيرات المناظرة نادراً أو جديداً كل الجدّة))(٣)، ومن نماذج التكرار الجزئي، قول ابن الورّاق في باب الأفعال التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار: ((... والدليل على أنّها أفعال وجود التصرّف فيها، واتّصال الضمير بها الذي لا يتّصل إلا بالأفعال، كقولك: كان يكون فهو كائن ومكون، كما تقول: ضرب يضرب فهو ضارب ومضروب)) (٤)، والتكرار جاء عن طريق الاشتقاق، وهو تكرار قصير المدى فقد تكرّر الجذر اللغوي ((ك و ن)) و ((ض ر ب)) أربع مرات، بصيغة الماضي، والمضارع واسم الفاعل، واسم المفعول، وتكرار الأفعال يؤدي إلى تجميع العناصر ضمن وحدات دلاليّة، ممّا أسهم في التماسك بين عناصر المشتقات.

ومن أمثلة التكرار الجزئي قوله: (ضربْتُ زيداً ضربتين (٥) تكرّر الجذر (ض ر ب) عن طريق المصدر، فقد أسهم هذا التكرار في تماسك النّص، لأنّه جاء على مسافة قريبة، يقول ابن الورّاق في تعليله:((إنّ الفعل يدلّ على مصدر مبهم، والمصدر المبهم لا يثنى ولا يجمع،... إلا أن تختلف أنواعه، ففي قوله: (ضربتين) إذا كان أحدهما شديداً والآخر خفيفاً)) (٦)، وعلى هذا قوله تعالى:((**وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا**)) (٧)، أي: ظنوناً مختلفة. وكذلك يأتي تكرار المصدر لتوكيد الفعل،مثل:((قام قياماً))(٨)، فقد تكرّر الجذر (ق و م)، وأدى إلى اتّساق النّص، يقول ابن الورّاق: ((والأصل في (قيام)، (قوام) فقلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها)) (٩).

١- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص ٥٦
٢- عزّة شبل محمد، علم لغة النّص، ص ١٠٦
٣- إلهام أبو غزالة، على خليل، مدخل إلى علم لغة النّص، ص ٨٦
٤- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٣٤٥
٥- المرجع السابق، ص ٣٨٣
٦- المرجع السابق، ص ٣٨٣
٧- سورة الأحزاب، الآية ١٠
٨- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٤٢٤
٩- المرجع السابق، ص ٤٢٤

ومن نماذج التكرار الجزئي أيضاً: قول ابن الورّاق في باب: (المجازاة)، ((متى تقمْ أقمْ))(١)، فقد تكرّر الجذر اللغوي (ق و م)، بصيغة المضارع (تقم أقم)، والتكرار وقع داخل جمل النّص، ولهذا ((كان مداه قصيراً)) (٢) لقرب المسافة، ممّا أسهم في السبك بين جملة الشرط، وجملة جواب الشرط، وأيضاً: عملت أداة الشرط (متى) في الربط بين الجملتين، ويعلّل ابن الورّاق قائلاً: (وأمّا متى فقد استعملت في الجزاء لاختصاصها بالزمان، وفيها معنى العموم لجميع الأوقات، فجرى مجرى ((مَنْ)) في جميع من يعقل، ألا ترى أنّك إذا قلت: متى تقمْ أقمْ، جمع هذا اللفظ جميع الأوقات، ولن تحتاج أن تخصّ وقتاً بعينه، ولا يمكنك أن تقدّر جميع الأوقات)) (٣). ومن أمثلة التكرار الجزئي: ((إذما تقلْ اقلْ))، أي: كما تقول أقول)) (٤)، حيث عملت أداة الشرط ((إذما)) على تماسك هاتين الجملتين، فقد تكرّر الجذر اللغوي (ق و ل)بصيغة الفعل المضارع (تقل أقل)، وعمل هذا التكرار على الربط والاتّساق داخل الجملة. فضلاً عن الإحالة المرجعيّة في الضمير (أنت)، والضمير (أنا)، وهي إحالة داخليّة سابقة راجعة إلى الفعلين (تقم أقم).

يقول ابن الورّاق في تعليله: (وأمّا إذ فاستعملت في الجزاء بانضمام ((ما)) إليها، وخرجت من حكم الظرف)) (٥)، ويقول سيبويه في الكتاب:((هذا باب الجزاء: ولا يكون الجزاء في (حيث) ولا (إذ) حتى يضمّ إلى كل واحد منهما (ما) فتصير (إذ) مع (ما) بمنزلة إنّما وكأنّما، ... ولكن كل واحد منهما مع (ما) بمنزلة حرف واحد)) (٦)، ((وإنّما حكمنا عليها بالحروف، لأنّ معناها قد زال، فاستعملت استعمال ((إن))، ألا ترى أنّها تستعمل في المجازاة للمستقبل)) (٧)، مثل: إذما تخنْ أخنْ، أي: كما تخون أخون.

نلاحظ أنّ التكرار الجزئي في التعليل النّحوي عند ابن الورّاق، يتمثّل في الاشتقاق، وأسلوب الشرط، حيث جاء التكرار الجزئي في حدود الجملة، ممّا أسهم في الربط بين المفردات داخل الجملة، أو الربط بين الجملتين، فقد اجتمعت عدّة عناصر نحويّة ومعجميّة، وأسهمت إسهاماً واضحاً في اتّساق النّص.

٣ـ الاشتراك اللفظي:

وهو:((تكرار معجمي مقترن بالتكرار في المفهوم؛ حيث يتكرّر استعمال كلمتين بمعنيين مختلفين))(٨)

١ـ ابن الورّاق، علل النّحو، ص٥٩١

٢ـ أيمن محمود، في لسانيات النّص، ص ٨٩

٣ـ ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٥٩١

٤ـ المرجع السابق، ص ٥٩٢

٥ـ المرجع السابق، ص ٥٩٢

٦ـ سيبويه، الكتاب، جـ ٣، ص٥٦ـ ٥٧

٧ـ ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٥٩٢

٨ـ إلهام أبو غزالة، علي خليل، مدخل إلى علم لغة النّص، ص ٨٥

أي بإعادة اللفظ مع اختلاف المعنى، وهذا النوع ورد بقلة في التعليل النّحوي عند ابن الورّاق، ومنه قوله: ((ووجدنا الأسماء قد تستعمل اللفظة الواحدة منها لأشياء مختلفة، ألا ترى أنّهم قالوا: ((العين)) لعين الإنسان، ولعين الماء، ولعين الميزان، ولحقيقة الشيء وللطليعة، وغير ذلك))(١)، فقد تكرّر الجذر اللغوي (ع ي ن) بإعادة اللفظ واختلاف المعنى، ممّا أسهم في الربط بين عناصر النّص دلاليّاً، وهذا مظهر واضح في تحقيق الاتّساق المعجمي بين عناصر النّص.

ويقول ابن الورّاق في تعليله: ((فإن قال قائل: فلِمَ جعلتم المستقبل والحال عبارة واحدة تدلّ عليها، ولم تشركوا الماضي والحال بعبارة واحدة))(٢)، فالجواب: ((إنّ المستقبل قد حصل مضارعاً للأسماء دون الماضي، ... فقد جعلوا عبارة واحدة تدلّ على معنيين في الأفعال المضارعة، كما جعلوا ذلك في الأسماء، وأمّا الماضي فإنّه لم يجب له هذا الحكم)) (٣)، يقول أبو القاسم الزجاجي في((الإيضاح في علل النّحو)): باب: عن فعل الحال وحقيقته: ((...وأوّل الوقت المستقبل، ففعل الحال في الحقيقة مستقبل، لأنّه يكون أوّلاً، فكل جزء خرج منه إلى الوجود صار في حيز الماضي، فلهذه الصلة جاء فعل الحال بلفظ المستقبل، نحو قولك: زيدٌ يقومُ الآن، ويقومُ غداً، وعبد الله يركبُ الآن، ويركبُ غداً ...)) (٤)، ومن أمثلة الاشتراك اللفظي، أيضاً: قول ابن الورّاق: ((وأمّا (على) فتكون اسماً وحرفاً وفعلاً، فالفعل نحو قولك: علا يعلو، أي: من (العلو)، يرفع الفاعل كقوله تعالى: ((**إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ**)) (٥)، والاسم نحو قولك: جاء النظر من عليه، أي: من فوقه، وإذا كانت حرفاً لم يحسن شيئاً ممّا ذكرناهـ فيها، نحو قولك: على زيد مال)) (٦)، وهذا التكرار المعجمي المقترن بالتكرار في المفهوم، آسهم في تماسك النّص.

خلاصة القول إنّ التكرار المعجمي في التعليل النّحوي عند ابن الورّاق، فقد جاء عن طريق نصوص متلاحمة الأجزاء ومستوفية لشروط السبك النّحوي والمعجمي، مناسبة للموقف الذي جاءت فيه، موجزة قصيرة؛ فأدى ذلك إلى نجاح عمليّة الاتّصال من جانب المتلقي.

ثـانياً: التّضـام:

هو: ((نوع من أنواع الربط المعجمي، حيث يرتبط عنصر بعنصر آخر من خلال الظهور المشترك المتكرّر فـي سياقات متشابهة)) (٧)، وهـو: ((علاقة خاصة تسهم فـي ربط النّص وتماسكه، علاقة تتـمّ

١- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٢٥٨

٢- المرجع السابق، ص ٢٥٦- ٢٥٧

٣- المرجع السابق،ص ٢٥٨

٤- أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو، ص ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨

٥- سورة القصص، الآية ٢

٦- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٢٩٢، المرادي، الجني الداني، ص ٤٤١

٧- عزّة شبل محمد، علم لغة النّص، ص ١٠٩

عبر توارد زوج من الكلمات ترتبط بعلاقة معجميّة، كالطباق، والجزئيّة، والكليّة، والعموم، والخصوص، والترتيب)) (١)، ويأتي التّضام في التعليل النّحوي عند ابن الورّاق على صور مختلفة

تتمثّل فيما يأتي:

١- الارتباط بموضوع معيّن: حيث يتمّ الربط بين العناصر المعجميّة، نتيجة الظهور في سياقات متشابهة(٢)، وهو ما يطلق عليه (محمد خطابي) علاقة التلازم الذكري)) (٣).

ومن أمثلة التّضام في الارتباط بموضوع معيّن، مثل: المبتدأ والخبر (زيدٌ أخوك)، فالمبتدأ يحتاج إلى خبر يكمل معه جملة مفيدة، يقول عبد القاهر الجرجاني في المقتصد في شرح الإيضاح: باب الابتداء: ((الابتداء وصف في الاسم المبتدأ يرتفع به، وصفه المبتدأ أن يكون معرى عن العوامل الظاهرة، ومسند إليه شيء، مثال ذلك: زيدٌ منطلقٌ ... فزيد ارتفع بتعريه من العوامل الظاهرة، نحو إنّ – كأنّ، وظننت ...)) (٤)، ويقول ابن الورّاق في باب الابتداء وخبره: ((فإن قال قائل: من أين وجب الرفع لخبر المبتدأ ؟ فالجواب في ذلك: أنّ المبتدأ لما كان لا بدّ له من خبر، كما أنّ الفعل لا بدّ له من فاعل، صار الخبر مع المبتدأ كالفاعل مع الفعل، فكما وجب رفع الفاعل وجب رفع الخبر. ووجه آخر أن المبتدأ لما كان العامل فيه التعرية من العوامل ... وجب أن يحمل عليه في الإعراب، كما يحمل النعت على المنعوت)) (٥)، وهذا الارتباط بين المبتدأ والخبر داخل الجملة الاسمية أدى إلى اتّساق النّص.

ومن نماذج التّضام أيضاً: الارتباط بين الفعل والفاعل، يقول ابن الورّاق : في باب ما لم يسمّ فاعله : ((إن قال قائل: لِمَ وجب إذا حذف الفاعل أن يقام مقامه اسم مرفوع ؟ فالجواب في ذلك: أنّ الفعل لا يخلو من فاعل، فلما حذف فاعله على الحقيقة استقبح أن يخلو من لفظ الفاعل، فلهذا وجب أن يقيم مقام اسم الفاعل اسماً مرفوعاً، ألا ترى أنّهم قالوا: مات زيدٌ، وسقط الحائطُ، فرفعوا هذه الأسماء وإن لم تكن فاعلة في الحقيقة، وإن شئنا جعلنا الرفع في المفعول الذي قام مقام الفاعل ...)) (٦)، مثل: ضرب عمرو زيداً، فإذا حذفنا الفاعل ينوب المفعول به عنه، فنقول: ضُرِب زيدٌ، وهذا الارتباط بين الفعل والفاعل داخل الجملة الفعلية، أسهم في سبك النّص، وكذلك: لزوم (نعمَ وبئسَ) الجنس، جاء في تعليل ابن الورّاق في باب نعمَ وبئسَ:((فإن قال قائل: لِمَ وجب أن يلزم (نعمَ وبئسَ) الجنس ؟ ففي ذلك وجهان:

أحدهما: يُحكى عن الزجاج: أنّهما لما وُضعا للمدح والذم العام خصَّا بأن يليهما لفظ عام.

١- صلاح جوجو، مجلة الأثر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ع (٢٣)، ديسمبر ٢٠١٥م، ص ٢٢٠

٢- عزّة شبل محمد، علم لغة النّص، ص ١٠٩

٣- محمد خطابي، لسانيات النّص، ص ٢٥

٤- عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام- العراق، ١٩٨٢م، جـ١، ص ٢١٣ ، ابن الورّاق، علل النّحو (باب الابتداء وخبره)، ص ٣٦٨

٥- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٣٧٠

٦- المرجع السابق، ص ٣٨٥

والوجه الآخر: أنّ لفظ الجنس إنّما وجب تقديره إلى جنب (نعمَ وبئسَ) ليدلّ على أنّ الممدوح قد حصل له من الفصل ما في الجنس، فإذا قلت: نعمَ الرجلُ زيداً، دللت بلفظ (الرجل) أنّه فاضل في الرجال، وكذلك إذا قلت: نعمَ الظريف زيدٌ، دللت بذلك على أنّ زيداً ممدوح في الظراف، فلهذا وجب التقدير في الجنس)) (١)، وكذلك إذا قلت: بئسَ الظالمُ أبو جهل، دللت على أنّ أبا جهل مذموم في الظلم، فارتباط (نعمَ وبئسَ) بالجنس، ودلالتهما على المدح والذّم عمل على ربط المفردات داخل النّص.

٢- التقابل أو التّضاد:((حيث تترابط الكلمات مع بعضها ببعض من خلال أشكال بأنواعها المختلفة، المكملات، والمعارضات، والمقلوبات))(٢)، ونجد أنّ أكثر صور التقابل وروداً في تعليل ابن الورّاق، (المتعارضات)، مثل قوله: ((... قد يصحّ نفي الضدّين، ولا يصحّ إثباتهما، نحو قولك: زيدٌ ليس بالأبيض ولا أسود، ولا يجوز أن تقول: زيدٌ أبيض أسود ...)) (٣)، وأيضاً مثل: ((... ما زيدٌ قائماً ولا قاعداً أبوه))، فلك في (قاعداً) الرفع والنّصب، فالنّصب على أن تعطف (قاعداً) على (قائم)، ... وأمّا الرفع في (قاعد) فعلى أن تجعل الأب مبتدأ، و(قاعداً) خبره، فإذا قدّرته هذا التقدير صار ابتداءً وخبراً ...)) (٤)، وكذلك قوله: (ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة)،... (كل) اسم علم ممتنع من الصرف في المعرفة، ينصرف في النكرة، وكل صفة على (فعلاء) لا تنصرف في معرفة ولا نكرة، فلهذا امتنع (سوداء وبيضاء) من الصرف، ولم تؤثر فيه كل فأعرفه)) (٥)، ومنه أيضاً قولهم: ((قد كان ذلك إن صالحاً وإن فاسداً)) (٦)، وقال سيبويه في الكتاب: هذا باب ما يضمّ فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف: ((... ألا ترى أنّك تقول: قد كان ذلك إما صلاحاً وإما فساداً، كأنّك قلت: قد كان ذلك صلاحاً أو فساداً.

ولو قلت: قد كان ذلك إن صلاحاً وإن فساداً، كان النّصب على كان أخرى، ويجوز الرفع)) (٧)، مثل: ((إذا قلت: إن كان فيه صلاحٌ أو فسادٌ، فجائز لأنّ الصلاح والفساد غير الشيء المذكور...))(٨)، ومن أمثلة التّضاد أيضاً قول ابن الورّاق: ((فالذي يستحق إن يبنى على حركة: كل اسم كان معرباً قبل استحقاق البناء نحو: قبلُ وبعدُ، ألا ترى أنهما كانا ينصبان ويخفضان قبل حال البناء، نحو جئت

١- ابن الورّاق، علل النّحو، ص٤٠٣

٢- عزّة شبل محمد، علم لغة النّص، ص ١٠٩

٣- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٣٥٤

٤- المرجع السابق، ص ٣٦٤

٥- المرجع السابق، ص ٣٦٥ – ٣٦٦

٦- المرجع السابق، ص ٤٨٧

٧- سيبويه، الكتاب، جـ١،ص ٢٦٨

٨- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٤٨٨

قبلك وبعدك)) (١).
نلاحظ أنّ هناك أنواعاً عديدة من علاقات التضاد وردت في النّصوص السابقة، منها: الأبيض والأسود، وقائم وقاعد، وسوداء وبيضاء، وصالح وفاسد، وقبل وبعد، هذه العلاقات المتعارضات أسهمت جميعها في تماسك النّص في التعليل النّحوي.
٣- علاقة الجزء بالكل:(٢) مثل: أقسام الكلام: الاسم والفعل والحرف، يقول ابن الورّاق في تعليله: ((إن قال قائل: من أين علمتم أن الكلام ينقسم ثلاثة أقسام ؟ الاسم والفعل والحرف قيل: لأنّ المعاني التي يحتاج إليها الكلام ثلاثة، وذلك أنّ من الكلام ما يكون خبراً ويخبر عنه، فسمى النّحويون هذا النوع اسماً، ومن الكلام ما يكون خبراً ولا يخبر عنه، فسمى النّحويون هذا النوع فعلاً، ومن الكلام ما لا يكون خبراً ولا يخبر عنه، فسمى النّحويون هذا النوع حرفاً)) (٣).
ومن نماذج علاقة الجزء بالكلّ، مثلاً: أقسام الإعراب أربعة: الرفع والنّصب والجرّ والجزم، ويعلّل ابن الورّاق قائلاً: ((وإنّما قسمت العربية على أربعة أضرب، لأنّ أصل الإعراب هو الإبانة ... فالإعراب إنّما هو بحركة وسكون، والحركة إمّا أن تكون ضمة أو فتحة أو كسرة، لا يمكن أن توجد حركة مخالفة لهذه الثلاثة، والسكون الرابع، فلهذا انقسمت أربعة أقسام)) (٤)، وتسهم هذه الحركات الإعرابية في تماسك النّص، وإزالة الإبهام، ((ألا ترى أنّك لو قلت: ما أحسنَ زيدٌ، لكنت ذاماً له، ولو قلت: ما أحسنُ زيدٍ ؟ لكنت مستفهماً، ولو قلت ما أحسنَ زيداً، لكنت متعجّباً، فلو أسقط الإعراب في هذه الوجوه، لاختلطت هذه المعاني، فوجب أن تعرب الأسماء ليزول الإشكال))(٥). ومثل ذلك: ((قد تقول: أمسى زيد، وأصبح عمرو، وأضحى عبد الله، ويكون المعنى دخل زيد في وقت المساء، ودخل عمرو في وقت الصباح، ودخل عبد الله في وقت الضحاء)) (٦)، ولا شكّ أنّ تداخل هذه الأزواج من الألفاظ (أمسى وأصبح وأضحى)، لمعنى الانتقال والصيرورة، وعلاقتها بالوقت، يسهم بدور فعّال في السبك المعجمي.
٤- علاقة الجزء بالجزء:(٧) مثل: علاقة الضمير ألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المخاطبة، بالفعل المضارع، وهذه الضمائر تعرب في محل رفع فاعل، إذا اتّصلت بالفعل المضارع، وجاء تعليل ابن الورّاق: (واعلم أنّ الأمثلة التي تعلم نحو: يَفْعَلان، وتَفْعَلان، وتفعلان، ويَفْعَلون، وتَفْعَلون، وأنت

١- ابن الورّاق، علل النّحو، ص٣١٥- ٣١٦
٢- عزّة شبل محمد، علم لغة النّص، ص ١٠٩
٣- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ١٨١- ١٨٣
٤- المرجع السابق، ص ١٩٦ – ١٩٧
٥- المرجع السابق، ص ١٩٩
٦- المرجع السابق، ص ٣٥٩
٧- عزّة شبل محمد، علم لغة النّص، ص ١٠٩

تَفْعَلين، فإنّما وجب أن يكون إعرابها بالنون، لأنّ هذه الأفعال لما لحقتها ضمائر الفاعلين، وكان الفعل والفاعل كالشيء الواحد، وجب أن يظهر معها كبعض حروفها)) (١)، مثل: يخرجان، ويخرجون، وأنتِ تخرجين، فالفعل المضارع في الأمثلة الثلاثة إعرابه: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، وألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المخاطبة في محل رفع فاعل.

ومن أمثلة علاقة الجزء بالجزء: حروف الزيادة، الهمزة والنون والياء، والتاء(أنيت)، وهي تزداد في أوّل الفعل المضارع، مثل: أضربُ، نضربُ، يضربُ، تضربُ، ويعلّل ابن الورّاق في ذلك قائلاً: ((فإن قال قائل: فلِمَ خصّ الفعل المضارع بهذه الزوائد من بين سائر الحروف ؟ فالجواب في ذلك: أنّا قد بيّنا أنّ أوّل ما تزاد حروف المد،إلا الواو لم يجز أن تزاد لأنّها تستقل، وتبدّل إذا كانت أصليّة، نحو قوله تعالى: ((وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ))(٢)، (أرّخ الكتاب) والأصل: وقتت، وورخ الكتاب. فإذا كانوا يفرّون منها إذا كانت أصليّة، وجب ألّا يزيدوا ما يفرّون منه،فلما بطل أن تزاد الواو في أوّل المضارع جعلوا موضعها حرفاً يبدّل منه،وهي التاء،لأنّها تبدّل من الواو مواضع منها: (تجاه) وأصله (وِجاه)، وتخمة، وأصله(وَخْمة) ... والألف لا يجوز أن تزاد أوّلاً، لأنّها ساكنة، والابتداء بالساكن لا يجوز، فجعلت الهمزة بدلاً من الألف لقربها منها، وبقيت الياء على أصلها، واحتجنا إلى حرف رابع، فكانت النون أولىمن سائر الحروف لما ذكرناه من شبهها بحروف المد)) (٣). وهكذا فقد اجتمعت العناصر النّحويّة والمعجميّة وأدّتإلى سبك النّص.

٥-الاشتمال المشترك:(٤) مثل:(اسم الفاعل والفعل) حيث إنّ كلاً من العنصرين، تشتمل عليهما كلمة (المصدر)، يقول ابن الورّاق في تعليله:((فإن قيل: فهلّا أجري اسم الفاعل مجرى المصدر لأنّه اسم من المصدر، وكيف جاز أن يقبل الضمير ولم يقبله المصدر ؟ قيل له لأنّ اسم الفاعل والفعل جميعاً فرعان من المصدر، فلما جاز استتار الفاعل في الفعل جاز استتاره أيضاً في اسم الفاعل، لاشتراكهما في الفرعيّة ...)) (٥) .

ومن نماذج الاشتمال المشترك كلمة (شبهك ومثلك) جاء في تعليل ابن الورّاق قوله: ((واعلم أنّ في الأسماء أسماء تضاف إلى المعرفة ولا تكون معرفة، لمعانٍ تدخل فيها فمن ذلك: ((شبهك ومثلك)) لم يتعرّفا إلا بالإضافة، لأنّ المماثلة تكون من جهات، وإنّما تفيد المخاطب أنّه مثله، وليس يعلم من أيوجه يماثله، فلذلك لم يتعرّفا ألا يكون شخصان وقد اشتهرا في الشبه بين الناس، فيكون على هذا الوجه معرفة، فتقول: مررتُ برجلٍ مثلك وشبهك، المعروف بشبهك، فلذلك تعرّف على هذا الوجه))(٦)

١- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٢٨٢

٢- سورة المرسلات،الآية ١١

٣- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٢٥٨ – ٢٥٩

٤- عزّة شبل محمد، علم لغة النّص، ص ١٠٩

٥- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٤٢٧ – ٤٢٨

٦- المرجع السابق، ص ٥٢٧- ٥٢٨

فالكلمتان إذاً تشتمل عليهما كلمة (الشبه)، ومما تقدّم ذكره فقد أسهم الربط المعجمي في هذه السياقات المتشابهة على تماسك النّص.

٦- الكلمات التي تنتمي إلى مجموعة منظّمة، وتشمل أزواج من الكلمات لها ترتيب معيّن:(١)، مثل: (الجهات)، ومن ذلك في قول ابن الورّاق في تعليله: ((فكان حمله ((أي المنصوب على المجرور أولى من أربع جهات:

إحداهما: أنّ المنصوب والمجرور قد يشتركان في المعنى، فلاشتراكهما في المعنى حمل النّصب على الجرّ.

والجهة الثانية: أنّهما يشتركان في الكتابة، نحو قولك: مررتُ بك ورأيتُك.

والجهة الثالثة: أنّ الجرّ ألزم للأسماء من الرفع، لأنّ الرفع ينتقل إلى الفعل، فكان حمل النّصب على الإلزام أولى من حمله على المنتقل.

والجهة الرابعة: أنّ الجرّ أخفّ من الرفع، فلما أردنا حمل المنصوب وهو الخفيف، كان حمله على المخفوض أولى(٢).

وكذلك الترتيب في الأعداد، مثل: واحد، واثنان، وثلاثة، يقول ابن الورّاق في تعليله: ((فإن قال قائل: فلِمَ خصّ كل واحد من هذه الأعداد باسم، ولم يجعل اسماً واحداً يجمعها ؟ قيل له: إنّما فعل ذلك ليدلّ على مقدار الشيء، واللواتي باسم واحد يشتمل على المقادير كلها، ولو فعل ذلك في جميع الأنواع، لم يكن في ذلك دليل على محصور، ففعل ذلك، أعني أنّ العدد بأسماء مختلفة، فقالوا: واحد واثنان وثلاثة وأربعة، ليدلّوا بكلّ لفظة على قدر محصور)) (٣)، وأيضاً: مثل: قولنا: خصائص التعليل عند ابن الوّراق، هي أوّلاً: تعدّد العلل ثانياً: العناية بالعلل الثواني، ثالثاً: الاعتماد على تعليلات نظرية، رابعاً: شمول التعليلات، خامساً: اعتماد الأحكام النّحويّة في التعليل(٤).

نلاحظ أنّ الكلمات التي تنتمي إلى مجموعة منظمة، مثل: الجهات (الجهة الأولى -الجهة الثانية – الجهة الثالثة ...)، والأعداد (واحد – اثنان– ثلاثة ...) ، و((الكلمات الدالة على الاتجاهات (الشمال – والجنوب – الشرق – الغرب)، وأيام الأسبوع (السبت – الأحد – الاثنين ...) ، وشهور السنة (يناير – فبراير – مارس ...)(٥)، فإنّ امتداد هذه الأزواج من الكلمات بترتيب معيّن، يسهم بشكل واضح في ربط عناصر النّص، وتحقيق استمراريته.

١- عزّة شبل محمد، علم لغة النّص، ص ١٠٩

٢- محمود نصّار، مقدمة: علل النّحو، ابن الورّاق، ص ٩٦ – ٩٧

٣- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٦٥٨

٤- محمود نصّار، مقدمة: علل النّحو، ابن الورّاق، ص ٩٠ – ١١٤

٥- عزّة شبل محمد، علم لغة النّص، ص ١٠٩

٧- **الكلمات التي تنتمي إلى مجموعة غير منظمة**، مثل: مجموعة الكلمات الدّالة على الألوان (أحمر – أخضر – أسود) (١)، وجاء في تعليل ابن الورّاق قوله:((إنّ الفعل الثلاثي أخفّ، فلخفته جاز أن تزاد الهمزة للنقل ... لأنّها أقرب إلى حروف المد، إذ كانت من مخرج الألف، والألف لا يكون الابتداء بها، وكانت أولى من الهاء، لأنّها قد كثر زيادتها في هذا الموضع، نحو أصفر وأحمر وما أشبه ذلك، فلما كثر زيادتها أوّلاً كانت أولى من سائر الحروف)) (٢)، فإنّ انتماء هذه الكلمات إلى مجموعة غير منظّمة، ودلالة كل كلمة على لون معيّن، مثل: (أصفر – أحمر – أخضر)، ممّا أدى إلى السبك المعجمي.

خلاصة القول اتّضح لنا أنّ التضام من أهمّ أدوات الاتّساق النّصي، ولا يقلّ أهميّة عن بقيّة الأدوات مثل: الإحالة والحذف والتكرار وغيرها، ونلاحظ أيضاً أنّ التّضام بوسائله المختلفة والمتعدّدة كالتّضاد ، وعلاقة الكل بالجزء، وعلاقة الجزء بالجزء وغيرها، هكذا أسهمت هذه العلاقات في تماسك النّص، والربط بين عناصره النّحويّة والمعجميّة.

١- عزّة شبل محمد، علم لغة النّص، ص ١١٠

٢- ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٤٤٩

الخاتمة

الحمد لله الذي علّم بالقلم علّم الإنسان ما لم يعلم، ووفقني بفضله على إكمال هذا البحث.
فقد تناول هذا البحث معيار التماسك النّصي في التعليل النّحوي عند ابن الورّاق، وأوضح بالشرح والتحليل والتمثيل كيف تسهم أدوات التماسك النّصي في الربط بين أجزاء النّص، من إحالة، وحذف، وعطف، وتضام، وغيرها، ورأى أنّ الإحالة بأنواعها المختلفة من إضمار، وإشارة، ومقارنة، وغيرها، هي الوسائل الأكثر قوة في صنع التماسك النّصي في التعليل النّحوي في كتاب ((علل النّحو)) لابن الورّاق، وهي لا تقلّ دوراً وأهميّة عن بقية الوسائل مثل: الحذف، والوصل، والتكرار.
وقد أشار إلى معايير النّص السبعة، لأنّ منهج نحو النّص أصبح منهجاً نقدياً متكاملاً، وهذه المعايير بها ينمّ تحليل النّصوص ونقدها وفهمها، وقد أثبت أنّ ابن الورّاق مارس معيار التماسك النّصي من خلال تعليلاته على نّصوص نحويّة في كتابه((علل النّحو)) من خلال شواهد نحويّة عديدة، وبنى نصّه بناءً معيّناً، واختار لذلك الوسائل اللغويّة الملائمة في الربط بين أجزاء النّص، من أجل تحقيق قصده، وشدّ انتباه القارئ، وقد كان تجسيد القصد أو النيّة لدى ابن الورّاق دوراً في وضع خطة معيّنة للوصول إلى غاية محدّدة، كونه يدعو أساساً إلى تطبيق النظرة الكليّة للنّص. وهذا ما جعل النّص يتّسم بالترابط والتماسك، وللقول أنّ كتاب((علل النّحو)) يشكّل كلاً موحّداً متماسكاً.
وهكذا نرى آنّ التماسك النّصي من أكثر الوسائل قوة في صنع نصيّة النّص النّحوي وتجسيد وحدته في تعليل ابن الورّاق، لا يقلّ دوراً عن بقية المعايير، مثل: الانسجام والمقبوليّة و التناص وغيرها.
ويمكن تلخيص أهمّ النتائج التي خلصت إليها الدراسة فيما يلي:
١- إنّ العلة النّحويّة عند ابن الورّاق جاءت مرافقة للأحكام النّحويّة.
٢- أكثر تعليلات ابن الورّاق في كتابه (علل النّحو) تعليميّة، وكانت غايته إيضاح المسائل النّحويّة وشرحها وتقريبها بصورة جيّدة إلى فهم المتلقي.
٣- إنّ تعدّد العلل عند ابن الورّاق، نتاج الخلاف بين البصريين، والكوفيين التي امتلأ بها كتاب (علل النّحو).
٤- استند ابن الورّاق في تناوله للعلل إلى من سبقه من النّحاة كالخليل وسيبويه والمبرّد وغيرهم.
٥- تخيّر ابن الورّاق في تعليله النّحوي الألفاظ والأساليب التي تؤدي قصده وتحقّق غرضه .
٦- لم يقتصر دور أدوات الإحالة على الربط بين الجمل بعضها ببعض، أو تحقيق الترابط على مستوى كتاب((علل النّحو)) لابن الورّاق فحسب، بل كان لها- بالإضافة إلى ذلك دورٌ بارزٌ في التعليل، وإزالة اللبس عن كثير من السياقات.
٧- إنّ أدوات العطف التي استخدمها ابن الورّاق في التعليل النّحوي، مثل: الواو، والفاء، وأو، وأم، وبل، ولكن، كان لها دور بارز في الربط بين الجمل، وتماسكها داخل النّص.
٨- تبيّن أنّ الحذف وسيلة أساسيّة من وسائل التعليل النّحوي عند ابن الورّاق، وقد جاء على مستوى الأسماء، والأفعال، والحروف، مما أسهم في تماسك النّص تركيبيّاً ولفظيّاً، وانسجامه دلاليّاً.
٩- جاء التكرّار على مستوى امتداد كتاب ((علل النّحو)) لابن الورّاق، من بدايته إلى نهايته، وجعل النّص يدور حول قضيّة رئيسيّة هي قضيّة التعليل النّحوي.
١٠- ظهر التّضام في التعليل النّحوي في كتاب ((علل النّحو)) لابن الورّاق، كوسيلة مؤثرة على المستويين التركيبي والدّلالي.

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
البقرة		
((مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا))	٢٤٥	١٦٤
((فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ))	٢٧٥	١٣٢ ، ١٣٣
آل عمران		
((رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا))	٨	١٩٤
النساء		
((لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ))	١٧٠	١٥٨
يوسف		
((يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا))	٢٩	١٩٤
الحجر		
((فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ))	٣٠	١٦٢
الإسراء		
((إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ))	٣٦	١٨٥
الكهف		
((أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا))	٣٤	١٨٦
مريم		
((ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ))	٣٤	١٨٤
الأنبياء		
((لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا))	٢٢	١٤٦
((وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ))	٢٦	١٨٩
الحج		
((فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ))	٣٠	١٦٧
المؤمنون		
((وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ))	٢٢	١٥٨
القصص		
((إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ))	٢	٢٠١

الأحزاب		
((وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا))	١٠	١٩٩
سبأ		
((يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ))	١٠	١٧٨
فاطر		
((لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا))	٣٦	١٦٤
الذاريات		
((وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ))	٥٦	٥٣
التحريم		
((وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ))	١٢	١٣٤
الإنسان		
((سَلَاسِلَ وَأَغْلَالًا))	٤	١٣٢ ، ١٣٣
المرسلات		
((وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ))	١١	٢٠٥
((وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ))	٣٦	١٦٣ ، ١٨٨
الإخلاص		
((قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ))	١	١٧٨

الشواهد الشعرية

الرقم	الشـــاهد	رقم الصفحة
	قافية الهمزة	
١-	حسان بن ثابت : كأنّ خبيئةً مِنْ بيْتِ رأسٍ ** يكونُ مزاجَهَا عَسَلٌ وماءُ	١١٧
	قافية الرّاء	
٢-	ذو الرّمة:	
	وعينان قال الله كونا فكانتا ** فعولان بالألباب ما تفعلُ الخمرُ	١٤٣
٣-	الأخطل:	
	طلبَ الأزارقِ بالكتائب إذ هوتْ ** بشبيبَ غائلة النفوسِ غدُورُ	١٤٣
	قافية اللام	
٤-	حسّان بن ثابت :	
	نصروا نبيّهم وشدّوا أزره ** بحنينَ يوم تواكلِ الأبطالِ	١٣٩
٥-	النابغة الذبياني:	
	فلا زالَ قبرٌ بين تُبْني وجَاسِمٍ ** عليه من الوَسْمِي جَوْدٌ وَوَابِلُ فيُنْبتُ حَوْذاناً وعَوْفاً مُـنوَّرا ** سَاتبعُهُ مِنْ خيرِ مـا قالَ قائلُ	١٦٤
	قافية الكاف	
٦-	ذو الرّمة:	
	وقلتُ : اجْعلِي ضوءَ الفَرَاقدِ كلّهَا ** يميناً ومَهْوَى النّسر مِنْ عنْ شِمالِك	١٦٦
	قافية الهاء	
٧-	حسان بن ثابت:	
	في كلتَ رجْليها سُلامي زائدة ** كلتاهما قد قرنت بواحدة	١١٧

المصادر والمراجع

القران الكريم .

١- الإبراهيمي، خولة طالب، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط ٢، ٢٠٠٠م
٢- ابن الأثير ضياء الدين، المثل السائر، قدّمه وعلّق عليه: أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر –الفجالة - القاهرة .
٣- الأفغاني، سعيد، نظريات في اللغة عند ابن حزم، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٣٨٩هـ -١٩٦٩م.
٤- ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد (ت٥٧٧هـ)، الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة في أصول النّحو، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية – دمشق، ط ١، ١٩٥٧م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، مدينة النصر – القاهرة ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط ٤، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م
٥- أنيس، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط ٢، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م
٦- أوزالد، ديكرو، وستشايفر، جون ماري، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، تر: منذر عياشي، منشورات جامعة البحرين– البحرين، ط١، ٢٠٠٣م
٧- أولمان، ستيفن، دور الكلمة في اللغة، تر: كمال محمد بشر، الدار البيضاء – بيروت، ط٢ ١٩٩٠م
٨- باي، ماريو، أسس علم اللغة، تر: أحمد مختار عمر، عالم الكتب - القاهرة ١٩٨٣م
٩- بحيري، سعيد حسن، علم لغة النّص (المفاهيم – والاتجاهات) مكتبة لبنان – ناشرون الشركة المصريّة العالميّة للنشر، لونجمان، ط ١، ١٩٩٧م
- دراسات لغويّة وتطبيقيّة في العلاقة بين البنية والدّلالة، مكتبة زهراء الشرق ، ط١، ١٩٩٩م، مكتبة الآداب– القاهرة، ط١، ٢٠٠٥م.
١٠- براون ويول، تحليل الخطاب، تر: محمد لطفي الزليطي،ومنير التريكي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض،١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.
١١- برينكر، كلاوس، التحليل اللغوي للنّص (مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج)، تر: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع – القاهرة، ١٤٢٥م – ٢٠٠٥م
١٢- البطاشي، خليل بن ياسر، الترابط النّصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب، دار جرير للنشرو التوزيع ، الأردن، ط١، ٢٠٠٩م
١٣- البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن السيد (ت٥٢١هـ)، الحلل في شرح أبيات الجمل، تح: مصطفى إمام، مطبعة الدار المصريّة للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة، ط١، ١٩٩٧م
١٤- التغلبي، أبو مالك غياث بن غوث، شعر الأخطل، تح: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م
١٥- التهانوي، محمد بن علي (١١٥٨هـ) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، مكتبة - لبنان بيروت، ١٩٩٦م

١٦- توفيق، محمد، دلالة الألفاظ عند الأصوليين، مطبعة الأمانة، مصر- القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م
١٧- ثابت، حسان، ديوانه: دار صادر للطباعة والنشر – بيروت، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م، ديوانه، تح: وليد عرفات، دار صادر – بيروت، ١٩٧٤م
١٨- الجابي، بسّام عبد الوهّاب، معجم الأعلام: معجم تراجم لأشهر الرجال والنساء، الجفان والجابي للطباعة والنشر، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
١٩- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيين، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت.
٢٠- الجرجاني، التعريفات، دار الكتب اللبناني – المصري، بيروت – القاهرة، ط١، ١٩٩١م .
٢١- الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تح: محمود شاكر، مكتبة محمد الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٤م
- دلائل الإعجاز، قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ودار المدني – جدة ط٣، ١٩٩٣م
- دلائل الإعجاز، صححه وعلّق حواشيه، الشيخ محمد رشيد رضا، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٩هـ -١٩٨٨م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام– العراق، ١٩٨٢م
٢٢- الجمحي، محمد بن سلام، طبقات فحول الشعراء، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، مكتبة المدني القاهرة.
٢٣- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، الخصائص، تح: محمد علي النجّار، مركز تحقيق التراث، الهيئة المصريّة العامة للكتاب– القاهرة،١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
- سرّ صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، دار القلم– دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م
٢٤- حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، كشف الظنون، تح: محمد شرف الدين، ورفعت بليكه، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان.
٢٥- الحديثي، خديجة، دراسات في كتاب سيبويه، وكالة المطبوعات–الكويت، دط، د ت .
٢٦- حسّان، تمّام، اللغة العربية معناها ومبناها، الدار البيضاء - دار الثقافة، ط ١، ١٩٧٢م
- الأصول (دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو- فقه – البلاغة، عالم الكتب – القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ -٢٠٠٠وم.
- اللغة العربية بين المعياريّة والوصفيّة، عالم الكتب، القاهرة،ط٤، ٢٠٠٠م.
٢٧- حسن، عباس، النحو الوافي دار المعارف – مصر، د ط، دت .
٢٨- حسنين، صلاح الدين، الدلالة والنّحو، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٥م
٢٩- حشيمة، كميل إسكندر،وآخرون، المنجد في اللغة العربية المعاصرة، دار الشرق، بيروت، ط٢
٣٠- حلبي، أحمد طعمة، التناص بين النظريّة والتطبيق: شعر البياتي نموذجا، الهيئة السورية العامة للكتاب، دمشق، ٢٠٠٧م
٣١- حماسة، محمد، بناء الجملة العربية، دار الشرق، القاهرة، ط١، ١٩٩٦م.
- الإبداع الموازي، التحليل النّصي للشعر، دار غريب، ٢٠٠١م
٣٢- حمود، محمد، تدريس الأدبإستراتيجية القراءة والإقراء، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٣٠م

٣٣- حمودة، عبد العزيز، المرايا المحدّبة (من البنيوية إلى التفكيك)، سلسلة عالم المعرفة – الكويت ، ١٩٩٨م
٣٤- الحموي، ياقوت (ت٦٢٦هـ)، معجم الأدباء، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت ط١، ١٩٩٣م
٣٥- حنفي، حسن، ((قراءة النص))الهرمينوطيقاوالتأويل، تأليف مشترك بين باحثين، قرطبة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، ط٢، ١٩٩٣م
٣٦- أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ) ارتشاف الضرب في لسان العرب، تح: رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م
٣٧- خطابي، محمد، لسانيات النّص (مدخل إلى انسجام الخطاب)، المركز الثقافي العربي – بيروت الدار البيضاء – المغرب، ط١، ١٩٩١م
٣٨- خلاّف، عبد الوهّاب،علم أصول، الفقه، دار الزهراء للنشر والتوزيع، ط١
٣٩- ابن خلدون، ولي الدين عبد الرحمن بن محمد (ت ٧٣٢هـ)، مقدمة ابن خلدون، تح: عبد الله محمد الدرويش، دار البلخي ومكتبة الهداية، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م
٤٠- خليل، إبراهيم، في اللسانيات ونحو النص، دار الميسرة ،عمان–الأردن، ط١، ٢٠٠٧م
- الأسلوبيّة ونظريّة النّص، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٧م
- في نظرية الأدب وعلم النّص (بحوث وقراءات)، الدار العربية للعلوم – ناشرون- بيروت، ط١ ،٢٠١٠م
٤١- الخوالدة، فتحي، تحليل الخطاب الشعري (ثنائية الاتساق والانسجام)، أزمنة للنشر والتوزيع، عمان –الأردن، ط١، ٢٠٠٦م
٤٢- دايك، فان، علم النّص (مدخل متداخل الاختصاصات)، تر: سعيد حسن بحيري، دار القاهرة للكتاب، ط١، ٢٠٠١م
- النّص بنياته ووظائفه (مدخل إلى علم النص)، تر: محمد العمري، إفريقيا الشرق – المغرب ، ط١ ١٩٩٦م
٤٣- دي بوجراند، روبرت، النّص والخطاب والإجراء، تر: تمّام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م
٤٤- الذبياني، النابغة، ديوانه: (رواية الأصمعي، رواية ابن السكيت)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف – مصر، ١٩٧٧م
٤٥- الذهبي، الإمام عبد الله بن أحمد، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، تح: بشّار عواد معروف، وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٤٦- ذو الرُّمة، ديوانه: شرح الخطيب التبريزي، كتب مقدمته وهوامشه، وفهارسه: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م
٤٧- الراجحي، عبده، النّحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية – بيروت، ١٩٧٩م
٤٨- الزاوي، الطاهر أحمد، ترتيب القاموس المحيط – على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة ،دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٤٩- الزبيدي، أبوبكر محمد بن الحسن (٣٧٩هـ)، طبقات النّحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف – مصر

٥٠- الزبيدي، السيد محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس، تح: علي شيري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م
٥١- زتسيسلاف، وأورزنياك، مدخل إلى علم النّص (مشكلات بناء النّص)، تر: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة،ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م
٥٢- الزجاجي، أبوالقاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٣٧هـ)، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٣، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م
٥٣- الزركلي، خير الدين، الأعلام: قاموس لأشهر الرجال من العرب والمستعمرين والمستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان ط٦، ١٩٨٤م
٥٤- الزنّاد، الأزهر، نسيج النّص (بحث في ما يكون به الملفوظ نصاً)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط١، ١٩٩٣م
٥٥- سالم، محمد، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، دار السلام، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م
٥٦- ابن السراج، أبوبكر، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٥م
٥٧- السكاكي، أبو يعقوب محمد بن علي (ت ٦٢٦)، مفتاح العلوم، ضبطه وعلّق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٣م
٥٨- السمعاني، الإمامأبي سعيد عبد الكريم بن محمد (ت ٥٦٢ هـ)، الأنساب، تح: عبد الله عمر البارودي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١١، ١٤٠٨هـ ١٩٩٨م
٥٩- سوسير، فريدناند، علم اللغة العام، تعريب: صالح القرمادي وزميليه،الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٥م
٦٠- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح : عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م
٦١- سيد، عبد المنعم، النّحو الشامل، مكتبة النهضة، القاهرة، د ط، د ت.
٦٢- السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن (٩١١هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان
- لبّ الألباب في تحرير الأنساب، تح: محمد عبد العزيز، أشرف أحمد عبد العزيز، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١١- ١٩٩١م
- المُزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: أحمد جاد المولي وآخرين، دار الفكر، بيروت، ط١
- الأشباه والنظائر، تح: عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليّات الأزهريّة، ١٣٩٥م – ١٩٧٥م
- الإتقان في علوم القرآن، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، ١٩٩٧م
- الاقتراح في علم أصول النّحو، قرأه وعلّق عليه : محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٦م.
- الاقتراح، تح: صلاح الدين الهوازي، المكتبة العصريّة، صيدا- بيروت – لبنان، ط١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م
٦٣- شارودو، باتريك، ومنغنو، دومينيك، معجم تحليل الخطاب، تر: عبد القادر المهيري، حمّاد الصمّود، منشورات دار سناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، ٢٠٠٨م
٦٤- الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة، تح: أحمد محمد شاكر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٣، ٢٠٠٥م

٦٥- الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب في النظريّة النحويّة العربيّة (تأسيس نحوالنّص)، جامعة منوبة، تونس، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط١، ١٤٢١هـ ٢٠٠١م
٦٦- شبل، عزّة، علم لغة النّص (النظرية والتطبيق)، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م
٦٧- شبلنر، برند، علم اللغة والدراسات الأدبيّة (دراسات الأسلوبيّة والبلاغة وعلم اللغة النّصي)، تر: محمود جاد الرب، الدار الفنية للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٧م
٦٨- شرح الرضي علي الكافية، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م
٦٩- الشلوبين، عمر بن محمد، شرح المقدمة الجزولية الكبير، تح: تركي العتيبي، بيروت، ط٢، ١٩٩٤م
٧٠- شنوفة، السعيد، التعليل النّحوي في شرح ابن يعيش للمفصّل، المكتبة الأزهرية للتراث الجزيرة للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٨م
٧١- الصبيحي، محمد الأخضر، مدخل إلى علم النّص (ومجالات تطبيقية)، الدار العربية للعلوم – ناشرون
٧٢- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت ٧٦٤هـ)، الوافي بالوفيات، تح: أحمد الأرناؤوط – تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م
٧٣- ضيف، شوقي، المدارس النّحوية، دار المعارف، القاهرة، ط٧، ١٩٦٨م.
٧٤- ابن طباطبا، محمد بن أحمد العلوي، عيار الشعر، تح : طه الحاجري، ومحمد زغلول سلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م
٧٥- عاصي، ميشال، مفاهيم الجمالية والنقد في أدب الجاحظ، مؤسسة نوفل، بيروت، ط٢، ١٩٨١م
٧٦- عبادة، محمد إبراهيم، الجملة العربيّة: دراسة لغويّة نحويّة، الإسكندرية– منشاة المعارف، ١٩٨٤م
٧٧- عبد البديع، لطفي، التركيب اللغوي للأدب (بحث في فلسفة اللغة والاستطيقا)، الشركة المصريّة العالميّة للنشر – لونجمان،القاهرة، ومكتبة لبنان– بيروت، ط١،١٩٩٧م.
٧٨- عبد الغفّار، السيد أحمد، التصوّر اللغوي عند الأصوليين، مكتبات عكاظ للنشر،الإسكندرية، ط١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م
٧٩- عبد المجيد، جميل، البديع بين البلاغة واللسانيات النّصية، الهيئة المصريّة العامة للكتاب - مصر، د ط، د ت.
٨٠- العبد، محمد، اللغة والإبداعالأدبي، دار الفكر للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٨٩م.
٨١- عبد المطلب، محمد، قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، القاهرة – لونجمان، بيروت، مكتبة – ناشرون، ط١، ١٩٩٥م
٨٢- العسكري، أبو هلال، كتاب الصناعتين، تح: محمد البجاوي، ومحمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي القاهرة.
٨٣- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن، الاشبيلي (ت ٣٣٧هـ)، المقرّب ومعه مثل المقرب، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوّض، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٨٨م
- شرح جمل الزجاجي، تح: فوّاز الشعار، دار الكتب العلمية – بيروت - لبنان
٨٤- عفيفي، أحمد، نحو النّص (اتجاه جديد في الدرس النّحوي)، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م

- الإحالة في نحو النص، دراسة في الدلالة والوظيفة، بحث في كتاب المؤتمر الثالث للعربية والدراسات النّحوية، (العربيّة بين نحو الجملة ونحو النّص)، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة،٢٠٠٥م
٨٥- عمايرة، خليل أحمد، المسافة بين التنظير والتطبيق اللغوي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط١، ٢٠٠٤م
٨٦- عمر، أحمد مختار، علم الدلالة، دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ١٤٠٢هـ
٨٧- العموش، خلود، الخطاب القرآني: (دراسة في العلاقة بين النّص والسياق)، عالم الكتب الحديث، إربد -الأردن، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م
٨٨- عناني، محمد، المصطلحات الأدبيّة الحديثة (معجم)، الشركة المصريّة العالميّة للنشر- لونجمان،ط٣، ٢٠٠٣م
٨٩- عياشي، منذر، الكتابة الثانية فاتحة المتعة، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء ١٩٩٨م.
- مقالات في الأسلوبيّة، منشورات اتّحاد الكتّاب العرب، ١٩٩٠م
٩٠- عيد، محمد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء القرطبي وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ١٤١٠هـ - ١٩٩٨م
٩١- أبو غزالة، إلهام، وحمد، علي خليل، مدخل إلى علم لغة النّص، مطبعة دار الكتاب، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
٩٢- ابن فارس، أبو الحسن أحمد، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها، علّق عليه ووضّح حواشيه: أحمد حسين بسج،دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان،ط٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م
٩٣- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، إيران، ط٢، ١٤٠٩هـ
٩٤- فرح، حسام أحمد، نظرية علم النّص: رؤية منهجية في بناء النّص التراثي، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٧م
٩٥- فضل، صلاح، بلاغة الخطاب وعلم النّص، عالم المعرفة، الكويت،أغسطس ١٩٩٢م.
٩٦ - الفقي، صبحي إبراهيم، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، د ط ، ٢٠٠٠م .
- مناهج النقد المعاصر، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧م
٩٧- الفيروز أبادي، مجد الدين، القاموس المحيط، دار الحديث، القاهرة، د ط، د ت.
- القاموس المحيط، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، مكتبة البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
٩٨- ابن قتيبة، الشعر والشعراء، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٤م.
٩٩- قدوم، محمود، نحو النّص ذي الجملة الواحدة (دراسة تطبيقية في مجمع الأمثال للميداني)، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط١، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.
١٠٠- القفطي، الوزير جمال الدين ابي الحسن بن يوسف (ت٦٢٤هـ)، إنباه الرواة على أنباه النّحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - لبنان ط١، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
١٠١- ابن القواس، علي بن جمعة (ت ٦٩٦هـ)، شرح ألفية ابن معطي، تح: علي شوملي، مكتبة الحزيجي، القاهرة، ١٩٨٥م

١٠٢- قياس، ليندة، لسانيات النّص بين النظرية والتطبيق: مقامات الهمزاني أنموذجا، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٩م
١٠٣- كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين: تراجم مصنفي الكتب العربية، مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.
١٠٤- الكندي، خالد بن سليمان، التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، دار الميسرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان –الأردن،ط١، ١٤٢٧ – ٢٠٠٧م
١٠٥- الكيشي، (ت ٦٩٥هـ)، الإرشادإلى علم الإعراب، تح: عبد الله الحسيني، ومحسن العميري، جامعة أم القرى، ط١، ١٩٨٩م
١٠٦- ماري، جون، النّص ضمن كتاب العلاماتية وعلم النّص، تر: منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، بيروت – لبنان، الدار البيضاء، ط١، ٢٠٠٤م.
١٠٧- ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ١٩٨٢م
١٠٨- المبارك، مازن، النّحو العربي – العلة النحوية نشأتها وتطورها، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط٣، ١٩٩٣هـ - ١٩٧٤م
١٠٩- مبروك، جمعة، المبرّد: حياته وآثاره ومنهجه من خلال كتابه المقتضب، بيروت – معهد الإنماء العربي، ١٩٨٨م
١١٠- المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ)، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٤م
- المقتضب، محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الآفاق، القاهرة، ط٢، ١٣٨٦هـ
١١١- متز، آدم، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، تح :محمد عبد الهادي أبو ريدة، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط٤، ١٣٨٧هـ - ١٩٧٦م
١١٢- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط٣، ١٤٠٥ – ١٩٨٥م
١١٣- المرادي، الحسن بن القاسم (ت٧٤٩هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تح فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م
- رسالة في جمل الإعراب، تح: سهير محمد خليفة، حقوق الطبع محفوظة للمحققة، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م
١١٤- مرتاض، عبد الملك، النّص الأدبي من أين وإلى أين ؟ ديوان المطبوعات، الجزائر، ط١، ١٩٨٣م،
١١٥- المرتجي،أنور، سيمائية النّص الأدبي، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ١٩٨٧م.
١١٦- مصلوح، سعد، العربية من نحو الجملة إلى نحو النّص (في دراسات مهداة إلى ذكرى عبد السلام هارون)، الكويت – جامعة الكويت، ١٩٩٠م
١١٧- ابن مضاء القرطبي، أبو العباس أحمد عبد الرحمن اللخمي، الردّ على النحاة، تح: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م
١١٨- المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م
١١٩- مفتاح، محمد، تحليل الخطاب الشعري (إستراتيجية التّناص)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط١، ١٩٩٢م
- دينامية النّص (تنظير وإنجاز)، المركز الثقافي العربي – الرباط، ١٩٨٧م

١٢٠- أبو المكارم، علي، أصول التفكير النّحوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م
- أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبيّة، ١٩٧٣م.
- الجملة الاسمية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
١٢١- الملخ، حسن خميس، نظرية التعليل في النّحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان –الأردن، ط١، ٢٠٠٠م
١٢٢- ابن منظور، جمال الدين أبي الفضل، لسان العرب، تح: عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية ،بيروت- لبنان، ط٢، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- لسان العرب، إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، لبنان– بيروت، ط٢، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م
١٢٣- موسى، أيمن محمود، في لسانيات النّص، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠١٥م
١٢٤- النّحاس، محمد، نحو النّص في ضوء التحليل اللساني للخطاب، مطبعة ذات السلاسل، الكويت ط٢، ١٩٨٤م
١٢٥- نحلة، محمود أحمد، آفاق جديدة في البحث اللغوي، دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية، ط١، ٢٠٠٢م.
١٢٦- نهر، هادي، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، عالم الكتب الحديث، إربد، ٢٠٠٨م
١٢٧- هاينه، مان، وفهيفجرديتر، مدخل إلى علم لغة النّص، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤م.
١٢٨- ابن هشام، جمال الدين بن يوسف بن أحمد (ت٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- لبنان.
١٢٩- هوسرل، إدموند، فكرة الفينومينولوجيا، تر: فتحي إنقزو، منتدى مكتبة الإسكندرية، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط١، ٢٠٠٧م
١٣٠- ابن الورّاق،أبو الحسن محمد بن عبد الله (ت ٣٨١هـ)، علل النّحو، تح: محمود محمد محمود نصّار، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م
- العلل في النّحو، تح: منصور عبد السميع، دار الصحوة – القاهرة، ط١، ٢٠١٠م
- العلل في النّحو، تح: مها مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، دار الفكر، دمشق– سوريا، ط١، ٢٠٠١م
١٣١- ابن ولّاد، أبو العباس أحمد بن محمد، الانتصار لسيبويه على المبرّد، تح: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٦م
١٣٢- ولد أباه، محمد مختار، تاريخ النّحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلميّة، بيروت ط٢، ١٩٨٨م
١٣٣- ياقوت، محمود سليمان، أصول النّحو العربي، دار المعرفة الجامعية، ٢٠١٥م.
١٣٤- ابن يعيش، موفق الدين (ت ٦٤٦هـ)، شرح المفصّل، دار الكتب، بيروت، ١٩٧٢م.
١٣٥- يقطين، سعيد، انفتاح النّص الروائي: النّص – السياق، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، ٢٠٠١م

١٣٦- اليماني، عبد الباقي بن عبد الحميد، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تح: عبد المجيد دياب، مركز الملك للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، ط١، د ت.

البحوث العلميّة والرسائل:

١٣٧- توهامي، الزهرة، الإحالة في ضوء لسانيات النّص وعلم التفسير، رسالة ماجستير، المركز الجامعي أكلي– محند أولحاج- البويرة، الجزائر،٢٠١٠- ٢٠١١م
١٣٨- الرماني، أبو الحسن، شرح كتاب سيبويه، رسالة دكتوراة، تح: محمد شيبة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٩٥م.
١٣٩- العوادي، أسعد خلف، العلة النّحويّة في كتاب سيبويه، رسالة ماجستير، كلية التربية - جامعة بابل، ٢٠٠٢م

الدوريات:

١٤٠- إبراهيم، نبيلة ، القارئ في النّص (نظرية التأثير والاتصال) مجلة فصول، مج ٥، ١٩٨٤م
١٤١- أغا، عزّة، تركيب المضمون الروائي (الوحدات الروائيّة ، الفكر العربي المعاصر، دار الإنماء القومي، بيروت، (٤٢)، تشرين الثاني، كانون الأوّل.
١٤٢- بحيري، سعيد حسن، اتجاهات لغوية معاصرة في تحليل النّص، علامات في النقد، مج ١٠، جـ ٣٨، لسنة ٢٠٠٠م، ص ١٣٣- ٢٢٢
١٤٣- البستاني، بشرى حمدي، وعبد الغني، وسن، في مفهوم النّص ومعايير نصيّة في القرآن، مجلة أبحاث كلية التربية – جامعة الموصل، مج ١١، ع(١)، ٢٠١١م، ص ١٧٤- ١٩٦
١٤٤- بسيسو، عبد الرحمن، قراءة النّص في ضوء علاقاته بالنّصوص المصادر، فصول مج ١٦، ع (١)، القاهرة، صيف ١٩٩٧م
١٤٥- بوترعة، عبد الحميد، مجلة الأثر، الإحالة النّصيّة وأثرها في تماسك النّص القرآني، جامعة الوادي- الجزائر، ٢٠١٢م، ص٨٨- ٩٥
١٤٦- جوجو، صلاح، مجلة الأثر، جامعة محمد خيضر بسكرة–الجزائر، ع(٢٣)، ديسمبر٢٠١٥م
١٤٧- حماسة، محمد، منهج في التحليل النّصي للقصيدة، فصول، مج ١٥، ع (٢)، صيف ١٩٩٦م.
١٤٨- حميد، مراد، من أنواع التماسك النّصي، مجلة جامعة ذي قار، العدد الخاص، مج ٥، حزيران، ٢٠١٠م، ص ٥١- ٦٠
١٤٩- الخديوي، أحمد، من النّص إلى الجنس الأدبي، الفكر العربي المعاصر، ع ١٠٠ – ١٠١ ، ١٩٨٨م.
١٥٠- داغر، شريل، التناص سبيلا، مجلة فصول، مج ١٦، ع (١) القاهرة، صيف، ١٩٧٧م
١٥١- ذريل، عدنان، النّص والأسلوبيّة بين النظرية والتطبيق، دراسة من منشورات اتّحاد الكتّاب العرب، ٢٠٠٠م

١٥٢- ريكور، بول، النّص والتأويل، تر: منصف عبد الحقّ، مجلة العرب والفكر العالمي، بيروت، ع(٣)، ١٩٩٨م
١٥٣- صفاء، أحمد، التعليل الصرفي في الدراسات اللغويّة العربيّة الحديثة، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، مج١٠، ع (١)، ٢٠١٥م، ص ١٨٣- ٢٠٨
١٥٤- عبابنة، يحي، والزعبي، آمنة، عناصر الاتساق والانسجام، قراءة نصية تحليلية في قصيدة (أغنية لشهر أيار) لأحمد عبد المعطي حجازي، مجلة جامعة دمشق، مج ٢٩، ع (١+ ٢) ٢٠١٣م
١٥٥- عبد الغني، مصطفى، خصوصية التناص في الرواية العربية، مجلة فصول، مج ١٥، ع (٤)، القاهرة، ربيع ١٩٩٨م.
١٥٦- عبد الكريم، جمعان، مفهوم التماسك وأهميته في الدراسات النّصيّة، علامات، جـ ٦١، مج ١٦، جمادي الأولى، ١٤٢٨هـ، مايو ٢٠٠٧م
١٥٧- علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، الخطابة النبوية نموذجا، علوم اللغة، مج ٩، العدد الثاني، ٢٠٠٦م، ص ٣- ٣٩
١٥٨- العموش، خلود، الملامح الكبرى لنظام النص: سورة الزلزلة أنموذجاً، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، مج ٤، ع (٢)، ٢٠٠٨م.
١٥٩- عوض، سامي، وعبود، يوسف، موقف النحويين العرب من التعليل حتى القرن السادس الهجري، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، مج (٣٦)، ع (٥)، ٢٠١٤م، ص ١١٧- ١٣٥
١٦٠- فلانسي، جزيل، النقد النّصي، تر: رضوان ظاظا، مجلة علم المعرفة، الكويت، مايو ١٩٩٧م
١٦١- محمد، نائل،الإحالة بالضمائر ودورها في تحقيق الترابط في النص القرآني، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، مج ١٣، ع (١)، ٢٠١١م، ص ١٠٦١- ١١٠٠
١٦٢- مرتاض، عبد الملك، الكتابة أم حوار النصوص؟ الموقف الأدبي، دمشق، اتّحاد الكتّاب العرب ، ع (٣٣٠)، تشرين الأوّل ١٩٩٨م.
١٩٣- مصلوح، سعد، نحو أجروميّة النّص الشعري: دراسة في قصيدة جاهليّة، مقال بمجلة فصول، مج ١٠، ع (١، ٢)، يوليو ١٩٩١م
- فصول ط١، ع (١٢)، يوليو ١٩٩١م،أغسطس ١٩٩١م
١٦٤- ميخائيل، منى، الرجل والبحر، جوانب التّناص في رواية إدوار الخيّاط، مجلة فصول، مج ١٥، ع (٤)، شتاء ١٩٩٨م
١٦٥- يقطين، سعيد، من النّص إلى النّص المترابط، مفاهيم – أشكال – تجليّات، عالم الفكر، مج ٣٢، ع (٢)، لسنة ٢٠٠٣م.